الفصول الخمسون

لابن معطى

زين الدين ، أبى الحسين يحيى بن عبد المعطى المغربى

(٥٦٤ — ٦٢٨)

تحقيق ودراسة

محمود محمد الطناحى

عيسى البابى الحلبى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب

رسالة نال بها المحقِّق درجةَ الماجستير فى علم النحو من كلية دارالعلوم ـ جامعة القاهرة ـ بتقدير « ممتاز » . وقد نوقشت الرسالة صباحَ يوم الخميس ١٨ من ذى الحجة شهر الله الحرام عام ١٣٩٢ ـ الموافق ٣ من فبراير ١٩٧٢ .

وتفضل بإجازتها الأساتذة :

عبد السلام محمد هارون ـ مشرفا

الدكتور تمام حسان ، والدكتور حسين نصار ـ عضوين

كلمة شكر

إذا كان من سنّة أصحاب الرسائل الجامعية أن يقدّموا بين يدى رسائلهم شكراً لأساتذتهم ، فإن شكرى لشيخى الجليل الأستاذ عبد السلام محمد هارون - فسح الله فى مُدّته - يتعدّى ظروفَ هذه الرسالة ، فلقد تلمذت له داخلَ دارِ العلوم وخارجَ دارِ العلوم ، فيما أحيا من تراث وما نشر من نصوص .

ولقد وجدت فيه الأستاذَ البارَّ العطوف الذى يُغرِى تلاميذَه دائما بالرغبة فيه والحرص عليه والاستكثار منه .

ولم أكد أصارحه ، حرسه الله ، برغبتى فى دراسة ابن معطى ، حتى شدّ من أزرى وبارك خَطوِى ، ولم أزل على صِلةٍ به فى حَلِّه وتَرحاله حتى استوى بحثى على هذه الصورة . حفظه الله وأسعده وأسعد به ، وجمع له الخيرَ كُلَّه ، وجزاه عما قدّمه لى ولجيلى كلِّه من توجيه ورعاية وإرشاد ، وجعل كلَّ ذلك فى موازينه يومَ تجد كلُّ نفسٍ ما عملت من خيرٍ مُحضَرا .

والشكر أصدق الشكر لأستاذى الجليل الدكتور تمّام حسان ، المُربِّى الذى علّمنا أن نقرأ الجديد من غير أن نَجْتَوِىَ القديم .

وقد تفضل الأستاذ الدكتور حسين نصار ، بالمأثور من فضله والمذكور من كرمه ، فقبل المشاركةَ فى مناقشة هذه الرسالة ، فله أصفَى الشكر وأجزلُه .

ودعاء بالمغفرة والرضوان لعالِم المخطوطات أخى المرحوم الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب ، فهو الذى دلّنى على كتاب الفصول ، ورغّبنى فى دَرْسه ، وحثّنى على تحقيقه .

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله فاتحة كلِّ خير وتمام كلِّ نعمة. أحمده سبحانه وتعالى حمداً كثيراً طاهراً طيّبا مباركا فيه ، وأصلّى وأسلّم على سيدنا محمد ، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم .

ثم أما بعدُ . . فهذه دراسة عن ابن معطى ، أوّل من صنع ألفيةً فى النحو العربىّ ، عرفه الناس من قول ابن مالك عن ألفيّته :

فائقةً ألفيةَ ابنِ مُعطِ

ثم شُغِلوا عنه وعن ألفيته بابن مالك وألفيته . وحظوظُ الكتب كحظوظ الناس؛ يُصيبها ما يُصيبهم مِن ذُيوع أو خُمول. وقد أخملت ألفيةُ ابن مالك ألفيةَ ابن معطى، حتى ليجعل بعضُهم شرحا لألفية ابن معطى شرحا لألفية ابن مالك[1].

ومع التسليم كلّ التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحوية أقول : تُرى ماذا كان أمرُ ابن معطى لو أُتيح له شارحٌ نابه مثلُ أبى حيان ، فقد قال الصلاح الصَّفدىّ فى ترجمته[2] : « هو الذى جَسَّر الناسَ على مصنّفات الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله ، ورغَّبهم فى قراءتها، وشرح لهم غامضَها ، وخاض بهم لُجَجَها ، وفتح لهم مُقفلَها » .

حقًّا إن ابن معطى قد شرحه أئمة معروفون : كابن الخبّاز وابن إياز ، وامتلأت موسوعات النحو الكبرى، كالهمع ، والأشباه والنظائر ، والتصريح على التوضيح ، بالنقل عنهم ، لكن لم يُتَح لأىٍّ من هذه الشروح من الذيوع والانتشار ما أُتيح لشروح ابن مالك .

(١) ينظر ما كتبته عن شروح ألفية ابن معطى . (٢) نكت الهميان، ص ٢٨٠،

ومهما يكن من أمر فقـــد حاولت هذه الدراسةُ أن تـكشف عن نحو ابن معطى ، وعن طرائقه فى التأليف .

ولقد اختلفت مصنفات النحويين قبل ابن معطى شِرْعةً ومِنهاجا : فجاء إمامُها « الـكتـــابُ » على أبواب ، وعالج بعضُها مسائلَ بعينها ، يدعو إليها الاستِطراد ويحكمها التّداعى ، وخَلَص بعضُها الآخر للعِلل والأصول ، ثم شُغِل الناس مِن قبلُ ومن بعدُ بالخلاف بين البصريين والـكوفيين ، وظَلّت مسائلُ النحو مبعثرةً بعيدةَ الجَنَى عسيرةَ المُتناوَل .

وحين أظل القرن السادس ـ الذى عاش فيه ابن معطى ـ كانت مسائل النحو قد أُشبعت دَرساً وتمثُّلًا وتعليلا ، ولم يبق إلا المصنِّفُ البارع الذى يُجيد صِياغةَ هذا الموروثِ الضخم ليفيدَ منه المبتدىء والمنتهى على السواء .

ولقد شهدت نهايةُ القرن السادس وأوائلُ القرن السابع ظهورَ ثلاثة من الرجال ، حملوا هذه الأمانة وقاموا بهذا الواجب ، حيث بسطوا قواعدَ النحو وبوَّبوا مسائلَه وفَصّلوا فروعه : ابن مُعط ، وابن الحاجب ؛ وابن مالك ، وعلى شروح هؤلاء الرجال استوى النَّحوُ العربىُّ على سُوقِه .

وقد كان لصاحبنا ابن معط فضلُ الرِّيادة فى هذا اللون الميسَّر المنظّم من التأليف ، حين صنع كتابيه : « الألفية والفصول » . وعلى وقع خُطُواته سار ابن الحاجب ، وابن مالك ، لـكنَّ هذين أخملا ذِكرَ الرجل ، كما أخمل ـ من قبلُ ـ أبو علىٍّ الفارسىّ وتلميذُه ابن جِنِّىّ ذِكرَ أبى القاسم الزجّاجى[1] .

وقد اخترت مع دراسة ابن معطى تحقيق كتابه : « الفصول الخمسين » .

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح فى علل النحو ص٢ وكلاهما للزجاجى .

ودراستى هذه تنقسم إلى ثلاثة أبواب .

تحدثت فى الباب الأول عن حياة ابن معطى فى المغـــرب والمشرق ، وعن شيوخه وتلاميذه ، وفى حديثى عن آثاره ومصنفاته خَلَصت إلى الـكلام عن نشأة النظم فى النحو ، محاولًا أن أحدّدَ بدايته ، وقد اجتهدت فى أن نظمَ النحو بدأ فى القرن الرابع الهجرى ، على يدِ أحمـــدَ بن منصور اليَشْـكُرىّ المتوفى سنة ٣٧٠ ، ثم دَفعت ماقيل من أن الخليلَ بن أحمدَ قد نظم فى النحو ، وتتبّعت بعد ذلك النُّظُومَ النحوية ، وانتهيت إلى أن أشهرَ نظمٍ قبل ابن معطى هو نظمُ الحريرىّ صاحب « المقامات » وهو المعروف بمُلْحة الإعراب .

وقد تساءلت عن سرّ تسمية ابن معطى لنظمه : «الألفية» وقدّمت للإجابة على هذا التساؤل مجرّدَ احتمالات واجتهادات لم أقطَع فيها برأى ، وذكرت بعد ذلك أن هذه التسميةَ شاعت بعـــد ابن معطى ، فى كثيرٍ من الفنون ، فرأينا ألفيّات كثيرةً فى الألغاز وعلوم الحديث والفرائض والتعبير والمعانى والبيان .

ثم ألقيت نظرةً عامة على ألفية ابن معطى ، حاولت فيها أن أعرِف طرائقه فى صياغة القواعد وسَرد المسائل،وقد دلَفتُ من هذا إلى مقارنةٍ سريعة كاشفة بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك ، انتهيت منها إلى أن ابن مالك قد تأثّر ابنَ معطى وأفاد منه فى المنهج العام ، من حيثُ سَرْدُ القواعدِ ، واستخدامُ المناسبةِ والاستطراد ، وارتباطُ اللاحق بالسابق ، لـكنى أثبتُّ أن ابن مالك لإمامته وطولِ اشتغاله بالنحو ، يمتاز بتشقيق المسائل وفَصْلها فى أبواب ، على حين نرى ابن معطى يُدمج المسائلَ الـكثيرة تحت الباب الواحد .

وقد أثبت أن تأثُّرَ ابنِ مالك ابنَ معطى تعدّى المنهجَ العام إلى استخدامِ قافيةٍ أو ألفاظ بعينها ، وضربت لذلك أمثلةً من الألفيتين .

والباب الثانى : جعلتُه لدراسة آراء ابن معطى النحوية ، وقسمت هذه الآراء إلى قسمين : القسم الأول : ما انفـــرد به ابنُ معطى ، وقد سلكت سبيلين فى جَمع هذه الآراء : استقراءَ كتب النحـــو المطولة ، ثم ما وقع لى من شروح ابن معطى ، وبخاصّة شرح الفصول الخمسين لابن إياز، والخُوَيِّىّ . وشرح الألفية لابن الخبّاز وابن جُمعة .

وقد جمعت لابن معطى سبعةَ عشرَ رأياً ، كان له فيهـــا مذهبٌ خاصٌّ ، عرضتُها وذكرت مُخْتَلِفَ الآراء حولَها .

وفى ختام عرض هذه الآراء تساءلت : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصْريّة وكوفيّة وبغداديّة ، وقد انتهيت إلى أن ابن معطى يغلب عليه الطابعُ البَصرىّ .

والقسم الثانى : آراؤه التى تابع فيها غيرَه من أئمّة النُّحاة ، وهو ما سمّيتُه بالمُتابَعات ، وقد تحدثت عنها فى أثنـــاء درس « الفصول الخمسين » لأن هذه المُتابَعاتِ إنما ظهرت لى من خِلال شروح « الفصول » .

* * *

والباب الثالث ، وهو الأخير وقفته على دَرْس « الفصول الخمسين » . تحدثت فيه عن منهج ابن معطى ، ورأيت أن « الفصول » كتابٌ تعليمىٌّ ، سلك فيه ابن معطى مسلكا ، لعله أوّلُ من استحدثه : إذ قسم رءوس المسائل إلى أبواب ، وتحت كلِّ باب عِدَّةُ فصول ، وأثبت من خلال تحليـــلى للفصول أن اشتغالَ ابنِ معطى بالأدب ؛ درساً وتصنيفاً ، كان له أثرٌ فى سهولة عبـــاراته وصِحّةِ تقسيماته ، ثم ظهرت ثقافتُه اللغوية بيِّنةً جليَّةً فى صياغة قواعد النحو ، ودَلَّت على ذلك بقوله عن الأسماء الستة : « أخوك وأبوه وحموها » ولم يقل : « حموه »

كما يقول غيره من النحاة ، وذلك لأن الأحماء مِن قِبَلِ الزوج ، والأختانَ مِن قِبَلِ المرأة ، كما يرى الأصمعيُّ .

وأثبت أيضا أنّ عنايةَ ابن معطى بنظم العلوم كانت سبيلًا إلى التركيز وخُلُوِّ تعريفاته من الحشو والإطالة .

ثم حاولت التَّهَدِّيَ إلى المنهج العام الذى حَكم ابنَ معطى فى معالجته لمسائل النحو ، ورَجَعْتُه إلى « العامل » وانتهيت إلى أن ابن معطى أدار عليه جُمهورَ مسائلِ النحو التى عالجها فى كتابه « الفصول الخمسين » .

وحين فرغت من درس « الفصول » شرعت فى تحقيقها ، وَفْقَ مناهج التوثيق والتحقيق ، وقد أفدت كثيراً من شرحَيِ ابن إياز والخُوَيِّ ، ونقلت عنهما فى حواشى التحقيق ، ليستبينَ سَبيلُ ابنِ معطى ، ثم حاولت فى بعض الأحيان أن أربطَ بينَ الفصول والألفية .

ولم أرجع إلى كتب النحو إلا بالقَدْر الذى يجلِّى غامضا ، أو يرفع احتمالا ويزيل شبهة ، وآثرت كثيرا الإحالة على الكتاب دون النقل منه ، وحين فرغت من تحقيق النَّصّ فهرست للأبواب والفصول فهرسة تفصيلية ، ليظهرَ الفرق بين طريقة ابن معطى فى ترتيب مسائل النحو وبين الطريقة التى ابتدعها ابن مالك فى «ألفيته» والتى شاعت فى كتب النحو إلى يوم الناس هذا، ثم تبع ذلك سائرُ الفهارس المتعارَف عليها .

وبعد : فهذه أول دراسة عربية كاملة لابن معطى. ولأمرٍ مّا ظل ابن معطى بعيدا عن ميدان الدراسات النحوية ، ولقد كان من أعجب العجب أن يفطَن له المستشرقون قبلنا ، فينشر له المستشرق السويدى زترستين «ألفيته» عام (١٩٠٠) بمدينة ليبزج بألمانيا ، ونظل نحن فى شغل عنه وعن ألفيته بابن مالك وألفيته .

ولقد أفادتنا صحبةُ ابن معطى فى التعرُّف على أعلامٍ مغمورين، كابن إيازٍ والحُوَيِّ، وابنِ الخبّاز وابن جُمعة، وغيرِهم من شُرّاح الفصول والألفية، من علماء القرنين السابع والثامن الهجريين. ومن العجيب أن لهؤلاء العلماء نحواً كثيرا، وفى مصنَّفاتهم فوائدَ جليلةً، لكن لم يُتَحْ لآرائهم أن تَذِيعَ، ولم يهيأْ لمصنَّفاتهم أن تَنْتشِرَ، وما كان ينبغى للدراسات النحوية أن تُقْصَرَ على الأئمة المشهورين، وتُزْوَى عمَّن سواهم.

وإذا كان لصاحب هذه الدراسة من اقتراح، فهو أن تُنشرَ شروح الفصول والألفية، ثم تُدرسَ آراء رجالِ القرنين السابع والثامن، وبمثل هذه الدراسة تتَّصلُ الحلقات ويتكاملُ البناء، ويستوى النحوُ العربىُّ على سُوقِه.

والله من وراء القَصْدِ وهو ولىُّ التوفيق.

* * *

محمود محمد الطناحى

معهد المخطوطات ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جامعة الدول العربية

القاهرة فى يوم الجمعة : ٦ من ذى القعدة ١٣٩٦
٢٩ من أكتوبر ١٩٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

ابن معطى

حياته وعصره

هو يحيى[1] بن عبد المعطى بن عبد النُّور الزَّواوِىُّ المغربىُّ الحَنفِىُّ . يلقَّب:

---

(١) ترجمته فى : إنباه الرواة ٤ / ٣٨، البداية والنهاية ١٣ / ١٢٩ ، ١٣٤ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٤٤ ، تاج التراجم ص ٨٣ ، تاريخ أبى الفدا ٣ / ١٥١، تاريخ ابن الوردى ٢ / ١٥٧ ، التكملة لوفيات النقلة ٥ / ٤٣٩ ، وبحواشيها مراجع أخرى مخطوطة ، أوردها صديقى العالم البغدادى بشار عواد معروف ، الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ٢ / ٢١٤ ، حسن المحاضرة ١ / ٥٣٣ ، دول الإسلام ٢ / ١٣٤، الذيل على الروضتين ص ١٦٠ ، شذرات الذهب ٥/١٢٩، العبر فى خبر من غبر ٥ /١١٢، الفلاكة والمفلوكين ص ٩٣ ، مرآة الجنان ٤/٦٦ ، معجم الأدباء ٢٠/٣٥ ، ٣٦ ، مفتاح السعادة ١/١٩٦، النجوم الزاهرة ٦ / ٢٧٨ ، وفيات الأعيان ٥ / ٢٤٣ ، دائرة المعارف الإسلامية ١ / ٣٩١ .

ومن كتب المعاصرين : الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول ، للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ، للدكتور أحمد أحمد بدوى ص ٢٠٤ ، القواعد النحوية للأستاذ عباس حسن ص ١١٩ ، ١٢٠ ، المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ص ٣٤٠ ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد طنطاوى ص ١٦٨ . وينظر أيضا : الأعلام للأستاذ الزركلى ٩ / ١٩٢ ، تاريخ الأدب العربى للمستشرق الألمانى كارل بروكلمان ٥ / ٣٠٥ (الترجمة العربية) والملحق ١ / ٥٣٠ ، والنبوغ المغربى للأستاذ عبد الله كنون ١/ ١٥٣ .

زينَ الدين ، ويكنى: أبا الحسين، ويُعرف بابنِ معطٍ ، وتكتب : «ابن معطى». بإثبات الياء ، وهو جائز ، فقد ورد إثبات اليـاء فى المنقوص المرفوع والمجرور كثيرا فى أسلوب الإمام الشافعىّ[1] رضى الله عنه ، ولغته حُجَّة . على أن صاحب الترجمة نفسه كان يكتبها « ابن معط » بحـذف الياء ، ثم صار بعد ذلك لأمرٍ مّا يكتب : « يحيى بن عبد المعطى » . رأيتُ ذلك بخطِّـه هو على صفحة قسمٍ مخطوط من كتاب «المُفَصَّل» للزَّمَخْشَرِىّ . قال بعد أن كتب صورةَ الإجازة : « وكتب يحيى بن عبد المعطى النحوىّ الحنفىّ بالقاهرة » ، ثم قال عقبَ ذلك : « كنت أكتب قديماً يحيى بن معط ، فاتفق أن كتبَ كاتبٌ فى بعض كتب تقع الشهادة فيه : يحيى بن عبد المعطى ، فالتزمت ذلك . . لئلا يصيرَ المشهودُ به خُلْفاً ، فهذا عذرى إليك على ذلك . وكتب يحيى » .

ونسخة « المُفَصّل » المشار إليها محفوظة بمكتبة إسماعيل صائب الكائنة بجامعة أنقرة عاصمة تركيا برقم (٢٢١٨) ، وقد رأيتهـا أثناء زيارتى لتركيا فى شهر ديسمبر من عام ١٩٧٠ .

والزَّواوِىّ ـ فى نسب ابن معط ـ بفتح الزاى وبين الواوين ألف : نِسبةً إلى زَواوَةَ : وهى قبيلة كبيرة بظاهِرِ بِجايَةَ ، من أعمال أفريقيّة ذات بطون وأفخاذ ، كما قال ابن خَلِّكان .

وُلد ابن معطى بالمغرب سنةَ أربع وستين وخمسمائة للهجرة (٥٦٤) ولم يعيِّن المترجمون له ، البـلدةَ التى وُلد بها ، ولئن صحّ أنهُ ولد حيث توجد قبيلته ، فيكون ولد بظاهِرِ بِجايةـ وبِجايَةُ ، بالكسر وتخفيف الجيم وألف وياء وهاء :

---

(١) الرسالة صفحات ٢٩٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٣٢ ، ٤٨٣ ، ٥٣٠ ، ٥٤٢ .

مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب [١] وقد يقوّى ذلك أن الجزُولىّ ـ وهو أكبر شيخ لابن معطى ـ أقام مدة بمدينة بِجاية والنـــاس يشتغلون عليه [٢].

كذلك لم يذكر المترجمون شيئا عن صِبا ابن معطى وخطاه فى أول عمره، ولـكن لاشك أنه أقبل منذ عَقَلَ على صنوف العلم والمعرفة، ودأب على التحصيل والدَّرس حتى استوى، وظهر أثر ذلك كلِّه فى تلك المـكتبة القيّمة التى تركها من بعده.

* * *

رحلته :

يبدو أن إقامةَ ابن معطى بالمغرب لم تَطُل، وأنه وَجَّـــه ركابَه إلى دمشق مبكرا، وأقام بها زمانا طويلا، فقد ذكروا أنه نظم « ألفيته » فى دمشق. ولما كان قد فرغ من تأليفها وهو فى الحادية والثلاثين من عمره ـ كما سيأتى فى الـكلام عن الألفية ـ فيـكون قد استقرّ بدمشق وهو فى سِنّ الطَّراءة والصِّبا، لا محالة. ومهما يكن من أمر فقد كانت دمشق أولَ بـــلدٍ حطَّ فيها الرجلُ ركابَه، وإنه أقام بها زمانا طويلا، يقرىء الناس النحو والأدب، وكان بدمشق أحدَ الشهود، ولم يكن له من طرق الـكسب ما يقوم بكفايته، كما قال الحافظ الذَّهبىُّ، ويظهر أن ابن معطى كان رقيقَ الحال قليلَ المورِد، وقد ظهر شىء من فاقته وعُدْمه فى هذين البيتين :

---

(١) معجم البلدان لياقوت ١ / ٤٩٥، وهى الآن ميناء بالجزائر، على شاطىء البحر المتوسط.

(٢) وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧.

قالوا تلقّب زينَ الدين فَهْولَهُ نَعتٌ جميلٌ به أضحى اسمُهُ حَسَنا
فقلت لا تَغبِطُوه إنَّ ذا لقَبٌ وَقفٌ على كلِّ نحسٍ والدَّليلُ أنا

وفى دمشق اتصل ابن معط بالملك المعظَّم عيسى بن محمد الأيوبىّ سلطانِ الشام ، وكان من علماء[1] الملوك ، محبًّا للعلم مكرِّما للعلماء ، عالما بفقه الحنفية والعربية . قيل : إنه جعل لكلِّ من يحفظ « المفصَّل » للزمخشرىّ مائةَ دينار وخِلْعة ، فحفظه لذلك السببِ جماعة ، وقد كرَّم هذا السلطانُ العالمُ ابنَ معط، وولاه النظرَ فى مصالح المساجد ، ولما توفِّىَ الملك المعظَّم سنة (٦٢٤) اتصل ابن معط بالملك الكامل سلطان الدولة الأيوبيّة بمصر ، وكان عارفا بالأدب وله شِعر ودرايةٌ بالحديث ، سماعا ورواية . قال عنه ابن خَلِّكان : « كان محبًّا للعلماء متمسكا بالسنة النبوية،حسنَ الاعتقاد ، معاشراً لأرباب الفضائل.. وكان يبيت عنده كلَّ ليلة جمعة جماعةٌ من الفضلاء ويشاركهم فى مباحثاتهم ، ويسألهم عن المواضع المشكلة من كل فنّ »[2] .

وقد حضر ابن معطى مرةً مجلسَ الملك الكامل مع جماعة من العلماء ، فسألهم الملك الكامل ، قال : « زيدٌ ذُهِبَ به »هل يجوز فى « زيد »النصب؟ فقالوا : لا ، فقال ابن معطى : يجوز النصبُ ، على أن يكون المرتفع بذُهِب المصدرُ الذى دَلّ عليه « ذُهِب » وهو الذَّهاب ، وعلى هذا فموضع الجارّ والمجرور الذى هو « به »النصب ، فيجىء من باب : زيدٌ مَرَرتُ به ، إذ يجوز فى « زيد » النصب ، فكذلك ها هنا . فاستحسن الملك الكامل جوابه ، وأمره بالسفر معه إلى مصر ، فسافر ، وقرَّر له معلوماً على أن يقرىء الناسَ

(١) البداية والنهاية ١٣ / ١٢١ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٦٦ .
(٢) وفيات الأعيان ٤ / ١٧٢ .

الأدبَ والنحو بالجامع العتيق بمصر . ولم تَطُل مدَّةُ حياةِ ابن معطى بمصر ، فتوفِّيَ بها فى سلخ ذى القَعدة سنة (٦٢٨) ، وتكون مُدّةُ إقامة ابن معطى بمصر لم تزد على أربع سنوات ، إذا صَح أنه غادر دمشق سنةَ وفاة الملك المعظّم، وكانت سنة (٦٢٤) كما أسلفت .

هذا وقد ذكر ابنُ الساعى أن ابن معطى توفى سنة (٦٢٩)[1] . وليس بشىء ، فقد أجمع المترجمون على أنه توفِّى سنةَ (٦٢٨) ومنهم المؤرخ أبو شامة، وهو أضبطُ، لأنه شهد جنازته بمصر. قال فى كتابه ذيل الروضتين[2] : «وفيها (سنة ٦٢٨) فى مُستهلّ ذى الحِجّة توفِّىَ الزينُ النحوىُّ يحيى بن معطى الزَّواوِىّ رحمه الله بالقاهرة ، وأنا بها ، وصُلِّىَ عليه بجنب القلعة عندَ سوق الدوابّ ، وحضر الصلاةَ عليه السلطانُ الكامل بن العادل ، ودُفِن بالقرافة فى طريق قُبّة الشافعىّ ، رحمه الله ، على يسار المارِّ إليها ، على حافَّةِ الطريق محاذِيًا لقبر أبى إبراهيم المُزنِىّ ، رحمه الله ، حضرت دفنَه والصلاةَ عليه ، وكان آيةً فى حفظ كلامِ النحويين » .

---

(١) نقل ذلك ابن كثير فى البداية والنهاية ١٣ / ١٣٤ .

(٢) المكان المشار إليه فى صدر الترجمة .

عصر ابن معطى

عاش ابن معطى حياتَه شَطرين : شَطراً فى المغرب ، حيث وُلِد وتلقّى معارفَه الأولى ، وشَطراً فى المشرق ، حيث صنَّف ونظم ، ولقد كان من يمن طالع ابن معطى أنه عاش فى القُطْرين أزهى أيامِهما :

فى المغرب أظلّ ابنَ معطى عصرُ الموحِّدين [1] ، هذا العصر الذى بذل رجالُه جهوداً جبَّارةً فى سبيل إقرار الوحدة المغربيّة، والدفاعِ عن تراث الإسلام فى أسبانيا، فما كانت دعوةُ المَهدِى بن تُومَرْت مؤسِّس هذه الدولة ، إلّا دعوةَ توحيدٍ وتجديدٍ للمفاهيم الإسلامية التى تبعث روح القُوّة والعــزم فى نفوس المسلمين ، فينهضون للعمل بجِدٍّ لحماية بَيْضتِهم وحفظِ كِيانهم المادّىّ والمعنوىّ .

وفى هذا العصر ازدهرت علومُ العربيّة ، من نحوٍ ولغة وعَروض ، وبيانٍ وتاريخٍ وسِيَر . وفيما يتّصــل بالدراسات النحوية ، شَهِد المغرب فى هذا العصر علماء أفذاذا ، خَطَوا به خُطُواتٍ واسعةً نحو الكمال ، يُذكَر منهم الجُزُولىّ ، والسُّهَيْلىّ ، والشَّلَوْبين ، وابن معطى صاحبنا ، وابن خَرُوف ، وابن عُصْفُور ، وابن مَضاء ، وابن مالِك ، وغيرهم .

وقد أدّى هذا النشاطُ إلى وجودِ مدارسَ نحويّةٍ هنا وهناك ، وتفرّدت بآراء خاصّة فى بعض مسائل الإعراب وغيره ، فهذه مدرسةُ فاس التى سيختلف أهلُها مع تِلِمْسانَ فى مسألة صرف «أبى هُرَيرة» وهذه مدرسةُ سَبتةَ التى تخالف الجمهورَ فى ضمّ النكرة المقصودة إذا نُوِّنت اضطرارا ، وهذه مدرسةُ طَنْجةَ التى تُوجِّه أسئلةً نحوية إلى مدرسة أشْبيلِيَة .

---

(١) كل المعلومات عن هذا العصر والحركة العلمية فيه استقيتها من كتاب « النبوغ المغربى » ص ١٢٦ وغيرها ـ للأستاذ عبد الله كنون .

وقد نشأت فى هذا العصر فكرةُ نظم المسائل اللغوية والنحوية، ومن ذلك أرجوزة العلّامة ابن المُناصِف، المُسمّاة بالمُذَهّبيّة، فى الحُلِيّ والشّيات. وقد نظمها بمَرّاكُش فى جُمادَى الأولى سنةَ (٦٢٠). ثم نُظُوم صاحِبنا ابن معطى فى اللغة والنحو والعروض والقراءات.

وفى المشرق قُبيل أن يرحلَ إليه ابن معطى، توالَت على الأمّةِ الإسلاميّة أحداثٌ وأحـــداث، وعاشت الأمةُ الإسلامية أعظمَ الانتصارات مع صلاح الدين الأيُّوبىّ بأمجادِه وبُطولاتِه، وسَحْقه للصليبيّين الغُزاة. وقد عاش ابنُ معطى العصرَ الأيوبى الذى غيَّر وجهَ الحياة فى العالم الإسلامىّ، حين قضى على الدولة الفـاطميّة، وسَحق الصليبيين المُتجبِّرين، وَمكّن لنشاطٍ فكرىٍّ ظهرت آثارُه الطيبة فى هذه المكتبة القيّمة التى تركها هذا النَّفَرُ الكريمُ، من علماء ذلك العَصر فى كل فَنّ[1].

وفى هذه الحقبة من الزمان كانت مصر والشام مَثابةً للعلماء وأَمْناً، تَهْوِى إليهما الأفئدة من كلِّ رَجاً وناحية، حيث سلاطينُ بنى أيوب يكرِّمون العِلم والعلماء، فلا عجبَ أن يرحل كثيرٌ من علماء المغرب إلى دمشق ومصر، وكان ابن معطى واحداً من هؤلاء العلماء الذين وفدوا على دمشق ثم استقرُّوا بمصر. وقد بَهَر الملكَ الكاملَ بعلمه وحفظه، فكان له فى ذَراه أكرمُ مَنْزِلٍ وأرحَبُ دار. والملك الكامل من أكثر سلاطين الأيوبيين حبًّا فى العلم وتكريما للعلماء، وقد ذكر المؤرخون له أشياءَ كثيرةً من هذا وذاك[2].

---

(١) تفصيل ذلك كله فى كتاب الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول ـ للدكتور عبد اللطيف حمزة. وكتاب الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ـ للدكتور أحمد أحمد بدوى.

(٢) بالإضافة إلى ماسبق ينظر كتاب الحركة الفكرية ص ١٥١، ١٥٢.

وفى هـــذا العصر الذى عاشه ابنُ معطى ازدهرت الدراسات النحويّة فى مصر والشام ، على يد جِلّةٍ من العلماء الأفذاذ ، الذين وجدوا فى ظلال الدولة الأيوبية كلّ تـكريم وتقدير .

وقد ذكر المؤرخون أن الملكَ عيسى الأيوبىّ صاحبَ دمشق سَمع من التاج الـكِندِىّ كتاب سيبويه ، وشَرْحَه لابن دَرَسْتَوَيْه ، وإيضاحَ الفارسىّ[١] . وشرط لـكل من يحفظ « المُفصَّل » للزَّمَخْشرِىّ مائةَ دينار وخِلعة ، فحفظه لهذا السبب جماعة ، وقد أشرت إلى هذا من قبل .

وقد شهد القُطْران من أعلام النَّحو فى هـذا العصر : ابن بَرِّىّ المِصرىّ المتوفى سنة ٥٨٢ ، وعثمان بن عيسى البُلَيْطِىّ المتوفّى سنةَ ٥٩٩[٢] ، وأبا اليمن الـكِندىّ المتوفَّى سنةَ ٦١٣ ، وسليمان بن بُنَيْن الدَّقِيقِىّ المتوفَّى سنةَ ٦١٤[٣] ، وابن الرَّمَّاح على بن عبد الصمد ، المتوفَّى سنة ٦٣٣[٤] ، وابن يَعِيش المتوفى سنةَ ٦٤٣ ، وعلم الدين السَّخاوىّ ، المتوفَّى سنة ٦٤٣ أيضا ، وابنَ الحاجِب ، المتوفَّى سنة ٦٤٦ . وهؤلاء أبرز نُحاةِ القُطَرين فى عصرِ ابن معطى .

* * *

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٧١

(٢) نفس المرجع ٢ / ١٣٥

(٣) نفس المرجع ١ / ٥٩٧

(٤) نفس المرجع ٢ / ١٧٥

شيوخ ابن معطى

تَلْمَذَ ابنُ معطى لطائفةٍ جليلة من علماء عصره ، وكان أَوَّل أستاذٍ أفاد منه وانتفع به أبو موسى الجُزُولىُّ المغربىّ ، عيسى بن عبد العزيز ، صاحب المقدِّمة المشهورة ، توفِّى سنةَ ٦٠٧ . وكان ابن معطى من أجلِّ تلامـذة الجُزُولِىِّ ، كما يقول الذَّهبىُّ .

ولا شكَّ أن ابنَ معطى تلقَّى عن الجُزُولىّ بالمغرب قبلَ رحلته إلى دمشق؛ فإن الجُزُولىَّ لم يبرح المغربَ إلّا لفترة وَجيزة ، زار فيها مِصر وحَجّ[1] .

وممَّن أخذ عنهم ابن معطى : التاجُ الكِندِىّ ، وهو أبو اليُمْن زيد ابن الحسن المتوفَّى بدمشق سنةَ ٦١٣ ، وكان رحل إليها وفيها طاب له المُقـامُ فدرَّس وأفاد ، وازدحم الطّلابُ على حلقته للإفادة منه والأخذ عنـه ، وممّن سمع منه الملكُ المعظَّم عيسى الأيوبىّ ، كما أسلفت .

وقد سمع ابن معطى الحديثَ ورواه عن القاسم بن علىّ بن الحسن بن عساكر المتوفَّى سنةَ ٦٠٠ ، وكان من أهلِ دمشق .

* * *

(١) انظر ترجمته فى وفيات الأعيان ٣ / ١٥٧ .

تلاميذه

كأنَّ ابنَ معطى قد جلس لتلاميذه جلوساً عامًّا ، حين أقرأ الناسَ الأدبَ والنحو بدمشق، والجامعِ العتيق بمصر، فلم يُؤثِر واحدا منهم بدَرْسٍ أو إملاء، ولذلك لم يذكر المترجمون له تلاميذَ بعينهم ، واكتفوا بقولهم : « اشتغل عليه خلقٌ كثير وانتفعوا » ، أو : « حمل الناسُ عنه » . على أنِّى أثناءَ تفتيشى فى بُغْيَة الوعاة ، وجدت تلميذا بعينه لابن معطى ، هو : أبو بكر بن عمر بن علىّ ابن سالم ، رضىُّ الدين القُسَنْطِينىّ النحوىّ الشافعىّ ، المتوفَّى بالقاهرة سنة ٦٩٥، ذكر السُّيوطىُّ(١) أنه أخذ العربيّة عن ابن معط ، وتزوَّج ابنته ، ثم رأيت تلميذا آخر هو: السُّوَيْدىّ الحكيم العَلَّامة شيخ الأطباء، عز الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طَرْخان الأنصارىّ الدمشقىّ ، المتوفَّى سنةَ ٦٩٠ ، فقد ذكر الذَّهبىُّ(٢) أنه تأدَّب على ابنِ معطى .

وثالثا هو : إبراهيم بن أبى عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن يوسف ، أبو إسحاق الأنصارىّ الإسكندرىّ الكاتب ، المعروف بابن العَطّار ، توفِّى سنةَ ٦٤٩ ، ذكر التَّقِىُّ التَّميمىُّ(٣) أنه تأدب على ابن معطى .

* * *

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٤٧٠ ، وأيضا شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٥/ ٤٣٤ .

(٢) العبر فى خبر من عبر ٥ / ٣٦٦ ، والشذرات ٥ / ٤١١.

(٣) الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ١ / ٢١٦ .

علمه

أجمع المترجمون على أنّ ابن معطى كان إماماً مبرِّزا فى علوم العربية، فيقول عنه ياقوت معاصِره : «فاضلٌ معاصر ، إمامٌ فى العربيّة أديبٌ شاعر» ويقول ابن خَلِّكان: « كان أحدَ أئمةِ عصره فى النحو واللغة . . . واشتغل عليه خلقٌ كثير وانتفعوا به ، وصنَّف تصانيفَ مفيدةً » .

وقال السُّيوطىُّ : « كان إماماً مبرِّزا فى العربية ، شاعرا مُحسِنا » . وقال أيضا : « كان يحفظ شيئا كثيرا ،فمن جملة محفوظاته كتابُ صِحاح الجوهرىّ».

ويقول ابن الخَبّاز فى ختام شرح ألفية ابن معطى:«حاز فى هذه الأرجوزة قَصَب السّبْق ، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير ، وكيف لا يكون كذلك وقد كان فى العربيّة نَسِيجَ وَحْدِه ، وأخبرنى بعضُ تلامذته أن الملكَ الكامل رحمه الله سأله عن قولنا : « أزيداً رأيتَ غلامه . فأملى فى الجواب إحدى عشرةَ ورقةً ، وحدَّثنى مَن أثق به أنه أخبره بأنى أَشْغَلُ الناسَ فى أُرجوزته ، فقال : سوف أُنفِذ إليه ما هو خيرٌ منها ، فقيل لى : إنه صنع واحدةً مَبلغُها عشرةُ آلاف بيت ».وسبقت قصته مع الملك الكامل فى إعراب: « زيدٌ ذُهِبَ به » .

وقال ابن الوردىّ فى ديباجة شرح الألفية[1] : « وهى شاهدة لناظمها بإصابة الصواب والتفنن فى الآداب ، حتى كأن سيبويه ذا الإعراب قال له:يايحيى خذ الكتاب » .

---

(١) ذكر ابن الوردى ذلك فى تاريخه ٢ / ١٥٧ .

هذا وقد رأيت أثناء بعثتى إلى تركيا صورة إجازة[1] إقراء من ابن معطى لأحد العلماء تدلُّ على علمه وفضله . وهذه صورتها :

« الله المُوفِّق لما يحبُّه ويرضاه

استخرت اللهَ تعالى وأذنت لسيّدنا الفقيه العالم تاج الدين أبى محمد محمود ابن عابد بن حسين التَّميمىّ الصَّرْخَدىّ ، أمدّه الله وسدَّده أن يُقرىء هذا القسم الملقَّب بالمشترك من كتاب « المُفصَّل » لأبى القاسم محمود فخر خُوارزم ، ثقةً منى بعلمه ، وتنقيبه عن التحقيق ونهج الصواب ، حسَبَ ماسمعه منى وقتَ قراءته إيّاه علىَّ مستسرحاً وباحثا عن النكت التصريفية واللطائف الموزّعة فيه ، والحَوالة فى تحرِّى الصواب على ذهنه الثاقب ورأيه الصائب ، إن شاء الله تعالى . وكتب يحيى بن عبد المعطى النحوىّ الحنفىّ ، بالقاهرة المحروسة ، أدام الله أيامَ مُلك مالكها ، وذلك فى شهر ربيع الآخر سنةَ سبع وعشرين وستمائة » .

* * *

(١) جاءت صورة هذه الإجازة على صفحة قسم المشترك من « المفصل » للزمخشرى . مخطوطة بمكتبة إسماعيل صائب أفندى بمكتبة جامعة أنقرة . تحت رقم (٢٢١٨) .

مذهبه الفقهىّ

جاء فى دائرة المعارف الإسلامية[١] أن ابنَ معطى كان مالكيًّا بالمغرب ، شافعيًّا بدمشق ، حنفيًّا بالقاهرة . ولم أجد له ترجمةً فى كتب طبقات المالكية والشافعية المطبوعة ، على حين جاءت ترجمته فى كتابين من كتب طبقات الحنفية هما : تاج التراجم لابن قُطْلُوبُغا ، والجواهر المضيّة فى طبقات الحنفية للقُرشىّ ، وقد أثبت مكانَ الترجمة فيهما فى صدر الترجمة .

وقد مَرَّ فى صورة الإجازة السابقة من خط ابن معطى نفسه « الحَنفىّ » . ثم وجدت فى كلامه فى «الفصول» ما يؤيد كونَه حنفيًّا، حيث قال فى باب العدد: « فإذا قال كذا كذا درهماً فيُفسَّر بمركَّب، وهو من أحد عشر الى تسعة عشر، وأحد عشر أقلُّها » . وقال ابن إياز بإزاء هذا : « هذا ظاهر ، وكلام المصنِّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفةَ رضى الله عنه »[٢] .

* * *

(١) الموضع المشار إليه فى صدر الترجمة .

(٢) ينظر بقية كلام ابن إياز فيما يأتى فى حواشى تحقيق الفصول .

شعره

عُرِف ابنُ معطى بالاشتغـــال بالعربية وتدريس الأدب ، ويقول عنه السُّيوطىّ : « كان يحفظ شيئاً كثيرا ، فمن جمـــلة محفوظاته كتاب صحاح الجوهرىّ ».وسيأتى فى الـكلام على مصنَّفاته أن جُمهورَها يدور فى فَلَك النَّظم.

ولا بُدَّ لمن كان هذا شأنه أن يقولَ الشعر ، وقد ذكر ياقوت فى معجم الأدباء ـ وهو معاصر لابن معطى ـ أن له ديوانَ شعر .

وقد حفظت لنا الـكتبُ التى ترجمت له نماذجَ قليلةً من شعره ، فمنه ماذكره ابن الوَرْدىّ فى تاريخه[1] . قال : ولما حَجَّ وعاين الـكعبة أنشد :

ولَمَّا تَبدَّى لِى مِنَ السَّجْفِ جانِبٌ[2] ومُقْلَةُ لَيـــلَى من وراء نِقابِها
بعثتُ رسولَ الدَّمع بَينِى وبينَها[3] لتأذَنَ فى قُرْبى وتقبيلِ بابِها
فما أذِنَتْ إلّا بإيماضِ بَرْقِها ولا سَمحتْ إلّا بلَثْمِ تُرابِهـــا

ومنه ما ذكره ياقوت والسيوطىّ ، فى مُشارِكٍ فى اللَّقَب :

قالوا تَلقَّبَ زينَ الدِّينِ فهْوَ لَهُ نَعْتٌ جميلٌ به أضْحَى اسمُه حَسَنا[4]
فقلتُ لا تَغبِطُوه[5] إنّ ذا لَقَبٌ وَقْفٌ على كُلِّ نَحْسٍ[6] والدَّليلُ أنا

---

(١) الموضع السابق فى صدر الترجمة ، وإنباه الرواة ٤ / ٣٩

(٢) فى الإنباه : « حاجب » .

(٣) فى الإنباه : « بعثت الرسول الدمع » .

(٤) هذه رواية ياقوت فى معجم الأدباء ، ورواية السيوطى فى البغية :

نعت جميل به قد زين الأمنا

(٥) فى البغية : « لا تعذلوه » .

(٦) فى البغية : « بخس » .

ومنه ما ذكره ياقوت أيضاً :

وإذا طَلَبتْ العِلْمَ فاعلَمْ أنَّهُ عِبْءٌ لِتنظُرَ أىَّ عِبءٍ تَحْمِلُ
وإذا عَلِمتَ بأنَّه مُتفاضِـــلٌ فاشْغَلْ فُؤادَكَ بالذى هُو أَفْضَلُ

ومنه ما ذكره القِفطىّ ، قال : ومن شعره فى هدية :

هذا إليـــكم ومنكم كان حاصلُهُ فلستُ أُعْزَى إلى بُخْلٍ ولا كرمِ
فاقبَلْ براحتك اليُمنى الذى بعثَتْ به يسارُك فاعذِرْنى ولا تَلُمِ

هذا كلّ ما ذكره المترجمون من شعر ابن معطى ، ولابد أن له شعراً آخرَ أغفله هؤلاء المترجمون ، فالظَّن بمن يكتب كلَّ هذا النظم العلمىّ أن يقولَ الشعرَ كثيراً لا محالة ، وقد ذكر ياقوت أن لابن معطى ديوانَ شِعر ، كما أسلفت .

* * *

مصنَّفاته

على امتداد أربعة وستين عاماً عاشها ابن معطى فى المغرب والمشرق ، تَرك مكتبةً طيّبةً تشهد بتمكُّنه فى عـــلوم العربية ، وقد دارت معظمُ المصنَّفات التى تركها ابن معطى فى فَلَك النظم، حتى لَيُعدُّ فى عصره إمامَ النظم العلمىّ غيرَ مدافَعٍ ولا مُزاحَم .

وهذه جَريدةُ مصنَّفاتِه كما ذكرتها كتبُ التَّراجِم :

١ ـ الألفية ، وتسمَّى الدُّرةَ الألفية فى علم العربية ، وسأخُصّها بكلمةٍ ، أتحدَّث فيها عن النظم فى النحو .

٢ ـ البديع فى صناعة الشعر ، وسأتكلم عليه قريبا .

٣ ـ حواشٍ على أصول ابن السراج .

٤ ـ ديوان خطب .

٥ ـ ديوان شعر .

٦ ـ شرح أبيات سيبويه ـ نظم .

٧ ـ شرح المقدمة الجُزُولية ، لشيخه الجزُولِىّ . وقد نقل عن هذا الشرح السيوطىُّ فى كتابه « الأشباه والنظائر » ، والشيخ يس العليمى فى حاشيته على التصريح[1] .

٨ ـ شرح الجُمل فى النحو ، للزَّجّاجىّ .

٩ ـ العُقُود والقوانين فى النحو .

١٠ ـ الفصول الخمسون ـ وهو موضوع هذه الدراسة .

---

(١) انظر الفقرة (١٢) من آراء ابن معطى النحوية .

١١ ـ قصيدة فى العروض .

١٢ ـ قصيدة فى القراءات السبع .

١٣ ـ المُثلَّث فى اللغة .

١٤ ـ نظم كتاب الجمهرة فى اللغة ، لابن دُرَيد .

١٥ ـ نظم كتاب الصحاح فى اللغة للجوهرىّ ، لم يكمله ، ويبدو أنه كان آخر تصانيفه ، يرحمه الله .

ولم يبقَ على يد الزمن من هذه المصنَّفات ، فيما وصل إليه علمى ، إلا ثلاثةُ كتب : الألفية ، وقد نشرها المستشرق السويدى زتسترين ، بليبزج سنة ١٩٠٠م والفصول الخمسون ، وتحقيقها ودراستها موضوع هذا البحث . والبديع فى صناعة الشعر ، وتوجد منه نسخة خطية بليبزج ، برقم ٤٨٨ / ٣ ، ونسخة أخرى ، بمكتبة أحمد الثالث باستانبول ، برقم ٢٧٣٧ / ٨ ، ومن هذه النسخة صورة بمعهد المخطوطات ، بجامعة الدول العربية ، برقم (١٨) بلاغة ، باسم : « البديع فى علم البديع » والنسخة بقلم نسخى حسن سنة ٦٧٣ ، وتقع فى تسع ورقات .

والكتاب قصيدة مختلفة الوزن والقافية ، عالج فيها ابن معطى ألوان البديع ، وسبيله : أن يُعرِّفَ اللونَ البديعىّ فى بيتٍ له ، ثم يُتبعَه بشاهد هذا اللون ؛ فيقول عن « الجناس » :

ومن الجناس توافقُ اللفظين لا الـ ... ـمَعْنَى كقول حبيبٍ المتناهِي

ما مات من كرم الزمان فإنه ... يحيى لدى يحيى بن عبد اللهِ

وهذا البيت فى ديوان أبى تمام ٣ / ٣٤٧

وعن « المساواة » يقول :

وهاك فى ذكر المساواة قد أتى ... زهيرٌ بها مثلَ الجُمانِ المنظَّمِ

ومهما يكن عند امرىء من خَليقةٍ وإن خالها تخفَى على الناس تُعْلَمِ

والبيت فى ديوان زهير ص ٣٢ .

ويقول ابن معطى فى أول كتابه :

بدأت بحمد الله نظمى مسلِّما على أحمدَ الهادى إلى الله داعيا

وبعدُ فإنى ذاكرٌ لمن ارتضى بنظمى العروض المجتلى والقوافيا

أتيت بأبيات البديع شواهدا أضمُّ إليها فى نظيمى الأساميا

ويقول فى آخر نظمه :

وتم مرادى من بديع نظمته وفى كلِّ نظمٍ لى يبين عجيبُ

ولا غرْوَ أن تُعْزَى إلىَّ غريبةٌ « وكلُّ غريبٍ للغريبِ نسيبُ »

* * *

النظم فى النحو

خَفَّ الشِّعرُ على لسان العربىِّ ، فقيَّد به مآثرَه ، وسجَّل على بحوره خواطرَه ومشاعرَه ، وقد لجأ إليه مصنِّفُو العلوم والفنون، يضبطون به القواعد ، ويقيِّدون به الأحكام ، فرأينا منظوماتٍ فى الفرائض (المواريث) والقراءات وعلوم الحديث والأصول والبلاغة والمنطق والعروض والميقات ، إلى سائر فروع الثقافة العربية . وقد كان للنحو فى هذا الميدان النَّصيبُ الأوفى ، فكثُر النظم فيه ، بين قصيدٍ على قافية واحدة ، إلى أرجوزة متعدِّدة القوافى ، وبين نظمٍ فى مسألة واحدة من مسائله ، إلى نظمٍ يستغرق كلَّ أبوابه ومسائله .

وهنا يَرد سؤال : متى بدأ النظم فى النحو ؟

وللإجابة على هذا السؤال أقول : الظَّنُّ بالمنظومات العلمية أن تكون متأخِّرةً ، أو على الأقل بعد القرون الأربعة الأولى ، وقد قلَّبت فى كتب النحاة والفهارس العامة للتَّهدِّى إلى أوّل مَن نظم فى النحو ، فكان أعجب ما رأيت ما جاء فى كتاب « مقدمة فى النحو » المنسوب إلى خلف الأحمر المتوفَّى سنة ١٨٠ ، فقد ذكر أن للخليل بن أحمد قصيدةً فى النحو[1] ونقل منها هذين البيتين :

فانسُقْ وصِلْ بالواو قولَك كُلَّه ... وبلا وثُمَّ وأو فليست تَصْعُبُ

الفاء ناسقةٌ كذلك عندَنا ... وسبيلُها رَحْبُ المذاهِبِ مَشْعَبُ

وهذا قولٌ واضح البُطلان ، فإن رُوحَ هذا الشعر تنفى أن يكونَ للخليل ، ولم يذكر أحدٌ ممَّن ترجموا للخليل أن له قصيدةً فى النحو ، وقد علَّق الأستاذ

(١) مقدمة فى النحو ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

عز الدين التَّنوخىّ فى حواشيه على كتاب خلف المذكور ، فقال : « والنحاة لا يذكرون أن له (أى للخليل) قصيدةً فى النحو ، وإن كانت كتب المصنفين لا تُذْكر بأجمعها فى أثبات مصنفاتهم ، فعلى هذا تكون هذه القصيدة النحوية - إن صحَّت نسبتُها - هى من جملة ما ضاع من كتب الخليل » .

وإذا انتفى هذا فيكون أقدم من نظم فى النحو - فيما وصل إليه علمى - هو أحمد بن منصور اليَشْكُرِىّ .

جاء فى الأشباه والنظائر[1] للسُّيوطىّ ، فى مبحث التعويض : « قال أبو حَيّان : وقد نظَم هذا الخلافَ أحمدُ بن منصور اليَشْكُرىّ ، فى أرجوزته فى النحو ، وهى أرجوزة قديمة ، عِدَّتُها ثلاثة آلاف بيت إلَّا تسعين بيتا ، احتوت على نظمٍ سهل وعِلم جَمّ » .

وهذا أحمدُ بن منصور اليَشْكُرِىّ لم أعرف تاريخَ مولده ، وقد ترجمه السيوطىُّ فى البغية[2] ، ولم يزد فى ترجمته على قوله : نقل عنه أبو حَيّانَ فى الارتشاف ، وقال : له أرجوزةٌ فى النحو ، منها :

وما جوازُك الغلامُ راكِبْ فليس للجواز يُلْفَى ناصِبْ
إلّا ابنَ كيسانَ مِن المذاهِبْ فإنه أجاز نَصْبَ الرّاكِبْ

وترجم له أيضا الفيروزابادى فى البلغة ، وذكر وفاته سنة (٣٧٠) قال : وله أرجوزة فى النحو والصرف ، تنيف على ألفى بيت ، نَظْمُها سهل ، وعِلمها غزير ، أولها :

الحمد لله الذى تعالَى واستخلَص العِزَّةَ والجلالا

---

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٣
(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٩٢

وهـــذا اليشكرىّ أخذ عن ابن دُرَيد ، وسليمان بن عيسى الجوهرىّ ، وأبى بكر بن الأنبارىّ[1] . ثم كان من فضل الله وإنعامه علىّ أن وقع فى يدى الجزء الثانى من مخطوط نفيس اسمه « تذكرة النحاة » رأيته بالخزانة العامة بمدينة الرباط بالمغرب الأقصى ـ حرسه الله ـ أثناء رحلتى الثانية إليه ، صيف ١٩٧٥ م ويرجح العلّامة الجليل الأستاذ محمد إبراهيم الكتانى قيِّم الخزانة أنه للإمام أبى حيان الأندلسىّ .

وهذا الجزء محفوظ بالخزانة العامة برقم (٢١٤ ق) .

وهو مكتوب بخط نسخى نفيس من خطوط القرن الثامن ظنًّا ، وقـــد اشتمل على نقول غريبة عجيبة فى اللغة والنحو والأدب ، وساق نصوصاً من رسائلَ وكتبٍ نادرة .

وقد ذكر أبو حيان فى هذا الجزء من « التذكرة » ص ٥٠٩ ـ ٥١٧ ، أحمدَ بن منصور اليشكرىّ هذا ، وأرجوزته . قال :

« وقفت له على كتاب فى النحو مرتجز ، عدة الأرجوزة ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتا ، ذكر فى خطبته ما نصه : إنى اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة لمّا وجدت كثيرا ممَّن سبقنى إلى مثلها قصَّر عن مقْصدى فيها بتطويـــل بعيد المعنى ، واختصارٍ نَزْر المجتنى ، واخترت أوسط الأمرين ، بين الإيجاز والإطالة ، ولم أجرّد مذهبا بعينه ، لـكن عدلت إلى ما كان أقوى حجةً عندى ، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه طلباً للإيضاح » .

---

(١) البلغة ص ٣٣ ، والعبر ٢ / ٣٥٥ ، والشذرات ٣ / ٧١ ، ومقدمة تحقيق الاشتقاق لابن دريد ص ٧

وقد ذكر أبو حيان من هذه الأرجوزة مائة وخمسة وثمانين بيتاً[١].

ثم صنّف الإمام أبو محمد الحَرِيرىّ صاحب المقامات، المتوفى سنة ٥١٦، أرجوزته الشهيرة فى النحو المسماة « مُلْحة الإعراب[٢] ». وتبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعةً وسبعين بيتا (٣٧٧). وقد طبعت هذه الأرجوزة فى القاهرة سنة ١٣٤٠ هـ.

ولأبى العباس أحمد بن عبد العزيز بن هشام الشَّنْتَمَرِىّ، أرجوزةٌ فى النحو، ذكرها السيوطى[٣]، وكان الشَّنْتَمرىّ حيًّا سنة ٥٥٣.

ونَظم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادى المتوفى سنة ٦٠٠ أرجوزة حميدة فى النحو، كما يصفها السيوطىّ[٤].

ونَظم سالم بن أحمد بن سالم المعروف بالمُنْتَجِب، المتوفى سنة ٦١١ أرجوزةً فى النحو[٥].

---

(١) أقول : هذه التذكرة من أعجب ما رأيت من كتب المتأخرين، وقد عكفت على قراءتها زماناً أيام مقامى بالمغرب، ولعل الله أن ييسر لى كتابة مقالة عنها. وقد رأيت أصحاب المطولات ينقلون عنها كثيرا، فهذا السيوطى ينقل عنها فى الأشباه والنظائر ١ / ٩١، ٣ / ١٦، ١٧، ٩٠، وفى همع الهوامع ١ / ١٠، والبغدادى فى الخزانة ١ / ١٣٢، ٣٤٦، ٣٩٧، ٤٢٩، ٢ / ٢٤٤، ٣ / ٧٧، ٤ / ٥٨، ٦١ (الطبعة الجديدة) ومن طبعة بولاق ٢ / ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٤٧، ٣٦٦، ٣٦٩، ٤٠١، ٥٢٨، ٥٥٥، وغير ذلك كثير فى الجزأين الثالث والرابع.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٢٥٩

(٣) بغية الوعاة ١ / ٣٢٥، ٣٢٦

(٤) بغية الوعاة ١ / ٥٣١، ولسان الميزان ٦ / ٢٤٧

(٥) بغية الوعاة ١ / ٥٧٥

وقد وصل نظم النحو إلى قِمَّته فى القرن السابع الهجرىّ ، على أيدى ثلاثة رجال : ابن مُعْط ، وابن الحاجب ، وابن مالك . ثم اتسعت رُقْعة النَّظم فيما تلا ذلك من قرون . ويشار هنا إلى أن للشاعر حازم القَرْطاجَنِّىّ المتوفى سنة ٦٨٤ هـ قصيدةً ميمية فى النحو ، بلغت عِدّةُ أبياتها مائتين وسبعةَ عشر بيتا ، وهى قصيدة من البحر البسيط ـ وقد نشرت فى آخر ديوان حازِم المطبوع، ونقل منها ابن هشام عدة أبيات فى مغنى اللبيب[1] .

ويبدو أن أشهرَ نظمٍ قبلَ ابن معطى كان نَظْمَ الحريرىّ ، بدليل قول ابن الخَبّاز فى شرح قول ابن معط فى ألفيته: « خَلَتْ مِن حَشْو » : «[2] يريد أنه ليس فى لفظها فَضْلةٌ كما فعل الحريرىّ فى « مُلْحته » ، فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثُلُثَه من غير فائدة ، تتميماً للوزن » . فهذا نَصٌّ يقارن بين نظم ابن معطى والحريرىّ ليس غيرُ .

* * *

(١) مغنى اللبيب ص ٩٤ ، مبحث (إذا) .

(٢) مقدمة شرح الألفية . ومثل قول ابن الخباز قال ابن جمعة فى شرحه لألفية ابن معطى ، ورقة ٥ أ .

كيف نظم ابن معطى ألفيته ؟

عادة ناظمى القصائد العلميّة أن يصوغوا قواعدَهم على قصيدةٍ من بحر واحد وقافية واحدة ، أو أرجوزة مختلفة القوافى من بحر الرجز ، وهذا الشكل الأخير هو الغالبُ على المنظومات العلميّة ، لكنّ ابنَ معطى حين صنّف ألفيّته اختار شكلاً لم يُسبق إليه ، وهو أنه نظم الألفيّة من بَحْرَىِ الرَّجز والسريع . قال [1] :

وذا حدا إخوانَ صِدْقٍ لى على ... أن اقْتَضَوا منّى لهم أن أَجْعَلا
أرجوزةً وجيزةً فى النَّحـــوِ ... عِدَّتُها ألفٌ خَلَتْ مِن حَشْوِ
لعِلمِهِمْ بأنّ حِفْظَ النَّظْـــمِ ... وَفْقُ الذَّكِيِّ والبَعيدِ الفَهْمِ
لا سِيَّما مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ ... إذا بُنِى على ازْدِواجٍ مُوجَزِ
أو ما يُضاهِيهِ مِن السَّرِيعِ ... مُزْدَوَجِ الشُّطُورِ كالتَّصريعِ

ويقول ابن جُمعة : « واعلم أن الطريقةَ التى ارتكبها يحيى لم تسلكها العرب ، إذ ليس فى نظمها قصيدةٌ من بحرين » .

على أنَّ اختيار ابن معطى لهذين البحرين ممّا يدلُّ على حِسِّه الموسيقىّ المُرْهَف ، فالبحران متقاربان فى وزنهما ، وقد يقع الخَلْطُ بينهما أحيانا ، نرى ذلك فى قصيدة خِطام المُجاشِعىّ التى يُذكر فيها هذا الشاهد المعروف :

* وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ *

قال العلامة البغدادى [2] : « وهو من قصيدةٍ لخِطام المُجاشِعىّ ، وهى من بحر السريع ، وربما حسب من لا يحسن العروض أنه من الرجز » .

(١) الألفية ، ص ٣ (٢) خزانة الأدب ٢ / ٣١٣

وهذا أبرزُ فرقٍ بين ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك، فهذا نَظَم ألفيته كلَّها على بحر الرجز.

هذا وقد ذكر ابن خلدون فى مقدمتـــه [1] ألفية ابن معطى وسماها: الأرجوزة الألفية.

* * *

(١) المقدمة ص ١٣٧٧

حول تسمية « الألفية »

سَمَّى ابن معطى نظمه : « الدرة الألفية » حيث قال فى ختامها :

تَحوِيه أشعارُهُمُ المَرْوِيَّهْ هذا تَمـــامُ الدُّرَّةِ الألفيَّهْ

ثم عُرِف هذا النَّظْم بعدَه بالألفية ، لقولِ ابن مالكٍ فى مقدمة ألفيته :

وتَقْتَضِى رِضاً بغَيرِ سُخْطِ فائقةً ألفيـــة ابن معطى

ولا أعلم نَظْماً قبـلَ نظم ابن معطى حمل هذه التسميةَ ، سواء فى النحو أو غيره ، ثم حاولت أن أعثُرَ على تصنيف يحمل تسمية « الألف » نثرا أو نظما ، فلم أجد شيئاً إلا ماذكره ابن النديم[1] من «أن الجَهْشيارِىّ المتوفَّى سنة (٣٣١) ابتدأ تأليف كتاب اختار فيـــه ألف سمر من أسمار العرب والعجم والروم وغيرهم .. فاجتمع له من ذلك أربعمائة ليلة وثمانون ليلة ، كل ليلة سَمَر تامّ يحتوى على خمسين ورقة وأقلّ وأكثر ، ثم عاجلته المنيَّةُ قبل استيفاء ما فى نفسه من تتميمه ألف سمر » . وقد أورد ابن النديم ذلك فى سياق حديثه عن كتاب « ألف ليلة » .

فهل اطلع[2] ابن معطى على شىء من ذلك فراقت له هذه التسميةُ فأطلقها على نظمه ؟ هذا مجرَّد احتمال ولا سبيلَ إلى القَطْع فيه برأى .

ومهما يكن من شىء فقد شاعت هذه التسميةُ بعـــدَ ابن معطى ، فى نظم النحو وغيره ، وكان أوّل المنتفعين بهذه التسمية ابن مالك ، وتلاه زينُ الدين أبو التُّقَى شعبان بن محمد بن داود بن على المِصرى الآثارىُّ الحنفىّ ، المتوفى سنة

(١) الفهرست ص ٤٢٣

(٢) عرف ابن معطى بالاشتغال بالأدب تدريسا وتصنيفا ، كما سبق فى ترجمته .

٨٢٨ ، فقد صنع ألفية فى النحو سماها : « كفاية الغـــلام فى إعراب الـكلام » [١] . ثم عبد العزيز بن عبـــد العزيز اللَّمْطِىّ المِـكناسىّ المَيْمونىّ المتوفى سنةَ ٨٨٠ . فقـــد ذكر الأستاذ الزركلى أن له ألفيّةً فى النحو [٢] . ثم رأينا السيوطى المتوفى سنةَ ٩١١ يعمل ألفية فى النحو والتصريف والخط . يجمع فيها بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط ، وقد طبعت هذه الألفية فى مصر .

وفيما سوى النحو من الفنون رأينا : «الألفيّة فى الألغاز الخفيّة» ، ألف لغز فى ألف اسم ، لأبى بكر بن محمد بن إبراهيم الإرْبِلىّ الشاعر المتوفَّى سنةَ ٦٧٩ .

وألفية الحافظ العراقىّ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين المتوفّى سنةَ ٨٠٦. فى أصول الحديث .

والألفية فى الفرائض ، للقاضى محبّ الدين محمد بن شِحْنة الحلبىّ المتوفّى سنةَ ٨١٥ .

وألفية فى أصول الفقه ، لشمس الدين محمد بن البِرْماوِىّ الشافعىّ المتوفَّى سنةَ ٨٣١ .

والألفية الوَرْديّة فى التعبير ، للشيخ زين الدين عمر بن مظفر بن الوَرْدِىّ المتوفَّى سنةَ ٧٤٩ .

والألفيّة فى المعانى والبيان ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد القَباقِبىّ الحلبىّ المتوفَّى فى حدود سنةِ ٨٥٠ [٣] .

* * *

(١) الضوء اللامع ٣/٣٠١ ، شذرات الذهب ٧/١٨٤ ، فهرس دار الكتب المصرية ٣ / ١٥٤ . (٢) الأعلام ٤ / ١٤٥ ، نقلا عن جذوة الاقتباس ص ٢٧٠

(٣) كشف الظنون ص ١٥٦، ١٥٧ . وذكر حاجى خليفة أيضا ألفية فى علم الباه.

نظرة عامة على ألفية ابن معطى

لا سبيلَ إلى حديثٍ مُستوعَب ودراسة شاملة عن ألفية ابن معطى مالم تتوافر أدواتُ البحث كاملةً، وأهمّها جَمْعُ شروح الألفية ودراستها دراسةً مُستأنِية، وأرجو إن طال بى العُمر أن أفرُغَ لهذه الدراسة .

على أنّ أوّلَ ما يلفت نظرَ قارئ ألفية ابن معطى العُذُوبةُ والسَّلاسة والإحكام فى صياغة القواعد النحوية ، وليس هذا ضَرْباً من الإنشاء المُغالِى أو المديح المتحيِّز ، فابن معطى اشتغل بالأدب دَرْساً وتصنيفا ، وجُلُّ مصنَّفاته تدور فى فَلَكِه ، وقد انعكس ذلك فى معالجته لقواعد النحو نظماً ، وقد سبق قول ابن الخباز شارح الألفية « إنه ليس فى لفظها فَضْلَةٌ ، كما فعل الحَريرىّ فى « مُلْحته » فإنه قد يذكر نصف بيت أو ثُلُثَه من غير فائدة تتميماً للوزن ».

وقال أيضا فى ختام شرحه : « فلقد حاز فى هذه الأرجوزة قَصَبَ السَّبْق ، حيث جمع بين اللفظ القليل والمعنى الكثير ، وكيف لا يكون كذلك وقد كان فى العربية نَسِيجَ وَحْدِه » .

وهذه مُثُلٌ لعذوبة الصِّياغة : قال فى الكلام على الممنوع من الصرف[1]:

وإن تُرِدْ قبيلةً أو أُمَّا ... لم يَنْصرِف كتَغْلِبٍ ولَخْمَا

كذا إذا أردتَ بالبُلْدانِ ... تأنيثَ تعريفٍ كمِن عُمانِ

لم يَنصرِفْ إذ بُقْعةً أردْتَا ... وإن أردْتَ مَوضِعاً صَرَفْتَا

كواسِطٍ ودابِقٍ وَفَلْجِ ... دَلِيلُها فى الشِّعر للمُحتَجِّ

---

(١) الألفية ص ١٤

وقال فى الكلام على أسماء الأفعال[١] :

وها وحَيَّهَلْ وَبلْهَ الشِّعْرَا وهاتِ زيداً وتَرَاكِ عَمْرَا
فى شِعْرِهِمْ قد وَرَدَتْ فاكِهَا تَرَاكِهَا مِن إبِلٍ تَرَاكِهَا
مَناعِها مِن إبِلٍ مَنَاعِهَا وقِيلَ يُحتاجُ إلى سَماعِهَا

وهذا النَّظمُ الأخير يلفت إلى ظاهرةٍ شاعت فى ألفيّة ابن معطى شيُوعاً بَيِّناً، وهى تضمينه للشواهد النحويّة وإدماجها فى النظم ، وذلك قوله : «تَرَاكِها من إبلٍ تَرَاكِها » فهذا شاهد معروف[٢] . وبعده :

* أما تَرَى الموتَ لَدَى أورَاكِها *

وقوله : * مَنَاعِها مِن إبِلٍ مَناعِها *

شاهدٌ أيضاً ، وبعده[٣] :

* ألا تَرَى الموتَ لَدَى أَرْباعِها *

وقال فى مَبحث حُروفِ الجَرّ[٤] :

والكافُ للتَّشبيهِ قد تَكُونُ إسْماً وحَرْفاً مِثلَ ما يَبِينُ
فى قَولِ مَن جَمع بينَ كافَيْنْ وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَيْنْ

والشاهد الأخير من قصيدة لخِطام المُجاشِعِىّ ، وقد أشرت إليه قريبا .

وفى الكلام على « رُبَّ » قال :

ورُبَّ إن كُفَّتْ بما كرُبَّمَا صارَتْ كمِثْلِ إنَّما وعَلَّمَا
فيَقَعُ الفِعلُ والاسمُ بعدَها وأضْمَرُوا فى الشِّعرِ رُبَّ وَحْدَها
وحيثُما لها دَلِيلٌ باقِي كقوله : وقاتِمِ الأعماقِ

---

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) المقتضب ٣ / ٣٦٩
(٣) المقتضب ٣ / ٣٧٠ (٤) الألفية ص ١١ .

والشاهد الأخير لرُؤْبة ، وهو بتمامه[١] :

* وقاتِمِ الأَعماقِ خاوِى المُخْتَرَقْ *

وقال فى باب تعدية الأفعال[٢] :

الرابع الذى له مفْعُولُ ثُمَّ لَهُ لآخَرٍ وُصُولُ
لـكنْ بحرفِ الجرِّ نحو اخْتَرْتُ وقد أَمَرْتُ وقد استَغفَرْتُ
يكونُ ساقِطاً ومُسْتَبِينا كاختارَ موسَى قَوْمَهُ سَبْعِينا

وهذا نَصُّ الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

وفى باب الحال يقول[٣]:

وحالُ مانُـكِّرَ قَبْلَهُ نُحِلْ كقولِهِ لِمَيَّ موحِشاً طللْ
والحالُ قد تـكونُ تأكيداً كما قال : هو الحَقُّ مُصَدِّقاً لِما
وقد تـكونُ الحالُ طَوْراً مَعْرِفَهْ فى حُـكمِ تنـكيرٍ ومُشْتَقٍّ صِفَهْ
كقوله : أَرْسَلَها العِراكَا وجُهْدَهُ ووَحْدَهُ أتاكَا

وفى هذا النَّظم أدمج ابن معطى ثلاثةَ شواهـد ؛ اثنين من الشعر هما : « لميّة مُوحِشاً طللُ » والثانى « أرسلها العِراكا » . وهو بتمامه :

فأرسلها العِراكَ ولم يذُدْها ولم يُشْفِق على نغصِ الدِّخالِ

وهو للَبيد[٤] . والأول لـكُثَيِّر[٥] ، وتمامه :

* يَلُوحُ كأنَّه خِلَلُ *

والشاهد الثالث من القرآن الـكريم ، من الآية ٣١ من سورة فاطر .

---

(١) ديوانه ص ١٠٤ (٢) الألفية ص ١٦
(٣) الألفية ص ١٩ (٤) ديوانه ص ٨٦
(٥) ديوانه ٢ / ٢١٠ . وفى نسبته لـكثير خلاف ، انظره فى الخزانة ٣ / ٢١١

وفى الكلام على إعمال « ما » عملَ « ليس » ، قال[1]:

يَشْهدُ للحِجَاز فى لُغاتِهِمْ ... مَقالَهُ : ما هُنَّ أُمَّاتِهِمْ
ومَن عَدا أهلِ الحِجازِ رَفَعُوا ... خَبرَ « ما » إلّا الذين سَمِعُوا
النَّصبَ فى القُرآنِ فيما ذُكِرا ... ومنه فى يُوسُفَ : هذا بَشَرَا

والآية الأولى : هى الثانية من سورة المجادلة ، والثانية : هى الواحدة والثلاثون من سورة يوسف .

وفى الكلام على أسماء الأفعال يقول[2]:

ومِثْلُها مِن الظُّروف دُونَكَا ... ثم عَلَيْكَ مِثْلها وعِندَكَا
كقوله : عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ... أى الزَمُوا كما تقول : حِذْرَكُمْ
ودُونَ فى الشِّعرِ أتى تَصدِيقُها ... دُونَكِها يا أُمَّ لا أُطِيقُها
كذاكَ لَو لَمْ يُلْغَ ما أُنْشِدُكَا ... يا أَيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكَا

والشواهد فى ذلك واضحة . ويطول بى الحديثُ لو استقصيت هذه الظاهرةَ فى كلِّ أبواب الألفيّة ، على أن هذه الظاهرةَ لم تأت فى ألفية ابن مالك إلّا فى مواضِعَ قليلةٍ جدًّا .

وقد ظهرت براعةُ ابن معطى وتَجلَّى اقتدارُه على النظم، فى تلك العُنوانات التى صَدَّر بها الأبواب، فقد صاغ رءوسَ الأبواب نظماً ، ففى أول باب يقول:

باللهِ رَبِّى فى الأُمورِ أَعْتَصِمْ ... القولُ فى حَدِّ الكلامِ والكَلِمْ

وفى صدر المُعرَب والمبنىّ يقول :

القولُ فى الإعراب والبِناء ... الأصلُ فى الإعرابِ للأسماء

---

(١) الألفية ص ٣٥ ، ٣٦

(٢) الألفية ص ٤٢ ، ٤٣

وفى علامات إعراب المفرد يقول :

القولُ فى إعرابِ الاسمِ الواحِدِ كلٌّ صَحِيحٌ بانصرافٍ وارِدِ

وفى إعراب المثنّى يقول :

القولُ فى التثنيةِ اللَّفظيَّهْ الواوُ للعَطفِ بها مَنْوِيَّهْ

وفى إعراب جمع المذكَّر يقول :

القولُ فى جمعِ المُذكَّرِ العَلَمْ والوَصفُ والواحِدُ فيه قد سَلِمْ

وفى باب المبنىّ للمفعول يجعل عنوانه :

القولُ فيما لم يُسَمَّ فاعِلُهْ قد يحذِفُ الفاعِلَ لفظاً جاهِلُهْ

وتجرى عُنوانات الأبواب كلُّها منظومةً على هذا النَّسَق .

* * *

ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك

لا سبيلَ هنا إلى مُقارنة شاملة بين الألفيتين ، فهذا ممّا ينبغى أن يُفردَ له بحثٌ مستقل، تكون ركيزتُه الأولى جَمْعَ شروح الألفيتين ، فى دراسةٍ مستأنية جامعة ، ولكنّ الناظرَ فى الألفيتين ، من حيثُ صياغةُ القواعدِ النحوية يلمس بوضوح عُذُوبةَ نظم ابن معطى . ولنقرأ أولَ بابٍ فى الألفيتين ، يقول ابن معطى :

اللفظُ إن يُفِدْ هو الكَلامُ ... نحو مضَى القومُ وهُم كِرامُ
تأليفُه من كَلِمٍ واحِدُها ... كَلِمةٌ أقسامُها أحُدُّها
وهْىَ ثَلاثٌ ليس فيها خُلْفُ ... الاسمُ ثم الفعلُ ثم الحرفُ
فالاسمُ ما أبان عن مُسَمَّى ... فى الشخصِ والمَعنى المُسَمَّى عمَّا
والفِعلُ ما دلَّ على زمانِ ... ومصدرٍ دِلالةَ اقترانِ
والحرفُ لا يفيدُ معنًى إلَّا ... فى غيرِه كهَلْ أتَى المُعَلَّا
فالاسمُ عَرِّفْهُ وأخبِرْ عنهُ ... وثَنِّهِ واجْمعْهُ أو نَوِّنْهُ
واجرُرْه أو نادِه أو صَغِّرْهُ ... وانعَتْهُ أو أنِّثْهُ أو أَضْمِرْهُ
والفعلُ بالسِّينِ وسوفَ عُرِّفا ... والأمرِ والنَّهىِ وقَدَ آنْ صُرِّفا
والحرفُ فَضلةٌ بلفظٍ خالِي ... مِن عَلَمِ الأسماءِ والأفعالِ
يجئ إمَّا رابِطاً أو ناقِلا ... أو زائداً مُؤكِّداً أو عامِلا

ويقول ابن مالك :

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقِمْ ... واسمٌ وفِعْلٌ ثم حَرْفٌ الكَلِمْ
واحِدُه كلمةٌ والقَولُ عَمّْ ... وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمّْ

بالجرِّ والتنـــوينِ والنِّدا وأَلْ ومُسْنَدٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَـــلْ
بِتا فَعَلْتَ وأَتَتْ ويا أَفْعَـــلِي ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجلِي
سِواهُما الحـــرفُ كهَلْ وفى ولَمْ فِعْلٌ مُضارِعٌ يَـــلِي لَم كيَشَمْ
وماضِيَ الأفعالِ بالتَّاءِ وسِمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأمرِ إن أَمْرٌ فُهِمْ
والأمرُ إن لم يَكُ للنُّونِ مَحَلّْ فيـــه هو اسمٌ نَحْوُ صَهْ وحَيَّهَلْ

والنَّظرُ فى هذين النَّظمين مُغْنٍ عن أى تعليق .

هذا ، وقد رأيت للمقَّرى كلاما ، أنصف فيه ابن معطى ، وشهد له بهذه العذوبة التى يحسّها كل من طالع « ألفيته » . قال المقرى فى ترجمة ابن مالك :

« واعلم أن « الألفية » مختصرة الكافية ، كما تقدم ، وكثير من أبياتها فيها بلفظها ، ومتبوعُه فيها ابنُ معطى ، ونظمه أجمع وأوعب ، ونظم ابن معطى أسلس وأعذب »[1] .

على أنه ممّا لاشكَّ فيه أنَّ ابنَ مالك قد أفاد من ابن معطى فى المنهج العامّ ، من حيثُ سردُ القواعدِ واستخدامُ المناسبة والاستطـــراد وارتباطُ اللاحق بالسابق ، وقد نبَّه إلى هذه الإفادة محقق « التسهيل » لابن مالك[2] ، لكن فى الحق أنّ ابنَ مالك ، لإمامته وطولِ اشتغاله بالنحو ـ يمتاز بتشقيقِ المسائل وفَصْلِها فى أبواب ، على حينَ نرى ابن معطى يُدمِجُ المسائلَ الكثيرةَ تحتَ البابِ الواحد ، ولا ينبغى فى مجالِ المقارنة أن ننسى السِّنَّ التى كتب فيها ابنُ معطى « ألفيته » فقد ذكر فى ختامها أنه انتهى منها سنة (٥٩٥) ، ولما كان قد وُلِد سنة (٥٦٤) فيكون قد أتمَّ نظم الألفية ، وهو فى الواحد والثلاثين من عمره ، وهى سِنُّ طَراءةٍ وصِبا ، على حينَ نرى ألفيـــةَ ابنِ مالك تلخيصاً لموسوعته

(١) نفح الطيب ٢ / ٢٣٢ (٢) مقدمة التحقيق ص ٤٤

« الكافية » فلابد أن يكون قد نظم الألفية بعد أن رسخت قدمه وطال باعه فى درس النحو وتصنيفه .

ولقد تعدّى تأثّرُ ابنِ مالك ابنَ معطى فى المنهج العام ، إلى استخدام قافيةٍ أو ألفاظٍ بعينها ، يقول ابن معطى فى العُنوان الذى جعله للتوابع :

القولُ فى توابعِ الكَلِمِ الأُوَلْ نَعتٌ وتوكيـــدٌ وعَطْفٌ وبَدَلْ

ويقول ابن مالك :

يَتْبَعُ فى الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيـــد وعطف وبدل

فهذا هذا ، لكنّ ابنَ مالك رجلٌ صَنَعٌ ، يُجيد الأخذَ والتَّصرُّفَ فيه .

وفى باب العطف يقول ابن معطى :

والعطفُ عطفانِ بيانٌ ونَسَقْ عطفُ البيانِ شِبهُ نعتٍ قد سَبَقْ

ويقول ابن مالك :

العطفُ إمّا ذو بَيانٍ أو نَسَقْ والغَرَضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقْ

وفى عطف البيان يقول ابن معطى :

منـــه ليس بمُشْتقٍّ ولا فى حُكمِ مشتقٍّ فضاهَى البدَلا
أكثر ما يكون بالأعلامِ وبالكُنى كراهـــةَ الإبهامِ
شاهدُه يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا والتارِكُ البَكْرِىّ بِشرٍ جَرَّا

ويقول ابن مالك :

وصالحاً لبَدَلِيّـــةٍ يُرَى فى غيرِ نحو : يا غُلامُ يَعْمُرا
ونحوِ بِشْرٍ تابعِ البَكْرِىِّ وليس أن يُبْدَلَ بالمَرْضِىّ

وفى باب المبتدأ والخبر يقول ابن معطى :

وإن تشأ رفعتَ فِعلَ الفاعلِ ومِثـــلُه أمُقْصِرٌ عَواذِلِى

فمُقْصِرٌ مُبتـــــدأٌ وأَغْنَى فاعِلُه عن خَبرٍ فى المَعْنَى

ويقول ابن مالك :

وأوَّلٌ مبتدأٌ والثانِى فاعلٌ أَغْنَى فى أسارٍ ذانِ

أرأيتَ إلى « أغنى » فى البيتين ؟ ولا يقال إن « أغنى » من المصطلحات النحويّة التى يشترك فيها المصنِّفون جميعا ، فهم يستعملون كثيراً كلمة « سَدَّ » .

هذا وقد أثبتُّ فى دراستى لآراء ابن معطى النحوية أن ابن مالك تأثره فى مسألتين[1] .

ومما لا شكَّ فيه أن ابن مالك قد نظر كثيراً فى ألفيّة ابن معطى ، وقـد ثبت أنه كان يقرئها لتلاميذه . ذكر ابن حجر[2] العَسقلانِىّ فى ترجمة « أحمد ابن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقىّ الحنفى » أنه قرأ ألفيـة ابن معطى على ابن مالك .

ومع التسليم كلّ التسليم بإمامة ابن مالك وعبقريته النحوية أقول : تُرَى ماذا كان أمْرُ ابنِ معطى لو أُتيح له شارحٌ نابه مثلُ أبى حَيان ، فقـد قال الصَّفَدِىّ فى ترجمته[3] : « هو الذى جَسَّر الناسَ على مصنَّفات الشيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله ، ورغَّبهم فى قراءتها ، وشَرح لهم غامضَهـا وخاض بهم لُجَجَها ، وفتح لهم مُقفلَها » .

حقًّا إن ابن معطى قد شرحه أئمة معروفون : كابن الخَبَّاز وابن إياز ،

---

(١) انظر الفقرتين : الثانية والرابعة فى باب (آراء ابن معطى النحوية) .
وانظر أيضا الفقرة الخامسة من (التعبيرات والمصطلحات فى الفصول) .

(٢) الدرر الكامنة ١ / ١٨١

(٣) نكت الهميان ص ٢٨٠

وامتلأت موسوعاتُ النحو الكبرى ، كالهَمْع ، والأشباه والنظائر ، والتصريح على التوضيح ، بالنقل عنها ، لكن لم يُتَح لأيٍّ من هذه الشروح من الذُّيوع والانتشار ما أتيح لشروح ابن مالك . وحظوظ الكتب كحظوظ الناس ، يصيبها ما يصيبهم من ذُيوع أو خُمول ، وقد أخملت ألفيةُ ابن مالك ألفيةَ ابن معطي ، حتى ليجعل بعضهم شرحاً لألفية ابن معطى شرحاً لألفية ابن مالك.

* * *

هل نظم ابن معطى فى النحو غير الألفية ؟

إذا كان ابن مالك قد نظم قبل الألفية « الكافية » فى نحو ثلاثة آلاف بيت ، فهل نظم ابن معطى غير الألفية ؟ وللإجابة على هذا السؤال أقول :

وجدتُ فى ختام شرح الألفية لابن الخبّاز ، قال : « وحدَّثنى مَن أثق به أنه أخبره (أى الملك الكامل) بأنى أَشْغَلُ الناسَ فى أرجوزته ، فقال : سوف أُنفِذ إليه ما هو خيرٌ منها ، فقيل لى : إنه صنع واحدة مَبلغُها عشرة آلاف بيت » .

وقد أتم ابن معطى نظم الألفية بدمشق[1] سنة (٥٩٥) كما صرح بهذا التاريخ فى ختامها .

وجاءت فى (١٠٢١) بيتا ، ولو أخرجنا من هذا العدد المقدمةَ والخاتمة كان خالص ما فيها من القواعد (١٠٠٢) ألف بيت واثنين .

وقد طبعت الألفية طبعة وحيدة فى ليبزج سنة (١٣١٧ هـ) الموافقة لسنة (١٩٠٠ م) بعناية المستشرق زيتسترن ، ووقعت فى (٦٩) صفحة من القطع المتوسط، مع مقدمة باللغة الألمانية ، ومقتطفات من شرح ابن الخباز، وقد ذكر هذا المستشرق أنه نشر الألفية عن مخطوطات برلين والاسكوريال وليدن .

* * *

---

(١) كما حكى حاجى خليفة فى كشف الظنون ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، عن الشريشى شارح الألفية . وقال آخرون: إنه أتمها بالقاهرة ، كما جاء فى دائرة المعارف الإسلامية، وأنا أستبعد ذلك لما ثبت من أنه جاء إلى القاهرة فى أواخر حياته .

شهرة الألفية

حظيت ألفية ابن معطى بالشهرة ، وتلقاها الناس بالقبـــول ، فقرأوها وأقرءوها ، ونظموا فى مدحها .

ذكر ابن حجر العسقلانىّ فى ترجمة « على بن الحسين بن القاسم الموصلىّ الشافعىّ، المعروف بابن شيخ العُوَيْنة » : قال : «وأخذ ألفية ابن معطى عن الشيخ شمس الدين المعيد المعروف بابن عائشة[1] » .

وحكى ابن تَغْرِى بَرْدِى ، فى ترجمة أبى جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعينى الغرناطىّ ، قال : ومن شعره ما كتبه على ألفية الشيخ يحيى :

يا طالبَ النحو ذا اجتهادٍ تسمو به فى الورى وتحيا
إن شئتَ نيلَ المراد فاقصِدْ أرجوزةً للإمام يحيى[2]

وقد سبق أن ابنَ مالك نفسَه كان يُقرِئُ ألفيةَ ابن معطى .

---

(١) الدرر الكامنة ٣ / ١١٣

(٢) النجوم الزاهرة ١١ / ١٨٩ . وانظر رقم (٩) فى شراح الألفية .

شراح الألفية

تعاقَب كثيرٌ من العلماء على ألفية ابن معطى بالشرح . وهاهم أُولاء بترتيب وفياتهم :

١ ـ أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالى بن منصور بن على ، شمس الدين ابن الخَبّاز الإربلِيّ الموصلىّ النحوىّ الضَّرير ، المتوفَّى سنةَ (٦٣٧)[١] . وقد نقل السيوطىّ عن شرح ابن الخباز كثيرا فى الأشباه والنظائر[٢] . ومن هذا الشرح نسختان بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (١١٧ ، ١١٨) نحو ، عن أصلهما المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، والبلدية بالاسكندرية. واسم هذا الشرح : الغُرَّة المَخفِيَّة فى شرح الدُّرَّة الألفيّة .

٢ ـ عِزّ الدين أبو قَرَشَتْ ـ الحسن بن عبد المجيد بن الحسن ، يعرف بسَعْفَص المَراغىّ النحوىّ المتوفى سنة (٦٦٦)[٣] .

٣ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سُجْمان ، جمال الدين أبو بكر الوائلىّ البكرى الأندلسى الشّريشىّ المالكىّ المتوفَّى سنةَ (٦٨٥)[٤] وهو غير الشَّريشىّ شارح مقامات الحريرىّ . واسم هذا الشرح : التعليقاتُ الوفيَّة بشرح الدرة الألفية . وصفه السيوطى بأنه شرح جليل ، وقال صاحب كشف الظنون : « وهو شرح كبير فى مجلدين » . ويوجد منه نصفه فى معهد

---

(١) نكت الهميان ص ٩٦ ، بغية الوعاه ١/٤٠٣ ، كشف الظنون ص١٥٥، ١٥٦

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٥٥ ، ٢٤٥ ، ٢ / ١٤ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٨٤، ١٠٢، ١٠٧

(٣) تلخيص مجمع الآداب ، لابن الفوطى ، القسم الأول من الجزء الرابع ص٧٣، ٧٤ ، ولم يذكر هذا الشرح السيوطى وحاجى خليفة .

(٤) بغية الوعاه ١ / ٤٤ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

المخطوطات بجامعة الدول العربية تحت رقم (٣٦) نحو ، عن أصله المحفوظ بالمكتبة التيمورية ، بدار الكتب المصرية .

٤ ـ عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القَوّاس الموصلىّ . المتوفَّى سنةَ ٦٩٦[١] .

وقد نقل السيوطىّ عن هذا الشرح كثيرا فى الأشباه والنظائر النحوية[٢] ، كما نقل عنه العلّامة البغدادى[٣] . ولشرح ابن القَوّاس هذا مُلخَّص نقل عنه الشيخ يس العليمىّ[٤] .

ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم (٦٣) نحو ، عن أصلها المحفوظ بالاسكوريال بأسبانيا ، واسمه : المباحث الخفية فى حل مشكلات الدرة الألفية ، ومنه نسخة بخط قديم منقولة عن نسخة المصنف ، وتقع فى ٢٦١ ورقة ، وهى محفوظة بمكتبة حسين چلبى بمدينة بورصة بتركيا ، وقد رأيت هذه النسخة أثناء زيارتى لتركيا عام ١٩٧١ م .

٥ ـ محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقى ، بدر الدين المعروف بابن النَّحوية المتوفَّى سنةَ (٧١٨)[٥] .

---

(١) تلخيص مجمع الآداب ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٢١٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٩٩ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ٣١ ، ٤٨ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ٢٣٣ ، ٣٢٧ ، ٢/٤ ، ٦ ، ١٠ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ .

(٣) خزانة الأدب ١ / ٢٢ ، ٢ / ٣٧٤

(٤) حاشيته على شرح التصريح ١ / ١٧٦

(٥) بغية الوعاة ١ / ٢٧٢ ، والدرر الكامنة ٥ / ٥٧ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق . وقد نقل عنه السبكى ، فى طبقات الشافعية الكبرى ، فى ترجمة أبى حيان ٩/٢٩٣

٦ ـ أحمد بن محمد بن عبد الولىّ بن جُبارة المقدسىّ المرداوىّ الصالحى ، شهاب الدين المتوفَّى سنةَ (٧٢٨)[١] .

٧ ـ عبد المطلب بن المرتضى الحسينىّ الشريف الجَزَرىّ المتوفى سنة (٧٣٥)[٢] . قال عنه ابن حجر : « وشرح ألفيـة ابن معطى ، وكان سمعها من تقىّ الدين يوسف بن مُطَير الجزرى ، بسماعه من ناظِمها » .

٨ ـ عمر بن مظفر بن عمـر بن محمد ، زين الدين بن الوَرْدِىّ الحلبىّ الشافعىّ المتوفَّى سنةَ (٧٤٩) . واسم شرحه : ضوء الدرة[٣] .

٩ ـ أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعينىّ الأَلْبيرِىّ ثم الغَرناطىّ ، أبوجعفر الأندلسى المتوفى سنةَ (٧٧٩) . ولم أجد أحداً صرّح بهذا الشرح ، إلّا ما جاء فى حواشى الدرر الكامنة[٤] فى ترجمة المذكور ، ففى تلك الحواشى من نسخة خَطِّية من الدرر : « وشرح ألفية ابن معطى شرحا عظيما حافلا ، فى أحد عشر مجلّدا بخطه ، وهو خطٌّ حسَن عَلَى طريق المغاربة ، أبان فى هذا الشرح عن علم جَمٍّ واطلاع كثير ونظرٍ دقيق . ثم ذكر المستشرق بروكلمان[٥] أن هذا الشرح يوجد فى مكتبة برلين ، برقم (٦٥٥٤) .

١٠ ـ محمد بن أحمد بن على بن جابر الأندلسى الهَوارى المالكىّ ،

---

(١) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والأعلام للزركلى ١ / ٢١٤ .

(٢) كشف الظنون ، الموضع السابق ، والدرر الكامنة ٣ / ٢٨

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٢٢٦ ، الدرر الكامنة ٣ / ٢٧٢ ، كشف الظنون ، الموضع السابق .

(٤) الدرر الكامنة ١ / ٣٦١

(٥) تاريخ الأدب العربى ٥ / ٣٠٦ ، وانظر مدح أحمد بن يوسف هذا للألفية ، ص ٤٩ من كتابنا .

أبو عبد الله الأعمى النحوى المتوفى سنة(٧٨٠)[١]. قال صاحب كشف الظنون عن هذا الشرح : فى ثمانى مجلدات .

١١ ـ محمد بن محمود بن أحمد البابَرْتىّ الحنفىّ ، أكمل الدين المتوفَّى سنةَ (٧٨٦)[٢] .

١٢ ـ يوسف بن الحسن بن محمد، أبو المحاسن الحَموى الشافعى المتوفى سنة (٨٠٩) وقد جعل هذا الشرحَ لألفية ابن معطى : السخاوىُّ والشَّوكانىُّ[٣] ، على حينَ يجعله لألفية ابن مالك : السُّيوطىُّ ، وابن العِماد ، وحاجى خليفة[٤] . وعلى القول الأول الأستاذ الزِّرِكْلِىّ[٥] .

* * *

وبعد . . فهذه عِدّة شروح ألفيـــة ابن معطى ، كما ظهرت لى من خلال كتب التراجم والنحو ، وهى من الكثرة بحيث تدلُّ على أن « الألفية » قد شغلت الناس ، ويلاحظ أن مصنِّفى هذه الشروح مختلِفو الأمصارِ والديار ، فمنهم المصرىّ والأندلسىّ والموصلىّ والدمشقىّ والجَزَرىّ والحلبىّ ،مما يدلُّ أيضا على أن « الألفية » طار صِيتها فى مُختلِف الرُّبوع والأمصار،ولعل هناك شروحاً أخرى لم تذكر فى مَظانّ البحث ، فقد رأينا أن شروحاً ثلاثة ، هى : الثانى

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٣٤ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٩٥ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٢٣٩ ، وكشف الظنون ، الموضع السابق .

(٣) الضوء اللامع ١٠ / ٣٠٩ ، والبدر الطالع ٢ / ٣٥٢

(٤) بغية الوعاة ١/ ٣٥٥ ، وشذرات الذهب ٧ / ٨٧ ، وكشف الظنون ص١٥٣

(٥) الأعلام ٩ / ٢٩٩

والعاشر والثانى عشر ، لم ترد فى بغية الوعاة أو كشف الظنون ، وهما من أول ما يرجع إليه الباحث عن المصنفات النحوية ، من حيثُ إن الأول هو أحْفَلُ مصدرٍ لتاريخ اللغويين والنحاة ، والثانى من أغنى مراجع الكتب والمصنَّفات. وقد يقوِّى هذا ما ينقله الشيخ يس العليمىّ [1] كثيراً عن الدَّنَوْشَرِىّ ، عن بعض شُرّاح ألفية ابن معطى ، من غير تعيين[2] .

---

(١) حاشيته على شرح التصريح ١ / ٢٠٦ ، ٣٢٧ ، ٢ / ٧٧ ، ١١٨ ، ٢٢٤ .

(٢) كان من صنع الله لى وتوفيقه إياى أن رزقنى زيارة المدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، عام ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م وقد رأيت بمكتبة عارف حكمت الشهيرة شرحا للألفية ، لم يذكره أحد من المترجمين . واسم هذا الشرح : « الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية » لتقى الدين أبى إسحاق إبراهيم بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائى . وهكذا ورد اسمه على صفحة الغلاف ، ولم أقف له على ترجمة بهذا الاسم ، لكنى وجدت السيوطى يذكر فى البغية ١ / ٤١٠ « إبراهيم بن الحسين ابن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائى ، تقى الدين النيلى ، شارح الكافية » ، ولم يزد على هذا . وكذلك ذكره صاحب كشف الظنون ٢ / ١٣٧٦ ، فى حديثه عن شراح كافية ابن الحاجب .

وأول هذا الشرح : « الحمد لله مانح كل عطية ، وغافر كل خطية . . . . وبعد فإنى رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية دقيقة المعانى، وثيقة القواعد والمبانى. . . ». ونسخة هذا الشرح بقلم معتاد ، كتبها على بن أحمد ، وفرغ من نسخها سنة ٧٠٨ ، وتقع فى ٢٥٣ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطرا ، مقاس ١٦ × ٥ر٢٢ سم ، ورقمها فى مكتبة عارف حكمت (١٤٣ نحو) .

الباب الثانى

آراء ابن معطى النحوية

انفرد ابنُ معطى ببعض آراء لم يقل بها غيره ، واختار بعض آراء أخرى ، تابَع فيها أستاذَه الجزُولىّ وغيرَه من أئمة النحو ، كأبى على الفارسىّ وابن جِنّىّ والزَّجّاجىّ والزمخشرىّ ، وهذه أرجأت ذكرها إلى الفصل الخاص بدراسة كتابه «الفصول» لأن هذه الاختيارات ظهرت لى من خلال شروح «الفصول».

وقد سلكت سبيلين فى جمع الآراء التى انفرد بها ابن معطى : استِقْراء كتب النحو المطوّلة أولا ، ثم شروح ابن معطى ثانيا ، وبخاصة شرح الفصول لابن إياز والخُوَيِّى ، وشرح الألفية لابن الخبّاز وابن جمعة .

١ ـ ومن أبرز ما انفرد به ابن معطى من آراء : ماذهب إليه من منعه تقدم خبر « ما دام » على اسمها .

قال فى الألفية[1] :

ولا يجوز أن تُقَدَّمَ الخَبَرْ على اسمِ مادام وجاز فى الأُخَرْ

وقال فى الفصول[2] : وأما « ما دام » فلا يجوز تقدمُ خبرِها عليها ، ولا على اسمها .

وهذا الذى ذهب إليه ابنُ معطى قد أثار عليه ثائرةَ جمهورِ النحاة، فيقول ابن إياز[3] : « أما امتناع تقدُّم خبرها عليها ، فليس فيه خِلاف ، لأنه قدتقدَّم

(١) الألفية ص ٣٥ (٢) الفصول ورقة ١٦ ب .

(٣) المحصول شرح الفصول ورقة ٩٣ أ .

القول على أن « ما » فيه مصدريّة ، ولا يجوز أن يتقدّم ما فى صلة المصدر عليه . وأما تقديم خبرها على اسمها ، فجائز ، كقولك : لا أكلّمك ما دام قائماً زيدٌ ، وما وقفت فى تصانيف أهل العربية ، متقدّمهم ومتأخّرهم على نَصٍّ يمنع من ذلك ، ولقد أكثرت السؤالَ والفحصَ عنه ، فما أُخبِرت بأن أحداً يوافق هذا المصنِّف فى عدم جوازه ، وحكى لى من لا أثِق به عن الشيخ تقيّ الدين الحِلّيّ[1] أن ابن الخَشّاب نقل مثـــل ذلك ، وقال : هذا جارٍ مَجْرَى المثل . وذكر ابن الخَبّاز[2] الموصلىّ أن بعض أصحابه سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنِّف وسأله عن ذلك فقال : أُفكِّر ، ثم اجتمع به مرةً أخرى وعاود سؤاله ، فقال له : لا تنقل عنى فيه شيئاً . وأخبرنى الصاحبُ بهاء الدين على بن عيسى الإربلىّ أن الذى أشار إليه ابن الخباز هو الشيخ رضىُّ الدين الإرْبِلىّ النَّحويّ .

وقال ابن الخَبّاز : يُفْسِدُ ما ذهب إليه أمران : أحدهما نَقْلىّ : وهو قول الشاعر[3] :

وأحبِسُها ما دام للزَّيتِ عاصِرٌ ... وماطاف فوقَ الأرضِ حافٍ وناعِلُ

فعاصِرٌ : اسمها . وللزيت : خَبَرها ، وقد تقدَّم على الاسم .

والثانى قِياسىٌّ : وهو أن « ما دام » أقوى من « ليس » بدليل أن عدم

---

(١) فى الأشباه والنظائر ٣/٥ : « الحلبى » . وحكى السيوطى كلام ابن إياز هذا.

(٢) ابن الخباز هذا هو شارح ألفية ابن معطى . ومن شرحه هذا نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وعبارته : وأما « مادام » فما رأيت أحدا منع تقديم خبرها على اسمها إلا يحيى ، وما أدرى من أين أخذه ، وسافر بعض من يختلف إلى دمشق فعرض عليه ذلك ، فقال له : أفكر فى هذا ، فذكر له ذلك مرة أخرى بعد مدة ، فقال : لا تنقل عنى فيه شيئا .

(٣) هو مزرد بن ضرار ، أخو الشماخ . والبيت من قصيدة فى المفضليات ص ٩٨

تصرُّف «ما دام» إنما كان عند اقترانها بما ، فإذا فصلتها منها عادت متصرِّفة، و « ليس » لاتتصرَّف بوجه ، وإذا كانت « ليس » مع ضعفها لم يُمْنَع من تقدّم[1] خبرها على اسمها كانت « ما دام » أولى بذلك » .

وقد أجمع أئمّة[2] النحاة بعد ابن معطى على تخطئته فى هذا الرأى ، وردُّوا عليه بأنه مخالف للنصوص ، وللقياس ، كسائر أخوات « ما دام » . فقد تقدم خبر « كان » فى قوله تعالى[3]: ﴿وكانَ حقًّا عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤْمِنِين﴾ وخبرُ «ليس» فى قوله تعالى[4] : ﴿لَيْسَ البِرَّ أن تُوَلُّوا وُجُوهَـكُم قِبَلَ المشرقِ والمَغْرِبِ﴾ . ثم استدلُّوا على تقدُّم خبر « ما دام » بقول الشاعر :

لا طِيبَ للعَيشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُه بادِّكارِ المَوْتِ والهَرَمِ

وقولُ مُزرِّد ـ وسبق فى كلام ابن إياز ـ :

وأحبِسُها مادامَ للزيتِ عاصِرٌ ... وماطافَ فوقَ الأرضِ حافٍ وناعِلُ

وقول الآخر :

مادام حافِظَ سِرِّى مَن وَثِقْتُ بِهِ ... فهُو الَّذِى استُ عنه راغِباً أبَدَا

---

(١) يشار هنا إلى أن ابن درستويه يمنع تقديم خبر ليس ، وقد ردوا عليه بقول السموأل :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالم وجهول

ينظر القطر ص ١٤٥ ، والتصريح ١ / ١٨٧

(٢) ينظر فى هذا : قطر الندى ص ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١١٧ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٥ ، والتصريح على التوضيح ١ / ١٨٧ ، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٢

(٣) سورة الروم ٤٧

(٤) سورة البقرة ١٧٧

هذه ثلاثةُ الشواهدِ التى رَدُّوا بها على ابن معطى، ومن عَجبٍ أنها كلُّها لَاتَسْلمُ لهم :

فى البيت الأول يقول الشيخ خالد الأزهرى[١] : « فمُنغَّصَة : خبر «دام» مقدَّم ، و«لَذّاتُه » اسمها مؤخر ؛ فقد توسَّط خبر « دام » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن معطى ، وله أن يقول : لَذّاته : مرفوعٌ على النِّيابة عن الفاعل بمُنغصة ، واسم « دام » مستترٌ فيها ، على طريق التنازع[٢] فى السببىّ المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه » .

على أن إعراب « مُنَغَّصة » خبر دام مقدَّماً ـ وهـــو مَناطُ الرَّدِّ على ابن معطى ، مطعون فيه أيضا بأنه يلزم عليه الفصلُ بين العامل ، وهو منغَّصة ومعموله وهو « بادٍّ كار » بأجنبىّ ، وهو « لَذّاته »[٣] .

وعن البيت الثانى يقول ابن إياز: « ولقائلٍ أن يقول: لا دَلالةَ فى البيت ، لوجهين : أحدهما أن « مادام » تامَّة ، كقوله تعالى[٤]: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مادامَتِ السَّماواتُ والأَرْضُ﴾ . والثانى : أن يكون خبرها محذوفا ، أى ما دام للزيتِ عاصِرٌ موجودا » .

---

(١) التصريح على التوضيح ، الموضع السابق .

(٢) أو على أنه عائد على العيش بتأويل الحياة ، كما قال اللقانى ، والجمع فى جملة واحدة بين مراعاة اللفظ فى « لذاته » بالتذكير ، ومراعاة المعنى فى « دامت » بالتأنيث ، لا ركاكة فيه، خلافا للشهاب ، وسيأتى للشارح نظيره فى: « ولا أرض أبقل إبقالها » . هذا كلام الشيخ يس العليمى فى حاشيته على التصريح .

(٣) ذكر ذلك العليمى فى حاشيته المذكورة .

(٤) سورة هود ١٠٧

ومثل كلام ابن إياز ذَكَر ابن جمعة[١] ، قال : «وأُجيب أيضاً عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفا ، والتقدير : مادام للزيت عاصرٌ فى الوجود، وهذا أبلغ ، و « الزيت » متعلّق بعاصر ، والتقدير : ما دام إنسانٌ عاصرٌ للزيت مستقرًّا فى الوجود » .

ويقال فى البيت الثالث ما قيل فى البيت الأول ، وهو استتاراسم « دام » على طريق التنازع[٢] ، ويكون خبرها هو « حافِظ سِرِّى » ، وقوله : « مَن وثِقت به » فاعلا لحافظ ، لأن هذا اسمُ فاعل .

بَقِى بعد هذا الاعتذارُ الصريح لابن معطى عمّا ذهب إليه :

قال ابن جمعة فى شرح الألفية : « وقد اعتُذِر له بأنها لمّا لزِمت طريقةً واحدة ، وهى الماضى ، جَرت مَجْرَى الأمثال ، والأمثال لا تُغيَّر ، ولأن «ما» معها مصدرية ، وما فى خبرها صِلَتُها ، فكأنه يرى الترتيب فى آخر (كذا . وأرى الصواب : أجزاء) الصِّلة ، ولأنها [لَمَّا] لم تكن مصدرا صريحا كانت فَرْعاً عليه ، فلم يُتَصرَّف فيها بالتقديم ، كما تُصرَّف فى المصدر » .

ونحو هذا ذكر الصَّبان[٣] ، قال : « لعله يرى وجوبَ ترتيب أجزاء صِلَة الحرف المصدرىّ » .

وبعد هذا يمكن أن أقول : إن مَنْ ردُّوا على ابن معطى لم يقدِّموا شاهداً واحداً من النثر: من القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، أو من فَصِيح كلام العرب ، ومن عجبٍ أيضاً أن ثلاثة الشواهد التى أوردوها جاء فيها مُشتقٌّ يطلب

---

(١) شرح الألفية ، ورقة ٥ أ .

(٢) حاشية العليمى على التصريح ١ / ١٨٨ ، وحواشى ابن عقيل ١ / ٢٣٨

(٣) حاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٣٢

عاملًا (مُنغَّصة - عاصِر - حافِظ) مما مَهَّد لتأويلات أخرى تُقَوِّى رأى ابنِ معطى .

٢ - ذهب ابن معطى إلى جواز حذف « ما » النافية فى جواب القسم إذا كان منفيًّا بلا . قال فى الألفية[١] :

وإن أتى الجَوابُ منفيًّا بِلَا أوْ ما كقولِى : والسَّما ما فَعَلَا
فإنه يجوزُ حَذْفُ الحَرْفِ إذ أَمِنُوا الإلباسَ حالَ الحَذْفِ
كقولِه : تاللهِ تَفْتَأُ[٢] حُذِفْ « لا » منه أى لا تَفتأُ المَعْنَى عُرِفْ

قال ابن الخباز[٣] : « وما رأيتُ فى كتب النحو إلّا حَذْفَ « لا » . وقد ذكر يحيى حذفَ « ما » ، وقال لى شيخُنا رحمه الله : لا يجوز ، لأن التصرُّفَ فى « لا » أكثرُ من التصرف فى « ما » . انتهى كلام ابن الخَبّاز ، وقد حكاه ابن هشام والسُّيوطى[٤] .

وقد تابع ابنُ مالك[٥] ابنَ معطى فيما ذهب إليه ، وأنشد شاهداً عليه :

فوالله ما نُلْتُمُ[٦] وما نِيلَ مِنْكُمُ بمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ ولا مُتقارِبِ .

وقال : أصله : ما ما نُلْتُمْ ، ثم فى بعض كتبه قَدَّر المحذوفة « ما » النافية ، وفى بعضها قَدَّره « ما » الموصولة »[٧] .

---

(١) الألفية ص ١٢ .
(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .
(٣) شرح الألفية ، ورقة ٢٩ أ .
(٤) مغنى اللبيب ص ٧١٠ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٥٨ .
(٥) المدارس النحوية ص ٣٤٠ .
(٦) بضم النون ، بمعنى : جدتم بضم الجيم .
(٧) مغنى اللبيب ، الموضع المشار اليه .

٣ ـ رأى ابنُ معطى أن القولَ يعُمّ الكلام والكَلِم والكَلِمة ، لكن الأصل استعماله فى المفرد[١] .

قال السُّيوطىُّ[٢] : « القول هو اللفظ الدالُّ على معنى ، فاللفظ جِنسٌ يشمل المستعمل والمهمل ، لأنه الصوت المُعتمِد على مَقْطَع ، والدالُّ على معنى : فصل يُخرج المُهمل ، فشمل الكلمةَ والكلامَ والكلم شُمولًا بَدليًّا ، أى إنه يصدُق على كل منها أنه قولٌ إطلاقا حقيقيًّا ، وقيل : إنه حقيقةٌ فى المفرد ، وإطلاقه على المركب مجاز ، وعليه ابن معطى ، وقيل : حقيقة فى المركّب سواء أفاد أم لا ، وإطلاقه على المفردَ مجاز ، وقيل : حقيقةٌ فى المركّب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركّب الذى لا يفيد مجاز ، وبه جَزم الجُوينىّ فى تفسيره . وقيل إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضا ، فيرادِف اللفظَ ، حكاه أبو حَيّان فى باب « ظن » من شرح التسهيل ، وجزم به أبو البقاء فى اللباب ، أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد فمجاز ، جزماً إجماعياً » .

٤ ـ علَّل ابن معطى بنـــاءَ أسماء الإشارات بشَبَهِها للحرف[٣] . قال ابن إياز[٤] : «وتعليلُه بناءها بشَبَهِها للحرف، غَريبٌ ، لم أرَ أحداً ذكره غيرَه». وقد نقل السُّيوطى[٥] كلام ابن إياز هذا ولم يعلّق عليـــه . وأقول : إذا صَحَّ

---

(١) الفصول ، ورقة ١ ب . وينظر حاشية الشيخ يس على التصريح ١ / ٢٧ ، فقد حكى نقدا لأبى طلحة الأندلسى على عبارة ابن معطى : « القول يعم الجميع » . وقد رأيته نقدا يقرب من كلام الأصوليين .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٣

(٣) الفصول ، ورقة ٨ أ .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ٥٧ ب .

(٥) الأشباه والنظائر ٣ / ٤

كلام ابن إياز هذا ، فيكون ابنُ مالك قد تأثَّر ابنَ معطى تأثُّراً واضحا ، فإنه قد ذهب إلى أن أسماء الإشارة بُنِيتْ لشبهها بالحرف . قال فى الألفية :

والاسمُ منه مُعربٌ ومَبْنِي ... لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدْنِي

كالشَّبَهِ الوضعىّ فى اسْمَىْ جِئتَنَا ... والمعنوىِّ فى متَى وفى هُنا

وقال فى التسهيل[1]: « وبُنِي اسمُ الإشارة لتضمُّن معناها، أو لَشَبه الحرف وَضْعاً وافتقارا » .

قالوا[2] : إن أسماء الإشارة بُنِيت لتضمُّنها معنًى كان حَقُّه أن يُوضَع له حرفٌ يدلّ عليه ، وهو الإشارة ، لأنه كالتنبيه والتشبيه والخطاب ، وغير ذلك من معانى الحروف ، لكن لم يُوضَع له حرفٌ يدلُّ عليه .

٥ ـ اشترط ابنُ معطى للمفعول له[3]: أن يكون مصدراً ، لا من لفظ العامل فيه ، مقارِناً له فى الوجود ، أعمَّ منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟

وقال فى الألفية :

ثُمَّ الذى سُمِّىَ مفعــولًا لَهُ ... يُنْصَب نحو جئتُ زيداً قَتْلَهُ

مقارِناً للفِعلِ فِعلِ الفاعلِ ... أعمَّ منه لا بلفظ العاملِ

وقول ابن معطى : « أعَمَّ منــه » لم يذكره غيرُه . قال ابن إياز[4] : « أى يكون المفعولُ أعَمَّ من الفعل ، ألا ترى أن الرَّغبة فى مثالنا (قصدتُ زيداً رغبةً فى عطائه) يجوز أن تكون عِلَّة للقصدِ ولغيرِه » .

---

(١) التسهيل ، ص ٤١

(٢) همع الهوامع ١ / ١٧ ، والتصريح على التوضيح ١ / ٤٩ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٩

(٣) الفصول ورقة ٢٢ أ، والألفية ص ٢٠

(٤) المحصول ورقة ١١٤ ب .

وقال الخُوَيِّ[١] : « وقوله : « أعَمّ منــه » لم أجِد مَن تعرَّض له من النحاة غيرَه ، ولعله أراد أن يكون الفعلُ أعمَّ من المفعول، لأنك إنما (علة)[٢] المجيءُ فى نحو : جئتُك إكراماً لك ، لأن المجيء قد يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعَمُّ من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف الغرض الذى لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازِماً للفعــل ومفهوماً منه قبل ذِكره ، وإلّا لكان ذكرهُ والتعريف به تحصيلَ الحاصل ، وإذا وجب ألّا يكونَ المفعول له لازِما للفعل ، وجب أن يكون الفعلُ أعمَّ منه » .

هذا كلام الخُوَيِّ، وواضِحٌ تعارُضُ كلامِه مع كلام ابن إياز، فهذا يفسر كلام ابن معطى بأن يكون المفعولُ أعمَّ من الفعل ، وذاك يعكس . على أن كلام ابن الخَبّاز فى شرحه لألفية ابن معطى يؤيّد كلَام الخُوَيِّ . قال : « أن يكون الفعلُ أعمّ منه ، ومعنى ذلك أن الزِّيارة فى مثالنا (زُرْتُك طمعاً فى بِرِّك) تحتمل الطمَع وغيرَه » . اهـ. وأرى أن ظاهر عبارة المصنف فى الألفية يقوِّى رأىَ ابن إياز . وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة فلم أجد فيها شَرطَ العُمومِ هذا .

٦ ـ انفرد ابن معطى بإظهار المستثنى منه فى هذا المثال[٣] : « ما جاءنى أحدٌ إلّا إخوتُك إلّا زيدا » .

قال ابن إياز[٤] : « الذى يذكره أئمّةُ العربية فى نُصوصهم وشُروحهم فى هذا الموضع هو تكرار المستثنَى من غير ذكر المُستثنَى منه، كقولك : ماجاءنى

---

(١) شرح الفصول ، ورقة ٧٣ ا .

(٢) هكذا جاءت هذه الكلمة فى شرح الخوبى . ولعل صوابها : علات .

(٣) الفصول ورقة ٢١ ا .

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١٠٨ ب ، ١٠٩ ا .

إلّا زيدٌ إلّا عمـــرا ، وما جاءنى إلّا زيدا إلّا عمرٌو ، بنصب أحدِهما ورفعِ الآخر ، ولا يجوز رفعُهما معا ولا نصبُهما . . وهنا تنبيه ، وهو أن المصنِّف أظهر المستثنى منه فقال : ما جاءنى أحدٌ إلّا أخوك [١] إلّا زيدا ، ومُرادُه ما يجب نصبه ، وغيرُ خَفِيٍّ أنه يجوز إبدالُهما من « أحد » أو إبدالُ أحدِهما ونصبُ الآخَر ، فلا يحصل ما أراد ، وهذا واضح » .

٧ ـ قَسَم ابن معطى حروفَ النـــداء قسمين [٢] فقسم يُنادَى به البعيد ، وهو : يا ، وهيا ، وأيا ، وقسم ينادَى به القريب ، وهو : أى والهمزة . وقال فى الألفية [٣] :

يا لِلبعيدِ وهَيا وإن قَرُبْ نُودِى بالهَمزِ وأىْ نَحو أَرَبْ

قال ابنُ إياز [٤] : «والمصنِّف جعل للمنادى مرتبتين : البُعْد والقُرْب ، فيا وأيا وهيا ، للأول ، وأىْ والهمزة للثانى ، وابن بَرْهان جعل له ثلاثَ مَراتِبَ : بُعْدا وقربا وتوسُّطا بينهما ، فللأول : أيا وهيا ، وللثانى الهمزة ، وللثالث أى ، وجعل « يا » مستعملة فى الجميع » . وقد حكى السيوطىُّ كلامَ ابن إياز هذا فى الأشباه والنظائر [٥] .

٨ ـ مَنع ابنُ معطى حذفَ حرفِ النـــداء مع الاسم الأعظم ، فقال فى الألفية [٦] :

---

(١) الذى سبق فى مثال المصنف : إخوتك .

(٢) الفصول ورقة ٣٢ أ .

(٣) الألفية ص ٤٣

(٤) المحصول شرح الفصول ، ورقة ١١٤٦ .

(٥) الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤ . وفى همع الهوامع ١ / ١٧٢ جمع السيوطى كل ما قيل فى مراتب النداء .

(٦) الألفية ص ٤٤ .

وأحرفُ النداءِ قد تنحذفُ كمثل : رَبَّنا ومثلِ : يُوسُفُ
إلّا عن اسمِ اللهِ والإشارهْ فالحذفُ فيهما احذَرِ اختصارَهْ
لو قلتَ هذا فى النداء واللهُ وشِبْهُ هذا وَقَعَ اشتباهُ

قال السيوطىّ[1] : « وفى تذكرة ابن الصائغ حَذْفُ حرف النداء من الاسم الأعظم ، نَصَّ على مَنعِه ابنُ معط فى «دُرَّته» وعلَّل منع ذلك فى «الدرة» أيضا بالاشتباه ، وقرره ابن الخبّاز بأنه بَعدَ حذفِ حرف النداء يشتبه المنادَى بغير المنادِى ، واعترض عليه بأنك تقول : اللهُ اغفِرْ لى ، فلا يقع فيه اشتباه ولبس .

قال ابن الصائغ : ولا بن معطٍ أن يقول : لمَّا وقع اللَّبسُ فى بعض المواضع طُرِد الباب ، لئلّا يختلفَ الحكم . انتهى . قال[2]:والعلّة فى ذلك أنهم لمّاحذفوا « يا » عَوَّضوا الميم ، فكرهوا أن يقولوا : اللهُ ، بالحذف ، لما فيه من حذف العِوَض والمُعَوَّض .

قال ابن الصائغ : يعنى تعويضَهم من حرف النداء دَلَّنا على أنهم قصدوا ألّا يحذفوا الحرف بالكليّة ، وقد قال ابن النحاس فى « صناعة الكُتّاب » ما نَصُّه جواز ذلك ، فإنه قال فى قولك : سُبحانَ اللهِ العظيم ، إنه لايجوز الجرُّ على البدَل ، ويجوز النصب على القطع ، والرفع على تقدير : يااللهُ . انتهى .

وما حكاه السيوطىُّ عن ابن الخبّاز ، ذكره فى شرح الألفية . قال[3] : « وذكر يحيى أن اسمَ الله تعالى لا يُحذف منه حرفُ النداء ، واحتجّ باشتباه

(١) الأشباه والنظائر ٢ / ١٠٢ .
(٢) أى ابن الخباز ، على ما سأحكيه بعد .
(٣) شرح ابن الخباز على الألفية ورقة ٩٣ .

النداء بغيره . وفى هذا نظر ، لأنه إذا قيل : اللهُ اغفِرْ لى ، عُلِم أنه نداء ، وإنما الصواب أن يقال : لما رأيناهم قد عوَّضوا الميم فى آخره ، فقالوا : اللهُمَّ ، لم يحذفوا الحرف ، لذَهاب العِوض والمُعوَّض عنه ، ألا ترى أنهم لمّا حذفوا ياء « فَرازِين » جاءوا بالتاء فى « فَرازِنة » ولم يقولوا : فَرازن .

٩ ـ ذهب ابنُ معطى إلى أن الألف واللام التى هى بدلٌ من الهمزة فى « الله » تدخل فى العَهدية[١] .

وقد شرح الخُوَيِّى[٢] الألف واللام فى لفظ الجلالة شرحا مستفيضًا ، ثم قال: « وأما على الرابع ، وهو الصائر إلى أن الألف واللام بدل عن الهمزة وعِوَضٌ منها ، فقد قال المصنِّف إنها للعهد ، ولم أرَ هذا القولَ لغيره ، ولعلّ السببَ فيه: أنه لما كانت الألف واللام عِوَضًا عن الهمزة كنت مُشيرا بهما مع مادخلا عليه وهو قولك : الله والناس، إلى لفظ الإله والأناس ، وإلى المعهود، فسمَّيته بهذين الاسمين » . انتهى كلام الخويِّى . ويلاحظ أن ذهاب ابن معطى إلى اعتبار الألف واللام فى لفظ الجلالة بدلًا من الهمزة ، تابعَ فيه أبا على الفارسى . على ما ذكر ابن برِّى[٣] فى حواشيه على « صحاح » الجوهرى .

١٠ ـ أجاز ابنُ معطى فى المندوب لَحاقَ ألف لما فى آخره ألف وهاء ، فقال فى الألفية[٤] :

وإن نَدَبْتَ مَن تُنادِى قُلْتَا ... وازيدُ واعمرُو وإن أردْتَا

جئتَ بياء فقلتَ ياسَعِيداهْ ... وفى المُضاف ياعُبَيْد اللَّهاهْ

---

(١) الفصول ورقة ٤٥ ب .

(٢) شرح الفصول ورقة ١٤٦ ب .

(٣) لسان العرب (أله) ١٧ / ٣٦١

(٤) الألفية ص ٤٥

قال السّيوطى[١] : « إطلاق النُّحاة يقتضى جوازَ لحاق الألف لما فى آخره ألف وهاء ، وبه صَرَّح بعض المغاربة، وابن معطٍ فى «ألفيته»[٢]، وابن الحاجب، فيقال فى عبدالله : واعبد اللاهاه ، وفى جَهْجاه : واجَهْجاهاه. ومنعه[٣] ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء » .

وما ذكره السيوطىُّ حكَى مثلَه الشيخُ يس العليمى[٤] .

١١ ـ يرى ابن معطى فى باب النائب عن الفاعل : أنه إذا فُقِد المفعول به ووُجد مصدر وظرف وجارٌّ ومجرور، كان الجارُّ والمجرور هما النائبَ عن الفاعل، قال فى الألفيـة[٥] :

وأحرفُ الجَرّ مع المجرورِ ... تُرْفَعُ موضعاً على التقديرِ
كمُرَّ بِي وسِيرَ بِي وقد بُنِي ... فِعلُ المَفاعيلِ لظَرف الزَّمنِ
وللمكانِ والمصادرِ الأُوَلْ ... والاختصاصُ شَرْطٌ كلّها شَمِلْ
لَفَقْدِ مفعولٍ به صَريحِ ... تُقامُ هذه مع الترجيحِ
فالأسبَقُ المجرورُ والمصادِرُ ... ثُمّ الزّمانُ والمكانُ آخِرُ
فإن تَقُلْ سِيرَ بزيدٍ سَيْرا ... يومَين فَرسَخَيْن كان خَيْرا

---

(١) همع الهوامع ١ / ١٨٠

(٢) فى الهمع « الغنية » تصحيف .

(٣) ينظر التسهيل ص ١٨٥ ، وعبارته فيه : ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء .

(٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ١٨٢ . وينظر أيضا حاشية الصبان على الأشمونى ٣ / ١٦٨

(٥) الألفية ص ٢٢

وقال فى الفصول[١] : «والاسمُ الذى يُقام مُقامَ الفاعل إما أن يكون مفعولا به ، وهو الأصل ، ومع وجوده لا يُقام غيرُه مُقامَه ، وإن فُقد أقيم الجارُّ والمجرور مُقامَ الفاعل، نحو قوله تعالى :﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ، ويقام المصدر مُقامَ الفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿ فَإذا نُفِخَ فى الصُّورِ نَفخةٌ واحِدَةٌ ﴾ ، وقد يُقام الظرفُ من الزمان أو المكان إذا كان مختصًّا مُقامَ الفاعل». انتهى ما ذكره ابن معطى ، وليس فيما استَشهد به دليلٌ على تقديم الجارِّ والمجرور ، ففى الآية الكريمة ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيهِم ﴾ لا يُوجد سوى الجارّ والمجرور، ويبقى ما ذكره فى الألفية دليلًا على ما ذهب إليه من تقديم الجار والمجرور فى النيابة عن الفاعل .

وقد حكى السيوطىُّ[٢] رأىَ ابن معطى هذا ، ثم ذكر مُختلِف الآراء حولَ هـذه المسألة الخِلافيّة .

١٢ ـ أجاز ابن معطى وقُوعَ التنازُع فى الحال . قال السيوطى[٣] : « ويقع التنازُع فى كلِّ معمول إلا المفعولَ له والتمييز ، وكذا الحال ، لأنها لا تُضْمَر ، خلافًا لابن معط ، قال فى الارتشاف : فإنه جَوَّز التنازُعَ فيها ، ولكن يقول فى مثل : إنَ تَزُرْنى أَلْقَكَ راكبا ، على إعمال الأول : إن تَزُرْنى أَزُرْكَ فى هذه الحال راكبا ، على معنى : إن تَزُرْنى راكبا أَلْقَكَ فى هذه الحال ، ولا تجوز الكِناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول » . انتهى

---

(١) الفصول ورقة ١٣ ب ، ١٤ أ .

(٢) همع الهوامع ١ / ١٦٢ . وينظر أيضا التصريح على التوضيح ١ / ٢٩١

(٣) همع الهوامع ٢ / ١١١، وذكره ابن هشام فى شرح قصيدة بانت سعاد، ص١٢

وهذا الذى حكاه السيوطىُّ ذكر مثلَه الأشمونىُّ ، قال[١] : « لا يتأتّى التنازع فى التمييز وكذا الحال، خلافا لابن معطى » وقال الصبان[٢]: « وقوله « خلافاً لابن معطى » حيث أجازه فى الحال ، قال الفارِضِىُّ : نحو : زُرْنى أَزُرْكَ راغبا ، على إعمال الثانى ، وزُرْنِى أَزُرْكَ فى هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول » . أ هـ . وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ، ولا تنازُعَ فيه » .

وقد تصفّحتُ ألفية ابن معطى وفصولَه الخمسين ، فلم أجد فيهما ذكراً لهذه المسألة الانفرادية ، حتى وجدت السيوطىَّ يصرِّح بأن ابن معطى ذكر هذا فى « شرح الجُزُولِيّة ». جاء فى الأشباه والنظائر[٣] : قوله: «وأَعْمِلِ المُضْمَرَ فى ضمير ما تنازعاه» يقتضى عدمَ التنازُع فى الحال ، قال ابن معط فى شرح الجُزُولِيّة : « وتقول فى الحال : إن تزُرنى ضاحِكاً آتِكَ فى هذه الحالة ، ولا يجوز الكناية عنها ، لأن الحال لا تُضمَر ، وتقول فى الظرف على إعمال الثانى: سرت وذهبت اليومَ ، وعلى الأول : سرت وذهبت فيه اليوم ، وفى المصدر على الثانى : إن تضرب بكراً أضرِبْكَ ضرباً شديداً ، وعلى الأول :أضربْكَه ضرباً شديدا» .

وكذلك صرح الشيخ يس بأن ابن معطى قال هذا فى شرح الجُزُوليّة ، ونقل عبارته[٤] : « قال ابن معطى فى شرح الجُزُولية :تقول : إن تَزُرْنى ألقَكَ ، فإن أعملتَ الأول قلت : إن تَزُرْنى ألقَكَ فى هذه الحالة راكبا ، أى إن تَزُرْنى راكبا ألقك راكبا ، ولا يجوز الكنايةُ عنها ، لأن الحالَ لاتُضمَر ، والأجودُ إعادة لفظ الحال كالأول » .

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٢ / ١٠٨

(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ـ الموضع السابق .

(٣) الأشباه والنظائر ٤ / ١٠٨

(٤) حاشية يس على التصريح ١ / ٣٢٢

١٣ ـ اعتبر ابنُ معطى « إمَّا » حرفَ عطف . قال فى الألفية[١] :

وأوْ وإمّا فيهما مشهورُ الشَّكُّ والإبهامُ والتَّخييرُ

قال ابن إياز[٢] : « والمصنف جعل الحروف عشرة ، وأبو على جعلها تسعة، وأسقط « إمّا » ووافقه الجُرجانىّ ، وقال : ذِكرُها فى حروف العطف سهوٌ ظاهر » .

ويبدو لى أن ابنَ معطى لم ينفرد بهذا الرأى ، بل هو من اختياراته ، فقد جاء اعتبار « إمّا » عاطفةً ، فى كتب النحو معزُوًّا إلى أكثر النحاة[٣] ، لكنهم لم يُعيِّنوا أحدا منهم ، قال ابن هشام[٤] : و « إمَّا » عاطفة عند أكثرهم ، أعنى « إمّا » الثانية فى نحو قولك : جاءنى إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، وزعم يونس والفارسىّ وابن كَيْسان أنها غيرُ عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك[٥] ، لملازمتها غالبا الواو العاطفة ، ومن غير الغالب قوله[٦] :

---

(١) الألفية ص ٣١ . وأيضا الفصول ورقة ٤٨ أ .

(٢) المحصول فى شرح الفصول ورقة ١٩٠ ب .

(٣) ينظر الأشمونى ٣ / ١٠٩ ، والتصريح ٢ / ١٤٦

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٦١ ، ٦٢ (مبحث إما) .

(٥) لايطعن فى هذا قول ابن مالك فى ألفيته :

ومثل أو فى القصد إما الثانيه فى نحو إما ذى وإما النائيه

فإن شراحه قد نصوا على أن مراده أن « إما » مثل « أو » فى المعنى فقط لا فى العطف .

(٦) هو معبد بن قرظ، أو سعد بن قرظ، أو سعد بن قرين. كما فى حواشى المغنى. ونسبه الجوهرى فى الصحاح (أما) ص ٢٢٧٢ للأحوص، والصحيح أن البيت لسعد ابن قرظ . على ما حكى الدكتور عادل سليمان محقق شعر الأحوص وانظره ص ٢٢١

يالَيْتَما أُمُّنا شالَتْ نَعامَتُها أَيْما إلى جنة أَيْما إلى نارِ[1]

وفيه شاهدٌ ثانٍ، وهو فتح الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدال، ونقل ابن عُصفور الإجماعَ على أن « إمّا » الثانية غير عاطفة كالأولى، قال : وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضُهم أن « إما » عطفَتِ الاسمَ على الاسم، والواو عطفت « إمّا » على « إمّا » وعطفُ الحرفِ على الحرف غريب. ولا خلاف أن « إمّا » الأولى غير عاطفة، لاعتراضها بين العامِل والمعمول، فى نحو : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، وبين أحد معمولى العامل ومعمولِه الآخَر، فى نحو : رأيتُنى إمَّا زيداً وإما عمرا، وبين المُبْدَل منه وبدلِه، نحو قولِه تعالى[2] : ﴿ حَتَّى إِذَا رَأَوْا ما يُوعَدُون إمَّا العَذابَ وإمَّا الساعَةَ ﴾ فإن ما بعد الأولى بدلٌ ممّا قبلها » .

١٤ ـ ذهب ابنُ معطى إلى شذوذ تصغير الترخيم، نحو قولهم فى أَزْهَر : زُهَيْر » . قال فى الفصول[3] : « وشَذَّ فى هذا الباب تصغيرُ الترخيم، تقول فى أزهر : زُهَير » . وقال فى الألفية[4] :

وشَذَّ قولُهم : زُهَيرٌ صُغِّرا مُرخّما كذا عُشَيْمٌ حُقِّرا

قال السيوطى[5] : « من التصغير نوعٌ يسمَّى تصغيرَ الترخيم ، وذلك

---

(١) أفاد البغدادى فى الخزانة ٤ / ٤٣٣ أن « أيما » بالفتح : أصلها : أما المفتوحة، وهى لغة فى المكسورة، وأن « إيما » بالكسر : أصلها إما بالكسر، لكن كثر استعمال أيما، بالفتح » فى كلام طويل .

(٢) سورة مريم ٧٥

(٣) الفصول ورقة ٥٤ ب .

(٤) الألفية ص ٥٤

(٥) همع الهوامع ٢ / ١٩١

بحذف الزوائد ، مع إعطاء ما يليق به من فُعَيل أو فُعَيْعِل ، كقولك فى أزهر : زُهَير ، وفى أسود : سُوَيد ، وفى مُنْطَلِق : طُلَيق ، وفى مُستخرِج : خُرَيْج ، وفى مُدَحْرِج : دُحَيْرِج ، وفى زَعفران : زُعَيْفِر . . » .

ويقول ابن إياز تعليقاً على رأى ابن معطى[١] : « وفى قوله : « وشَذّ » نظَرٌ ، لأنهم لم ينصُّوا على شذوذ هذا » .

وقال ابن الخباز[٢] : « وقال يحيى : هو شاذٌّ ، والنحويون قد قاسوه » .

وقد اعتذر الخُوَيِّى عمّا ذهب إليه ابن معطى . قال[٣] : « وإنما شَذّ لما يؤدِّى إليه من اللَّبس ، ألا ترى أن تصغير : أزهر ، وزاهر ، ومزهر ، صيغة واحدة ، وهى : « زُهَيْر » ، بخلاف التصغير الآخَر ، فإنك تقول فيه ، فى أزهر أُزَيْهِر ، وفى زاهر : زُوَيْهِر ، وفى مُزْهِر : مُزَهْيِر[٤] . وفى زُهْر : زُهَيْر » .

وهذا اللبس الذى يعتذر به الخُوَيِّى دَفعه الشيخ خالد بقوله[٥] : « ولم يُلتفَت للإلباس ثِقَةً بالقرائن » . ذكر هذا عقبَ إيراده لصيغة « حُمَيد » فى تصغير : أحمد ، وخامد ، ومحمود ، وحمدون ، وحمدان ، وحَمّاد ، تصغيرَ ترخيم .

١٥ ـ اشترط ابن معطى لقلب الواو ياءً فى مِثل : « مِيزان ومِيقات » أن تكون الواو ساكنة ، وأن يكون قبلَها كسرةٌ لازمة[٦] .

---

(١) المحصول شرح الفصول روقة ٢٠٩ ب .

(٢) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١٢٧ أ .

(٣) شرح الفصول ورقة ١٨١ ب .

(٤) كذا فى شرح الخوبى . وصوابه : مزيهر . وزان : دريهم ، فى تصغير : درهم .

(٥) شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٢٣ . وينظر أيضا حاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ١٦٩

(٦) الفصول ورقة ٦٢ ب .

قال ابن إياز[١] : « وتقييدُه الكسرةَ هنا باللزوم لم أر أحداً ذكره » .

وقد تصفحت كتب النحو المطبوعة ، فلم أر تقييدَ الكسرة باللزوم ، على ما ذكر ابن إياز. ويلاحظ أن ابن معطى حينما صاغ هذا الحكم فى ألفيته لم يُقيِّد الكسر باللُّزوم . قال[٢] :

والواو إن يَسْكُنْ وقبلَه انْكَسَرْ فاقْلِبه ياءً نحو ميزان اشْتَهَرْ

وقد يقال : إن النَّظْمَ لم يتَّسع له .

١٦ ـ جَمع ابن معطى « رَجُل » على « رَجْلة » بفتح أوله وسكون ثانيه ، قال فى الألفية[٣] :

وفَعْلَةٌ كرَجْلَةٍ وفِعَلَهْ جِبِنَةٌ ثِيَرةٌ وحِسَلَهْ

وقال بعض شارحيه[٤] : « البناء الثالث فَعْلَة ، بفتح الفاء وسكون العين، ولم يُكَسِّروا عليه إلا اسماً واحدا ، وهو : « فَعُل » بفتح الفاء وضم العين ، نحو : رَجُل ، وقيل : إنه اسم جمع وليس بجمع تكسير » .

وقال ابن الخبّاز[٥] : « فَعْلَةٌ لم يُكَسَّر عليه إلا بناءٌ واحد ، وهو فَعُل، وهو اسم واحد ، وهو رَجُلٌ ، قالوا : رَجْلَة ، وعدَّه ابن السَّرّاج تكسيرا » .

وحكى ابن منظور[٦] : « قال سيبويه : ولم يُكَسَّر على بناء من أبنية

---

(١) المحصول شرح الفصول ورقة ٢٣٤ أ .

(٢) الألفية ص ٦٧

(٣) الألفية ص ٥٠

(٤) هكذا ذكر الشيخ يس فى حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١ ، ولم يعينه .

(٥) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١١٠ أ .

(٦) لسان العرب (رجل) ١٣ / ٢٨٢

أدنى العدد ، يعنى أنهم لم يقولوا : أرجال ، قال سيبويه : وقالوا : ثلاثةُ رَجْلةٍ، جعلوه بدلًا من أرجال ، ونظيره : ثلاثة أشياء ، جعلوا لَفْعاء بدلًا من أفعال ، قال : وحكى أبو زيد فى جمعه : رَجِلَة ، وهو أيضا اسم الجمع ، لأن فَعِلَة ليست من أبنية الجموع . وذهب أبو العباس إلى أن رَجْلة مُخَفَّفٌ [1] عنه » .

ولولا ما ذكره ابن الخباز والشيخ يس من أن ابن معطى يريد بفَعْلة جمع رَجُل ، لقلت : لعلَّه يريد جمع راجِل ، فقد نقل أبو منصور الأزهرىّ عن أبى عمرو [2] : « الرَّجْلة : الرَّجَّالة فى هذا البيت [3] ، وليس فى كلامهم « فَعْلة » جاءت جمعاً غير : رَجْلة جمع راجِل ، وكَمْأة جمع كَمْءٍ » .

١٧ ـ ذكر ابن معطى أنّ مِن جموع التكسير : فُعُولَةٌ وفِعالة ، قال فى الألفية [4] :

كذا الأُسُودُ ثمّ مَعْ فِعالَهْ فُعُولةٌ بُعُولةٌ جِمالَهْ

فالأول جمعوا عليه « فَعْلا » بفتح فسكون ، نحو : بَعْل وبُعُولة ، وفَحْل وفُحُولة ، وخال وخُؤُولة ، وخَيْط وخُيُوطة ، وجمعوا على الثانى « فَعَلًا » بفتحتين ، نحو : جَمَل وجِمالة ، وحَجَر وحِجارة .

قال الشيخ يس [5] : « قال بعض شارحى كلامه (أى ابن معطى) : وهذان

---

(١) يعنى بالتخفيف هنا : تسكين الجيم ، وهو يقال فى مقابلة التثقيل الذى يراد به تحريك الحرف .

(٢) تهذيب اللغة (رجل) ١١ / ٢٩ ، ونقله صاحب اللسان ١٣ / ٢٨٥

(٣) يعنى بيت تميم بى أبى بن مقبل :

ورجلة يضربون البيض عن عرض ضربا تواصت به الأبطال سجينا

(٤) الألفية ص ٥١

(٥) فى حاشيته على التصريح ٢ / ٣٠١

البناءان ، أعنى فُعُولة وفِعالة، هما فُعُول وفِعال ، زِيد عليهما تاءالتأنيث لتأكيد الجمع » .

وقال ابن الخَبّاز [١] : « وقد ألحقوا بفِعال وفُعول التـاء ، قالوا : جِمالة وذِكارة وحِجارة ، وبُعُولَة وفُحُولة وصُقُورة وخُؤُولة وعُمُومة ، وفائدة التاء توكيد التأنيث » .

أقول : أمّا البُعُولة فهو أحدُ ثلاثةِ جُموع فى بَعْل ، قالوا : جَمْعُ البَعْل الزَّوج : بِعالٌ وبُعُول وبُعُولة[٢] ، وشاهِد البُعولَة جمعاً فى الكتاب العزيز قوله تعالى[٣] : ﴿ وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ . قالوا [٤] : البُعُولَة : جمع البَعْل ، وهو الزوج ، يقال : بَعْلٌ وبُعُولة ، كما يقال فى جمع الذَّكر : ذَكر وذُكُورة ، وفى جمع الفَحْل : فَحْلٌ وفُحُولة ، وهذه الهاء زائدة مؤكدة لتأنيث الجماعة ، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه ، ويُعتبر فيها السَّماع ، فلا يقال فى كَعْب : كُعُوبة .

وشاهده من الحديث ، حديث أسماءَ الأَشْهَلِيّة[٥] : « إذا أَحْسَنْتُنَّ تَبَعُّلَ أزواجِكُنّ » . قال ابن الأثير: « أى مصاحَبتهم فى الزوجيّة والعشرة. والبَعْل: الزوج ، ويُجْمَع على بُعُولة » . قال : ومنه حديث ابن مسعود : « إلّا امرأةً يئست مِن البُعُولة » والهاء فيها لتأنيث الجمع ، ويجوز أن تكون البُعُولة مصدر بَعَلَت المرأةُ : أى صارت ذات بَعْل » .

---

(١) شرح ابن الخباز على الألفية ، ورقة ١١٠ ب .

(٢) لسان العرب (بعل) ١٣ / ٦١

(٣) سورة البقرة ٢٢٨

(٤) تفسير القرطبى ٣ / ١١٩ ، ١٢٠

(٥) النهاية فى غريب الحديث والأثر ١ / ١٤١

وشاهد الجمالة جمعاً فى الكتاب العزيز قوله تعالى[١]: ﴿ إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ. كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ ﴾. قالوا[٢]: جِمَالة: جمع جَمَلٍ، نحو: حَجَر وحِجارة، وذَكَر وذِكارة. وفى الحديث: « هَمَّ النـاسُ بنَحْرِ بعض جَمائلِهم ». قال ابن الأثير[٣]: «هى جَمْع جَمَل، وقيل: جمع جِمالة. وجِمالة جمع جَمَل، كرِسالة ورسائلَ، وهو الأشبه ».

هذا وقد نسب الشيخ يس العليمى إلى ابن معطى شيئـاً فى جمع التكسير لم يقله. قال[٤]: يُجْمع أيضا على فِعْلان، بكسر فسكون، كذِئب وذِئبان، وزِقٍّ وزِقّان، قال ابن معطى:

* وجاء كالذِّئبانِ والزِّقّانِ ☆

والذى ذكره ابن معطى غير هذا، قال فى الألفية[٥]:

* وجاء كالذُّؤْبانِ والزُّقّانِ *

وكذا جاء «الذُّؤْبان» بضم الذال، جمعا لذئب، فى لسان العرب[٦] والقاموس، نعَم حكى شارحه[٧] عن المصباح أنه يقال فى جمع ذِئب أيضا: ذِئبان، بالكسر، ولم أجده فى المصباح المطبوع، وهذه عبارة الفيومى[٨]: « الذئب يُهمَز ولا يُهمَز،

---

(١) الآيتان ٣٢، ٣٣ من سورة المرسلات.

(٢) تفسير القرطبى ١٩ / ١٦٥، ولسان العرب (جمل) ١٣ / ١٣١

(٣) النهاية ١ / ٢٩٨ (٤) حاشية يس على التصريح ٢ / ٣١٢

(٥) الألفية ص ٥١

(٦) اللسان، ترجمة (ذأب) ١ / ٣٦٣، وينظر أيضا النهاية (ذوب) ٢ / ١٧١

(٧) تاج العروس شرح القاموس (ذأب) ١ / ٢٤٨

(٨) المصباح النير (ذ ى ب) ١ / ٣٢٧

ويقع على الذكر والأنثى، وربّما دخلت الهاء فى الأنثى فقيل : ذِئبة . وجمع القليل: أذْؤُب ، مثل أَفْلُس ، وجمع الكثير : ذِئاب وذُؤبان، ويجوز التخفيف ، فيقال: ذِياب ، بالياء ، لوجود الكسرة » .

والزُّقَّان : نَصُّوا على أنه بضم الزاى ، جمع زِقٍّ ، قال فى اللسان [١] : مثل ذِئب وذُؤبان .

* * *

وبعد . . فهذه آراء ابن معطى التى كان له فيها مذهبٌ خاصٌّ انفرد به عن سائر النحاة ، كما ظهرت لى من خلال كتابيه « الألفيـــة والفصول الخمسين » وشروحهما ، ثم من خلال أمهات كتب النحو. ومن يدرى ، لعل له آراءأخرى فى بُطـــون آثاره الضائعة ، كالعُقُود والقوانين ، وشرحِ فصول ابن الدهان ، وشرحِ المقدمة الجُزُوليّة ، فقد نقل السيوطىُّ رأيا انفراديًّا لابن معطى فى مسألة التنازع ، لم أجده فى كتابيه الألفية والفصول، ثم وجدت السيوطىَّ والشيخ يس ينصان على أنه فى كتابه « شروح الجُزُوليّة »[٢] .

* * *

يبقى السؤالُ التقليدىّ : أين يقف ابن معطى من المدارس النحوية : بصريّة وكوفيّة وبغداديّة ؟ .

الحق أن بصريَّة ابن معطى تبدو جليَّةً على امتداد كتابيه « الألفية والفصول » وسأجتزئ من شواهدها بما يأتى :

(١) فى أول باب من الألفية يقول ابن معطى[٣]:

واشتقَّ الاسمَ من سَما البصريُّونْ واشتقَّه من وَسَم الكوفيُّونْ

(١) لسان العرب (ز ق ق) ١٢ / ٨ (٢) انظر الفقرة (١٢) .

(٣) الألفية ص ٣ ، ويقارن أيضا بما ذكره فى الفصول ورقة ١ ب .

والمذهبُ المُقدَّمُ الجَلِيُّ دَلِيلُه الأسمـاءُ والسُّمَىُّ
واشتقَّ كوفيّونَ أيضا[1] المَصْدَرا من فعله نحو نَظَرت نَظَرا
واشتق منه الفِعلَ أهلُ البَصْرَهْ وذا الذى به تَليقُ النُّصْرَهْ
إذ كلُّ فرعٍ فيه ما فى الأصْلِ وليس فى المصدر ما فى الفِعْلِ

(٢) ذكر ابن معطى فى باب العطف[2] أنه لا يجـوز العطفُ على المضمر المجرور إلّا بإعادة الجارِّ ، وقال فى الألفية[3]:

والمُضْمَر المجرور إن عَطَفْتَا عليه جِىءْ بما به جَرَرْتا
نحو مضى به وبالغُلامِ وشَذّ منه بِكَ والأيّامِ

قال أبو القاسم الزَّجّاجى[4] : « واعلم أن الأسماءَ كلَّها يُعطَفُ عليهـا إلّا المُضْمَرَ المخفوض ، فإن العطفَ عليه غير جائز، إلّا بإعادة الخافض، كقولك مررت بك وبزيدٍ ، ودخلت إليه وإلى عمرو ، ولو قلت : مررت به وزيدٍ ، كان غيرَ جائزعندالبصريين أَلْبَتَّةَ إلّا فى ضرورة الشِّعر،وقد قَبَّحه الكوفيون، وأجازوه مع قُبْحه،قرأ حمزة[5]: ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذى تَسَاءَلُونَ به والأَرْحامِ ﴾ بالخفض ، عطفاً على المضمَر المخفوض ، والقُرّاء غيرُه قرءوا بالنصب عطفا على ﴿ الله ﴾ عزّ وجل »[6] .

---

(١) تقرأ الضاد بفتحة خفيفة من غير تنـوين ليستقيم الوزن .
(٢) الفصول ورقة ٤٨ ب .
(٣) الألفية ص ٣١
(٤) مجالس العلماء ص ٣٢٠ ، ٣٢١
(٥) الآية الأولى من سورة النساء .
(٦) ينظر أيضا تفسير القرطبى ٥ / ٢ ـ ٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٨٥ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٣٩

(٣) قال ابن معطى[١] : « ومن خصائص النِّداء الترخيمُ ، وهو : حذف آخرِ الاسم العَلَم الزائدِ على ثلاثة أحرف » .

ويُعقِّب ابن إياز[٢] فيقول : « وقوله : « الزائد على ثلاثة أحرف » هذا مُعتَبَرٌ عند البصريّ ، وذلك لأن أقلّ أصول الأسماء المعربة الثلاثيّةُ ، وهو الخفيف ، فلو رُخِّم لنقص عن أقلّ الأصول ولأُجحِف به ، وأجاز الفرّاء ترخيم الثلاثيّ المتحرك الأوسط ، كحَسن ، نظراً إلى أن تحرُّكَ أوسطه قائمٌ مَقامَ حرفٍ رابع ، كما فى سَقَر ، وجَمَزَى . وهو جَيِّدٌ إن ساعَده سَماعٌ » .

(٤) ذكر ابن معطى فى باب النداء[٣] أنه قد يُعوَّض عن حرف النداء الميمُ فى اسم الله تعالى ، فتقول : اللَّهُمَّ » .

وعلَّق ابن إياز فقال[٤] : « الميمُ عِوَضٌ من « يا » عند البصريين ، بدليل أنه لا يجوز الجمعُ بينهما إلا ضرورة » .

(٥) اشترط ابن معطى لمجيء « لكنْ » عاطفة[٥] أن تكون للاستدراك بعد الجَحْد .

قال ابن إياز[٦] : « وقوله : « ولكن للاستدراك بعد الجَحْد » هذا مذهب البصريّ ، كقولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ، وإنما اشتُرِط فيها ذلك ، لأنّ

---

(١) الفصول ورقة ٣٣ أ .
(٢) المحصول ورقة ١٤٨ أ .
(٣) الفصول ورقة ٣٣ ب .
(٤) المحصول ورقة ١٥٠ أ .
(٥) الفصول ورقة ٤٨ أ .
(٦) المحصول ورقة ١٩٢ أ .

معناها الاستدراك ، فلا بُدَّ من مُخالَفةِ مابعدها ماقبلَها ، ولهذا قُدِّرت « إلّا » فى الاستثناء المنقطع بهـــا ، وأجاز الكوفىُّ العطفَ بها فى الإيجاب ، قياسا على « بَلْ » .

ثم تبدو بَصريَّةُ ابن معطى كثيرا[١] فى إيثاره لمصطلحات البصريين ، مثل استعماله « الجرّ » الذى يُسمِّيه الكوفيون الخفض [٢] ، واستعماله « التَّمييز » الذى يسمِّيه الكوفيون « التفسير » . وغير ذلك .

على أنّ ابن معطى قد يستعمل أحياناً المُصطلَحَ الكُوفىَّ ، فقد سبق فى الفقرة السابقة قولُه : « الجحْد » وهو استعمالٌ كوفى[٣] للنفى ، ومثل تسميته الصِّفة بالنَّعْت[٤] . وهذا مَدْخَلٌ صالحٌ للحديث عن تَكوُّنِ ابنِ معطى :

١ ـ ذهب ابن معطى إلى أن العِلَّة المانعة من صرف نحو « سَكْران » هى الوصف مع الألف والنون[٥] .

وقد ذكر ابن إياز [٦] أن العلَّة المانعـــة من الصرف هنا هى المُشابهة عند البصريين ، قال : « وأما الكوفيُّون فإنهم يذهبون إلى أن العِلَّة هى الوصف والألف والنون ، وقد وافقهم المصنِّفُ فى ذلك،وهو غريبٌ ، وليس سَهْواً منه ، بل الظاهر أنه اتَّبع الجُزُوليَّ فى ذلك » .

---

(١) ينظر أيضا لمتابعة ابن معطى للبصريين الفقرة (١٣) الآتية فى متابعته لغيره فى « الفصول » . (٢) ينظر معانى القرآن للفراء الكوفى ١ / ١٩٨

(٣) المدارس النحوية ص ٣٣٣، وقد أحال مؤلفه على معانى القرآن للفراء الكوفى ١/٥٢ ، وقد رأيته .

(٤) المرجع السابق وفيه إحالة على مواضع من معانى القرآن ١ / ١١٢ ، ١٩٨ ، ٢٧٧ ، ٢ / ١٤٥، وقد رأيتها .

(٥) الفصول ورقة ٤ أ . (٦) المحصول ورقة ٢٩ أ .

وقد شرح ابن إياز هذه المشابهةَ المانعةَ عند البصريين ، فقال[١] : « الألف والنون فى غضبان وسكران مشابهان للألف والهمزة فى حمراء وصفراء ، مِن وجُوه : الأول : أنهما زائدتان ، زِيدا معاً ، والسابقُ منهما ألف ، كما أنّ الزائدين فى « حمراء » كذلك . والثانى : أنهما يتساويان حروفا وحركاتٍ وسُكونا ، ألا ترى أن أول « سكران » مفتوح ، وثانيه ساكن ، وثالثة مفتوح ، ورابعه ألف ، وخامسه حرفٌ متحرِّك ، كما أن « حمـــراء » كذلك . والثالث : أن صِيغتى المذكَّر والمؤنَّث فيهما مختلفتان ، فإنهم كما لم يقولوا : أحمر وأَحْمِرة ، بل قالوا : أحمر وحمراء ، كذلك لم يقـــولوا : سكران وسكرانة ، بل قالوا : سكران وسَكْرَى . والرابع : امتناع دخول التاء فى سكران ، كامتناع دخولها فى حمراء. فهذا وجه الشبه بينهما فى التحقيق »[٢] .

٢ ـ أجاز ابن معطى أن يقال[٣] : « كذا درسمٍ » بالإضافة ، وفى هذا متابعَةٌ صريحةٌ للكوفيِّين . قال : « فإذا قال : كذا درهمٍ ، فتفسيره بعددٍ يُضاف إلى المفرد ، وهو المائة والألف » .

ويعقِّب ابن إيازٍ فيقول[٤] : « هذا ظاهرٌ ، وكلامُ المصنّف جارٍ على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفة رضى الله عنه ، نَعَم ذكر الغزالىّ فى الوسيط

---

(١) المحصول ورقة ٢٩ أ

(٢) المحصول ورقة ٢٥ ب . وينظر أيضا همع الهوامع ١ / ٣٠ ، والتصريح على التوضيح ٢ / ٢١٣ ، والأشمونى على ابن مالك ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٤

(٣) الفصول ورقة ٥٢ ب .

(٤) المحصول ورقة ٢٠٣ ب .

ما يخالفه ، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة : وهو أنه إذا قال : له علىَّ كذا فكأنه قال : له عَلىَّ شىءٌ ، فيُقبَل منه تفسيرُه بكلِّ ما يُطلَق عليه ذلك ، وإذا قال : كذا كذا ، فهو تكرارٌ ، وإذا قال : كذا وكذا ، فهو كقوله : شىءٌ وشىءٌ ، فقد جَمع بين مُبهمَين ، وإذا قال : كذا درهمٍ ، يلزمه دِرهمٌ واحد ، وكذلك إذا كرَّر فقال : كذا كذا درهمٍ ، وإذا عَطف ففيه قولان : أحدهما أنه يلزمُه درهمٌ واحد ، وكأنه بيَّن المبهمين بشىءٍ واحد ، والآخر أنه يلزمه درهمان ؛ لأنه فسَّر أحدَهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم : إذا قال : كذا وكذا درهماً ، بالنصب ، لزمه درهمان ، وبالرفع درهمٌ واحد . وفيه نظر ». انتهى كلام ابن إياز .

وقول ابن معطى : « كذا درهمٍ » بالإضافة ، فيه متابعةٌ صريحة للكوفيِّين ، قال ابن هشام فى المغنى[1] : « الثانى (من مخالفة كذا لأى) : أن تمييزها واجبُ النصب ، فلا يجوز جرُّه بمِن اتفاقا ولا بالإضافة ، خلافًا للكوفيِّين ، أجازوا فى غير تكرارٍ ولا عَطف أن يقال : كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ ، قياساً على العدد الصريح ، ولهذا قال فُقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل : « له عندى كذا درهمٍ » مئةٌ ، وبقوله : « كذا دراهمَ » ثلاثةٌ ، وبقوله : « كذا كذا درهماً » أحد عَشَر ، وبقوله : « كذا درهماً » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهماً » أحدٌ وعشرون ، حَملًا على المُحقَّق من نظائرهنّ من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل - غيرَ مسألتى الإضافة - المبرد والأخفش وابن كَيْسان والسِّيرافىُّ وابن عُصفُور . ووَهَم ابن السِّيد فنقل اتفاقَ النحويين على إجازة ما أجازه المُبرّد وَمن ذكر معه » .

---

(١) المغنى ١ / ٢٠٥ ، مبحث « كذا » .

هذا وقد ذكر السيوطيُّ[١] قولَ الكوفيّين فى هذه المسألة ، ونَصَّ على أن ابن معطى تابعهم على ذلك فى فصوله .

٣ ـ ذهب ابن معطى إلى أن من علامة التأنيث[٢] « الياء فى هذِى » .

قال ابن إياز[٣] : « وقوله : «والياء فى هذى» وقد سَبقه إليه الزَّمخشريُّ فى مُفصَّله ، وليس الأمرُ على ما ظَنَّا ، بل الياء عَينُ الكلمة ، والتأنيث معلومٌ من الصيغة ، وأما الكوفىُّ فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسمَ عنده الذال ، والألف زائدة لتكبير الكلمة ، فكذلك تكون الياء فى « هذى » زائدة ، فاعْرِفه » انتهى كلام ابن إياز . وليس فى هذا مُتابعةٌ صريحة للكوفيين ، لكنه تَكَوُّفٌ على نحوٍ مّا .

٤ ـ ذكر ابن معطى أنَّ هاءَ التأنيث تُمالُ بعدَ عِدَّة حروف ، ذكرها فى ألفيته . قال[٤] :

والهـــاء للتأنيث قد أُمِيلَتْ بعدَ حُروفٍ بَعْدُ قد أُبِينَتْ
فى ذَوْدِ كَلْبٍ نَهزٍ شَمْسٌ جَثَتْ كَخِيفةٍ وقَفاً وقد تَبيَّنتْ

قال ابن إياز[٥] : « قد شُبِّهت هاءُ التأنيث بألفه ، فأُميلَت الفتحةُ التى قبلها فى الوقف ، وذلك فى قراءة الكسائى . . وجمعها (يعنى ابن معطى) فى قوله : «فى ذود كلب نهز شمس جثت» لكن زاد الهاء، ولم يحكِ إمالتَها غيرُ الكسائىّ ،

---

(١) الأشباه والنظائر ٤ / ١١٨ (٢) الفصول ورقة ٥٣ ب .
(٣) المحصول ورقة ٢٠٥ ب .
(٤) الألفية ص ٦١ ، والفصول ورقة ٥٧ ب ، ٥٨ أ .
(٥) المحصول ورقة ٢١٧ ب .

وليس ببعيدٍ فى القياس، ومثاله : نَبِيهه . انتهى كلام ابن إياز . وغير خافٍ أن الكِسائىَّ هو إمامُ المدرسة الكوفيّة[١] .

٥ ـ ذكر ابن معطى من حروف الزِّيادة[٢] : « ألف التأنيث وهاؤه » .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[٣] : « وقوله : «وهاؤه» أى هاء التأنيث، والأجود أن يقول : « وتاؤه » لأن التاء الأصل ، لثُبوتها فى الوصل ، وإنما تبدل هاءً حالةَ الوقف ، نعم الكوفىُّ يرى أن الأصل الهاء » . انتهى كلام ابن إياز . ويلاحظ أن الخُوَىِّ[٤] يذكر الكلمة عن ابن معطى : «وتاؤه» على ما يستجيدُ ابن إياز ، ويلاحظ أيضاً أنّ ابنَ معطى قد استعمل عبارة : « هاء التأنيث » من قبل ، فقد ذكر من موانع الصرف[٥] : «كلّ بناءٍ فيه ألف ونون زائدتان مجرَّدا من هاء التأنيث يكون عَلَماً ». وعلق ابن إياز على ذلك فقال[٦] :« وقوله « مُجرَّدا من هاء التأنيث » : يعنى به امتناعه من دخول تاء التأنيث عليه . . لكن قوله : « هاء التأنيث » تَسامُحٌ ، إذ التاء هى الأصل ، والهاء بدلٌ منها فى الوقف ، بدليل أن ما يثبت فى الوصل يكون الأصلَ ، لَجرْىِ الأشياء فيه على أصولها ، والوقف يتغيّر فيه عن ذلك ، أَوَلَا ترى أنه فيه ـ أعنى الوقف ـ

---

(١) مراتب النحويين ص ٧٤ ، ويقول أبو الطيب : « وكان عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع فيهم أبو الحسن على بن حمزة الكسائى ، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون فى روايتهم ». وينظر أيضا لانفراد الكسائى بإمالة الهاء : النشر فى القراءات العشر ٢ / ٨٢

(٢) الفصول ورقة ٦٢ أ . (٣) المحصول ورقة ٢٣١ أ .

(٤) شرح الفصول ورقة ٢١٣ ب .

(٥) الفصول ورقة ٤ أ .

(٦) المحصول ورقة ٣٦ ب .

النَّقلُ والتضعيف والإبدال، وغيرُ ذلك مِمّا إذا وصلتَ أَزلْتَه، وأيضا فإن من العرب مَن يقف بالتاء ولا يُبدلها هاءً. وأنا أستبعد أن يكون وافَق الكوفيِّين، فإنهم يذهبون إلى أن الهاءَ هى الأصل، والتاء بَدَلٌ منها » .

وقد ذكر ابن معطى عبارة « هاء التأنيث » كذلك فى الكلام على جمعى المذكر والمؤنث[١] .

٦ ـ أجاز ابنُ معطى صَرْفَ[٢] مالا ينصرف فى ضرورة الشِّعر ، كقول العَجاج :

* أوالِفاً مَكَّةَ مِن وُرْقِ الحَمِى *

وهذا من مذهب الكوفيين، كما ذكر صاحبُ المدارس النحوية[٣]، لكنى وجدته عند سيبويه[٤] أيضا .

٧ ـ وهذه مسألة إعرابيَّةٌ تابع فيها ابنُ معطى رأىَ الكوفيِّين ، ولم يُنبِّه عليها أحدٌ من شُرّاحه :

قال فى فصل الأسماء العاملةِ عملَ الفعل[٥]: « والمنصوب بعد «أفعل» تمييزٌ أو مُشبّهٌ بالمفعول، وكذلك ماهو بمعناه ، وذلك خيرٌ وشَرٌّ ،قال الله تعالى[٦]: ﴿ خَيْرٌ عندَ رَبِّكَ ثَواباً وخيرٌ أَمَلًا ﴾ . وأما قوله تعالى[٧] : ﴿ خَيْرٌ حافِظًا ﴾ فمنصوب على الحال لا على التمييز » .

---

(١) الفصول ورقة ٦ ب .
(٢) الفصول ورقة ٦٧أ.
(٣) المدارس النحوية ص ٢٨١
(٤) الكتاب ١ / ٢٦
(٥) الفصول ورقة ٣٩ أ .
(٦) سورة الكهف ٤٦
(٧) سورة يوسف ٦٤

وهذه القراءة قرأ بها جُمهور الكوفيِّين. جاء فى تفسير القُرْطبىّ[١] : ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حِفْظًا﴾ نصب على البيان (أى التمييز) ، وهذه قراءة أهل المدينة وأبى عمرو وعاصم ، وقرأ سائر الكوفيين : ﴿ حافِظًا ﴾ على الحال ، وقال الزَّجَّاج : «على البيان » . وقال الدِّميـاطى[٢] : « قرأ حفصٌ وحمزةُ والكسائىُّ وخَلَفٌ ، «حافِظًا» بفتح الحاء وألف بعدها وكسر الفاء، تمييزاً وحالا، وافقهم ابن مُحَيْصِن بخلفه ، والشَّنَبُوذِىّ ، والباقون : «حِفْظًا» بكسر الحاء وسكون الفاء والنصب على التمييز فقط » .

ولئن تابع ابنُ معطى آراء الكوفيين ، فإن هذا لم يمنعه من مناقشتهم[٣] فى بعض ما ذَهبوا إليه ، ممّا يكشِفُ عن ولائه للبصريِّين ، أو بالأحْرَى عن حُرِّيته فى الأخذ والاختيار .

أما بَغدادِيَّة ابن معطى فتبدو فى متابعاته الكثيرة لأعلام هذه المدرسة : أبو القاسم الزَّجاجىّ ، وأبو على الفارِسىّ ، وأبو الفتح ابن جِنِّىّ . ومكان هذا فى دراسة « الفصول » إن شاء الله .

* * *

(١) ٩ / ٢٢٤

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٦، وينظر أيضا : إعراب القرآن للعكبرى ٢/٥٥، وقد أجاز الفراء الكوفى القراءتين . معانى القرآن ٢ /٤٩

(٣) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب، فى الكلام على التنازع.

الباب الثالث

الفصول الخمسون

لا أعلم كتاباً نحوياً حمل هذا الاسمَ قبلَ كتاب ابن معطى ، إلّا كتابَ « الفصول » لسعيد بن المبارك بن على ، المعروف بابن الدّهّان النحوى ، المتوفّى سنة (٥٦٩)[١] . وكتابَ « الفصول » لمحمد بن على بن شَهْر آشُوب ، المتوفّى سنة (٥٨٨)[٢] . وهذان من معاصرى ابن معطى[٣] .

نعم قَسَم الزمخشرىُّ المتوفّى سنةَ (٥٣٨) كتابه إلى فصول ، لكنه سَمّاه : « المُفَصَّل » .

وكتابنا « الفصول » كتاب تعليمىٌّ ، سلك فيه ابن معطى مسلكاً ، لعلّه أوّلُ مَن استحدثه ، إذ قسم رءوسَ المسائل إلى أبواب ، وتحت كلِّ بابٍ عدّة فصول . قال فى مقدّمة الفصول : « أمّا بعدُ ، فإن غرضَ المبتدىء الراغبِ فى علم الإعراب حصرتُه فى خمسين فصلا ، يشتمل عليها خمسةُ أبواب » . فليس ابن مالك إذن هو مبتدعَ هذا اللونِ من التأليف[٤] .

---

(١) إنباه الرواة ٢ / ٤٧ ، بغية الوعاة ١ / ٥٨٧

(٢) بغية الوعاة ١ / ١٨١

(٣) ذكر السيوطى فى البغية ١ / ٤٩ لابن هشام اللخمى محمد بن أحمد بن هشام المتوفى سنة (٥٦٠) كتابا اسمه « الفصول » ويبدو أنه ليس خالصا للنحو ، فقد جاء اسمه فى الأعلام للزركلى ٦ / ٢١٢ : «الفصول والجمل فى شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع فى أبيات سيبويه وفى شرحها للأعلم من الوهم والخلل » .

(٤) ينظر مقدمة تحقيق « التسهيل » ص ٤٤ ، ٦٦ ، ويرى محققه أن ابن مالك هو أول من جعل رءوس المسائل فى أبواب وفروعها فى فصول .

ولقد اختلفت مصنَّفات النحويِّين قَبلَ ابنِ معطى شِرْعةً ومِنهاجا . فجاء إمامُها « الكتاب » على أبواب ، وعالج بعضُها مسائلَ بعينها يدعو إليها الاستطرادُ ويحكمها التَّداعى ، وخَلَص بعضُها الآخر للعِلل والأصول ، ثم شُغِل الناسُ مِن قَبلُ ومِن بعدُ بالخلاف بين البصريّين والكوفيّين ، وظلَّت مسائلُ النحو مُبَعْثرةً بعيدةَ الجَنَى عسيرةَ المُتناوَل .

وحين أظلَّ القرنُ السادس ـ الذى عاش فيه ابن معطى ـ كانت مسائلُ النحو قد أُشبِعت دَرْسًا وتمثُّلًا وتعليلًا، ولم يبقَ إلّا المصنِّف البارِع الذى يُجيد صياغةَ هذا الموروثِ الضَّخم ليفيدَ منه المبتدئ والمُنتهى على السواء .

ولقد شهدت نهايةُ القرن السادس وأوائل القرن السابع ظهورَ ثلاثةٍ من الرِّجال حملوا هذه الأمانة ، وقاموا بهذا الواجب ، حين بَسَطوا قواعدَ النحو وبوَّبوا مسائله ، وفَصَّلوا فروعه : ابن معط ، وابن الحاجب، وابن مالك. وعلى شروح هؤلاء الرِّجال استوى النَّحو العربىُّ على سُوقه .

وقد كان لصاحبنا ابنِ معط فَضْلُ الرِّيادة فى هذا اللَّون الميسَّر المنظَّم من التأليف ، حين صنع كتابيه : الألفية والفصول ، وعلى وَقْع خُطُواته سار ابن الحاجب وابن مالك ، لكنَّ هذين أخملا ذِكْرَ الرجل ، كما أخمل من قَبْلُ أبو علىّ الفارسىّ وتلميذُه ابن جِنِّىّ ذِكرَ أبى القاسم الزَّجَّاجى[1] .

ومهما يكن من شىء فقد سلك ابن معطى فى تصانيفه مسلكَ التيسير والتذليل وقد كان لاشتغاله بالأدب ؛ دَرْسًا وتصنيفًا ، أثرٌ فى سهولة عباراته ، وصِحّة

(١) ينظر مقدمة تحقيق مجالس العلماء (د) والإيضاح فى علل النحو ص ٢ ، وكلاهما للزجاجى .

تقسيماته ، ثم كانت عنايته بنَظْم العلوم سبيلًا إلى التركيز ، وخُلُوّ تعريفاته من الحَشْو[1] والإطالة .

وعن « الفصول » يقول ابن إياز فى مقدّمة كتابه : « المحصول شرح الفصول » : « وبعدُ فإنّ كتاب الفصول فى النحو ، للشيخ الإمام الحَبْر الفاضل المحقّق زين الدين أبى زكريا يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ، وإن كان شديدَ الاختصار ، عَرِيًّا من التطويل والإكثار ، لكنه كثيرُ المسائل عسيرٌ على المُتناوِل ، مشتملٌ على المباحث الغريبة ، والنُّكَت العجيبة ، والاحترازات اللطيفة ، والمقاصد الحسنة الشريفة ، ثم إن بعض المشغوفين بحفظه والاشتغال به ، مِمَّن استوجَب قضاءَ حقّه والمُسايرة له على مُلْتَمَسِه ، سألنى غيرَ مرّة أن أشرحَه ، وأُنْبِئَ عن غوامضه وحقائقه ، وأُقرِّبه على طالِب نُكتِه ودقائقه » .

وقد ذكر ابن معطى فى مقدّمة « الفُصول » أنه عَمِله تلبيةً لحاجة المبتدىء ، فهل « الفصول » كتابٌ للمبتدئين ؟ الحقّ أن الكتابَ بما حَوَى من مسائلَ ، وما تضمَّن من قواعدَ ، إنما يُلبِّى حاجةَ المبتدىء والمنتهى على السواء ، بل هو أقربُ إلى مَن سار فى دَرْس النحو خُطُوَاتٍ وخُطُواتٍ ، وأين المبتدىء من هذه الشواهد والأمثلة التى ملأ بها ابن معطى كتابَه ؟ بل أين المبتدىء من هذه التعليلات والإشارات الخاطفة لمسائلَ كثيرةٍ كان للشُّرّاح فيها كلام ، وأظُنُّ ظنًّا أن ابن معطى إنما قال هذا فى صَدر كتابه إيماءً لليُسْر والسُّهولة اللذين أخذ بهما نفسَه فيما يعرِض له من تصنيف ، فإنّ الظَّنّ بكُتب المبتدئين أن تكون قريبةَ

(١) يرجع إلى ماذكرته فى الكلام على الألفية ص ٣٧ ، ٤٤ .

الجَنَى دانِية القُطُوف ، يدلُّ لذلك أنه قال مثل هذا فى ختام ألفيَّته ـ ومكانُها فى التصنيف معروف ـ قال :

نَظَمَها يحيى بنُ معطِى المَغْرِبى تذكِرةً وجِيزةً للمُغْرِبِ
وَفْقَ مُرادِ المُنْتَهِى والنَّشْأهْ فى الخَمسِ والتسعين والخَمْسِ مائهْ

أو أنه إنما قال ما قال من باب إيثار التواضُع وهَضْمِ النَّفْس .

* * *

كيف رَتَّب ابنُ معطى مسائل النحو فى « الفصول » :

سبق القولُ أن ابن معطى قَسَم رءوس مسائل النحو إلى أبواب، وفُروعَها إلى فصول ، ولمَّا كانت الطريقةُ التى ابتدعها ابنُ مالك فى مسائل النحو قد شاعت فى كتب النحو إلى يومنا هذا ، كان لا بُدَّ أن أقدِّم فهرسةً تفصيليَّةً لمسائل النحو ، كما جاءت فى « الفصول » حتى تستَبِينَ سبيلُ الرَّجُل :

الباب الأول

جعل عنوانه : فى مقدِّمة هذا الفنّ من الأصول .

الفصل الأول : فى بيان الكلام والكَلِم والكلمة والقول .

الفصل الثانى : فيما يأتلف منه الكلام وهو : الاسم والفعل والحرف .

الفصل الثالث: فى حَدّ الاسم وعلاماته .

الفصل الرابع: فى حَدّ الفعل وعلاماته .

الفصل الخامس: فى حَدّ الحرف وعلاماته .

الفصل السادس: فى بيان الإعراب والبناء .

الفصل السابع : فى إعراب الاسم المُتمكِّن، وقسمه إلى ثلاثة أنواع : مفرد ومثنى ومجموع . والنوع الأول ـ وهو المفرد ـ قسمه إلى قسمين : الصحيح . وفى الكلام عليه خَلَص ابن معطى إلى الحديث عن مَوانِع الصرف . والقسم الثانى : المُعتلّ . وتكلّم فيه على المقصور ـ وألحق به كِلا وكِلتا ـ والمنقوص ، والأسماء الستة ، ثم تكلّم على المثنى والمجموع بأقسامه الثلاثة : جمع التكسير ـ وبدأ به ـ وجمعى التذكير والتأنيث .

الفصل الثامن: فى إعراب الفعل المضارِع وبنائه . وفى أثناء هذا الفصل تكلّم على نونى التوكيد .

الفصل التاسع : فى العِلل الموجِبة بناءَ الاسم .

الفصل العاشر : فيما تُبْنَى عليه الكلمة .

الباب الثانى

جعل عنوانه : أقسام الأفعال .

الفصل الأول : فى أقسام الأفعال عَقْلًا إلى الأزمنه. وفى أثناء هذا الفصل تكلّم على إعراب الأفعال وبنائها .

الفصل الثانى : فى بيان حالة الفعل مع الفاعل . وفى هذا الفصل تحدّث عن الفعل اللازم والمُتعدّى .

الفصل الثالث : فيما يتعدّى إلى مفعول واحد . وفى هذا الفصل تكلّم على الفاعل .

الفصل الرابع : فيما يتعدّى إلى مفعولَيْن. وفيه تكلّم على ظَنّ وأخواتِها.

الفصل الخامس : فيما يتعدّى إلى ثلاثة مَفاعيل .

الفصل السادس : فى الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه .

الفصل السابع : فى الأفعال غيرِ المتصرِّفة. وجعل هذا الفصل ثلاثةأقسام :

الأول : نِعم و بِئس . والثانى : حَبَّذا . والثالث : فِعلا التعجُّب .

الفصل الثامن : فى الأفعال الناقِصة الداخلة على المبتدأ والخبر ـ كان وأخواتها .

الفصل التاسع : فيما يتعدَّى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدِّي وغير المُتعدِّى .

وفى هذا الفصل تكلَّم على المصدر ، والظرف من الزمان والظرف من المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمشبَّه بالمفعول ، والمفعول معه ، والمفعول له .

الفصل العاشر : فيما يرتفع بفعلٍ مُضمَر أو ينتصب به . وفى هذا الفصل تكلَّم على شىءٍ من الفاعل ، والتحذير والإغراء .

الباب الثالث

جعل عنوانه : ما يعمل من غير الأفعال فى الأسماء والأفعال .

الفصل الأول : فى العامل فى المبتدأ والخبر ، ثم تحدَّث عنهما .

الفصل الثانى:الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر : إنّ وأخواتها ،و«لا» العاملة عملَ « إنّ » .

الفصل الثالث : الحروف الناصبة للمضارع .

الفصل الرابع : فى الجوازم .

الفصل الخامس : فى حرفين مُترددِّين بين الأسماء والأفعال : ما الحِجازِيّة ولا العاملة عملَ ليس .

الفصل السادس : حروف النداء ، وتحته ذكر النُّدْبة والاستغاثة .

الفصل السابع :حروف الجرّ .

الفصل الثامن : فى الأسماء العاملةِ عملَ الفعل.وفيه تكلم على اسم الفاعل، والصفة المُشبَّهة ، والمصدر المؤول بأنْ والفعل ، وأفعل التفضيل .

الفصل التاسع : فى أسماء الأفعال ، ثم تعرَّض لشىء من الظروف العاملة عملَ الأفعال ، نحو : مكانَك ووراءك وإليك .

الفصل العاشر : فى الإضافة . وفيه تكلَّم على اسم الفاعل ، والصفة المُشبَّهة ، وأفعل التفضيل ـ وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة فى الفصل الثامن.

الباب الرابع

جعل عنوانه : النَّكرة والمَعرِفة ، وذِكر التَّوابع .

الفصل الأول : فى الفَرْق بين المعرفة والنكرة .

الفصل الثانى : فى ذكر العَلَم .

الفصل الثالث : فى المُضمَر . وفيه تكلَّم على التَّنازُع .

الفصل الرابع : فى المُبهَمات ـ الإشارات والموصولات .

الفصل الخامس : فى المعرَّف باللام .

الفصل السادس : فى الإضافة ـ وقدسبق عليها كلامٌ فى الفصل العاشر من الباب الثالث .

الفصل السابع : فى التَّوابع . وبدأ بالنعت .

الفصل الثامن : فى التوكيد .

الفصل التاسع : فى العطف .

الفصل العاشر : فى البدل .

الباب الخامس

جعل عنوانه : فصولٌ متفرِّقة .

الفصل الأول : فى العدد وما يلتحق به ـ وهو الكِناية : كذا وكم .

الفصل الثانى : فى المذكَّر والمؤنَّث .

الفصل الثالث : فى التصغير .

الفصل الرابع : فى النَّسَب .

الفصل الخامس : فى المقصور والممدود .

الفصل السادس : فى الإمالة والهِجاء .

الفصل السابع : فى أبنية الأسماء والأفعال والمصادر .

الفصل الثامن : فى التصريف، ويشتمل على الزِّيادة والقَلْب والبَدل والنَّقْل والحذف والإدغام .

الفصل التاسع : فى الوَقْف والحِكاية .

الفصل العاشر : فى الإدغام وضَرائر الأشعار . وقد سبق كلامٌ موجَزٌ عن الإدغام فى الفصل الثامن .

هذه سبيلُ ابنِ معطى فى ترتيب مسائل النحو وتلك عُنواناتُه . ولا يَخْفَى أنها تُخالِف فى بعضها ماأَلِفَه الطلبة والدارِسون ، بعد ماسادت طريقةُ ابن مالك وشُرَّاحه

وإذا ماتركنا الأبوابَ التى لا تتغيَّر عُنواناتُها فى كتب النحو جميعا ، مثل « الكلمة والكلام والكلم ، والمعرب والمبنى والممنوع من الصرف ، والتوابع . . وما إلى ذلك » اعترضَنا سؤال : لماذا لم يجعل ابن معطى عُنواناتٍ

مستقلّةً لأبواب المبتدأ والخبر ، والفاعل والنائب عنه ، والحـــال والتمييز ، والاستثناء والمفاعيل والظروف، ومثل هذه الأبواب البارزة التى تأتى فى كتب النحو ـ المدرسيّة بخاصّة ـ تحت عناوِينَ مستقلّة ، والتى رأيناها عند ابن معطى فى ثنايا عَناوِينَ أخرى ؟

بدا لى جوابٌ أرجو أن يكون صوابا إن شاء الله :

إنّ ابنَ معطى يُعوِّل كثيراً على العامِل[١] ، ويُولِيه مكانةً كبيرة ، وقد أدار عليه جُمهورَ مسائِل النحو التى عالَجها فى كتابه «الفصول» فحين يتحدث ابن معطى عن « الفاعل » يعالجه تحت عنوان[٢] : « الفصل الثالث فيما يتعدّى إلى مفعول واحد » . وكذا النائب عن الفاعل ، يتحدّث عنه تحت عنوان : « الفصل السادس فى الفِعل الذى لم يُسَمَّ فاعلُه » . وتحت عنوان[٣] : « مايتعدّى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدِّى وغير المتعدِّى » تـكلَّم على المصدر وظرفى الزمان والمـكان والحال والتمييز والمستثنى والمشبَّه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له. ثم عالَج بابَ التحذير والإغراء تحت عنوان[٤] : «مايرتفع بفعل مُضمَر أو ينتصب به». وباب « نِعم وبئس وحَبَّذا وفِعلى التعجُّب » تحت عنوان[٥] : « الأفعال غير المتصرِّفة » . والمبتدأ والخبر يُعالِجه ابنُ معطى تحت عنوان : « العامل فى المبتدأ والخبر» ويجعله الفصلَ الأول من الباب الثالث: « فيما يعمل من غير الأفعال فى الأسماء والأفعال » . وجاء كلام ابن معطى عن اسم الفاعل والصفة المشبَّهة والمصدر المؤوَّل بأن والفعل ، وأفعل التفضيل ، تحت عنوان[٦] : « الأسماء العامِلة عملَ الفعل ».

---

(١) ينظر للـكلام على العامل وموقف النحويين منه ، وبخاصة ابن مضاء : المدارس النحوية ص ٣٠٥ (٢) ينظر فهرس الباب الثانى فى الفصول .

(٣) الفصل التاسع من الباب الثانى . (٤) الفصل العاشر من الباب الثانى .

(٥) الفصل السابع من الباب الثانى . (٦) الفصل الثامن من الباب الثالث .

وقد اضطّر هذا المنهجُ ابنَ معطى إلى أن يتكلّم على المسألة الواحدة فى عِدّة فصول ، فقد تكلّم على الفاعل فى الفصل الثالث من الباب الثانى ، تحت عنوان: « ما يتعدّى إلى مفعول واحد » ثم أعاد شيئا من بابه فى الفصل العاشر عند الكلام على ما يرتفع بفعل مُضمَر أو ينتصب به .

واسم الفاعل والصفة المُشبّهة وأفعل التفضيل ، عالَجها فى الفصل الثامن من الباب الثالث ، تحت عنوان : « الأسماء العامِلة عملَ الفعل » ثم عرض لها مرّةً أخرى فى الفصل العاشر تحت عنوان : « الإضافة الاسميّة » . وهذه الإضافة ذكرها هنا كما ترى ، ثم أعاد كلاماً مقتضَبا عنها فى الفصل السادس من الباب الرابع ، فى أثناء الكلام على أقسام المعرفة [1] . ويلاحظ أن هذا كان سبيلَ ابن معطى فى ألفيّته أيضا .

والحالُ : ذكره ابن معطى تحت عنوان : « ما يتعدّى إليه جميعُ الأفعال المتعدِّى وغير المتعدِّى » ثم أعاد كلاما عنه فى الفصل العاشر من الباب الثانى تحت عنوان : « ما يرتفع بفعل مُضمَر أو ينتصب به » . وأيضا فى آخر المبتدأ والخبر .

على أن طريقةَ ابن معطى هذه فى مُعالَجة المسألة الواحدة فى عِدّة فصول ، تحمِلُ أثارَةً من تصنيف النُّحاة الأوائل ، وبخاصّة إمامهم سيبويه [2] .

* * *

(١) الكلام على الإضافة مرتين نراه أيضا عند ابن مالك وشراح ألفيته .

(٢) ينظر مقدمة شيخى عبد السلام هارون للكتاب ص ٥٩

كيف عالَج ابن معطى مسائلَ النحو فى « الفصول » :

لم يقف ابنُ معطى عنـد حَدِّ إيرادِ القواعدِ وسَردِها ، بل هو كثيرا ما يَعرِض الآراء ويناقشها[1] ، ويرجِّح ما بينها ، على الرَّغم من أنه صَرَّح أنّ كتابَه تعليمىٌّ للمبتدئين ، وقد يُعلِّل لما يذكره مِن قواعِد ، فحين ذكر ما تُبنَى عليه الكلمة ، قال[2] : « وهو إمّا سكون ، وهو الأصـل ، ولا يُعلَّل ، وإمّا حَركة ، فيقال : لِمَ حُرِّك؟ والجواب : إمّا لأنّ الكلمةَ لها أصلٌ فى التمكُّن ، نحو : أول ، أو لالتقاء الساكنين ، نحو : أمسِ ، أو لأنَّها على حرفٍ واحد ، نحو : الباء واللام ، فى : بزيدٍ ولِزيدٍ ، أو للتشبيه بالمُعرَب ، نحو : ضَرَبَ ، ولا يخلو من أن تكون الحركةُ ضمَّةً أو فتحةً أو كسرة ، فيقال : لِم خُصَّ بأحدِها ؟ فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالبا ، لأنها حَرَكةٌ لا تُوهِمُ إعرابا ، والضمّ إمّا لانقطاع الكلمة عن الإضافة ، أو للتشبيه بما قُطِع عن الإضافة ، أو للإتباع ، والفتحة طلبا للتخفيف غالبا ، أو للفرق بين مُشتَبِهين ، كلامِ الابتداء والإضافة » .

على أنَّ ابن معطى أحياناً يتركُ تعليل ما يُعلَّل ، كما جاء فى صدر النَّص السابق ، وقد نقلت فى حواشى تحقيق «الفصول» تعليلَ ابن إياز لهذا الذى ترك تعليلَه ابنُ معطى .

ولقد غَلب على أسلوب ابن معطى طابَعُ التركيز الشديد ، فقد جاءت بعض

---

(١) انظر الفصول ورقة ٤٢ ب فى الكلام على التنازع .

(٢) الفصول ورقة ٨ ب .

مسائل « الفصول » فى غاية الإيجاز ، كما نرى فى معالجته للمصدر وظرفى الزمان والمكان[١] ، وكما نرى فى تعريفه للمفعول له ، فقد جمع خمسة شروط للمفعول له فى سطر واحد ، قال[٢] : « وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه ، مقارناً له فى الوجود ، أعمّ منه ، جواباً لقائل يقول : لِمَ ؟ » وقد أدّت هذه الوَجازةُ الشديدة إلى اختلاف الشُّرّاح فى تفسير عبارته: «أعمّ منه» على ما أسلفت[٣].

وإلى جانب هذا التّركيز الشديد نَرى أثرَ المنطق واضحاً فى عبارات ابن معطى ، كما بدا فى تعريفه للكلام والكَلِم والكلمة والقول ، واستخدامه للحَدِّ وغيره من الاصطلاحات العقليّة ، ويبدو أن ابن معطى فى هاتين النقطتين ـ التركيز والمنطق ـ متأثرٌ أستاذَه عيسى الجُزُولىّ ، فقد قالوا فى مقدمته المشهورة : « ليس فيها نحو ، وإنما هى منطق؛ لحدودِها وصناعتها العقليّة[٤] » . وغير خافٍ أن الجُزُولىّ متأثر أبا القاسم الزّجّاجىّ الذى ملأ كتابه «الإيضاح فى علل النحو » بالفلسفة[٥] والمنطق وعلم الكلام ، وقد قالوا : « إنّ المقدّمة الجُزُوليّة » حواشٍ على « الجُمَل » للزّجّاجىّ .

* * *

---

(١) الفصول ورقة ١٨ أ ب . وقد نقلت فى حواشى على التحقيق كثيرا من شروح ابن إياز ليستضاء بها فى فهم عبارات ابن معطى .

(٢) الفصول ورقة ٢٢ أ .

(٣) يرجع إلى الفقرة الخامسة من « آرائه النحوية » ص ٦٢ .

(٤) بغية الوعاه ٢ / ٢٣٦

(٥) انظر المدارس النحوية ص ٢٥٢

الصَّرْف فى « الفصول » :

خَلط ابن معطى مسائل النحو بالصرف ، كما هو الشأنُ فى جُمهور المصنَّفات النحوية ، لـكنه عالجَ مسائل الصرف فى آخِر كتابه ، وهو مَنهج نراه سائدا فى كتب المتأخِّرين ، ثم رأيناه يُفرد فصلًا فى آخر «الفصول» عن ضرائر الأشعار ، عَرَض فيه لصرف ما لا ينصرف ، ومسألةٍ من الإبدال والحذف والزِّيادة ، وقطع ألف الوصل ، وفَكِّ المُدغَم ، وقَصْر الممدود ، والاجتزاء بالضَّمّة عن الواو ، وتحريكِ ما يجب تسكينُه ، وتسكينِ ما يجب تحريكُه ، والتقديم والتأخير ، والإدغام الشاذّ .

ولا يَخْفَى أن هذه المسائلَ إنما تُعالَج فى أبوابها من كتب النحو ، لـكنّ ابنَ معطى هنا متأثِّرٌ أبا النحو العربى سيبويه ، فقد جَمع أبو بِشْرٍ مُعظَم هذه الضرورات الشِّعرية فى « الـكتاب[1] » وصَنَع لها عنوانا ، قال : « هذا باب ما يحتمل الشِّعر » ثم رأينا السيوطىَّ ينحو هذا المَنْحَى أيضاً فى الهَمْع[2] .

ويلاحَظُ أن بعض هذه المُثُلِ التى أوردها ابن معطى ، إنما تُعالَج فى مصنَّفات البلاغيين ، وهو ما ذكره من التقديم والتأخير فى البيتين السائرين :

وما مِثلُه فى الناسِ إلّا مُمَلَّـكاً ... أبو أُمِّهِ حَىٌّ أبوه يُقارِبُهْ

فأصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِها ... كأنَّ قَفْراً رُسُومَها قَلَمَا

فإنّ البلاغيِّين يوردون هذين البيتين شاهداً على التعقيد اللفظىّ ، وقد دَلَلت على مكانهما من كتب البلاغة فى حواشى تحقيق « الفصول » .

* * *

(١) الـكتاب ١ / ٢٦ - ٣٢ (٢) همع الهوامع ٢ / ١٥٥

التعبيرات والمصطلحات فى « الفصول » :

كان لابن معطى فى « الفصول » تعبيراتٌ استحسنها الشُّرّاح ، كما كان له بعضُ تعريفات عَدَّها الشُّرّاح ناقصةً غيرَ وافية بالمُراد ، وقد نقلت فى حواشى تحقيق « الفصول » أشياء من هذا وذاك ، أذكر منها هنا ما يجلو شخصيةَ ابن معطى ، فيما اختاره من تعبيرات ، وما سلكه من طرائقِ التعبير فى التقديم والتأخير :

١ ـ فممّا استحسنه الشُّرّاح ما ذكره ابن معطى فى حَدِّ الاسم من أنه[١] « كلمةٌ تدلُّ على معنًى فى نفسها ، دَلالةً مجرَّدةً من زمان ذلك المعنى ، كرَجُلٍ وعَلَمٍ » .

قال ابن إياز[٢] : « واستعمالُه هنا لفظـــة « كلمة » أحسن من استعمال الزّمخشرىّ وابن الحاجب لفظة « ما » حين قالا : « الاسمُ مادلَّ على معنى » وذلك لأن « ما » عامٌّ يشتمل على الدالّ ، سواءٌ كان لفظاً أو غيرَ لفظ ، كالكتابة والإشارة وعَقْدِ الأصابع » .

٢ ـ ومن علامات الاسم ذكر ابن معطى[٣] : « التعريف » .

ويقول الخُوَيِّى[٤] : « اعلم أنّ هذه العبارةَ أحسنُ مِن عبارة مَن يقول: « مِن علامات الاسم حَرفُ التعريف ، أو الألف واللام » لأنه لو قال : الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذى » فإنه يدخل فى الفعل المضارع ، قال الشاعر[٥] :

---

(١) الفصول ورقة ٢ أ .
(٢) المحصول شرح الفصول ورقة ٦ ب .
(٣) الفصول ورقة ٢ أ .
(٤) شرح الفصول ورقة ١٠ أ .
(٥) الفرزدق .

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذِى الرأْىِ والجَدَلِ

ولو قال : « الألف واللام للتعريف » لكان مخالفاً لسيبويه ، فإنه يرى أن أداةَ التعريف اللامُ فقط ، لسقوط الألف فى الوَصل مع بقاء التعريف بحاله ، ولو قال : « اللام للتعريف » لكان مخالفاً للخليل ، فإن أداةَ التعريف عنده الألف واللام معاً ، وأيضاً فإنّ أداة التعريف قد تكون ميماً ، كما فى قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس مِن امْبرِّ امْصيامُ فى امْسَفَر» أى ليس من البرّ الصِّيامُ فى السفر ، فأُبدِلت اللاماتُ ميماتٍ ، ولو قال : « أداة التعريف » لَخَلَص من هذه المحذورات ، لكنّ قولَه : « التعريف » أعمُّ وأكثرُ فائدةً ، فإنه يكون بغير أداة ، كالأعلام والمضمَرات وأسماء الإشارة،وكلّها أسماء ، فظهر أنّ قولَه: « التعريف » أعمُّ وأحسنُ وأوجَزُ » .

٣ ـ ذكر ابن معطى من علاماتِ الفعل [١] : « التصرُّف إلى الماضِى والمستقبَل » .

ويقول ابن إياز [٢] : « إنّما ذكر الماضىَ والمستقبلَ ولم يذكر الحال ، لأنَّ صيغةَ « يَفْعَل » عنده مُبهمةٌ بين الحال والاستقبال ، والزمن المستقبل متّفقٌ عليه ، يُدرَك بغير مَشَقَّة ، وزمن الحال فيه خلاف ، وإدراكه مُتعسّف ، فلّما لم يكن له صيغةٌ تخصُّه ، وكانت صيغة « يَفْعَل » مبهمةً بينهما ، ذكر الأسهلَ تناوُلًا والمُتَّفَقَ عليه ، فاعرِفه » .

---

(١) الفصول ورقة ٢ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٢ أ .

٤ ـ ومن ذلك ما ذكره ابن معطى فى الممنوع من الصرف ، قال [١] : « وإذا أُضيف أو دخله لامُ التعريف دخله الجرُّ فى موضع الجرّ ، نحو : بالأحْسَنِ ، وأحسَنِكم » .

ويقول ابن إياز تعقيباً على هذا[٢] : « وهاهنا تنبيه ، وهو أنّ تمثيلَ المصنِّف بالأحسنِ وأحسنِكم ، أحسنُ من تمثيل أبى الفتح فى « اللُّمَع » : مررتُ بأحمدِكم وعُمرِكم ، وذلك لأنّ أحمدَ وعمرَ لا يصحّ إضافةُ واحدٍ منهما إلّا بعد تنكيره ، إذ العَلَمُ لا يُضاف ما دامت علميَّتُه باقيةً عليه ، وإذا تنكَّر دخله الجرُّ والتنوين ، لزوال أحدِ سببيه ، وإن كان غيرَ معرَّفٍ باللام ولا مُضاف ، وأمّا فى الأحسنِ وأحسنِكم ، فإنه لا يزولُ باللام ولا بالإضافة أحدُ سببيه ، فلولا أحدُهما لم يدخُل الجرُّ ، وهذا حَسنٌ ، نبَّه عليه أبو محمد بن الخشّاب . فاعرِفْه » .

٥ ـ حين تكلَّم ابنُ معطى على المنقوص والمقصور ، قدَّم [٣] المقصورَ فى الذِّكر . ويعقِّب ابن إياز فيقول[٤] : « والمصنِّف بدأ بما آخره ألف ، وهو المقصور ، والمشهور فى كتب النُّحاة البَداءةُ بما آخره ياءٌ قبلَها كسرة ، وهو المنقوص ، وعُذرُه أن المقصورَ أَذْهَبُ فى الاعتلال ، وأَقْعَدُ فيه مِن المنقوص ، ألا تَرى أن المنقوصَ تُحرَّك ياؤُه فى النصب ، وقد تُضمّ ياؤه فى الرفع ، وتُكسَر فى الجرّ فى الشِّعر ، والمقصور يستحيل ذلك فيه ، فلهذا قدَّمه » . انتهى كلام ابن إياز .

---

(١) الفصول ورقة ٤ ب ، ٥ أ .
(٢) المحصول ورقة ٣٢ أ .
(٣) الفصول ورقة ٥ أ .
(٤) المحصول ورقة ٣٢ ب .

وأقول : إن صَحَّ ماذكره من أن النُّحاة قَبلَ ابنِ معطى كانوا يقدِّمون فى كتبهم « المنقوص » فيكون ابنُ معطى قد أثَّر فى كلِّ الذين جاءوا بعده ، ممَّن صنَّفوا فى النحو ، فقد رأينا « المقصور » مقدَّما على المنقوص فى مصنَّفات ابن مالك، وبخاصَّة الألفية والتسهيل[1]،وشُرَّاح الألفية، ثم فى كتابى ابن هشام: قَطْر النَّدى وشُذُور الذهب .

ثم يلاحَظُ أن ابن معطى قدَّم « المقصور » أيضا فى ألفيته ، قال[2] :

وإن يَكُن آخِرُه مُعتَلَّا ... بألفٍ نحو الفَتَى وحُبْلَى
سُمِّىَ مقصوراً به تُقَدَّرُ ... الحركاتُ كُلُّها لا تَظْهَرُ
وإن يكن فاءً وكَسْرٌ قَبْلَهُ ... سُمِّىَ مَنقُوصاً لنَقصٍ حَلَّهُ
نحو الشَّجِى والنَّصبُ فيه يَظْهَرُ ... والرَّفعُ كالجرِّ به يُقَدَّرُ

ويقول ابن مالك[3] :

وسَمِّ مُعتلًّا مِن الأسماء ما ... كالمُصْطَفَى والمُرتَقِى مَكارِما
فالأوَّلُ الإعرابُ فيه قُدِّرا ... جميعُه وهو الذى قد قُصِرا
والثانِ مَنقُوصٌ ونَصْبه ظَهَرْ ... ورَفْعُهُ يُنْوَى كذا أيضاً يُجَرّْ

٦ ـ عَبّر ابن معطى عن الأسماء الستة فقال[4]:« وهى أخوك وأبوه وحَمُوها وهَنُوك وفوه وذو مال » .

ويقول ابن إياز[5] : « قوله : « وحَمُوها » فأضافه إلى ضَمِير المؤنَّث ، ولم يقل كما قال غيره : « وحَمُوه » بالإضافة إلى ضمير المذكَّر، لأنّ الأسماء أقاربُ

---

(١) التسهيل ص ١٦ (٢) الألفية ص ٤
(٣) الألفية (باب المعرب والمبنى) . (٤) الفصول ورقة ٥ ب .
(٥) المحصول ورقة ٣٨ ب .

الزَّوج ، والحماة أم الزَّوج ، وأهل المرأة : الأختان ، والصِّهْرُ يجمع الجهتين » . انتهى كلام ابن إياز . وهذه التفرقة بين الأحماء والأختان ، من كلام الأصمعيّ. جاء فى التهذيب[١] : « وأمَّا الخَتَنُ ، بفتح التاء ، فإنّ أحمدَ بن يحيى روى عن ابن الأعرابيّ ، وعن أبى نصر ، عن الأصمعيّ ، أنهما قالا : الأحماء مِن قِبَلِ الزَّوْج ، والأَخْتانُ مِن قِبَلِ المرأة ، والصِّهْرُ يَجمعهما » . وأحمد بن يحيى فى هذا النص هو الإمام ثَعْلَب . وقد حكى هذه التَّفرقةَ فى مجالسه[٢] .

٧ ـ ذكر ابن معطى أنَّ علامةَ الفِعل الذى لم يُسَمّ فاعله[٣] : « أن يُضَمّ أولُه ويُكسَر ما قبلَ آخِره » .

ويستحسن ابنُ إياز هذه الضابطةَ ، فيقول[٤] : « وقوله : ويُكْسَر ما قبلَ آخره » أحسن من قول كثيرٍ من النحاة : «ويُكْسَر ثانيه» ألا ترى أن قولك : دُحْرِج ـ لم يكسر ثانيه ، وإنما كُسِر ما قبلَ آخِره » .

٨ ـ عالَج ابن معطى فى فصلٍ واحد على الترتيب[٥]: المصدر وظرفى الزمان والمكان والحال والتمييز والمستثنى والمُشبَّه بالمفعول والمفعول معه والمفعول له .

ويعلِّق الخُوَيِّى على هذا الترتيب فيقول[٦]: « اعلم أنّ عادةَ المصنِّفين من النُّحاة أن يذكروا المفاعيلَ الخمسة متواليةً ، ثم ينتقلوا إلى ذِكر الحال والتمييز

---

(١) تهذيب اللغة ٧ / ٣٠٠ (ختن) وأيضا (حمو) ٥ / ٢٧٢ ، ٢٧٣

(٢) مجالس ثعلب ص ١٤٣ ط ثانية .

(٣) الفصول ورقة ١٣ أ .

(٤) المحصول ورقة ٨٠ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٧ ب .

(٦) شرح الفصول ورقة ٦٢ أ .

والاستثناء ، لأنَّها مُشبَّهة بالمفعول ، والمُشبَّه به أولَى بالتقدُّم من المُشبَّه، والمصنِّفُ خالَف ذلك ، وفَصل بين المفعول فيه (يعنى ظرفى الزمان والمكان) والمفعول له ، بالحال والتمييز والاستثناء ، فقدَّمها على المفعول له والمفعول معه ، لأنّ هذه الأشياء تقع موقعَ الفاعل فى المعنى ، إنك تقول : جاء زيدٌ راكبا ، فزيدٌ فاعل جاء ، وراكبا : صفة له فى المعنى، فهو الفاعل فى الحقيقة ، وإذا قلت فى التمييز : طاب زيدٌ نَفْساً ، فالمعنى : طابَت نفسُ زيدٍ ، فهو فاعِلٌ فى المعنى ، وإذا قلت: ما قام إلّا زيدٌ ، فزيدٌ فاعلٌ حقيقةً ، وإذا قلت : ما قام القومُ إلّا زيدٌ ، فزيدٌ بدل من القوم ، والبدل واقِعٌ موقعَ المبدَلِ منه . ووجهٌ ثانٍ : وهو أن الحالَ يشارك الظرفَ فى التقدير بفى ، ويُشابهه فى التنقل ، فذُكِر بعدَه » .

٩ ـ عبَّر ابن معطى عن البدل الذى يُسمِّيه بعضُ النحويين : « بدل البعض من الكُلّ » بقوله[1] : « وبدلُ الشىء من الشىء وهو بعضُه » . وجاء بإزاء هذا فى المحصول[2] : « إنما قال: « بَدَلُ الشىء من الشىء وهو بعضه » ولم يقل كما قال غيرُه : « وبَدَلُ البعضِ من الكُلِّ » لوجهين : أحدُهما أنَّ بدلَ البعضِ من الكُلِّ ينقسم قسمين : أحدهما من بدل الغَلَط ، والثانى من بدل البَيان، فأمَّا الذى من بدلِ الغَلط: فأن يكون الثانى ليس جزءاً ممّا قبلَه، كقولك: ضربت زيدا ، فإذا قال : ويُبدَل البعضُ من الكل ، على الإطلاق أوهم هذا الإطلاقُ أن البعضَ يجوز إبدالُه من الكلّ ، سواء كان جزءا منه أو لم يكن،

---

(١) الفصول ورقة ٤٨ ب .

(٢) المحصول ورقة ١٩٤ ب . وقد لاحظت أن هذا الكلام الذى أنقله جاء بحاشية المحصول بقلم وحبر مختلفين ، ولم أجد إليه تحويلة فى صلب المحصول ، ولذا لم أجزم بأنه من قول ابن إياز صاحب المحصول .

فإذا قال : ويُبدَل الشيء من الشيء وهو بعضُه ، زال هذا التوهُّم . الثانى: أن بعضاً وكلًّا ، يقدَّران بتقدير المضاف ، لأنهما مضافان فى المعنى ، وإن لم يضافا فى اللفظ ، ألا ترى أن سيبويه قال : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفا ، وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائما ، ومررت ببعضٍ قائما وببعضٍ جالسا ، ألا تراه كيف جعلهما معرفتين وإن كانا بلفظ النكرة ، وإنما لزم ذلك لأن هذا إنما يُتكلَّم به إذا جرى ذِكرُ قوم فيُستَغنَى بما جرى من ذكرهم عن أن يضافا إلى الضمير،ولذلك لم يوصفا لأنهما قد أغنيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفَى بذكرهما عن ذكره . ولذلك لم يوصف بهما كما لا يوصف بالضمير ، ويمكن أن يكون امتناعٌ وصفهما والوصف بهما أنهما لم ينفكَّا عن الإضافة معنًى ، صارا كبعض اسم ، وبعض الاسم لا يجرى فيه ذلك ، ولمّا كانا فى تقدير التعريف بالإضافة معنًى قَبُحَ دخولُ الألف واللام عليهما ، فلذلك لم يحسن أن يقال : بدلُ البعض من الكُلِّ » .

١٠ ـ عَدَّ ابنُ معطى من علامات التأنيث التاءَ المكسورة ، قال[1] : « والتاء المكسورة ، نحو : أنتِ » .

ويقول ابن إياز[2] :« وقوله : « والتاء المكسورة » الذى وجدته هو أن بعضهم قال : الكسرة تكون علامةً للتأنيث ، نحو : أنتِ ، والمصنِّف قال : التاء المكسورة ، ولا بأسَ به » .

* * *

(١) الفصول ورقة ٥٣ ب . (٢) المحصول ورقة ٢٠٥ ب .

هذا وقد انتقد ابن إياز والخُوَيِّي فى شرحهما للفصول أشياء على ابن معطى، وضعتُها فى أماكنها من حواشى التحقيق ، لكنى ذاكرٌ هنا بعضها تتميماً لجلاء شخصية ابن معطى النحوّية :

١ ـ ذكر ابن معطى من علامات الاسم[١] : « الإخبار عنه » .

وينقد ابن إياز فيقول[٢]:« ولو وَضع مكانَ الإخبار عنه : الإسنادَ إليه، كما فعل الزَّمخشرىُّ ، لكان أحسن ، وذلك أن الإسناد أعمُّ من الإخبار ، ألا ترى أن الإخبارَ لا ينطلق إلَّا على ما يَحتمِل الصدقَ والكذب ، والإسناد ينطلق على هذا ، وعلى ما ليس كذلك » .

٢ ـ أخذ ابنُ إياز على ابن معطى أنه أخَلَّ فى ذكر الأسماء الستة بشرطٍ آخرَ ، وهو أن تكون مكبَّرةً أو غيرَ مصغَّرة[٣].

٣ ـ عالَج ابن معطى على الترتيب[٤] : التثنية فجمع التكسير فالجمع السالم، مذكَّرا ومؤنَّثا .

ويقول ابن إياز[٥] : « هذا الترتيب غيرُ موافقٍ لترتيب أئمة العربيّة ، فإنهم يذكرون الجمع السالم عَقِيبَ التثنية ، ثم يأتون بعده بجمع التكسير ، وهذا المصنِّف فصل بين التثنية والجمع السالم بجمع التكسير ، وهو غيرحسن » .

٤ ـ ذكر ابن معطى فى العِلل الموجِبة بناء الاسم[٦]: « شبهه بما وقع موقع الفعل ، كحَذامِ وقَطام ، وسَكابِ » .

---

(١) الفصول ورقة ٢ أ .
(٢) المحصول ورقة ٨ أ .
(٣) الفصول ورقة ٥ ب ، والمحصول ٣٨ ب .
(٤) الفصول ورقة ٥ ب ، ٦ أ .
(٥) المحصول ورقة ٤٥ أ.
(٦) الفصول ورقة ٨ أ .

قال ابن إياز[١] : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنِّف ذكر أن هـذه العِللَ موجبةٌ لبناء الاسم ، ومعلوم أنّ هذا القسمَ فيه خِلاف ، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، وبنو تميم يُعربونه ويمنعونه الصرفَ ، فيقولون : هـذه قَطامُ ، ورأيتُ قَطَامَ ، ومررت بقطامَ ، فليس البناء فيه واجباً عند الجميع ، فإن كان يريد اللغة الحجازية[٢] خاصّةً ، فالواجب عليه أن يقيِّدَ كلامه ولا يُرسِلَه . فاعرِفْه » .

٥ ـ ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال المتعدّية « حَيَهَلْ » . قال[٣] : « وحيهل ، ومعناه : احضُر ، ومنه قول المؤذن : حَيَّ على الصلاة » .

ويعلِّق ابن إياز على هذه العبارة الأخيرة فيقول[٤] : « قوله : ومنه قول المؤذن : « حَيَّ على الصلاة » فيه نظر ، إذ « حَيَّ » غير متعدية وهى فى الكلام عليه ، وما غرَّه إلا أنه فى سياق حَيَّ هل » .

ولا يَسلَمُ هذا الكلام لابن إياز . فقد جاءت « حيَّ » متعدية فى قول ابن أحمر :

أنشأتُ أسألُه ما بالُ رُفقتِـــهِ حَيَّ الحُمُولَ فإنّ الرَّكبَ قد ذَهَبا

أى عليك بالحمول فقد ذهبوا[٥] .

ويلاحظ أن ابن معطى ذكر فى ألفيته : « حيهل » ولم يذكر « حيَّ » وحدها ، قال :

---

(١) المحصول ورقة ٥٨ ب .

(٢) لمتابعة ابن معطى للغة الحجازية ينظر الفقرة (٢٤) الآتية فى « متابعات ابن معطى » .

(٣) الفصول ورقة ٣٩ أ . (٤) المحصول ورقة ١٧٠ ب .

(٥) راجع اللسان (ح ى ى) ١٨ / ٢٤٣ ، وديوان ابن أحمر ص ٤٣

ويَعملُ اسمُ الفعلِ إن تعدَّى نحو رُوَيْدَ وهَلُمَّ سُعْدَى
وها وحَيَّهَلْ وبَلْهَ الشِّعْرا وهاتِ زيداً وتَرَاكِ عَمْرا[١]

٦ ـ قسم ابن معطى العَلَم[٢] إلى جِنْسيٍّ وشَخْصيٍّ ، ثم تكلّم عليهما على هذا الترتيب .

قال ابن إياز[٣] : « وانقسام العَلَم إلى جنسيٍّ وشخصيٍّ ظاهرٌ ، لكن المصنّف أساء الترتيب ، فبدأ بالجنسيّ ، والمشهور فى الكتب خِلافه » .

ويلاحظ أن ابن معطى راعى هذا الترتيبَ أيضاً فى ألفيّته . قال[٤] :

فالعَلَمُ الموضوعُ للأناسي[٥] يكونُ مثلُه لغير الناسِ
مِمّا يُلابِسونَه كالنَّعَمِ كأَعْوَجٍ ولاحِقٍ وشَدْقَمِ
ثم الذى فى الناس منه مُفرَدُ مُرْتَجَلٌ مثالُهُ محمدُ

هذه مُثُلٌ لما انتقده ابن إياز على ابن معطى فى « الفصول » . وقد لاحظت أن بعضَ ما أخذه ابن إياز والخُوَيِّى جاء من سَقَم النُّسَخ التى وقعت لهما من « الفصول » وقد نبّهت على ذلك فى حواشى التحقيق ، ولا أريد أن أعيدَ ذلك هروباً من التكثُّر ، وفِراراً من التكرار ، لكنى ذا كِرٌ هنا نموذجاً واحدا يدلُّ على سواه :

ذكر ابن معطى أن الإعراب هو[٦] : « تغيُّر أواخرِ الكَلِم لاختلاف

---

(١) الألفية ص ٤٢ (٢) الفصول ورقة ٤١ أ .
(٣) المحصول ورقة ١٧٠ ب . (٤) الألفية ص ٢٣
(٥) فى نسخة بهامش الألفية : « للأجناس » . . وهو الموافق لما فى الفصول ويتجه إليه نقد ابن إياز .
(٦) الفصول ورقة ٣ أ .

العوامل الداخلة عليها عند التركيب، بحركاتٍ ظاهرة أو مقدَّرة، أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف » .

وقد سقط من نسخة ابن إياز والخُوَيِّي من « الفصول » قولُ ابن معطى: « الداخلة عليها عند التركيب » فبنى الخُوَيِّي على هذا السَّقْط نقداً ، قال[1] : « واعلم أن هذا الحَدَّ عبارةُ الجمهور ، ويَرِدُ عليه قولهم فى الحكاية لمن قال : جاء زيدٌ مَنو ؟ أى مَنْ زيدٌ ؟ ولمَن قال: رأيت زيداً مناً ، ولمَن قال: مررت بزيدٍ مَنِي ، فإن « مَن » ها هنا قد تغيَّر آخره لتغيُّر العوامل حسَبَ ما رأيت وليس معرباً ، بل هو مبنى ، واحترز شيخ المصنِّف أبو موسى الجُزُولىّ عن هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، فلم يَرِدْ عليه « مَن » فى الحكاية ، لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغى للمصنف أن يوافقه فى هذه العبارة ، كما وافقه فى عبارته فى حَدّ الحروف التى خالف بها الجُمهور ، فِراراً من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور، وكما وافقه فى مواضعَ كثيرةٍ انفرد بها عن الجُمهور » .

* * *

وبعدُ .. فإذا كان ابن إياز والخُوَيِّي قد أخذا على ابن معطى أشياءَ وأشياءَ، فقد فاتهما أن يتنبَّها إلى خطأ وقع فيه ابنُ معطى ، وقد أمكننى بحمد الله أن أعرفه وأدُلَّ على الصواب فيه :

ذكر ابنُ معطى فيما يُصغَّر من الناقص عن الثُّلاثىّ ، قال[2] : « وإن كان ناقصاً عن ثلاثة أحرف رَدَدْتَ ما حُذِف منه إن كان فى أوّله ، تقول فى عِدَة :

(١) شرح الحوى على الفصول ورقة ١٤ ب .
(٢) الفصول ورقة ٥٤ ب .

وُعَيدَة وأُعَيْدة ، وإن كان فى وسطه رَدَدتَه ، فتقول فى سَنة : سُنَيَّة وسُنَيْهَة. وفى مُذ : مُنَيْذ » .

قال ابن إياز[١] : « وتمثيل المصنِّف بسَنة فيما حُذِف وَسَطُهُ غَلَطٌ ، لأنه محذوف اللام ، فمن قال : سنوات ، فلامها واو ، وتصغيرها : سُنَيَّة ، ومن قال سَنَهات ، فلامها هاء ، وتصغيرها سُنَيْهة » .

وقال الخُوَيِّى[٢] : « ولم يُمثِّل المصنّف لمحذوف العين ، بل ذكر هنا ما حُذِف وَسَطُه ، كَسَنة ، ولم يُرِد بالوسط العَينَ ، بل الحَشْوَ ، لأن المحذوف من « سنة » لامها ، وجعلَها وَسَطاً لوقوعها قبل هاء التأنيث حَشْواً » .

وأقول : هذا خَطأ وقع فيهِ ابن معطى وابن إياز والخُوَيِّى . أمّا خطأ ابن معطى فلأنه مَثَّل لما حُذِف وسطه بسَنة ، والصواب فى هذا المثال : «سَهٌ» بالسين والهاء ، كما فى همع الهوامع ، وشرح الأشمونىّ على ألفية ابن مالك[٣] . ويقال فى تصغير « سَهٍ » : سُتَيْهٌ ، بَردِّ العين ، وهى التاء . والسَّهُ : الاسْتُ . وفى الحديث : « العَيْنُ وكاءُ السَّهِ » قال ابن الأثير[٤] : « السَّهُ : حَلْقة الدُّبُر ، وهو من الاسْتِ ، وأصلها : سَتَهٌ ، بوزن فَرَس ، وجمعها : أَسْتاهٌ ، كأفراس ، فحُذفت الهاء ، وعُوِّض منها الهمزة ، فقيل : اسْتٌ ، فإذا رددتَ إليها الهاء ، وهى لامها وحذفت العين التى هى التاء ، انحذفت الهمزةُ التى جىء بها عِوَضَ الهاء ، فتقول : سَهٌ ، بفتح السين ، ويروى فى الحديث : « وكاء السَّتِ» بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور الأول » .

وقد كنت جوَّزْتُ أن يكون ما فى « الفصول » من قوله : « سَنَة » من

---

(١) المحصول ورقة ٢٠٨ ب .
(٢) شرح الفصول ١٨٠ أ .
(٣) الهمع ٢/١٨٧ ، والأشمونى ٤/١٦٧
(٤) النهاية ٢ / ٤٢٩

تصحيفات النُّسّاخ، لـكن رَدَّنى عن ذلك ماذكره ابن معطى من قوله فى التصغير: « سُنَيَّة وسُنَيْهة » فهـذا ممّا ينصرف إلى « سَنَةٍ » لا محالة . ومن عجب أن المصنِّف ذكر هذا المثال على الصواب فى ألفيّته ، قال[١] :

وكلُّ محذوفٍ إذا ماصُغِّرا ... يُرَدُّ للأصل فقُلْ مُصَغِّرا

وعُيْدةٌ يُدَيَّةٌ شُوَيْهَهْ ... ثُبَيَّةٌ عُضَيَّةٌ سُنَيْهَهْ

أمّا خطأ ابن إياز والخُوَيِّى فلأنهما لم يتنبَّها إلى ما فى تمثيل المصنف من تصحيف ، وأما قولُ الخُوَيِّى : « ولم يمثِّل المصنف لمحذوف العين » ، فهو مدفوع بقول المصنف بعد : « وفى مذ : منيذ » فهذا هو مثال محذوف العين ولـكن يبدو أن هذا المثالَ سقط من نسخة الخُوَيِّى من « الفصول » كما سقط من « محصول » ابن إياز ، واعتذار الخُوَيِّى بقوله : « ولم يُرِد بالوسَط العينَ بل الحَشْوَ » واضح التـكلُّف .

هذا ولابن معطى سهوٌ آخر : فقد ذكر فى فصل[٢] « الإمالة » أن هاء التأنيث تُمالُ بعد حروفٍ يجمعها : «ستشحثك خصفة » . وتمثيله هذا ليس ممّا هو بسبيله ، هذا تمثيل الحروف المهموسة ، كما فى لسان العرب[٣] عن المحكم . وقال ابن إياز[٤] : «وهنا تنبيه ، وهو أن الذى ذكره المصنف يجمع الحروفَ المهموسة فاشتبه عليه ، فأتى به فى هذا الموضع ، أو أنه من غَلَط النسّاخ ، وجمعها فى قوله : « فى ذود كلب نهز شمس جثت » . والذى ذكره ابن إياز حقٌّ ، وقد ذكره المصنف فى ألفيّته ، قال[٥] :

والهاءُ للتأنيث قد أُميلَتْ ... بعدَ حروفٍ بَعْدُ قد أُبينَتْ

فى ذَودِ كَلْبٍ نهز شَمْسٌ جَثَتْ ... كخِيفةٍ وقَفًا وقد تبيَّنتْ

---

(١) الألفية ص ٥٤ (٢) الفصول ورقة ٥٧ ب .

(٣) مادة (همس) ٨/ ١٣٧ ، وزدته بيانا فى حواشى تحقيق « الفصول » .

(٤) المحصول ورقة ٢١٧ ب . (٥) الألفية ص ٦١ .

المتابعات والاختيارات فى « الفصول » :

تابع ابنُ معطى أعلامَ النُّحاة قبله فى كثير من آرائه وتعريفاته . وعلى رأس هؤلاء جميعا أستاذه أبو موسى الجُزُولىّ ، وقد أسلفت من قبلُ أن ابن معطى تأثَّر شيخَه فى طرائق التعبير، من شِدَّة التركيز وغَلَبَة المنطق. وسأذكر متابعات ابن معطى واختياراته بترتيب ورودها فى « الفصول » ليسهلَ الرجوع إليها :

١ ـ عرَّف ابن معطى الكلام بأنه[١] : « اللفظ المركب المفيد بالوضع » .

قال ابن إياز[٢] : « قوله : « بالوضع » وكذا قال الجُزُولىّ فى حواشيه».

وقال الخُوَيِّى[٣] : « وقد سبقه إليه شيخه أبو موسى الجُزُولىّ رحمه الله » .

٢ ـ ذهب ابن معطى فى حدّ الحرف إلى أنه[٤] « كلمة لا تدل على معنى إلّا فى غيرها » ، وقد وافق بذلك شيخَه الجُزُولىّ ، كما ذكر الخُوَيِّى[٥] .

٣ ـ ذكر ابنُ معطى أنّ علامات الحرف[٦] : « ألّا يقبلَ علامات الأسماء ولا علامات الأفعال » . وهو قول ابن جِنِّى فى «اللُّمَع» على ماذكر ابن إياز[٧].

٤ ـ قال ابن معطى فى موانع الصرف[٨] : « وإنما يُمْنَع الاسمُ الصَّرفَ لوجود علّتين فرعيَّتين فيه من فروع تسعة » .

ويقول ابن إياز[٩] : « عدُّ المصنفِ الفروعَ تسعةً تابع فيه ابنَ السرَّاج

(١) الفصول ورقة ١ أ .
(٢) المحصول ورقة ١ ب .
(٣) شرح الفصول ورقة ١ أ .
(٤) الفصول ورقة ٢ ب .
(٥) شرح الفصول ورقة ١٤ ب .
(٦) الفصول ورقة ٢ ب .
(٧) المحصول ورقة ١٣ أ .
(٨) الفصول ورقة ٣ ب .
(٩) المحصول ورقة ٢١ أ .

وأبا علىٍّ وابن جنّى والزمخشرى ، وقال أبوسعيد السِّيرافىّ : هى عشرة ، وزاد على ذلك شبه ألف التأنيث ، وقال عبد القاهر الجُرجانىّ : والحق أنها ثمانية، وحذفَ الألف والنون الزائدتين » .

٥ ـ تكلم ابن معطى على موانع الصرف مبتدئا بالتعريف[١] . وقد استحسن ابن إياز هذا ، قال[٢] : « بدأ المصنفُ الموانعَ بالتعريف ، كما فعل الزمخشرىُّ ، وهو حسن ، إذ له قوة ومزيّة على غيره من الأسباب ، ألا ترى أن أذربيجان فيه خمسة أسباب ، وهى التعريف والألف والنون والتركيب والعُجمة والتأنيث ، ومع ذلك إذا نُكِّر صُرِف ، وإن كان بعد ذلك فيه أربعة أسباب » .

٦ ـ قال ابن معطى[٣] : «وكلّ مالم ينصرف معرفةً إذا نَكَّرته صُرِف». ويشرح ابن إياز هذه القاعدة فيقول[٤] : « يشير إلى نحو أحمد وإبراهيم، فإنهما لا ينصرفان معرفة ، فأحمد سببا التعريف ووزن الفعل ، وإبراهيم العُجْمة والتعريف ، فإذا نُكّرا انصرفا ؛ لبقائهما على سبب واحد ، لكن فى كلامه تَسامُح ، وذلك لأنا قد قدَّمنا أنك لو سميت رجلا بأحمر ، لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل ، فإن نكَّرته فسيبويه لا يصرفه ، فهذا لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، ولا يبعُد أن يكون وافق الأخفشَ[٥] فى صرف أحمر ، اسم رجل بعد التنكير ، وكذلك لو سمينا رجلا بمَساجدَ ، لم ينصرف ، فإن نكّرته لم ينصرف أيضا » .

---

(١) الفصول ورقة ٤ أ . (٢) المحصول ورقة ٢٣ ب .
(٣) الفصول ورقة ٤ ب . (٤) المحصول ورقة ٣١ أ .
(٥) على ذكر موافقة ابن معطى للأخفش هنا أقول: ذكر الشيخ يس فى حاشيته =

٧ ـ ذكر ابن معطى أن وجه مضارعة الفعل المضارع للاسم[١] : « أنه يكون مُبهماً كما يكون الاسم مبهما » .

قال ابن إياز[٢] : « وقد اقتدى فى هذا بالجُزُولىّ ، فإنه أتى بذلك فى حواشيه » .

٨ ـ ذكر ابن معطى أن الحرفَ يُبنَى على الكسر ، قال[٣] : « نحو بِزيد وجَيْرِ » .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[٤] : « اعتبار المصنف « جير » حرفا تابع فيه ابنَ جِنّى ، وذهب عبد القاهر الجُرجانىّ إلى أنها اسم من أسماء الأفعال » .

٩ ـ فى تقسيم الأفعال إلى الأزمنة الثلاثة قال ابن معطى[٥] : « والمبهم بوضعه معرب مرفوع حتى يدخلَ عليه ناصبٌ أو جازِم » .

يقول ابن إياز[٦] : « تقييدُه المبهمَ بالوضع ركيك ، إذ لا يكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضى والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارةً

= على التصريح ٢/٣٠٢، ما يقضى بمتابعة ابن معطى للأخفش . قال: « قال الأخفش: من جموع التكسير فعيل جمعا لفعل ، كعبد وعبيد ، ولفعل ، بكسر وسكون، كضرس وضريس، وهو اسم جمع عند سيبويه ، كالجامل والباقر، ومشى ابن معطى على أنه جمع تكسير فقال :

ثم فعيل كالعبيد قيسوا قالوا الكليب وكذا الضريس

وهذان البيتان فى الألفية ص ٥٠

(١) الفصول ورقة ٧ أ . (٢) المحصول ورقة ٥١ أ .

(٣) الفصول ورقة ٩ ب . (٤) المحصول ورقة ٦٤ ب ، ٦٥ أ .

(٥) الفصول ورقة ١٠ أ . (٦) المحصول ورقة ٦٨ ب .

وبالقرينة أخرى ، وقد سلك مسلك الجُزُولىّ فى حواشيه ، فإنه قال : والمضارع بالوضع ، وهو لا يكون بغيره » .

١٠ ـ يقول ابن معطى[١] : « وكلّ فعل لا يتعدّى فإنه يجـوز تعديتُه بحرف الجرّ » .

ويقول ابن إياز[٢] : « أسباب التعدّى وآلاته ثلاثة : حرف الجر ، كما ذكر ، والهمزة : نحو : أذهبتُ زيداً ، وتضعيف العين نحو : فَرَّحْت زيدا ، وإنما اقتصر المصنِّف على حرف الجرّ؛لأنه هو الوُصْلة والحقيقة ، ألا تراه واقعاً بينهما ، ولأنه أيضاً أكثرُها استعمالًا وأوسعها مَجالا ، وقد اقتدى فى ذلك بالجُزُولىّ » .

١١ ـ فى أثناء الكلام على« نِعم وبِئس » قال ابن معطى[٣]:«وفاعلهما إما ظاهر وإما مُضمَر » .

وقد جاء كلام ابن معطى عند ابن إياز[٤]:«وفاعلهما إمّا مُضمَر أوظاهر».

وبنى على هذه الرواية ابنُ إياز فقال : « إذا كانا فعلين فلا بُدَّ لهما من فاعل ، وقد اقتدى بأبى علىٍّ فى تقديمه الكلام على الفاعل المُضمَر دون المُظهر،ولو أنه اقتدى فى ذلك بالجُزُولىّ حيث بدأ بالظاهر لكان أحسنَ » .

ويلاحظ أن كلام ابن معطى جاء فى شرح الخُوَيِّى[٥] مطابقا لروايتنا من الفصول .

---

(١) الفصول ورقة ١٠ ب .
(٢) المحصول ورقة ٧٠ أ .
(٣) الفصول ورقة ١٤ أ .
(٤) المحصول ورقة ٨٣ ب .
(٥) شرح الخوبى ورقة ٤٩ أ .

١٢ ـ أعرب ابن معطى « حَبَّذا[١] » فِعلًا رُكِّب مع فاعله واقترنا معا، فصارا اسماً واحداً يُرفَع بالابتداء .

قال ابن إياز[٢] : « وكأنك قلت : المحبوبُ زيدٌ ، وهذا اختيار المصنِّف وهو رأى أبى سعيد السِّيرافىّ » .

١٣ ـ أعرب ابن معطى : « ما أحسنَ زيداً[٣] » ما : اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة ، و « أحسنَ » : فعل ماض ، وفاعله مضمر فيه ، وزيدا : مفعول به .

ويقول ابن إياز عن إعراب[٤] « ما » اسما مبتدأ نكرة: « وهو مذهب سيبويه ، وهو اختيار الجميع » .

ويقول عن إعراب « أحسن » فعلا ماضيا : « وهذا رأى البصريّين » .

١٤ ـ ذهب ابن معطى إلى أنه[٥] « لا يُفصَل بين فعلى التعجب وبين معموليهما » .

ويقول ابن إياز[٦] : « اختيار المصنِّف هذا هو رأى الأخفش والمبرّد[٧] . واحتجوا بأشياء ، منها : جَريها مَجرَى الأمثال ، وقد عُلِم أنّ الأمثالَ لا تُغيَّر عن وضعها ، ومنها : أن هذه الصيغةَ لمّا جُعِلت إنشاءً للتعجب التزِم فيها طريقةٌ واحدة ، لأنّ كُلّ لفظ صار عَلَماً لمعنى من المعانى ، فالقياس ألا يُتصرَّف فيه احتياطا على تحصيل الفَهم ، ومنها قياس امتناع الفعل على التقديم والتأخير » .

---

(١) الفصول ورقة ١٤ ب .
(٢) المحصول ورقة ٨٥ ب .
(٣) الفصول ورقة ١٥ أ .
(٤) المحصول ورقة ٨٧ أ .
(٥) الفصول ورقة ١٥ أ .
(٦) المحصول ورقة ٨٧ أ .
(٧) رأى المبرد هذا تجده فى كتابه المقتضب ٤ / ١٧٨ .

١٥ ـ سمّى ابنُ معطى كاد وأخواتها[١] : أفعال المُقارَبة .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[٢] : « سمّى هذه الأفعالَ أفعالَ المقاربة ، وكذلك سماها الزَّجّاجيّ والزَّمخشريّ ، وفيه نظر ، لأن معنى المُقارَبة مقاربة الفعل ، وليست بأسرِها للمقاربة، وبيان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام: قسم للرجاء المَحض، وهو : عسى ، وقال الجوهرى : يكون يقينا[٣]، وقسم لمقاربة الدخول فى الفعل ، وهو : كاد وكَرَب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جعل وأخذ وطَفِق وأنشأ ، وقسم يستعمل تارةً استعمالَ كاد ، وتارة استعمال عسى ، وهو : أوشك » . انتهى كلام ابن إياز .

وأقول: إن تسميةَ ابنِ معطى ومَن سبقه أفعالَ هذا الباب أفعالَ المقاربة ، لا مأخذَ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكلّ ، وهو شىء معروفٌ فى كلامهم ، وشواهده كثيرة[٤] .

١٦ ـ فى انقسام ظرف المكان إلى مُبهَم ومعدود ومختصّ، يقول ابن معطى[٥]: « فالمبهم من الأمكنة ما لا يستحقّ ذلك الاسمَ إلّا بالإضافة إلى غيره ، وهى الجهات الستّ وما فى معناها » .

---

(١) الفصول ورقة ١٦ أ . (٢) المحصول ورقة ٩٠ ب .

(٣) انظر كلام الجوهرى أبسط من هذا فى الصحاح (عسى) ص ٢٤٢٦

(٤) بعد أن فهمت هذا الفهم وجدت ما يعضده فى شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٠٣ ، قال الشيخ خالد : « هذا باب أفعال المقاربة ، وهذا مجاز مرسل ، من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة ، وكتسميتهم ربيئة القوم عينا » ثم حقق الشيخ يس فى حاشيته على التصريح أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب ، لا من تسمية الكل باسم الجزء ـ فى كلام طويل .

(٥) الفصول ورقة ١٨ ب .

قال ابن إياز[١] : « وهو لفظ الجُزُولىّ فى حواشيه، ويعنى به أنه لا يَصدُق عليه هذا الاسم ، نحو : فوق وتحت ، إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : فوق ، إلّا بالنسبة إلى تحت ... وكذلك باقيها ، وقال الشَّلَوبينىّ[٢] : يمكن أن يريد بذلك أن هذا الاسمَ إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره ، فأمام لا بُدَّ له ممّا يكون له أماما ، وكذا سائر الجهات الست ، ولذلك سُمِّى إماماً ، لأن ذلك الذى له أمام قومه » .

١٧ ـ عرَّف ابن معطى الحال ، فقال[٣] : « هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول بنكرة مشتقّة بعدَ معرفةٍ قد تمَّ الكلامُ دونَها ، متنقّلة » .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[٤] : « وهنا تنبيه ، وهو أن ما ذكره ـ وإن كان قد سبقه إليه أبو بكر بن السّرّاج فى « أصوله » ـ يَبطُلُ بالوصف فى قولك : جاءنى زيدٌ الراكبَ[٥] ، وضربت زيداً المكتوفَ . قال الأندلسى : والجيّد أن يقال: الحال هو اللفظ الدالّ على بيان كيفية الموصوف فى حال وجود الصفة به، والصِّفةِ فى حال وجودها بالموصوف » .

١٨ ـ عرَّف ابن معطى التمييزَ بأنه[٦] : « تفسيرُ مبهمٍ بجنس نكرة منصوبة مقدّرة بمِن ، وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم » .

---

(١) المحصول ورقة ٩٩ أ .

(٢) كلام الشلوبينى متجه إلى الجزولى ، فإن له شرحين على الجزولية ، كما فى بغية الوعاة ٢ / ٢٢٥ ، ولم يثبت أنه شرح ابن معطى .

(٣) الفصول ورقة ١٩ أ . (٤) المحصول ورقة ١٠١ ب .

(٥) بنصب الراكب . ويعنى وقوع الحال معرفة، وهو ما أجازه يونس والبغداديون انظر الأشمونى ٢ / ١٧٢ (٦) الفصول ورقة ١٩ ب .

وقال ابن إياز[١] : « بدأ المصنّف بالتمييز المنتصب عن تمام الكلام ، اقتداءً بالزمخشريّ ، وهو جيِّد ، لقوّة عامله ، إذ العاملُ فيه فِعْل ، وهذا خلاف مذهب أبي الفتح ، فإنه بدأ بالمنتصب عن تمام الاسم ، وعُذْرُه كثرةُ هذا الضَّرْب فى الكلام وقِلَّة الأول » .

١٩ ـ فى الحديث عن ورود الخبر جملةً ، قسم ابنُ معطى الجملةَ أربعةَ أقسام[٢] : «مبتدأ وخبر، فعل وفاعل، شرط وجزاء، ظرف أو جارّ ومجرور» .

ويقول ابن إياز[٣] : « اعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام ، وقد تَبِع فى ذلك أبا عليٍّ والزمخشريّ ، وأمّا ابنُ جِنّيّ فإنه قسمها إلى قسمين : مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل ، وهذا هو المَرضِيُّ عند الحُذّاق، لأنّ كلّ جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تُقَدَّر » .

٢٠ ـ قال ابن معطى[٤] : « وشَبَّهوا بإنّ حرفَ النفى ، وهو « لا » إذا أريد به المبالغة فى النفى، كقولك : لارجلَ فى الدار، فهى تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم معها مبنيٌّ إذا كان مفردا ، فإذا كان مضافا أو مشبّها بالمضاف وجب نَصبُه ، نحو قولك : لا ذا نجدةٍ غيرُ بَطَلٍ » .

ويعقِّب ابن إياز[٥] فيقول : « قوله : « فهى تنصب الاسم وترفع الخبر» هذا هو رأى الأخفش والمبرّد والزمخشريّ، وحُجَّتهم أن « لا » عاملة فى المبتدأ، فوجب أن تعملَ فى الخبر ، بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر » .

---

(١) المحصول ورقة ١٠٤ ب .
(٢) الفصول ورقة ٢٥ أ.
(٣) المحصول ورقة ١٢٦ أ .
(٤) الفصول ورقة ٢٦ ب .
(٥) المحصول ورقة ١٣٣ ب .

٢١ ـ وعن قـــول ابن معطى فى النَّص السابق : « وجب نصبه » يقول ابن إياز[١] : « وهنا تنبيه، وهوقوله: «وجب نصبه» وقد سبقه إليه الجُزُولىّ، وقال الشَّلوبينى[٢] المغربىّ : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز الرفعُ على إعمالها عملَ « ليس » وأرى أن مُرادَ الجُزُولىّ والمصنِّف بقولهما : « وجب النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه فى مقابلة بناء المفرد ، ولا يعنيان بالنصب هـــذا النوعَ المخصوصَ من الإعراب، فاندفع اعتراضُ الشَّلَوْبينىّ ، والله تعالى أعلم» .

٢٢ ـ قسم ابن معطى الجوازم إلى قسمين[٣] : ما يجزم فعلا واحدا، ومايجزم فعلين .

وقد تبع فى ذلك شيخَه الجُزُولىّ ، كما أفاد ابن إياز[٤] .

٢٣ ـ ذكر ابنُ معطى فى الـكلام على « ما » الحِجازيّة أنه[٥] قد تدخل الباء فى خبرها ، فتعطف على موضعه نصبا ، وعلى لفظه جرًّا ، كما قال ذلك فى « ليس » .

ويقول ابن إياز[٦] : « وهنا تنبيه،وهو أنه خَصّ دخول الباء بما الحجازية، وهو اختيار الزمخشرىّ ، قال فى «مُفصَّله »: إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق . وابن بَرهان وأبو البقاء ذهبا إلى جواز ذلك فى اللغتين جميعا ، لوجوه ، منها : أن القرآن المَجيد ورد بذلك ، كقوله تعالى[٧] :

---

(١) المحصول ورقة ١٣٤ أ .
(٢) كلام الشلوبينى متجه إلى الجزولى . وانظر تعليقى على الفقرة (١٦) .
(٣) الفصول ورقة ٢٩ ب .
(٤) المحصول ورقة ١٣٩ أ .
(٥) الفصول ورقة ٣١ أ .
(٦) المحصول ورقة ١٤٣ أ .
(٧) سورة البقرة ، الآية الثامنة .

﴿ وما هُمْ بمؤمنينَ ﴾ ﴿وما أنْتَ بمُؤمنٍ لنا[١] ﴾ ولا نظنّ فى تميمىٍّ مسلمٍ أنه يحذف الباء وهو ضعيف ، لأن ذلك يقــوله التميمىُّ وإن خالف لغتَه ، امتثالًا واتّباعا وصوناً لـكلام الله سبحانه عن التغيير . ومنها أنها زيدت فى خبر « أنّ » حيث كان فى سياق النفى ، قال الله تعــالى[٢] : ﴿ أوَ لَمْ يَرَوْا أنَّ اللهَ الذى خلقَ السمواتِ والأرضَ ولَم يَعْىَ بخَلْقِهِنّ بقادِرٍ عَلَى أن يُحْيِىَ المَوتَى ﴾ والنفى عند التميميين موجود وإن لم يكن لها عمل » .

٢٤ ـ فى الـكلام على « لا » العامــلة عملَ « ما » يقول ابن معطى[٣] : « وأكثر ما يُستعملُ الخبرُ فى باب « لا » محذوفا » .

قال ابن إياز[٤] : « وبَنُو تَمِيمٍ لا يُجيزون ظهور خبر « لا » ألبتّةَ ، وهو عندهم من الأصول المرفوضة ، ويُحمل المرفوع على أنه وصفٌ لاسمها على الموضع ، دون أن يكون خبرا ، فكلام المصنِّف إذاً إنما هو على اللغة الحجازية[٥] فقط » .

٢٥ ـ ذكر ابن معطى « الباء » فى حروف الجَرّ . قال[٦] : « والبــاء للإلصاق ، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية بدلًا من الهمزة » .

يقول ابن إياز[٧] : « وأما التَّعدية فقد سبقه إلى جعلها قِسماً الجُزُوليُّ . وقال الأندلسىّ : وليست التعدية قسماً آخر ، بل تنخرط فى تلك المعانى ، لأن الإلصاق تعديةٌ فى المعنى . وقال ابن الخَبّاز : « وقوله : « وتـكون للتعدية

---

(١) سورة يوسف ، آية ١٧ (٢) سورة الأحقاف ، آية ٣٣

(٣) الفصول ورقة ٣١ ب

(٤) المحصول ورقة ١٤٤ ب . وصدر كلام ابن إياز هذا أورده السيوطى فى الأشباه والنظائر ١ / ٧٠ ، عن ابن يعيش .

(٥) لمتابعة ابن معطى للغة الحجازية يرجع إلى الفقرة الرابعة مما انتقده الشراح عليه .

(٦) الفصول ورقة ٣٤ أ . (٧) المحصول ورقة ١٥١ ب .

فيه خَلَلٌ ، لأنه يُؤذِنُ أن ما تقدَّمه ليس للتعدية » ، وصوَّبه شيخنا أبو جعفر ، بأن قال : الإلصاق قد ينفكُّ عن التعدية لكونه أعمَّ منها ، ألا ترى إلى قول أبى الفتح : إذا قلت : أمسكت زيداً ، احْتَمَلَ أن تكون باشرتَه بيدك ، وأن تكون منعتَه عن التصرف من غير مباشرة ، فإذا قلت : أمسكت بزيدٍ ، دلَّ على أن مباشرتك له بيدك ، فالباء مُلصقة غير متعدية ، فالإلصاق والتعدية إذن متغايران » .

٢٦ ـ فى كلام ابن معطى عن « رُبَّ » قال[١] : « وإن كُفَّتْ بما جاز أن يليَها الأسماء والأفعال » .

ويعقِّب ابن إياز[٢] فيقول : « المصنِّف تَبِع شيخَه الجَزُولىَّ فى جواز إيقاع الجملتين بعد « رُبَّما » ، وهو الظاهر من كلام المتأخّرين ، والشَّلَوْبينىّ ذكر أن مذهب سيبويه اختصاصُها بالفِعليّة ، والبيت[٣] محمولٌ على الضرورة ، وإيقاعِ الجملة الاسمية موقعَ الجملة الفعلية ، كقول الشاعر :

وقَد جَعلتْ قُلُوصُ بنى سُهَيْلٍ مِن الأكوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ

٢٧ ـ فى حديث ابن معطى عن « منذ ومذ » قال[٤] : « وهما فى ابتداء الغاية فى الزمان بمنزلة « مِن » فى غاية المكان ، فإن كانا ظرفين ارتفع مابعدهما على الابتداء ، وهُما الخبر ، فتقول : ما رأيته مذ يومُ الجمعة » .

---

(١) الفصول ورقة ٣٥ ب . (٢) المحصول ورقة ١٥٦ أ .

(٣) يعنى بيت أبى دؤاد الإيادى :

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

وهو فى ديوانه ص ٣١٦

(٤) الفصول ورقة ٣٦ أ .

ويعلِّق ابن إياز على قول المصنف : « ارتفع ما بعدهما على الابتـــداء » فيقول[١] : « ذهب إلى ارتفاع ما بعدهما بالابتـداء ، وهما الخبر ، وهو اختيار أبى الفتح والزَّجاجىّ ، والتقدير : بينى وبين لقائه يومان » ومثل هـــذا ذكر الخُوَيِّى[٢] .

٢٨ ـ ذكر ابن معطى من أسماء الأفعال غير المتعدية[٣] : « مَهْ » .

ويقول ابن إياز[٤] : « مَهْ بمعنى اكفُفْ ، ذكره فى اللازم عبدُ القاهر والزمخشرىّ ، وتبعهما المصنِّف ، وأنكره بعضهم ، لأن « اكفُفْ » متعدٍّ ، كقولك : اكفُف زيدا . قلت : وإنما ذكره فى هذا النوع ، لأنه لم يُستَعمل المفعولُ معه ، فأولئك نظروا إلى الاستعمال ، والمُنكِر نظر إلى نيابته عن فعل مُتَعدٍّ » .

٢٩ ـ قسم ابن معطى الإشارات[٥] إلى : « دنيا ووُسْطى وقُصْوَى » .

قال ابن إياز[٦] : « واستعمالُه دنيا وأختاها بغير ألف ولام ولا إضافة ولا مِنْ ، خَطأٌ وافق فيه شيخَه الجُزُولىّ ، فقد وقع ذلك فى حواشيه » .

٣٠ ـ تكلَّم ابن معطى فى الفصل الخامس من الباب الرابـــع عن[٧] « المعرَّف باللام » واعتبارُه المعرِّفَ اللامَ فقط تابع فيه سيبويه ، ولم يذكر هذه المتابعةَ أحدٌ من شراحه ، والمسألة خِلافيّة ، وفيها أربعة مذاهب : أحدها أن المعرِّف « أل » والألف أصل ، والثانى : أن المعرِّف « أل » والألف زائدة ،

---

(١) المحصول ورقة ١٥٧ أ.
(٢) شرح الفصول ورقة ١١٠ ب .
(٣) الفصول ورقة ٣٩ ب .
(٤) المحصول ورقة ١٦٥ ب .
(٥) الفصول ورقة ٤٤ أ .
(٦) المحصول ورقة ١٧٩ أ .
(٧) الفصول ورقة ٤٥ أ .

والثالث : أن المعرِّف «اللام» وحدها ، والرابع : أن المعرِّف« الهمزة » وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام . ذكر ذلك الشيخُ خالد[١] .

واعتبار « اللام » هى المعرِّفة وحدها ، ذهب إليه ابن معطى فى ألفيّتــه أيضا ، قال :

أمّا المعارف فخمس تُذْكَرُ أولهـــا الأعلام ثم المضمرُ
والمُبهَم المخصوصُ والمعرَّفُ باللام والمُضاف لاسمٍ يُعرَفُ[٢]

٣١ ـ ذهب ابنُ معطى إلى أنّ الألفَ واللام بدلٌ من الهمزة فى[٣] «الله» وفى هذا متابعة لأبى علىٍّ الفارسى ، لم يذكرها أحدٌ من شُرّاح[٤] «الفصول». وقول أبى علىٍّ هذا حكاه الجوهرىُّ[٥]. قال:« وسمعت أبا علىّ النحوىَّ يقول: إن الألف واللام عِوَضٌ منها » ، واستدلّ لذلك بكلام كثير حكاه الجوهرى.

٣٢ ـ فى كلام ابن معطى عن التوابع قَدَّم « النعت » وذكر أنه أسبقُ التوابع[٦] .

ويقول ابن إياز[٧] : « بدأ بالنعت وزعم أنه أسبق التوابع ، وفيه نظر، فإنّ ابن السرّاج وأبا علىٍّ والزمخشرى قدّموا التوكيد وشفعوه بالنعت ، وهو حسن ، لأن التأكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف معناه ، لأنه يتضمّن

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٨
(٢) الألفية ص ٢٣ (٣) الفصول ورقة ٥٩ أ .
(٤) قولى هنا وفيما سبق أعنى به ابن إياز والخوبى ، فليس لدى من شروح « الفصول » غيرهما .
(٥) الصحاح (أله) ص ٢٢٢٣ ، ونقله صاحب اللسان أيضا فى (أله) ١٧/٣٦١
(٦) الفصول ورقة ٤٦ أ . (٢) المحصول ورقة ١٨٥ ب .

حقيقةَ الأول وحالًا من أحواله ، والتأكيد يتضمّن حقيقةَ الأول فقط ، والنعت قد يكون بالجملة والظرف وما جرى مجراه ، ولا كذلك التأكيد ، وعُذْره موافقةُ أبي الفتح ، فإنه قدَّم النعت ، وكذلك الزّجاجيّ والجُزُوليّ ». انتهى . ومثلُ هذا ذكر الخُوَيِّ[1] .

٣٣ ـ ذكر ابنُ معطى أن النعتَ المشتقّ إما[2] « حِلْية أو نَسَب أو فِعل أو صِناعة » .

وتعبير ابن معطى بالحِلْية ، تابع فيه أبا الفتح بن جِنّيٍّ . قال ابن إياز[3] : « الحِلْية : الأمرُ الظاهرُ على الموصوف ، كالطول والقِصر والسواد والبياض والعمى والعَوَر ، والتحلية منها ، وقد أتى بها أبو الفتح ، فقال : الوصف لفظ يتبع الاسمَ الموصوف تحليةً » .

٣٤ ـ قسم ابنُ معطى التوكيد إلى[4] « توكيد تكرار وتوكيد إحاطة ، وتوكيد التكرار قسمه إلى تكرار اللفظ وتكرار المعنى ، وهو إعادة الشيء بالنفس والعين ، وتوكيد الإحاطة هو التوكيد بكُلٍّ وأجْمَع .

قال ابن إياز[5] : « وقوله : ينقسم إلى توكيد تكرار وتوكيد إحاطة » فيه نظر ، وقد سبقه إليه شيخُه الجُزُوليّ ، وذلك لأنه توهَّم أن الإحاطة ليست بتكرار ، وهو باطل ، فإنك إذا قلت : قام القوم كلُّهم ، فإنّ « كلَّهم » بمعنى كلّ القوم ، وهم القوم بأعيانهم ، فالتكرار لازِم فى القسمين ،

(١) شرح الفصول ورقة ١٤٨ ب .
(٢) الفصول ورقة ٤٦ ب
(٣) المحصول ورقة ١٨٦ ب .
(٤) الفصول ورقة ٤٧ أ ، ب .
(٥) المحصول ورقة ١٨٨ ب .

وحينئذ تكون القسمة متداخلة ، وعذرها أن يريدا أن التوكيد تارةً يكون بتكرارٍ من دون إحاطة ، وتارة بتكرار وإحاطة » .

٣٥ ـ ذكر ابنُ معطى أن للإمالة موجباتٍ وموانعَ[١] .

ويعقِّب ابن إياز فيقول[٢] : « وقول المصنِّف إنها مُوجِبات ، تَسَمُّحٌ ، سبقه إليه أبو عليٍّ الفارسيّ » .

٣٦ ـ عدَّ ابنُ معطى حروفَ الإبدال أحدَ عشرَ حرفا ، وجمعها فى قوله[٣] : « أجهدتم طاوين » .

قال ابن إياز[٤] : « وأمَّا عَدُّه حروفَها ، ففيها ثلاثة أقوال : الأول : قول سيبويه وابن السَّرّاج وابن جِنِّيّ ، واختاره المصنِّف ، وهى أحد عشر حرفا ، ثمانية من حروف الزيادة ، وهى ما عدا السين واللام ، وثلاثة من غيرها ، وهى الطاء والدال المهملتان والجيم ، ويجمعها : أجهدتم طاوين ، والثانى قاله بعضهم ، وهو أنه أضاف اللامَ إليها فصارت اثنتى عشرة ، وذلك لإبدالها من الضاد ، قالوا : الْطَجَع ، فى : اضطجع ، ومن النون فى أُصَيْلال ، وأصله : أُصَيْلان ، والثالث : قاله الرُّمّانىّ ، وهو أنه أضاف إلى ذلك الزاى والصاد ، حيثُ أُبدلتا من السين ، قرىء : « الصِّراط والزِّراط » فصارت أربعة عشَر . وإلى الأول أَذهَبُ ، لأن المراد ما كثُر إبدالُه واشتهر ، ولولا ذلك لَعُدَّت البـاء والسين والعين فيها ، لأنهم قالوا : بعكوكة ، والأصل : معكوكة ، لأنها من المَعْك ، وقالوا : بَاسُمك ؟ يريدون : ما اسمك ... ونقل : عَنَّ زيداً قائم ، قال الشاعر[٥] :

أَعَنْ ترسَّمتَ مِن خرقاءَ مَنزِلةً ماءُ الصَّبابة مِن عينيك مَسْجُومُ

---

(١) الفصول ورقة ٥٧ ب .
(٢) المحصول ورقة ٢١٦ أ .
(٣) الفصول ورقة ٦٢ أ .
(٤) المحصول ورقة ٢٣١ ب .
(٥) ذو الرمة ، ديوانه ص ٥٦٧

٣٧ ـ فى الكلام على ضرائر الأشعار ، ذكر ابنُ معطى أنه يجوز حذفُ الفاء من « كيف » قال[١] : ويجوز الحذفُ من الحروف والظروف ، وهو نوعٌ من الترخيم ، قال :

أو راعِيانِ لُبعرانٍ لَنا شَرَدتْ كى لا يُحَسّان مِن بُعرانِنا أثَرا

ولما كانت « كيف » اسماً ، وابن معطى يقول : « ويجوز الحذف من الحروف » فقد قال ابن إياز[٢] : « وأطلق المصنِّف عليها الحرفيّة ، وهى اسمٌ لشبهها بالحروف ، على قاعدة سيبويه ، فإنه ربّما سمّى الفعل حرفا ، والاسمَ كذلك » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : مِن فصيح الكلام أن يطلق الحرفُ على الكلمة أيًّا كان نوعها ، وما أكثر ما نجد فى المعاجم كلمة : « هذا حَرفٌ غريب » . ويريدون غيرَ هذا المعنى النحوىّ المحدَّد ، ويستعمل القُرّاء « الحرفَ » لكل كلمة تُقرأ على وجه من القراءات ، فيقولون : هذا فى حرف ابن مسعود ، ويعنون : فى قراءة ابن مسعود[٣] .

٣٨ ـ ذكر ابن معطى فى الضرائر أيضا من الإدغام الشاذِّ قولهم فى بنى الحارث وبنى العَنْبَر : بَلْحارث وبَلْعَنْبر[٤] .

وقد أفاد الخُوَيِّ[٥] أن هذا ليس من الضرورات ، بل هو جائزٌ فى سَعَة الكلام ، وفى القرآن الكريم[٦] : ﴿ فَظَلْتُم تَفَكَّهُون ﴾ . ثم ذكر أن المصنِّف تابَع الزَّجّاجىّ فى ذلك ، حيث ذكره فى شواذِّ الإدغام .

* * *

(١) الفصول ورقة ٦٦ ب .
(٢) المحصول ورقة ٢٤٧ أ .
(٣) انظر اللسان (حرف) ١٠ / ٣٨٥
(٤) الفصول ورقة ٦٨ أ .
(٥) شرح الفصول ورقة ٢٣٩ أ .
(٦) سورة الواقعة آية ٦٥

وبعدُ : فهذه مُتابعات ابن معطى واختياراته ، طَوَّف فيها ، وأفاد مِن كلّ مَن سبقوه، على أنّا رأيناه يدور كثيراً فى فَلَك شيخه الجزُولىّ وأبى القاسم الزَّجّاجىّ ، والصِّلة بين الثلاثة[1] وَثيقة ، فابن معطى تَلْمَذ للجزُولىّ ، والجزُولىّ وضَع مقدِّمته المشهورة على جُمَل الزَّجّاجىّ ، كما سبق .

(١) تذكرنا هذه الصلة الثلاثية بأبى عمر الزاهد وثعلب وابن الأعرابى ، فى الأسانيد اللغوية .

الشواهد فى « الفصول » :

على الرَّغم من أن ابن معطى صرّح بأن كتابَه للمبتدئين ، وعلى الرَّغم من صِغَر حجم الكتاب ، نجد أنه امتلأ بالشواهد ، من قُرآنٍ وحديث وشعر، وقد بلغت شواهده من الكتاب العزيز مائةً وواحدا وعشرين شاهـــدا ، وقد استشهد ابن معطى بالحديث الشريف مرّةً واحـــدة ، فى الكلام على أفعل التفضيل[١] ، وهو قوله صلّى الله عليه وسلّم : « ما مِن أيام أحَبّ إلى الله فيها الصَّوم منه فى عشر ذى الحِجّة » ، ثم استشهد بالأثر ، فى كلمةٍ لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عند الحـــديث على المقصور[٢] ، وهو قوله : « لولا الخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ » .

والاستشهاد بالحديث واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج أمرٌ كثُر الجدلُ حولَه بين مؤيّد ومعارِض، وقد أشبع العَلَّامة البغدادىّ الكلامَ فيه[٣] .

ولئن قلّ استشهاد ابن معطى بالحديث الشريف فى « الفصول » إلّا أنه باستشهاده قد أقرَّ المبدأ ، ومَهَدَ السَّبيل[٤] لابن مالك الذى تكثَّر منه .

ثم نرى ابن معطى يُكثر من الاستشهاد بالشعر ، لكن ليس فى كثرة استشهاده بالكتاب العزيز ، فقد بلغت شواهده اثنين وستين شاهدا ، بين شِعر ورَجَز ، ولم يَنسُب من هذا العدد إلّا أربعةَ شواهد :

---

(١) الفصول ورقة ٣٨ ب . (٢) الفصول ورقة ٥٧ أ .

(٣) خزانة الأدب ، ١ / ٩ – ١٥ ، وينظر أيضا البحث الذى كتبه الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين عن الاستشهاد بالحديث فى مجلة مجمع اللغة العربية ٣/١٩٩ .

(٤) ذكروا أن ابن خروف – وهو من معاصرى ابن معطى – قد أكثر من الاستشهاد بالحديث .

الأول قول النابغة[١] :

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِّبا ... فقلت ألمّا تَصْحُ والشَّيبُ وازِعُ

والثانى قول الفرزدق[٢] :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهمْ ... إذ هُمْ قريشٌ وإذ ما مِثلُهم بَشَرُ

والثالث قول جرير[٣] :

فإنّ لِسانى شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها ... وهُو علَى مَن صبَّه اللهُ عَلْقَمُ

والرابع قول ذى الرُّمّة[٤] :

فأصبَحت بعدَ خَطَّ بهجتِها ... كأنّ قَفْراً رُسُومَها قَلَمُ

ويلاحظ أن البيتين الأخيرين ليسا فى ديوانى جرير وذى الرُّمّة المطبوعين ، وقد أنشد كثير من النحويين واللغويين البيت الأول ـ الذى ينسُبه المؤلف لجرير ـ من غير نسبة ، كما بيَّنت فى حواشى التحقيق .

* * *

(١) الفصول ورقة ٨ ب .

(٢) الفصول ورقة ٣٠ ب .

(٣) الفصول ورقة ٦٧ أ .

(٤) الفصول ورقة ٦٧ ب .

هل أفاد ابن معطى فى كتابه « الفصول » من الألفية ؟

لم يُشِر ابن معطى إلى « ألفيّته » صراحـــةً فى « الفصول » لـكنّه حين عالج مَخارج الحروف وصفاتها أخذ نَظْمه من الألفيّة ، قال :

حلقيَّةٌ لَهَوِيَّةٌ شَجْرِيّهْ وأَسَلِيَّةٌ مع النَّطعِيّهْ
ولِثَوِيَّةٌ مـــع الذَّلْقِيَّةِ وشَفَهِيَّةٌ مع اللِّينِيَّةِ
صفاتُها مهموسةٌ مسترخيهْ شديدةٌ مطبَقةٌ مستعليهْ
مجهورةٌ منحرِفٌ مكرَّرْ هاوٍ أَغنّانِ طويلٌ صُفَّرْ

وهذا نظم المصنِّف نفسه فى ألفيته[1] .

* * *

(١) الفصول ورقة ٦٥ ب ، ٦٦ أ ، والألفية ص ٦٨

متى ألّف ابن معطى الفصول ؟

لم يذكر ابن معطى ولا أحدٌ من شُرّاحه متى ألّف « الفصول » على حين نجده فى ختام ألفيّته يذكر أنه فرغ منها سنة (٥٩٥) قال :

هذا تَمامُ الدُّرَّةِ الألفيهْ

نظَمها يحيى بن معطى المَغْرِبى تذكرةً وجيزةً للمُعْـــرِبِ
وَفْقَ مرادِ المُنتهِى والنَّشْأَهْ فى الخمسِ والتسعين والخمسمائهْ

فيكون قد فرغ من الألفية وهو فى الواحد والثلاثين[1] من عمره، ويكون قد صنع « الفصول » بعـــد هذا السنّ فى أكبر الظَّنِّ ، لأخذه من الألفية فى « الفصول » كما أسلفت ، والله أعلم .

* * *

(١) فإنه ولد سنة (٥٦٤) كما سبق .

شُرّاح الفصـول :

عرفت من شرح الفصول خمسة شروح ، أذكرها بترتيب وفيات مؤلِّفيها :

١ ـ شرح العَلّامة جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، المتوفَّى سنةَ (٦٨١) . واسم شرحه : المحصول[١] ، وسأتكلّم عليه بعدُ .

٢ ـ شرح أحمد بن محمـــد بن عامر بن فَرْقَد الأندلسي ، المتوفَّى سنةَ (٦٨٩)[٢] . وقد نقل السّيوطيّ ، والشيخ يس العليمي عن هذا الشرح[٣] .

٣ ـ شرح محمد بن أحمـــد بن الخليل بن سَعادة بن جعفر بن عيسى ، شهاب الدين الخُوَيِّي المتوفَّى سنةَ (٦٩٣)[٤] ، وسأتحدّث عنه بعدُ .

٤ ـ شرح الحسن بن قاسم بن عبـــد الله المُرادِي المصريّ . المعروف بابن أمّ قاسم ، المتوفَّى سنة (٧٤٩) . ولم أجد أحداً صرّح بهذا الشرح إلّا ابنَ حجر العسقلاني[٥] .

٥ ـ شرح إبراهيم بن موسى بن بلال الـكَرْكيّ الشافعيّ المتوفَّى سنةَ (٨٥٣). وقد شرح النصف الأول فقط ، كما ذكر السَّخاوِيّ[٦] .

* * *

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، وكشف الظنون .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٣٦٧ ، وكشف الظنون .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢ / ١٤ ، وحاشية يس على التصريح ١ / ٢٧

(٤) بغية الوعاة ١ / ٢٣ ، ٢٤ ، وكشف الظنون .

(٥) الدرر الـكامنة ٢ / ١١٧

(٦) الضوء اللامع ١ / ١٧٧ ، ونقله صاحب كشف الظنون .

هذه هى جملة الشروح التى عرفتها ، وقد رأيت شرحين من هاته الشروح» وراجعت عليهما عملى فى تحقيق « الفصول » .

أولها : شرح ابن إياز، ويسمى : « المحصول » ، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٩١ نحـــو ، والنسخة فى جزأين ضمهما مجلد واحد ، فرغ من نسخ الجزء الأول يوم السبت ١٣ من ذى الحجة سنة (٦٧٧) وفرغ من نسخ الثانى يوم السبت ٢١ من شهر المحرم سنة (٦٧٨) والجزآن فى ٢٤٨ ورقة ومسطرتهما ٢٥ سطرا ، بقلم معتاد ، وعلى النسخة بعض تعليقات للشيخ بهاء الدين ابن النحاس .

وقد كشف ابن إياز عن علم جمٍّ واطلاع واسع فى شرحه هذا ، وقد أفدت كثيرا من علمه واطلاعه فى حواشىّ على تحقيـــق الفصول . وقد أفاد النحويون المتأخرون من شرح ابن إياز على «الفصول» كثيرا ، وممّن رأيته نقل عنه كثيرا السيوطى[١] ، وكذلك نقل عنه الأشمونى[٢] والبغدادى[٣] .

الشرح الثانى :شرح الخويى، ووجدت منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٥٣ نحو، والنسخة بقلم معتاد ، وتقع فى ٢٣٩ ورقة ، ومسطرتها ١٩ سطرا

---

(١) فى الأشباه والنظائر ١ / ١٢ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٣ ، ١٣٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٢ / ٣ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٩٦ ، ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٣ / ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٤ / ١١٧ ، ١١٩

(٢) شرح ألفية ابن مالك ٤ / ٢٢٤

(٣) خزانة الأدب ١ / ٤٥٢ ، نشرة شيخى عبد السلام هارون ، وينظر أيضا ٤ / ٨ من الطبعة القديمة .

فرغ من نسخها يوم الثلاثاء حادى عشر ذى الحجة سنة (٧٤١) . والشارح يغلب عليه أثر المنطق ، وقد أكثر من الشواهد وشرحها وفسّر غريبها، وأورد أثناء شرحه كثيرا من الأسئلة وأجاب عليها، وقد أفدت أيضا من شرح الخوبّى هذا فى تحقيق الفصول .

* * *

نُسخ الفصـــول :

ذكر المستشرق الألمـــانى كارل بروكلمان [١] أن من « الفصول » نُسَخاً فى برلين برقم ٦٥٣٦ ، وفى البـــــرديانا بأكسفورد ، كما فى فهرسها ٢/٢٤٧ (الكتاب الثالث) وفى المكتبة الظاهرية بدمشق برقم $\frac{٧٦}{١٤١}$.

* * *

وقد اعتمدت فى تحقيق « الفصول الخمسين » على نسختين : الأولى محفوظة بمكتبة الأزهر تحت رقم ١٠٥٣ نحـــو (٩٥٢٨) . ومنها نسخة مصورة على ميكرو فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٢٣ نحو .

وهذه النسخة تقع فى ٦٨ ورقة ، ومسطرتها ١٣سطرا ، مقاس ١٤ × ٢١سم وهى بقـــلم نَسخىّ كبير مضبوط بالشكل ، كتبها حسن بن على البَعْلَبكّىّ ، فى مدينة الخليل بالقدس ، و فرغ منها لإحدى عشرة ليـــلة خلت من جُمادى الأولى ، سنةَ ثلاث عشرة وسبعمائة للهجرة (٧١٣) .

وعلى الورقة الأخيرة مايفيد أن النسخةَ قوبلت على نسخة أخرى ، وتاريخ هذه المقابلة إحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة من السنة المذكورة .

وعلى الورقة أيضا مطالعةٌ لأبى المكارم محمد بن محمد الشافعىّ الشاذلىّ بتاريخ خامس عشر صفر سنة (١٠٣٩) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

كتاب الفصول النحـــوية . تصنيف الشيخ الإمام العلامة حُجَّة العرب ومحجّة الأدب ، زين الدين يحيى بن معطى بن عبد النور ، رحمه الله تعالى ورضى عنه وعن جميع المسلمين آمين يارب العالمين .

---

(١) تاريخ الأدب العربى ٥ / ٣٠٧

وقد اتخذت هذه النسخةَ أصلا .

والنسخة الثانية : محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، ضمن مجموع برقم (١٧٤٣ عام) ، (الكتاب الأول فى المجموع) وتقع فى ٢٢ ورقة ، ومسطرتها ١٨ سطرا ، مقاس ١٧ × ٢٤ سم ، وهى بقلم نسخى مضبوط بالشكل ، من خطوط القرن السابع ظنًّا ، كتبها جنيد بن عبد الله النحوى[١] .

والنسخة مقابَلة ، وبحواشيها شروح وتعليقات كثيرة ، وفى وسطها خَرْم ، يبدأ من أثناء الفصل التاسع من الباب الثانى ، إلى أثناء الفصل الثالث من الباب الرابع .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف هكذا :

الفصول العربية . تأليف الإمام الأوحد شيخ الأدب لسان العرب زين الدين ابن معطى النحوى ، رحمه الله ورضى عنه .

وعلى الصفحة وقفية باسم الحاج محمد باشا والى الشام ، على مدرسته بدمشق الشام ، وتملُّك باسم : مصطفى بن عبد السلام الإمام .

وقد رمزت لهذه النسخة فى تعليقاتى بالرمز (ظ) إشارة إلى المكتبة الظاهرية ، لا زالت محروسةً مأنوسةً إن شاء الله[٢] .

والفضل لأخى الأستاذ الجليل الدكتور شاكر الفحام ، وزير التربية

---

(١) هكذا ذكر مفهرسو المكتبة الظاهرية ، وفيه نظر ، لمغايرة الخط الذى كتبه جنيد هذا بآخر النسخة لخط النسخة مغايرة بينة . انظر (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ـ علوم اللغة العربية (النحو) ص ٣٩١) .

(٢) بالمكتبة الظاهرية نسخة ثانية من الفصول برقم (٤٧٨٦ عام) وهى مخرومة من أولها وآخرها ، بنحو ورقتين . راجع فهرس الظاهرية المذكور .

والتعليم بالجمهورية العربية السورية ، الذى تكرّم فأمر بتصوير هذه النسخة وإرسالها إلىّ ، فشكر الله له ، وجزاه خيرَ الجزاء عمّا يبذله للعلم وأهله . وهذا الرجل مازال حفيًّا بالعِلم، مستزيداً منه ، حافظاً له، على الرغم من شواغل المنصب وصوارف الأيام . حفظه الله ورعاه ، وأسبغ عليه نِعمَه ظاهرةً وباطنة .

ثم إنى رأيت نسخة أخرى من « الفصول » فى مكتبة فيض الله أفندى بمدينة استنبول بتركيا[1] ، تحت رقم (٢١٢٩) ، والنسخة ضمن مجموعة ، من ورقة ٢٠٠ إلى ٢٣٠ ، ومسطرتها ١٥ سطرا ، وهى بقلم معتاد ، ولم يذكر تاريخ نسخها ، ولكنى أرجح أنها من خطوط القرن الثامن أو التاسع ، وبهذه النسخة أخطاء فى الضبط وسهو عن بعض الكلمات .

وهذه النسخة لم يذكرها المستشرق الألمانى كارل بروكلمان فى موسوعته الكبرى « تاريخ الأدب العربى » لأنها فى فهرس مخطوط .

وقد اعتبرت شرحى ابن إياز والخُوَيِّى للفصول نسختين منها ، وأثبتُّ فى حواشى تحقيق فُروقَهما ، وقد ظهر لى أن ابن إياز والخُوَيّى كان معهما عِدَّةُ نُسَخ من الفصول ، وقد أشرت إلى هذا كثيرا فى تعليقاتى.

* * *

(١) رأيت هذه النسخة فى رحلتى إلى تركيا ، فى شهر يناير سنة ١٩٧١ م .

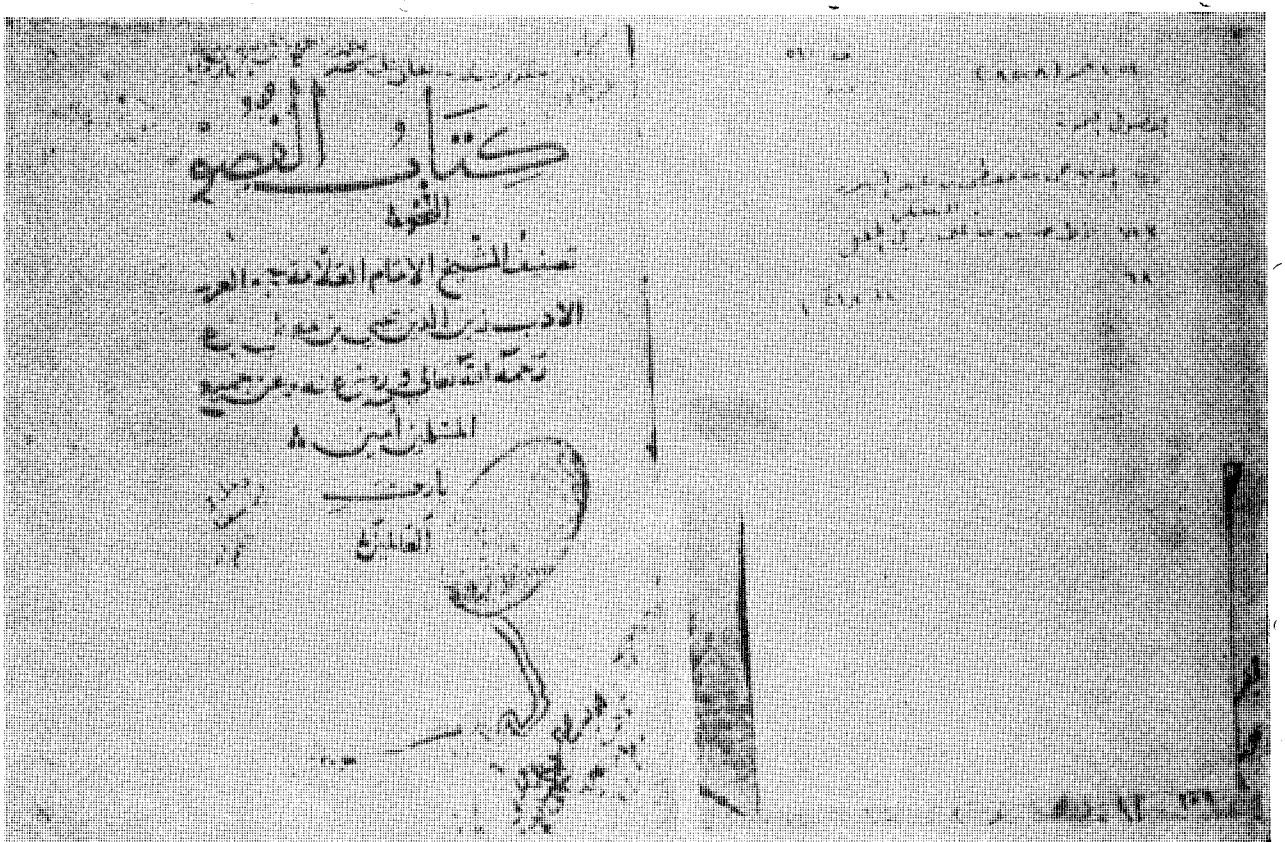

صفحة العنوان من نسخة الأصل المحفوظة بالمكتبة الأزهرية

الورقة الأولى من نسخة الأصل المحفوظة بالمكتبة الأزهرية

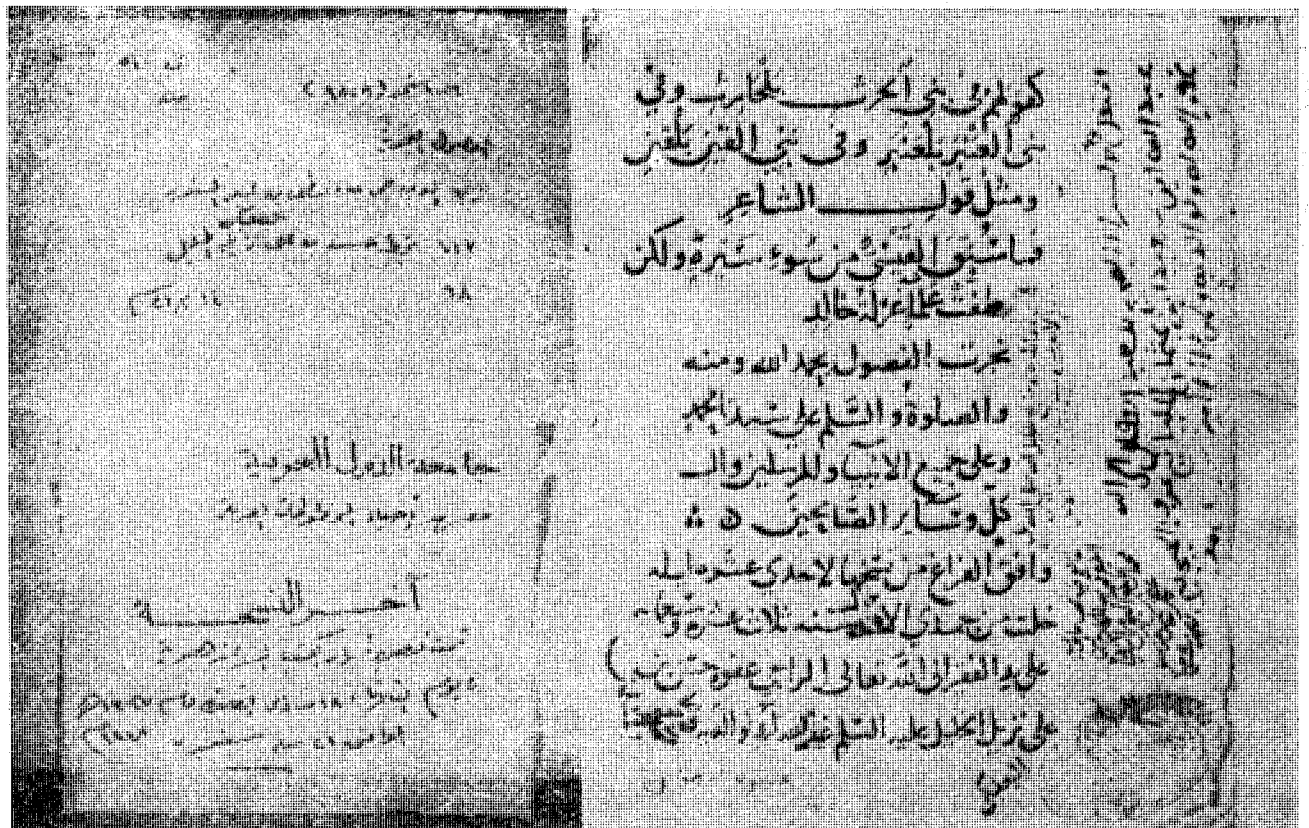

الورقة الأخيرة من نسخة الأصل المحفوظة بالمكتبة الأزهرية

صفحة العنوان من النسخة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق

الورقة الأولى من نسخة الظاهرية

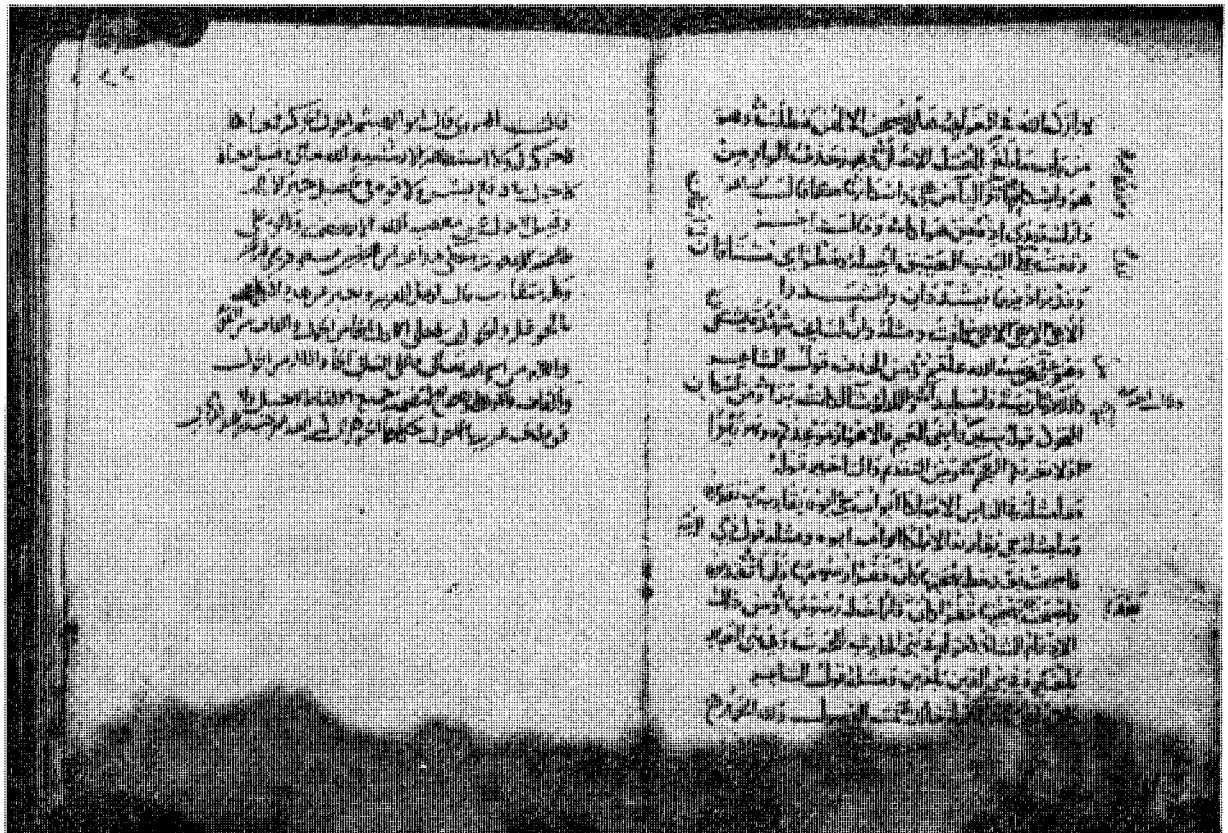

الورقة الأخيرة من نسخة الظاهرية

الفصول الخمسون

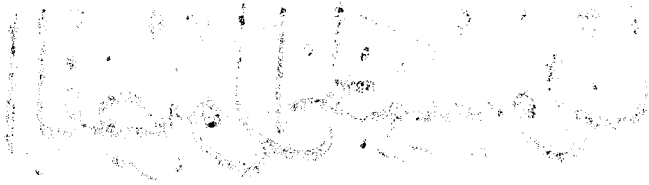

بسم الله الرحمن الرحيم . وما توفيقى إلّا بالله

الحمد لله منتهى[1] حمده ، وصلواته على [خير خلقه][2] محمد وآله المقتفين هديه من بعده .

أما بعد ، فإنّ غرضَ المبتدىء الراغبِ فى علم الإعراب حصرتُه فى خمسين فصلا ، يشتمل عليها خمسةُ أبواب .

البَابُ الأوّلُ

فى مقدِّمة هذا الفن من الأصول ، وفيه عشرة فصول .

الفصل الأول

فى بيان الكلام والكَلِم والكلمة والقول .

فالكلام هو اللفظ المركَّب المفيد[3] بالوَضْع ، كقولك : زيد أخوك ، وقام زيد .

والكَلِم جنس ، واحدة : كلمة ، ينطلق على المركَّب ، مفيدا كان أو غيرَ مفيد .

والكلمة هى اللفظ[4] المفرد الدالُّ على معنًى مفرد .

والقول يعمُّ الجميع . والأصل [١ ب] استعماله فى المفرد .

الفصل الثانى

فيما يأتلف منه الكلام . وهو الكَلِم الثلاث: الاسم ، والفعل، والحرف .

---

(١) فى ظ : على حمده .
(٢) ساقط من ظ .
(٣) فى ظ : فالكلام لفظ مركب مفيد بالوضع .
(٤) فى ظ : اللفظة المفردة الدالة على معنى بالوضع مفرد .

فالاسم مع الاسم كلام ، والفعل مع الاسم كلام، وماعدا ذلك من التركيب غير مفيد ، إلا الحرف مع الاسم فى باب النداء[١] ، نحو : يا زيدُ .

ودليلُ حصرِها أن المنطوق[٢] به إما أن يدلَّ على معنًى يصح الإخبارُ عنه وبه ، وهو الاسم ، وسُمى بذلك لسُمُوِّه على قَسِيمَيْه .

وإما أن يصحَّ الإخبارُ به لا عنه ، وهو الفعل ، وسُمِّى باسم أصله ، وهو المصدر ، والمصدر فعلٌ حقيقةً .

وإما ألّا يصحَّ الإخبارُ [لا][٣] عنه ولا به ، وهو الحرف ، وسُمِّى بذلك لوقوعه طَرَفا[٤] وفَضْلَة ، يتِمُّ [٢ أ] الكَلامُ بدُونه .

---

(١) قال ابن إياز فى شرح الفصول ، وهو المسمى بالمحصول ورقة ٤ أ : وإنما أفاد الحرف مع الاسم فى باب النداء خاصة ، لأنه ناب عن الفعل ، ألا ترى أنه قد أميل ، فقيل : يازيد ، والإمالة بعيدة من الحروف ، وتعلق به الجار والمجرور فى قولك : يالزيد لعمرو ، وعمل فى الحال كقوله :

* يابؤس للجهل ضراراً لأقوام *

وما ذلك إلا لما ذكرته من النيابة عن الفعل .

(٢) تراجع الأشباه والنظائر ٢ / ٣ (٣) زيادة من ظ .

(٤) قال فى المحصول ، ورقة ٦ أ : يعنى أنه إنما سمى حرفا لأنه ليس من أجزاء الجملة المفيدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : هل زيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ لا تتوقف فائدة الجملة على « هل » إذ لوحذفتها لبقى الكلام صحيحا ، والحرف فى اللغة هو الطرف ، يقال : هو حرف الجبل ، لطرفه ، فكأنه لما لم يكن أحد الأجزاء ، طرف ، ولهذا سموه فضلة ، لاستقلال الكلام دونه ، ولا يريد بذلك أنه وقع فى اللفظ طرفا ، كيف وأنت إذا قلت : زيد هل أبوه قائم ؟ ومررت بزيد ، فإن « هل » والباء وقعا فى حشو الكلام ووسطه ، وإنما المراد ماذكرت .

الفصل الثالث

فى حَدِّ الاسمِ وعلاماتِه . فَحدُّه : كلمةٌ تدلُّ على معنًى فى نفسِها ، دَلَالةً مجرَّدةً من[١] زمانِ ذلك المعنى ، كرَجُل ، وَعلَم .

وعلاماته : التعريف[٢] والإخبارُ عنه ، والجَرُّ ، والتنوين [والإضافة][٣]

---

(١) فى ظ : عن .

(١) ما المراد بالتعريف هنا ؟ قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٧ ب : يحتمل أن يريد حرف التعريف ، فحذف المضاف ، وهو الأشبه ، لأن النحاة كثيرا مايبدأون بهذه العلامة ... ويحتمل أن يريد بالتعريف تعريف الإضمار فإنه لايكون إلا فى الأسماء ، إذ لايضمر الفعل ولا الحرف ، ويحتمل أن يريد مطلق التعريف فإنه لا يصح إلا فى الأسماء . انتهى كلام ابن إياز .

وقال الحوبى فى شرح الفصول ، ورقة ١٠ أ : اعلم أن هذه العبارة أحسن من عبارة من يقول : من علامات الاسم حرف التعريف ، أو الألف واللام ، لأنه لو قال : الألف واللام ، لانتقض عليه بما كان من ذلك بمعنى « الذى » فإنه يدخل فى الفعل المضارع . قال الشاعر [الفرزدق] :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

ولو قال : الألف واللام للتعريف ، لكان مخالفا لسيبويه ، فإنه يرى أن أداة التعريف اللام فقط ، لسقوط الألف فى الوصل مع بقاء التعريف بحاله ، ولو قال : اللام للتعريف ، لكان مخالفا للخليل ، فإن أداة التعريف عنده الألف واللام معا ، وأيضا فإن أداة التعريف قد تكون ميما كما فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من امبر امصيام فى امسفر » ، أى ليس من البر الصيام فى السفر ، فأبدلت اللامات ميمات ، ولو قال : أداة التعريف لخلص من هذه المحذورات ، لكن قوله : « التعريف » أعم وأكثر فائدة ، فإنه يكون بغير أداة ، كالأعلام والمضمرات وأسماء الإشارة ، وكلها أسماء ، فظهر أن قوله : « التعريف » أعم وأحسن وأوجز .

(٣) زيادة من ظ .

والتثنية ، والجمع ، والنعت ، والتصغير ، والنداء ، والإضمار[١] .

ومعنى الإخبارِ عنه كونُه فاعلًا أو مفعولا ، أو مبتدأ .

الفصل الرابع

فى حَـدِّ الفعل وعلاماتِه . فحَدُّه : كلمةٌ تدلُّ على معنًى فى نفسِها دِلالةً مقترنةً بزمان ذلك المعنى ، كضرب يضرب ، واضرِبْ .

وعلاماته : قـــد ، والسين ، وسوف ، والأمر[٢] ، والنهى ، والجزم ، والتصرف [٢ ب] إلى الماضى والمستقبل ، واتصال الضمائر[٣] البارزة به ، وتاء التأنيث الساكنة ، ونون[٤] التوكيد ، خفيفةً كانت أو شديدة .

---

(١) سقطت هذه الكلمة من ظ ، ومن المحصول ، ويدل على سقوطها قول ابن إياز : « وذكر للاسم تسع علامات » وأنت ترى أن ماذكره المصنف إحدى عشرة لاتسع . وقد سقطت الكلمة أيضا من شرح الفصول للخوبى .

(٢) الأمر قد يتأتى بالحرف ، وقد يقع الاسم أمرا ، فما المراد بقول المصنف : « والأمر » ؟

يقول ابن إياز فى المحصول ، ورقة ١٢ أ : فإن كان المصنف يريد حرف الأمر ، وهو « اللام » فى قولك : ليضرب ، وحرف النهى ، وهو « لا » فى قولك : لاتضرب ، صح كلامه ، فإنهما أعنى لام الأمر ، و « لا » فى النهى مختصان بالأفعال اختصاص باقى الجوازم بها ، وإن كان يريد أن ما كان أمرا أو نهيا فهو فعل ، كما ذكره أبو الفتح ابن جنى فى « اللمع » لم يصح ، ألا ترى أن « صه ومه » اسمان ، ويدلان على الأمر ، فمعنى « صه » : اسكت ، ومعنى « مه » : اكفف ، ودليل اسميتهما تنوينهما فى قولك : صه ، ومه .

(٣) فى ظ : به بارزة . (٤) فى ظ : ونونى .

الفصل الخامس

فى حَدِّ الحرف وعلاماته[١] وفائدته . فحدُّه : كلمة لا تدلُّ على معنى إلا فى غيرها .

وعلاماته : ألّا يقبلَ علاماتِ الأسماء ولا علاماتِ الأفعال ، وإنما يُؤتَى به رابطاً بين اسمين أو فعلين ، أو بين جملتين ، أو بين اسمٍ وفِعْل، أو مُخَصِّصا[٢] للاسم أو الفعل ، أو قالِبا[٣] لمعنى الجملة ، أو مؤكِّدا لها[٤] ، عاملا أو زائدا .

---

(١) فى ظ : « وعلامته » فى هذا الموضع ، والذي يليه .

(٢) يريد لام التعريف ، فإن « رجلا » شائع ، فإذا قلت : الرجل ، اختص بواحد وتعين له .

وقوله : « أو للفعل » : يريد نحو السين وسوف ، فإنهما يخصصان الفعل للاستقبال بعد أن كان صالحا للحال أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول ورقة ١٣ أ .

(٣) يريد نحو حرف النفى وحرف الاستفهام ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد قائم، فهذا خبر ، فإذا قلت : ما زيد قائم ، نقلت « ما » الكلام عن كونه إيجابا إلى أن صيرته نفيا . قال ذلك ابن إياز .

(٤) الحروف المؤكدة تنقسم إلى قسمين : فمنها ما يؤكد المعنى ويقويه ، كلام الابتداء فى « لزيد قائم » وإن فى قولك: «إن زيدا قائم» ومنها مايقوى اللفظ ويمتنه ويزيل قلقه ، وذلك نحو « ما » فى قوله تعالى : « فبما نقضهم ميثاقهم » و « فبما رحمة من الله لنت لهم » .

ثم إنه قسم المؤكد إلى قسمين: عامل وغيرعامل ، فالعامل نحو قولك:إن زيدا قائم . وغير العامل نحو قوله :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لايمنع الجود قاتله

والتقدير: أبى جوده البخل . قال ذلك ابن إياز فى المحصول . وانظر الكلام على هذا البيت فى المغنى ١ / ٢٧٥ ، واللسان (لا) ٢٠ / ٣٥٥ ، والخصائص ٢ /٣٥ وحواشيه.

الفصل السادس

في بيان ما لا يخلو أواخرُ الكَلِم منه ، وهو[٣ أ] أحد أمرين: الإعراب والبناء . فالإعراب تغيُّر أواخرِ الكَلِم لاختلاف العوامل [١][الداخلة عليها عند التركيب] بحركاتٍ ظاهرة أو مقدَّرة أو بحروف ، أو بحذف الحركات ، أو بحذف الحروف .

والبناء ضدُّه، وهو لزوم أواخرِ الكَلِم حركةً[٢] أو سكونا، من غير عامل ولا اعتلال .

وألقاب الإعراب أربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

وألقاب البناء أربعة : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف .

---

(١) ما بين القوسين سقط من المحصول ، ١٤ أ ، وشرح الخوبي ١٤ ب . وقد بنى الخوبي على هذا السقط كلاما فقال : « واعلم أن هذا الحد عبارة الجمهور ، ويرد عليه قولهم في الحكاية لمن قال: جاء زيد : منو ؟ أي : من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيدا: منا؟ ولمن قال : مررت بزيد : منى ؟ فإن « من » هاهنا قد تغير آخره لتغير العوامل حسب مارأيت ، وليس معربا ، بل هو مبنى ، واحترز شيخ المصنف أبو موسى الجزولى عن هذا السؤال ، فقال : الإعراب اختلاف أواخر الكلام لاختلاف العوامل الداخلة عليها، فلم يرد عليه « من » في الحكاية لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه، بل الداخلة على غيره ، فكان ينبغى للمصنف أن يوافقه في هذه العبارة كما وافقه في عبارته في حد الحروف التى خالف بها الجمهور ، فرارا من الإشكال الوارد على عبارة الجمهور . . . وكما وافقه في مواضع كثيرة انفرد بها عن الجمهور » .

وقوله : « عند التركيب » سقط من ظ .

(٢) كذا في الفصول ، ومثله في شرح الخوبي ورقة ١٥ أ . والذى في المحصول ، ورقة ١٥ ب : حركة ما .

والمعرب : هو الاسم المتمكِّن[١]، والفعلُ المضارع ، وما عداه[٢] مبنيٌّ .

الفصل السابع

فى إعراب الاسم المتمكِّن .

وهو ثلاثة [٣ ب] أنواع : مفرد ، ومثنى ، ومجموع .

النوع الأول : المفرد . وينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : الصحيح ، وهو ما ليس آخرَه ياءٌ قبلها كسرة[٣] ، ولا واوَ قبلها ضمّة ، ولا ألفٌ[٤][قبلها فتحة] .

فإعراب المنصرف منه بالضمة رفعا ، وبالفتحة نصبا ، وبالكسرة جرا ،

---

(١) فى ظ : « هو المتمكن من الأسماء ، والمضارع من الأفعال » .

والمتمكن مأخوذ من المكنة ، وهى الثبوت ، ومعناه أن المعرب هو الاسم الذى لم يخرج إلى شبه الحرف ، فإنه متى ما أشبه الحرف بنى ، وإذا كان كذلك فقد ثبت فى مكانه الأصلى . أفاد ذلك ابن إياز .

(٢) فى المحصول : « وما عداهما » . وكذلك فى ظ ، وفيها : فمبنى .

(٣) فى ظ : « ماليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » وقال ابن إياز فى المحصول، ورقة ١٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أن فى بعض النسخ : « ماليس آخره ياء قبلها كسرة ولا ألف » على أن يكون « آخره» منصوبا على الظرف ، وهو الخبر، و« ياء » مرفوع على أنه اسم ليس ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، وفى بعض النسخ : «ماليس آخره ياء» برفع « آخره » لأنه اسمها ، ونصب « ياء » لأنه خبرها ، وهذا أجود من الأول، لأن الشىء لايكون ظرفا لنفسه ، فاعرفه .

(٤) مابين القوسين مكتوب بهامش الأصل بخط مغاير . وأظن ظنا أنه من فعل أحد القراء ، ويقوى هذا الظن عدم وجوده فى المحصول . وقال ابن إياز عقبه : « وأطلق القول على الألف ، إذ محال أن ينطق بألف ولا فتحة قبلها ، فلهذا قيد فى الياء، وأطلق فى الألف » انتهى كلام ابن إياز . وهو شاهد قوى على ماذهب إليه ظنى .

نحو زيد . وغير المنصرف [1][يكون فى موضع الجر مفتوحا[2] ، و] يدخله الرفع والنصب . [ويفتح فى موضع الجر[3]] . ولا يدخله جرٌّ ولا تنوين ، نحو أحمدَ .

وأصل الاسمِ الصَّرفُ[4] ، وعلامته التنوين .

وإنما يُمْنَعُ الاسمُ الصرفَ لوجود عِلَّتين[5] فرعيّتين فيه من فروع تسعة. وكيفية اجتماعها[6] ما تراه .

وما عداه غير مُعْتَبَرٍ فى منع الصرف .

فترتيب موانع الصرف [٤ أ] التعريفُ :

[وهو العلمية[7]] مع التأنيث ، نحو فاطمةَ ، وحمزةَ ، وسَقَرَ ، وزينبَ ، [وحَلَبَ][8] .

ومع العُجْمة ، نحو إبراهيم ، وكلٌّ[9] مُتَلَقًّى علماً أعجميًّا زائدا على ثلاثة أحرف .

---

(١) مابين القوسين سقط من المحصول ، ورقة ١٨ ب ، ولكنه فى شرح الخوبى ورقة ١٧ أ .

(٢) فى ظ : مفتوح الآخر .

(٣) ليس فى ظ .

(٤) فى ظ : والأصل فى الاسم الصرف .

(٥) فى ظ والمحصول ورقة ٢٠ب: «لوجود فرعين فيه». وكذلك فى شرح الخوبى ورقة ١٧ ب . ثم قال الخوبى : « وفى بعض النسخ : « فرعيتين » أى علتين فرعيتين » .

(٦) كذا فى الأصل ، وظ ، ومثله فى شرح الخوبى . وفى المحصول : اجتماعهما .

(٧) مابين القوسين سقط من ظ والمحصول . وهو فى شرح الفصول ، ورقة ١٨ أ .

(٨) ليس فى ظ .

(٩) فى ظ والمحصول ورقة ٢٣ب : «وكل أعجمى علم متلقى زائد على ثلاثة أحرف» =

ومع التركيب ، نحو حَضْرَمَوْتَ ، ومعدى كَرِبَ [وكلِّ اسمين جُعلا اسماً واحداً][1].

ومع الألف والنون ، نحو عثمانَ وعَفَّانَ ،[2][وعِمرانَ ، وغَطَفانَ] ، وكُلِّ بِناءٍ فيه ألفٌ ونون زائدتان، مُجرَّداً من هاء التأنيث يكون عَلَماً .

ومع وزن الفعل [الغالبِ عليه والمختصِّ به][3] ، نحو: بَذَّرَ[4] ، وأحمدَ ، وتَغْلِبَ ، ويَزِيدَ [وكلِّ ما[5] ما أوله حرف المضارَعة] .

ومع العَدْل [غيرِ[6] مَبْنِيٍّ] نحو عُمَرَ ، وزُفَرَ ، وكلِّ مَنْوِيٍّ فيه العدلُ حالَ التعريف .

= ثم قال في شرحه : يريد أن العجمة إنما تمنع الصرف إذا كان الاسم الأعجمي علما ثم نقل وبقي على تعريفه ، فاحترز بذلك عن الأسماء الأعجمية التي هي نكرات لكن نقلتها العرب وغيرتها بوجه من الوجوه ، فمن ذلك : ديباج ، عربوه وصيروه على مثال ديماس ، وهو السرب . والديباج : الإبريسم اللين .

(١) ليس في ظ .

(٢) مابين القوسين سقط من المحصول . وهو في شرح الخوبي ، ورقة ١٩ ب .

(٣) سقط من ظ .

(٤) سقطت كلمة «بذر» من ظ ، وقال ابن إياز في المحصول ورقة ٢٧ ب: وقوله: « نحو بذر » الظاهر أنه جعله مختصاً بالفعل ليكون قد اشتمل تمثيله على المختص والغالب، إذ مابعده من الأمثلة كلها غالبة، وهو رأي بعضهم. وذهب بعضهم إلى أنه من الضرب الغالب، إذ قد جاءت أسماء على هذا المثال صالحة العدة نحو : شلم ، وهو اسم بيت المقدس ، وحضم ، وهو لقب العنبر بن عمرو بن تميم ، وعثر ، وهو اسم ماء (ذكر ياقوت في معجم البلدان ٣ / ٦١٥ أنه بلد باليمن) وبذر ، وهو اسم موضع (في معجم البلدان ١ / ٥٣٠ أنه اسم بئر بمكة) وبقم (وهو اسم للخشب الذي يصبغ به) ويقال : إنه أعجمي . وقال الأندلسي : الأولى جعله من الغالب ، لأن الزيادة فيه للتكثير فجرى مجرى المضارع الذي الزيادة فيه لمعنى .

(٥) مابين القوسين سقط من ظ ، والمحصول . وهو في شرح الخوبي ، ورقة ٢٠ أ .

(٦) وهذا أيضا سقط من ظ ، والمحصول . وهو في الشرح ورقة ٢٠ ب .

والوصفُ مع الألف والنون، نحو سكرانَ ، وكلِّ بِناءٍ [٤ ب] على فَعْلانَ يكون مؤنثُه فَعْلَى .

ومع وزن الفِعل نحو : أحْمرَ ، وأصْفرَ ، وكلِّ أفْعَلَ فى مُقابَلَته من المؤنث فَعْلاء ، أو فُعْلَى .

ومع العَدْل نحو : مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ ، وكلِّ بناء على مَفْعَلٍ أو فُعالٍ معدول عن ألفاظ العدد إلى العشرة .

والجمعُ الذى لا نَظِيرَ له فى الآحاد[١] ، نحو : دَوابَّ[٢] ، ودَراهِمَ ، ودَنانِيرَ ، يُعَدُّ فَرْعَين .

وكذلك ما آخِرُه[٣] ألف التأنيث ممدودةً ، نحو : حمراء ، وأنبياءَ[٤] .

أو مقصورة نحو : سَكْرَى ، وجَرْحَى .

والمؤنَّث الثُّلاثىُّ الساكِنُ الوسَطِ ، نحو : هندٍ ، للعرب فيه مذهبان : الصرف وتركه .

وكلُّ ما لم ينصرف معرفةً إذا نَكَّرْتَه صُرِف[٥] .

---

(١) والجمع الذى له نظير فى الآحاد ، مثل : رجال ، فإن نظيره من الآحاد : كتاب. ويلاحظ أن هذا الضابط الذى ذكره المصنف هو الذى يعرفه النحويون بقولهم : صيغة منتهى الجموع ، وهى كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن .

(٢) أفاد ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٣٠ أ أن أصلها : دوابب ، فحصل فيها الإدغام، ثم قال : وكان يجب على المصنف أن لا يبتدئ فى التمثيل بدواب ، بل بدراهم ، لأن ذلك قد دخله التغيير ، وتغير عن الصيغة المعتبرة ، فالبداءة بما جاء على أصله أولى ، فاعرفه.

(٣) فى ظ : ما كان آخره .

(٤) مثل بحمراء وأنبياء ، ليشير إلى أن ما فيه ألف التأنيث قد يكون مفردا ، وقد يكون جمعا ، وكذلك فى مثالى ألفى التأنيث المقصورة .

(٥) فى ظ : إذا نكر انصرف .

وإذا أُضيف ، أو دخله لامُ التعريف دخله[1] الجرُّ [ه أ] في موضع الجر، نحو : بالأحسنِ ، وأحسنِكم .

قال الله تعالى[2] : ﴿ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

القسم الثاني : المُعْتَلُّ . وهو ثلاثة أضْرُب :

فالضرب الأول : المقصور ، وهو ما آخِرُه ألفٌ مفردة ، نحو : عصاً ، ورَحًى[3] وحُبْلَى .

فإعرابه بحركاتٍ مُقَدَّرة في الألف تعذُّرا .

ومنه اسمان يُعْرَبان كالمثنَّى ، وهما : كِلا وكِلْتا ، إذا أُضيفا إلى مُضْمَر ، نحو : كِلَيْهما ، وكِلْتَيْهما .

الضرب الثاني : المنقوص . وهو ما آخره ياءٌ قبلَها كسرةٌ ، نحو : القاضي.

فإعرابه : نصبا بفتحة ظاهرة ، وفي رفعه وجرِّه تُقدَّر الضمَّةُ والكسرة استثقالا .

الضرب الثالث : ستة أسماء . رفعها بالواو، ونصبها بالألف [٥ب] وجرُّها بالياء ، إذا أُضيفت إلى غير ياء المتكلم[4] .

وهي : أخوك ، وأبوه ، وحموها[5] ، وهَنُوك ، وفوه ، وذو مال .

---

(١) في المحصول ورقة ٣١ ب : « انجر في موضع الجر » . وما في الفصول مثله في شرح الخوبي ، ورقة ٢٣ أ .

(٢) سورة النحل ، آية ٩٦ ، ٩٧

(٣) سقطت هذه الكلمة من المحصول وشرح الخوبي .

(٤) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ٣٨ ب : وهنا تنبيه ، وهو أنه أخل بشرط آخر ، وهو أن تكون مكبرة أو غير مصغرة .

(٥) قال ابن إياز : قوله : « وحموها » فأضافه إلى ضمير المؤنث ، ولم يقل كما قال

وإن أفرِدت أُعرِبت بالحركات[١] ، وكُلُّها تُفْرَدُ إلا ذو ، وإن أفرد[٢] فوك ، أُبدِل من واوه مِيمٌ .

النوع الثانى

المثنَّى : وهو ما ألحقته ألفا[٣] ، رفعا ، وياء مفتوحا ما قبلها ، نصبا وجرا ، ونونا فى الأحوال الثلاثة ، مكسورة بدلا من التنوين ، فتُحْذَف للإضافة كحذفه .

ولا يخلو المثنَّى من أن يكون صحيحا أو معتلًّا مقصورا .

فيُرَدُّ إلى أصله إن كان ثلاثيًّا نحو : رَحًى ، يُرَدُّ إلى الياء ، وعصاً ، يُرَدُّ إلى الواو .

= غيره : « وحموه » بالإضافة إلى ضمير المذكر ، لأن الأحماء أقارب الزوج ، والحماة : أم الزوج ، وأهل المرأة : الأختان ، والصهر يجمع الجهتين . انتهى كلام ابن إياز . وهذا الفرق بين الأحماء والأختان يذكر فى كتب اللغة عن الأصمعى . انظر تهذيب اللغة ٧ / ٣٠٠ ، واللسان (ختن ـ حمو) .

(١) بعد هذا فى ظ : فى الأحوال الثلاثة .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٣٩ أ : وفى كلامه نظر ، فإنه يقتضى بظاهره أنه لا تبدل الميم من واوه إلا فى حال إفراده ، وليس كذلك ، إذ قد يكون فى حال الإضافة ، كقولك : هذا فم زيد .

(وجاء فى هامش المحصول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) قال الشاعر :

* يصبح عطشان وفى البحر فمه *

وقد تشدد ميمه ، قال :

* ياليتها قد خرجت من فمه *

وقد يمكن أن يكون أراد بقوله : « أبدل » الوجوب ، فلا يرد عليه شىء ، إذ فى حال الإفراد يجب البدل ، فأما فى الإضافة فأنت مخير ، والأحسن ألا يبدل ، وهذا بين .

(٣) فى ظ : لحقته ألف .

وما زاد على الثلاثىّ فكلُّه يُرَدُّ إلى الياء .

والمنقوص ، نحو : عَمٍ ، تثنيته بالرَّدِّ[١] نحو قولك : [٦ أ] عَمِيانِ .

والمحذوف ، نحو : أخٍ ، وأبٍ ، تثنيته برَدِّ[٢] الأصل ، فتقول : أخوان ، وأبوان .

وفى : دَمٍ ، ويَدٍ ، وبابهما[٣] وجهان .

وما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، نحو : حمراء ، تبدلها واوا ، فتقول : حمراوان . والأصلية تثبتها همزةً ، نحو : قُرّاء . ولك الخِيار فى المُبدَلة ، نحو : كساءين وكساوَيْن .

النوع الثالث

المجموع . وينقسم إلى جمع تكسير ، وهو ما تغيَّر فيه بِناءُ الواحد ، إما بزيادة ، نحو : رِجال ، أو بنُقْصان نحو : كُتُب ، أو بتغيُّر الحركات ، نحو : أُسْدٍ .

---

(١) فى ظ : تثنيته ترد إلى الياء . (٢) فى ظ : يرده إلى الأصل .

(٣) قال الحوبى فى شرح الفصول ، ورقة ٢٧ أ : أراد بيابهما كل ماحذف لامه من غير الأسماء ، وهو واو أو ياء ، فتقول فى أحد الوجهين : دميان ويديان ، لأن أصله : دمى ويدى . قال الشاعر :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وقال الآخر :

* يديان بيضاوان عند محلم *

وتقول فى الوجه الآخر : يدان ودمان ، وقد جاء فى لغة قليلة : دموان ، على أن الأصل فيه : دمو .

وإلى جمع سلامة . وهو إما مذكّر ، أو[١] مؤنّث .

فجمع السلامة فى المذكّر : ما ألحقتَه واوا مضموما ما قبلها رفعا ، أو ياءً مكسورا ما قبلها نصبا وجرا ، [٦ ب] ونونا فى الأحوال الثلاثة مفتوحةً تحذف للإضافة .

ويُفْتَح ما قبل الواو والياء فى[٢] [المُعتلِّ] المقصور ، نحو قوله تعالى : ﴿ وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ[٣] ﴾ ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾[٤] .

وشرط هذا الجمع ، إن كان هذا الاسم جامدا : أن يكون مذكّراً عَلَماً عاقلا[٥] [خاليا من هاء التأنيث] وإن كان صفةً فشرطان : الذُّكورِيّة والعَقْل .

وجمع المؤنَّث السالم : ما ألحقتَه ألفا وتاء مضمومة ، رفعا ، ومكسورة ، نصباً وجرًّا .

---

(١) فى ظ : وإما مؤنث .

(٢) سقطت هذه الكلمة من ظ ، والمحصول ، وشرح الخوبى .

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٣٩ ، وسورة محمد آية ٣٥ .

(٤) الآية ٤٧ من سورة ص . وجاءت الآية الكريمة فى الأصل ،وظ محرفة «ومن المصطفين » فرددتها إلى الصواب .

(٥) ما بين القوسين سقط من المحصول ،ورقة ٤٧ ب . وقد بنى عليه ابن إياز كلاما فقال : وهنا تنبيه وهو أنه قد أخل بشرط ذكره الجزولى وغيره ،وهوأن يكون خالياً من تاء التأنيث ، فلا يقال : طلحون ولا حمزون ، وإن كانا عامين لمذكرين، احتراما لوجود أمارة التأنيث ، ولذا لم ينصرف ، وإنما يقال : طلحات وحمزات ، قال الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وأجاز الكوفيون : طلحون وطلحين . انتهى كلام ابن إياز .

ويبدو أن النسخة التى وقعت له من الفصول كانت سقيمة . فما يدعى أن المصنف أخل به موجود فى الفصول ، ثم إنه موجود أيضا فى شرح الفصول للخوبى،ورقة٢٨ب.

وما كان مفرده بهاء[١] التأنيث حذفتها جمعا ، نحو : مسلمات .

وما كان تأنيث مفرده بالألف المقصورة أبدلتها ياء ، نحو : حُبْلَيات .

والممدودة تُبْدَل واوا ، نحو : صحراوات .

ورُبَّما جُمِع بالألف [٧ أ] والتاء مذكر غير عاقل ، نحو : حَمَّامات ، كما جُمِع بالواو والنون مؤنَّثٌ ، جَبْراً[٢] له ، نحو قولك : سِنُونَ ، وأَرَضُونَ .

الفصل الثامن

فى إعراب الفعل المضارع .

ووجه مضارعته للاسم أنه[٣] يكون مُبْهَما[٤] كما يكون الاسمُ مبهماً ، ويختصُّ كما يَخْتَصُّ ، وتدخل عليه لامُ الابتداء ، كما تدخل على الاسم .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٤٩ ب : قوله : «بهاء التأنيث» ليس بحسن ، وإن كان قد سبقه غيره إليه ، وذلك لأن الأصل التاء ، وإنما تقلب هاء عند الوقف ، وبعضهم يجعلها تاء وصلا ووقفا ، فإن قيل : إنما سماها هاء اعتبارا بحال الوقف ونظرا إليه ، قيل : كان يجب على هذا أن يقول : ألف الصرف ، لأن التنوين يقلب ألفا فى الوقف .

(٢) يريد أن أصل : سنه : سنوه ، أو سنهة . نبه عليه فى المحصول ورقة ٥٠ أ .

(٣) فى ظ : أن .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٥١ أ : ألا ترى أنك إذا قلت : أفعل ، فإنه صالح لزمانى الحال والاستقبال ، وكذلك رجل ، هو صالح لكل فرد من أمته ، وأنه يختص إما بالحال ، كقولك أفعل الآن ، أو بالاستقبال ، كقولك : أفعل غدا ، وكذلك إذا قلت : الرجل ، يختص بواحد ، ويقتصر عليه بعد الشياع .

ولا يخلو من أن يكونَ مجرَّدا[١] أو غيرَ مجرَّد، فإن كان مجرَّداً صحيحَ الآخِر، كان رفعه بضَمَّةٍ، ونصبه بفتحة، ولا يدخـله جرٌّ، فعُوِّضَ عنه الجزْمَ.

وعلاماته[٢] سكون آخِره، إذا كان صحيحا، نحو: يضربُ، ولن يضربَ ولم يضربْ.

وإن كان معتلَّ الآخر بالألف قُدِّرت الحركات [فيه][٣] تعذُّرا، نحو: يسعى. وإن[٤] كان آخره واوا مضموما [٧ ب] ما قبلها، أو ياءً مكسورا ما قبلها، قُدِّرت الضمةُ استثقالا، وظهرت الفتحة لخفتها، [نحو: لن يَدْعُوَ، ولن يَرْمِيَ[٥]].

وفى الجزم تُحذف حروفُ العِلَّة، نحو: لم يَرْمِ، ولم يَغْزُ، ولم يَخْشَ.

وإن اتصل بالمضارع ضميرُ المثنَّى، نحو: يفعلان، أو ضمير جمع المذكّر، نحو: يفعلون، أو ضمير المخاطبة، نحو: تَفْعلين، فإثبات النون فيه علامةُ الرفـع، وحذفها علامة النصب والجزم، نحو قوله تعالى: ﴿ فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعلُوا ﴾[٦].

وكل مضارع لحقته نونُ التوكيد، خفيفة نحو: ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾[٧] [بُنِيَ على

---

(١) يعنى مجردا من ضمير الاثنين وضمير الجماعة وضمير المؤنثة الواحدة، نحو: يفعلان ويفعلون وتفعلين. أفاده ابن إياز فى المحصول ورقة ٥١ ب.

(٢) فى ظ: وعلامته. (٣) زيادة من ظ.

(٤) فى ظ: وما كان.

(٥) مكان هذا فى المحصول ورقة ٥٣ أ، وشرح الخوبى، ورقة ٣١ أ: نحـو يغزو ويرمى.

(٦) الآية ٢٤ من سورة البقرة. (٧) من الآية ١٥ من سورة العلق.

الفتح[١]] أو شديدةً [٢][مفتوحا ما قبلَها ،] نحو: ﴿ لَيُنْبَذَنَّ ﴾[٣] بُنِيَ على الفتح[٤] .

وتحذف الواو فى الجمع ، والياء فى مخاطبة المؤنث الواحد. [وإن كان [٨ أ] فيه واو الجمع،أو ياءالمؤنث حُذِفت[٥]] ، وتبقى[٦] الضمة والكسرة دليلاعليهما، نحو : لَيَقُولُنَّ[٧] ، و ﴿ إِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[٨] وإن لحقته نون جمع المؤنث بُنِيَ على

---

(١) مابين القوسين ليس فى المحصول ٥٥ أ ، ولا فى شرح الخوبى ، ورقة ٣١ ب.

(٢) وهذا أيضا ليس فى المحصول ، ولا فى شرح الخوبى .

(٣) من الآية الرابعة من سورة الهمزة .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ورقة ٥٥ ب : « وقول المصنف : « بنى على الفتح » يوهم أن ذلك واجب فيهما فى كل موضع ، وليس الأمر كذا ، فكان الأحوط أن يقيد فيقول : إذا كان للواحد فاعرفه » . انتهى كلام ابن إياز وأقول : إن تعقيبه على المصنف لا محل له ، ذلك أن القيد الذى يريده ابن إياز فهم من قول المصنف « مفتوحا ماقبلها» فإن نون التوكيد لايفتح ماقبلها إلاإذا كان الفعل للواحد . لكن عذر ابن إياز أن قول المصنف « مفتوحا ماقبلها » قد سقط من نسخته من « الفصول » كما نبهت عليه فى التعليق رقم (٢) فقال ماقال .

(٥) مابين القوسين ليس فى ظ ، والمحصول ، لكنه فى الشرح للخوبى ورقة ٣٢ أ، والأولى حذفه كما فى ظ ، والمحصول فإنه تكرير لما سبق فى قوله:« وتحذف الواو فى الجمع والياء فى مخاطبة المؤنث الواحد » .

(٦) فى المحصول : « فتبقى » وما فى الفصول مثله فى شرح الخوبى .

(٧) فى ظ : نحو : ليقولن ، أو مكسورا ماقبلها نحو : إما ترين .

(٨) من الآية ٢٦ من سورة مريم . والآية الكريمة : « فإما ترين » ولكن هكذا جاء فى الفصول بحذف الفاء ، وهو وجه جائز فى الاستشهاد حيث يصح ترك الواو والفاء ونحوهما فى أول الاستشهاد . ذكر ذلك أستاذى الجليل عبد السلام هارون فى حواشى الحيوان ٤ / ٥٧ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٥٥٥ ، وحكى عن المحدث الكبير الشيخ أحمد محمد شاكر أن الإمام الشافعى ـ ولغته حجة ـ جرى على هذا النحو فى ثلاثة مواضع من « الرسالة » .

السكون ، نحو : يَضْرِبْنَ ، و ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ ﴾[١] و ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾[٢] .

الفصل التاسع

فى العِلل المُوجِبة بِناءَ الاسم

وهى : إمّا شَبَهُه بالحرف ، كالمضمرات والإشارات [٣][والموصولات] .

أو تضمُّنه معنى الحرف ، كأسماء الاستفهام والشرط .

أو وقوعه موقعَ الفعل ، كرُوَيْدَ ، [٤][وتَيْدَ] ، وصَهْ ، ونَزالِ .

أو شبهه بما وَقع مَوْقِعَ الفعل ، كحَذامِ ، وقَطامِ ، وسَكابِ[٥] .

أو إضافته إلى غيرِ متمكِّن ، كيومَئذٍ ، [٨ ب] وحينئذٍ ، وقولِ النابغة الذُّبْيانى[٦] :

عَلَى حينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فقلتُ أَلَمّا أَصحُ والشَّيْبُ وازِعُ

---

(١) سورة النساء ، آية ١٩ ، والآية الأولى من سورة الطلاق .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٣٧

(٣) سقط من المحصول ، ورقة ٥٨ ب ، وهو فى شرح الخوبى ورقة ٣٢ ب . ويراجع الأشباه والنظائر ٢ / ٢٤

(٤) سقط من ظ .

(٥) اسم فرس لتميمى ، أو لكلبى ، أو لعبيدة بن ربيعة بن قحطان . القاموس (سكب) .

(٦) ديوانه ص ٤٤

الفصل العاشر

فيما تُبْنَى عليه الكلمة

وهو إمّا سُكُونٌ ، وهو الأصل ، ولا [١] يُعَلَّلُ [٢] .

وإمّا حركة، فيقال : لِمَ حُرِّكَ ؟ والجواب : إمّا لأن الكلمةَ لها أصل فى التمكُّن [٣] نحو : أَوَّلُ ، أو لالتقاء الساكنين ، نحـــو : أَمْسِ ، أو لأنها على حرفٍ واحد ، نحو: الباء واللام،فى بِزيدٍ ، ولِزيدٍ ، أوللتشبيه [٤] بالمُعْرَب، نحو ضَرَبَ .

---

(١) فى ظ ، و شرح الخوبى ورقة ٣٣ ب : « فلا » ، وكذا فى المحصول ، ورقة ٥٩ أ .

(٢) علل ابن إياز فى المحصول للسكون فى البناء ، فقال : والأصل فى البناء السكون لوجوه ثلاثة : الأول : أن المبنى مستثقل للزومه طريقة واحدة والسكون أخف فاختير له ، والثانى : أن البناء ضد الإعراب ، وأصل الإعراب أن يكون بالحركة ، فوجب أن يكون ضده بالسكون، والثالث: أن الأصل عدم الحركة، ولهذا قال التصريفيون إن أصل شاه : شوهة ، بسكون الواو دون حركتها .

(٣) يعنى المصنف أن البناء فى مثل هذا عارض . ويوضح هذا ابن إياز فى المحصول، فيقول : إذا كان السكون هو الأصل فى البناء ، فالواجب أن يستصحب إلى أن يعرض ما يصد عنه ، وذلك أحد أسباب : منها أن يكون الاسم متمكنـا فى بعض استعمالاته ويكون البناء له عارضا ، وهو خمسة أنواع : اسم لا ، نحو قولك : لا رجل أفضل منك ، والمنادى المضموم نحو : يا زيد ، والغايات نحو : قبل وبعد ، والمضاف إلى ياء المتكلم عند من يذهب إلى بنائه نحو : غلامى ، والمركب ، نحو : خمسة عشر . فهذه بأسرها بنيت على الحركة ، لأن بناءها عارض ، وقصد بذلك الفرق بين ما كان بناؤه عارضا وبين ما كان بناؤه لازما .

(٤) يقصد مشابهة الفعل الماضى الفعل المضارع المعرب ، ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعه فى الشرط الذى هو المضارع بحق الأصل. أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول ورقة ٦٠ أ. وجاء فى ظ : أو لشبهها .

ولا يخلو من أن تكونَ الحركة ضمة أو فتحة ، أو كسرة،فيقال : لِمَ خُصَّ بأحدها ؟

فالكسر على أصل التقاء الساكنين غالبا ، لأنها حركة[١] لا تُوهِمُ [٩ ب] إعرابا .

والضمّ إمّا لانقطاع الـ[٢] الإضافة ، أو للتشبُّه بما قُطِع[٣] عن الإضافة ، أو للإتباع[٤] .

والفتحة طلباً للتخفيف غالبا ، أو للفرق بين مشتبهين [كلام الابتداء والإضافة][٥] .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول : ومعنى قوله : « لأنها حركة لا توهم إعرابا » أنه قد تقرر أن الفعل لا يعرب بالجر ، فإذا وجدت فيه الكسرة لم يقع التردد فى أنها حركة بنائية لا إعرابية ، أما الضم والفتح الإعرابيان فيدخلانه .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٦٠ ب : أقول : قد ذكر للبناء على الضمة ثلاثة أسباب : الأول ألا تكون الضمة إعرابا للكلمة فى تلك الحال ، أعنى حال الإعراب كالغايات ، نحو : قبل وبعد ، وشبههما ، فإنها لو أعربت لكانت منصوبة على الظرف ، أو مجرورة ، كقولك : جئت قبل زيد ، ومن قبل زيد . وهنا تنبيه ، وهو أن قوله : « والضم إما لانقطاع الكلمة عن الإضافة » يعطى أن علة البناء على الضم هو ماذكر ، وليس كذا ، وإنما ما ذكره علة للبناء ، وما ذكرناه علة تخصيص الضمة .

(٣) يريد المنادى المبنى ، نحو : يازيد ، وذلك لأنه مشبه بقبل وبعد ، فى أن كلا منهما يكون متمكنا فى حالة أخرى ، وفى أنه صار غاية الصوت ، أى صار آخر الكلام بعد أن كان وسطا فى حالة الإضافة. وقال أبوسعيد السيرافى : شبه المنادى بقبل وبعد ، أن كل واحد منهما إذا نكر وأضيف أعرب . قاله ابن إياز .

(٤) نحو : منذ، فإن حركته لالتقاء الساكنين، وكانت ضمة إتباعاً لضمة الميم ،ومثله مُذ ، وشد ، فيمن ضم ، أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول .

(٥) سقط من ظ .

وبناء الاسم على السكون ، نحو : مَنْ ، وكَمْ .

والفعل : [(١) جميع] أمثلة الأمر .

والحرف ، نحو(٢) : مِنْ ، وهَلْ ، وقَدْ .

وبناء الاسم على الضمّ ، نحو : حيثُ ، وقبلُ وبعدُ ، إذا لم يضافا ، ويازيدُ ، وجئته أوّلُ ، ومِنْ عَلُ .

والحرف : مُنْذُ الجارّةُ .

وبناء الاسم على الفتح ، نحو : أينَ ، وكيفَ ، وحيثَ ، فى لغة ، [(٣) وحَيْصَ بَيْصَ] ، [(٤) وحَيْثَ بَيْثَ] ، وحاثَ باثَ ، وخمسةَ عَشَرَ .

وبناء الفعل على الفتح ، أمثلة الماضى المُجَرَّد .

[٩ ب] والحرف ، نحو : إنَّ ، وثُمَّ .

وبناء الاسم على الكسر ، نحو : أَمْسِ ، وهؤلاءِ .

والحرف ، نحو : بِزيدٍ ، وجَيْرِ .

ولا كَسْرَ ولا ضمَّ(٥) فى الفعل بناءً ، إلّا قولهم : مُدَّ (٦) ، وشُدَّ ، فيضم إتباعا ، ويُكسر لالتقاء الساكنين ، ويفتح تخفيفا .

---

(١) سقط من ظ ، والمحصول .

(٢) فى ظ : « نحو هل وقد » . وفى المحصول : « نحو من وقد » .

(٣) سقط من المحصول ، ولكنه فى شرح الحوبى ، ورقة ٣٥ ب .

(٤) سقط من ظ .

(٥) يقول ابن إياز فى المحصول ورقة ٦٥ أ : « وفيه نظر ، لأن قولك : قوموا وقومى ، الفعلان مبنيان على الضم والكسر ، وكذلك : إن القوم ليضربن ، الفعل مبنى على الضم ، وإنك يا هند لتضربن ، الفعل مبنى على الكسر ، وإلى هذا ذهب الربعى ، ورد عليه بأن الضمة والكسرة عارضتان فلم يعتدبهما » وهكذا أورد ابن إياز الاعتراض ورده .

(٦) فى المحصول : رد وشد ، والأصل فيهما : اردد واشدد .

الباب الثاني

في أقسام الأفعال

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

في أقسام [١] الأفعال عَقْلًا إلى الأزمنة . وهي ثلاثة : ماضٍ ، ومستقبل ، وحال .

ودليل الحصر [٢] : أن المُخْبَرَ بفِعْل : إما أن يكونَ إخبارُه مُوافِقا للوُجود ، وهو الحالُ ، أو يتقدّم الوجودُ على الإخبار ، وهو الماضي ، أو [١٠ أ] يتقدّم الإخبارُ على الوجود ، وهو المستقبل .

وتنقسم وَضْعاً إلى : ماضٍ بوضعه ، كفَعَلَ ، ومستقبلٌ بوضعه ، كافْعَلْ ، ومبهم بين الحال والاستقبال ، وهو ما في أوله إحدى الزوائد الأربع ، يجمعها : أَنَيْتُ [٣] .

فالماضي بوَضْعِهِ [٤] مبنيٌّ على الفتح ، حتى يتصلَ به ضميرُ المتكلّم ، أو المخاطَب ، أو نونُ جمع المؤنّث ، فيُسكَّن ، نحو : ضَرَبْتُ ، وضربتِ ، وضَرَبْنَ .

---

(١) في ظ ، انقسام .

(٢) في ظ : ودليل انحصار القسمة : أن المنطوق به إما أن يكون الإخبار موافقا للوجود وهو الحال ، أو يتأخر الإخبار عن الوجود ، وهو الماضي . . . . . .

(٣) في ظ : نأيت .

(٤) احترز بذلك من الماضي بالقرينة ، كقولك : لم يقم زيد . أفاد ذلك ابن إياز في المحصول ورقة ٦٧ ب .

والمبهم[١] بوضعه معرب مرفوع ، حتى يدخلَ عليه ناصبٌ أو جازِم ، نحو: يضربُ ، ولن يضرِبَ ، ولم يضرِبْ .

والمستقبل بوضعه مبنيٌّ على السكون،وهو أمثلة الأمر : نحو : قُمْ ، واقعُدْ.

الفصل الثانى

فى بيان حالة الفعل مع الفاعل

الفعل إذا ذَكَرْتَه فلا بُدَّ له من فاعل بعده ، ظاهرا كان أو مضمرا ، أو محذوفا مَنُوباً عنه .

وتارةً يقتصر الفعل على الفاعل ، وهو غير المتعدِّى ، وهو اللازم .

ويُعرف غيرُ المتعدّى من جهة المعنى بأمور ثلاثة :

أن يكون خِلْقَةً ، كاحْمَرَّ ، وطال ، وقَصُرَ .

وأن يكون من أفعال النَّفْس ، غيرَ مُلابِسٍ[٢] ، نحو: شَرُفَ ، وكَرُمَ ، وظَرُفَ .

وأن يكون حَرَكَة جسمٍ ، غيرَ مماسَّة[٣] ، نحو : مَشَى ، وانْطَلَقَ .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٦٨ ب : تقييده المبهم بالوضع ركيك ، إذ لايكون المبهم إلا كذلك ، بخلاف الماضى والمستقبل ، فإنهما يكونان كذلك بالوضع تارة وبالقرينة أخرى ، وقد سلك مسلك الجزولى فى حواشيه ، فإنه قال: والمضارع بالوضع ، وهو لايكون بغيره .

(٢) فى ظ والمحصول : « غير ملابسة » . ثم قال ابن إياز : وتقييده له بأن يكون غير ملابسة يحترز به من نحو : كارمنى فكرمته أكرمه ، وظارفنى فظرفته أظرفه : أى غلبته فى الكرم والظرافة . وجاء بحاشية ظ :«لغيرها» بعد «ملابسة» وقال فى المحصول ورقة ٧٠ أ : وتقييده له بأن يكون حركة جسم غير مماسة يحترز به من نحو : ماشيت زيدا فمشى .

(٣) بحاشية ظ : « لغيرها » بعد « مماسة » .

ومن جهة اللفظ: ما كان على وزن فَعُلَ، وانْفَعَلَ، وافْعَلَّ، فإنه لا يتعدَّى.

وكلُّ فعلٍ لا يتعدّى فإنه يجوز تعديتُه بحرف الجرِّ، فتارةً يلزم الحرفُ، نحو: [١١ أ] مررت بزيدٍ، وتارةً يُحْذَف، فينتصب[1] المفعولُ به بإسقاط الجارِّ، نحو: نَصَحْتُ زيدا، وشكرتُه، وأصل ذلك تعديته بحرف الجرِّ.

الفصل الثالث

فيما يتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، نحو: ضرب زيدٌ عمرا.

فتارةً يلزم تقدّمُ الفاعلِ على المفعول، وتارةً يلزم تقدّمُ المفعولِ على الفاعل، وتارةً يجوز التقديمُ والتأخير.

فاللازم التقديم: إذا خِيفَ اللَّبْس، نحو: ضَرَبَ موسى عيسى، أو كان الفاعل ضميرا متصلا نحو: ضربتُ زيداً.

واللازم التأخير: [١١ ب] إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول، نحو قوله تعالى: [2]﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إبراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ و[3]﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا ﴾ وكذلك إذا اقترن بالفاعل إلّا، نحو: ماضَرب زيداً إلّا عمرٌو.

وما عدا ذلك يجوز [4][فيه] التقديمُ والتأخير.

وعلامةُ تأنيث الفاعل تظهر فى الفعل.

ولا يخلو من أن يكون الفاعل مؤنّثا حقيقيًّا، أو غيرَ حقيقيّ.

---

(١) فى ظ: فينتصب الاسم على المفعول به.

(٢) سورة البقرة، آية ١٢٤

(٣) سورة الأنعام، آية ١٥٨

(٤) تكملة من المحصول ورقة ٧٢ أ.

فإن كان حقيقيًّا لَزِمت العلامةُ فى فعله ، مالم تَفْصِلْ ، فإن فصلتَ فلك الوجهان ، وكذلك إذا كان غيرَ حقيقيّ ، نحو : طَلَعت الشمسُ .

وحُكم جمع التكسير حُكم [١] [جمع] المؤنَّث غيرِ الحقيقيّ ، نحو : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ [٢] [١٢ أ] ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [٣] هذا إذا أُسْنِد إلى الظاهر ، فإن أُسْنِد إلى المضمر لَزِمَت العلامةُ .

الفصل الرابع

فيما يتعدَّى إلى مفعولَيْن

وهو ضربان : ضرب يتعدَّى إلى أحدهما بإسقاط الجارِّ ، نحو قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَاخْتَارَ [٤] مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ التقدير : مِن قَوْمِه . وكذلك : أمرتُكَ الخيرَ [٥] ، والتقدير : بالخيرِ .

وضربٌ يتعدَّى إليهما بنفسه ، وهو قسمان :

أحدهما يجوز الاقتصارُ فيه على أحد المفعولَيْن ، لأن الأولَ غير الثانى ، نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكَسَوْتُ عمراً جُبَّةً .

---

(١) سقطت هذه الكلمة من المحصول ، وشرح الحوبى ورقة ٤٢ أ .

(٢) الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) الآية ٣٠ من سورة يوسف .

(٤) سورة الأعراف ، آية ١٥٥

(٥) هذا جزء من بيت ، وتمامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وفى تسمية قائله خلاف كبير . انظره فى تفسير الطبرى ١٣ / ١٤٥ ، والكتاب لسيبويه ١ / ٣٧

والثانى لا يجوز الاقتصارُ فيه على أحدِ المفعولَيْن ، لأنها أفعالٌ داخلةٌ [١٢ ب] على المبتدأ والخبر ، فتنصبهما جميعا ، وهى : ظننت ، إذا لم يكن تُهْمةً(١) .

وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، مطلقا .

وزَعمت ، إذا لم يكن قولا(٢) ولا كَفالة(٣) .

ووَجَدتُ ، إذا لم يكن حُزْناً ، ولا غِنًى ، ولا وِجْدانَ ضالَّةٍ .

وعَلِمْتُ ، إذا لم يكن عِرفاناً .

ورأيتُ ، إذا لم يكن إبصارا ولا مَشُورةً(٤) .

وجَعَلتُ ، إذا لم يكن خَلْقاً(٥) ، ولا إلقاءً ، ولا أخْذاً فى الفِعل .

---

(١) أى بمعنى : اتهمت . ومنه قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكسائى ورويس : «وما هو على الغيب بظنين» أى بمتهم ، فعيل بمعنى مفعول . إتحاف فضلاء البشر ص ٤٣٤ .

(٢) فى المحصول ورقة ٧٥ ب : وقوله « إذا لم يكن قولا » يعنى أن زعمت تكون بمعنى القول ، كقول عنترة :

علقتها عرضا وأقتل قومها زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

قال ابن إياز : وذلك أنه ينكر على نفسه ادعاء مثل هذا ، وهو الجمع بين الحالين : حبها وقتل قومها ، وإن كان الأمر عليه ، ولكنه إنكار لاستظراف ، ومعنى : « زعما لعمر أبيك ليس بمزعم » : أقول قولا لا يقال مثله .

(٣) قال ابن إياز : يحترز به من نحو قولهم : الزعيم غارم : أى الكفيل ، وأنا به زعيم : أى كفيل .

(٤) يريد بالمشورة معنى الاجتهاد والنظر ، كقولك : هو يرى رأى أبى حنيفة . ذكر ذلك ابن إياز فى المحصول ورقة ٧٦ أ .

(١) يريد بالخلق نحو قوله تعالى : « وجعل الظلمات والنور » الآية الأولى من سورة الأنعام . ويريد بالإلقاء نحو قولهم : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . ويريد بالأخذ فى الفعل نحو قولك : جعل زيد يفعل كذا . وهى فى هذه الصورة الأخيرة من أفعال المقاربة . أفاد كل ذلك ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٧٦ ب .

ولا يخلو من أن يتقدّمَ على المفعولَيْن ، فتُعمل[١] ، أو يتوسّط بينهما ، فيجوز الإعمال والإلغـــاء ، والإعمال أحسن ، أو يتأخّر ، فيكون الإلغاء أحسنَ ، نحو : زيدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ ، إذا أُلغِيت .

ويَبطُل عملها فى اللفظ إذا علِّقت بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾[٢] .

أو حَرْفِ نَفْيٍ ، نحو قوله تعالى: [١٣ أ] ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[٣] .

أو حرفِ استفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ ﴾[٤] ، أو مضمَّنٍ معناه ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ ﴾[٥] .

الفصل الخامس

فيما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل

وهى أفعالٌ نُقلت من التعدّى إلى اثنين ، بالهمزة ، أو التضعيف ، وذلك نحو : أَعْلَمْتُ وَعلَّمْتُ ، وأنبَأْتُ[٦] ، ونَبَّأْتُ ، وأخبَرْتُ ، وخَبَّرْتُ ، تقول : أَعْلَمَ اللهُ زيداً عمراً فاضلًا .

---

(١) كذا جاء فى الأصل ، وظ ، بالتاء الفوقية المضمومة. والذى فى المحصول ورقة ٧٦ ب ، وشرح الخوبى ورقة ٤٤ ب : « فيعمل » بالياء التحتية .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٠٢ (٣) سورة فصلت ، آية ٤٨

(٤) لم يرد هذا الاستشهاد فى ظ ، ومكانه فى المحصول ، ورقة ٧٧ ب : نحو قوله تعالى:« وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون » وهى الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء. والجزء المستشهد به عندنا من الآية ٧٧ من سورة مريم ، وهو فى مواضع كثيرة فى الكتاب العزيز .

(٥) الآية ١٢ من سورة الكهف .

(٦) قال ابن إياز فى المحصول ورقة ٧٨ ب ، بعد أن تكلم على «أعلمت وعلمت»: =

الفصل السادس

فى الفعل الذى لم يُسَمَّ فاعلُه

وعلامته : أن يُضَمَّ أوّلُه ويُكْسرَ[١] ما قبلَ آخرِه ، إن كان ماضيا ، مالم يكن مُعْتلَّ الوسَط ، نحو : قال وباع ، فيُكْسَر أوله ، [١٣ ب] فتنقلب الواو[٢] ياءً ، نحو : قِيلَ ، وبِيعَ[٣] ، وقد يُشَمُّ الضَّمُّ فيه ، وقد يجوز[٤] ضَمُّ أولِه ، فتنقلب الياء واوا ، نحو قولهم : كُولَ الطَّعامُ .

وإن كان مضارعا ضُمَّ أوّلُه ، وفُتِحَ ما قبلَ آخرِه ، نحو قولهم : يُباعُ الغُلامُ .

= والثانى أفعال متعدية إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى آخر بحرف الجر ، وهى : أنبأت ونبأت، وأخبرت وخبرت ، وحدثت. وقد أخل به المصنف، قال الله تعالى: « قد نبأنا الله من أخباركم » (سورة التوبة ، آية ٩٤) وقال سبحانه : « نبأنى العليم الخبير » (الآية الثالثة من سورة التحريم) لكن شبهت بأعلمت فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل ،وذلك لأن النبأ الخبر ، والإخبار إعلام ، وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : « نقلت بالهمزة أو التضعيف » يقتضى أن الأصل : نبأت ، وخبرت ، مخففين ، نقلا بالهمزة والتضعيف ، ولم ينطق بهما كذلك ، فعلم أنه تسامح وإرسال ، والصواب ما ذكرته .

(١) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٠ أ : وقوله : « يكسر ما قبل آخره » أحسن من قول كثير من النحاة : ويكسر ثانيه ، ألا ترى أن قولك : دحرج وكسر [بتشديد السين المكسورة] لم يكسر ثانيهما ، وإنما كسر ما قبل آخرهما .

(٢) فى ظ : « الألف » وهو الأظهر .

(٣) قال ابن إياز في المحصول ورقة ٨٠ب :« وهاهنا تنبيه، وهو أن قوله :فتنقلب ياء ، نحو قيل وبيع ، يوهم ظاهره أن « بيع » قد حصل فيه القلب وليس كذلك ، لأن ياءه أصل عين ، ألا ترى إلى البيع وبايع » .

(٤) فى ظ : وقد يضم .

والاسم الذى يُقام[١] مُقامَ الفاعل ، إما أن يكونَ مفعولًا به ، وهو الأصل، ومع وجوده لا يُقام غيرُه [٢][مُقامَهُ]، وإن فُقِد أُقيمَ الجارُّ والمجرور مُقامَ[٣] الفاعِل ، نحو قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[٤] ، ويقام المصدرُ مُقامَ الفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[٥] .

وقد يُقام[٦] الظرفُ من الزمان [١٤ أ] أو المكان، إذا كان مختصًّا مُقامَ الفاعل .

الفصل السابع

فى الأفعال غير المُتَصرِّفة

وهى ثلاثة أقسام :

الأول : فعلان ماضيان ، أحدهما للمدح ، وهو : نِعْمَ ، والآخَر للذمِّ ، وهو : بِئْسَ . وأصلهما : نَعِمَ ، وبَئِسَ ، وما كان على فَعِلَ ، ووسَطه حرف حَلْقٍ ، ففيه أربع لغات :

الأصلية : فتح الأول وكسر الثانى ، وكسر الأول وكسر الثانى إتباعا ، وفتح الأول وإسكان الثانى ، وكسر الأول وإسكان الثانى .

---

(١) فى ظ : يقوم .

(٢) تكملة من المحصول ، ورقة ٨١ أ ، وشرح الخوبى ، ورقة ٤٧ أ .

(٣) فى ظ : مقامه .

(٤) الآية الأخيرة من فاتحة الكتاب .

(٥) الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٦) فى المحصول ورقة ٨٢ ب : وقد تقام الظروف .

وفاعلهما إمّا[١] ظاهرٌ ، وإمّا مُضْمَر .

فالمضمر يلزم تفسيرُه بمُفْرَدٍ[٢] نكرة منصوبة على التمييز ، نحو : نِعْمَ رَجُلًا [١٤ ب] زَيْدٌ ، قال الله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[٣] . ويجرى هذا المجرى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[٤] و : ﴿ سَاءَ مَثَلًا ﴾[٥] ، فإن كان فاعلهما ظاهراً لزمته الألف واللام ، أو إضافته إلى ما فيه الألف واللام .

والممدوح والمذموم بعد الفاعل مرفوعٌ بالابتداء ، وخبرُه ما تقدَّم ، أوخبر مبتدأ محذوف ، نحو قولهم : بئس الرجلُ زيدٌ ، ونِعْمَ فتى العَشيرةِ عمرٌو .

القسم الثانى : حَبَّذَا .

فَحَبَّذا : فِعلٌ رُكِّب مع فاعِله واقترنا معا ، فصارا اسماً واحداً ، يُرْفَع بالابتداء[٦] ، والممدوح بعد حَبَّذَا مرفوعٌ على أنه خبر المبتدأ ، ويقع بعده

---

(١) جاءت عبارة المصنف فى المحصول ، ورقة ٨٣ ب : « وفاعلهما إما مضمر أو ظاهر » . وقد رتب ابن إياز على ذلك كلاما فقال : « وقد اقتدى بأبى على فى تقديمه الكلام على الفاعل المضمر دون المظهر ، ولو أنه اقتدى فى ذلك بالجزولى حيث بدأ بالظاهر لكان أحسن » . انتهى كلام ابن إياز ، وأنت ترى أن المصنف بدأ بالظاهر ، وكأن ابن إياز وقعت فى يده نسخة من « الفصول » غير هذه التى بين يدى ، ويلاحظ أن العبارة وردت فى شرح الخوبى ، ورقة ٤٩ أ موافقة لما فى الفصول .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٤ أ : وقول المصنف : « والمضمر يلزم تفسيره بمفرد نكرة » يعطى ظاهره أن المفسر لايكون إلا مفردا ، وليس كذلك ، بل يثنى ويجمع ، وكأنه أراد مفسر المضمر المفرد ، وفى ذلك مافيه .

(٣) الآية الخمسون من سورة الكهف .

(٤) الآية الخامسة من سورة الكهف .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٧٧

(٦) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٥ ب : وكأنك قلت : المحبوب زيد ، وهذا اختيار المصنف ، وهو رأى أبى سعيد السيرافى .

النكرة[١] منصوبةً على التمييز ، كقولك : حبذا زيدٌ رجُلًا ، وحَبَّذا محمدٌ رسولًا .

[١٥ أ] القسم الثالث : فِعل التَّعجُّب . وله لفظان : ماأفْعَلَهُ[٢] ، وأَفْعِلْ به ، كقولك : ما أحْسَنَ زيداً ، وأَحْسِنْ بِزَيدٍ .

وكلاهما لا يكون[٣] إلا من فِعْلٍ ثلاثىّ غيرِ خِلْقةٍ[٤] [ولا لَوْنٍ] .

وإعراب ما أحْسَنَ زيداً : ما : اسم مبتدأ نكرة غير موصوفة ولا موصولة ، وأحْسَنَ : فعلٌ ماضٍ ، وفاعله مضمرٌ فيه ، وزيداً : مفعول به .

ولا يتصرَّفُ فِعْلا[٥] التعجّب ، ولا يُفْصَلُ بينهما وبين معمولَيْهما[٦] ، ولا يتقدَّم معمولهما عليهما .

وإن أردت التعجُّبَ من اللون أو الخِلْقة أو الزائدِ على ثلاثة أحرف ، أتيت بأشدَّ ، أو أكثرَ ، وأعملته فيما تريد التعجُّبَ منه ، فتقول : ما أشدَّ [١٥ ب] بياضَ الثوبِ ، ولا تقول : ما أبيَضَه ، ولا ما أسْوَدَه ، ولكن : ما أشدَّ سوادَه ، فإن قلت : ما أسْوَدَ زيداً ، من السِّيادة ، جاز .

---

(١) فى ظ : نكرة .

(٢) فى الأصل ، وظ : « ماأفعل » وأثبته بزيادة الهاء من المحصول ، ورقة ٨٦أ ، وشرح الفصول للخوبى ورقة ٥١ ب .

(٣) فى المحصول : « لايكونان » لكنه فى شرحه أعاده على الإفراد ، كما فى الفصول . وفى شرح الخوبى ورقة ٥١ ب : « ولا يكون إلا من فعل ثلاثى » .

(٤) ليس فى ظ .

(٥) فى الأصل ، والمحصول ورقة ٨٧ ب : « فعل » . وأثبت مافى ظ ، ومثله فى شرح الخوبى ، ورقة ٥٣ ب .

(٦) فى ظ : معمولهما .

الفصل الثامن

فى الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع ما كان مبتدأ ، على أنه اسمها ، تشبيها له بالفاعل ، وتَنْصِب ما كان خبرا ، على أنه خبرها ، تشبيهاً له بالمفعول .

وتلك الأفعال أقسام :

الأول: سبعة ، وهى: كان وأمسى وأصبح وأضحى وصار وظلَّ وبات .

وأربعة معها ما النافية ، [(١) أو غيرُها(٢) من حروف النفى] وهى : مازال وما انفكَّ وما فَتِئَ وما بَرِح .

وواحد معه ما المصدرية ، [١٦ أ] وهو : ما دام .

وواحدٌ لايتصرَّف ، وهو : ليس .

وأفعال أخر ، تُسَمَّى أفعالَ المقارَبة(٣) ، ومنها فعلان للتَّراخِى ، وهما :

---

(١) سقط من ظ .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول، ورقة ٨٩ ب : « وقوله: « أوغيرها من حروف النفى »قد يوهم ظاهره دخول باقى حروفه على « زال » وأخواته ، وهى بلفظ الماضى ، وذلك غير جائز ، والأجود أن يقال : إذا كانت ماضية فإنها تنفى بما ، كقولك : مازال زيد مقيما، وبلا فى الدعاء ، كقولك: لازال جنابك محروسا ، ولا برح ربعك مأنوسا..وإذا كانت مضارعة نفيت بماولم ولن ولا، تقول: ما أزال ، ولن أزال ،ولم أزل، ولا أزال» .

(٣) يقول ابن إياز فى المحصول ورقة ٩٠ب : « سمى هذه الأفعال أفعال المقاربة ، وكذلك سماها الزجاجى والزمخشرى، وفيه نظر ، لأن معنى المقاربة مقاربة الفعل،وليست بأسرها للمقاربة ، وبيان ذلك أنها تنقسم أربعة أقسام : قسم للرجاء المحض،وهو:عسى. وقال الجوهرى : يكون يقينا . . وقسم لمقاربة الدخول فى الفعل ، وهو : كاد وكرب ، وقسم للدخول فيه ، وهو : جعل وأخذ وطفق وأنشأ . وقسم يستعمل تارة استعمال كاد ، وتارة استعمال عسى ، وهو أوشك » .

عسى ، وأوشك . وستة لمقاربة الفعل من غير تراخٍ ، وهى : كاد وكَرَب وأخذ وجعل وأنشأ وطَفِقَ .

وتُفارِق أفعالُ المقاربة أخواتِها بأنها لا يكون خبرُها إلّا فِعْلا مقروناً بأَنْ فى : عسى وأوشك ، وغيرَ مقرونٍ بها فى باقيها ، قال الله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾[1] ، وقال تعالى : ﴿ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾[2] .

والسبعة الأُوَلُ يجوز تقديمُ خبرِها على اسمها ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[3] ويجوز [١٦ب] تقديمُ خبرها عليها ، نحو قولك : قائماً كان زيدٌ .

والأربعة التى فى أولها ما النافية يجوز تقديمُ خبرِها على اسمها ، ولا يجوز تقدُّمُه عليها .

وأما ليس فيجوز تقدُّم خبرِها على اسمها ، وعليها فى الأشْهَرِ .

وأما ما دام ، فلا يجوز تقـــدُّم[4] خبرِها عليها [5][ولا على اسمها] .

ولا تنفصل عنها ما ، بخِلاف أخواتِها .

= انتهى كلام ابن إياز . وأقول: إن تسمية المصنف أفعال هذا الباب باسم «أفعال المقاربة» لا مأخذ عليه ، فهو من باب إطلاق اسم الجزء على الكل . وهذا شىء معروف فى كلامهم ، وشواهده كثيرة . وانظر حواشى ص ١١٨

(١) سورة المائدة ، آية ٥٢

(٢) سورة الجن ، آية ١٩

(٣) سورة الروم ، آية ٤٧

(٤) هذه أشهر مسألة خالف فيها ابن معطى النحاة . وقد عرضت لها بتفصيل فى الدراسة . انظر الفقرة الأولى من باب آراء ابن معطى النحوية ص ٥٥

(٥) سقط من ظ .

وكان تدلُّ على اقترانِ مضمون الجملة بالزمان الماضى ، وقد يدخلها معنى حَدَثَ ، ووَقَعَ ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[١] فترفع الفاعل[٢] لا غَيْرُ .

وقد تكون زائدةً ، نحو قول الشاعر[٣] [١٧ أ] :

* عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ *

وقد يدخلها معنى صار ، كقوله[٤] :

* قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخاً بُيُوضُها *

وظَلَّ بمعنى صار ، وهو التنقُّلُ من حالٍ إلى حال ، كقوله تعالى : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[٥] .

وإن كان ظَلَّ بمعنى الإقامةِ بالنهار، أو[٦] بات بمعنى الإقامة بالليل، خَرَجا من هذا الباب، فصارا تامَّيْنِ ، بفاعلٍ لا غَيْرُ .

وكذلك إن كان أصبح وأمسى للدخول فى الأوقات ، صارا تامَّيْنِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ﴾[٧] .

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٨٠

(٢) وهى التى يقال عليها : كان التامة .

(٣) غير معروف . وصدر البيت :

* سراة بنى أبى بكر تسامى *

ولم يعرف هذا إلا من قبل الفراء . انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٥١، وحاشية الصبان على الأشمونى ١ / ٢٤١ ، واللسان (كون) ١٧ / ٢٥٣

(٤) هو ابن أحمر ، وصدر البيت فى ديوانه ص ١١٩

* بتيهاء قفر والمطى كأنها *

(٥) سورة النحل ، آية ٥٨ ، والزخرف ، آية ١٧

(٦) فى ظ : وبات .

(٧) سورة الصافات ، آية ١٣٧ ، ١٣٨

وعلى الجملة إنما سُمِّيَتْ هذه الأفعال ناقصةً[١]، لأنها سُلِبَت الدَّلالةَ [١٧ب] على المصدر[٢] [عند عَدَمه، فإذا وُجِدَت[٣] دَلَّتْ عليه، ومنه قوله[٤] : وكونُه عِبارَةً عن شَخْص] .

الفصل التاسع

فيما يتعدَّى إليه جميعُ الأفعال ، المتعدِّى[٥] وغير المتعدِّى

وهو : المصدر[٦] ، والظرف من الزمان ، والظرف من المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، والمُشَبَّه بالمفعول [به][٧] ، والمفعول معه ، والمفعول له .

الضرب الأول : وهو المصدر[٨] .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٨٨ ب : « إنما سماها النحاة بذلك لوجهين : الأول : أنها لاتستغنى بالمرفوع وتحتاج إلى المنصوب ، والثانى : أنه لا مصادر لها ، إلا أنهم أجروها مجرى الحروف ، والخبر عوض عن المصدر ، وهذا لايكون فى الفعل الحقيقى » .

(٢) مابين القوسين ليس فى المحصول ، وشرح الخوبى .

(٣) فى ظ : وجد .

(٤) فى ظ : قول سيبويه .

(٥) فى ظ : المتعدية وغير المتعدية .

(٦) جمع ابن إياز فى المحصول ، ورقة ٩٥ أ هذه الأقسام فى مثال واحد ، فقال « هذه المنصوبات التى ذكرها يعمل فيها المتعدى واللازم ، فالمتعدى كقولك : ضرب زيد ضاحكا القوم وبشرا إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراماً له ضرباً شديدا. واللازم كقولك: قام القوم وزيدا ضاحكين إلا عمرا يوم الجمعة أمام خالد إكراما له قياماً حسناً» .

(٧) زيادة من ظ .

(٨) بعد هذا فى المحصول ، ورقة ٩٥ ب : « لهـــذا المفعول أسماء كثيرة . منها المفعول المطلق والمصدر والحدث . وإنما خص بتسميته المصدر من بينها ، لأنه أشهر ، لاسيما عند المتأخرين، فإنهم لايكادون يستعملون غيره ، وأيضا فإن فيه تنبيها على أن الفعل مشتق من المصدر ، وسمى بذلك لصدور الفعل عنه ، وهذا رأى البصريين ، ورأى الكوفيين بالعكس » .

وينقسم إلى : مُبْهَم ، ومعدود ، ومُخْتَصّ .

فالمبهم[١] : أُتِيَ به لتأكيد الفعل ، نحو : ضربت ضرباً .

والمعدود : أُتِيَ به لعدد مَرّاته[٢] ، كقوله : ضربت ضربة وضربتين ، ويُعَبَّرُ عنه [١٨ أ] بالمَحْدُود .

والمُخْتَصُّ : أُتِيَ به لبيان النوع ، وهو إمّا نكرة موصوفة ، أو معرّف[٣] باللام ، كقولك : ضربته ضرباً شديداً ، وضربته ضربَ زيدٍ ، وضربته الضَّرْبَ .

ومن بيان النوع قولهم : عاد القَهْقَرَى ، واشْتَمَل الصَّمَّاءَ ، وهو يَعْدُو الجَمَزَى .

الضرب الثانى : وهو الظرف من الزمان

وينقسم إلى : مُبْهَم ، نحو : حِين ، ودَهْر ، وزمان .

ومعدود : وهو ما صَلُحَ فى جواب كم ؟

ومُخْتَصّ : وهو ما صَلُح فى جواب متى ؟ كقولك[٤] : سرت شهرين ، والعامَ .

---

(١) قال فى المحصول ، ورقة ٩٦ ب : « يريد بالمبهم : ما كان نكرة غير محدود بهاء التأنيث ، ولاموصوف ولامضاف ، كقولك : أعطيت إعطاء » .

(٢) فى المحصول ، ٩٦ ب ، وشرح الخوبى ٥٩ ب : لعدد المرات .

(٣) قال فى المحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أنه لو قال : أو معرف ، من غير أن يتبعه باللام ، لكان أحسن ، إذ كان حينئذ يشمل المعرف باللام ، والمعرف بالإضافة . وهذا واضح » .

(٤) فى ظ : كقولك : الشهران والعام .

وينقسم إلى منصرف مُتَصرِّف [1] [نحـو : يوم وليلة] ، ومعنى كونه متصرِّفا : أنه يُنْقَلُ عن الظرفيَّة ، ويُخْبَر [2] عنه وبه ، [3] [وإلى منصرف غير متصرِّف ، نحو [١٨ ب] مَساءٍ وعِشاءٍ] .

وإلى متصرِّف غير مُنصرف ، نحو: غُدْوَةَ وبُكْرَةَ ، إذا أردتَهما ليومٍ [4] بعينه .

[5] [وإلى ما لا ينصرف ولا يتصرَّف ، نحو : سَحَرَ [6] ، إذا أردتَه من يومٍ بعينه] .

الضرب الثالث : ظرف المكان .

وينقسم إلى مبهم ، ومعدود ، ومختص .

فالمُبْهَم من الأمكنة : ما لا يستحقُّ ذلك الاسمَ [7] إلا بالإضافة [8] إلى

---

(١) تكملة من ظ .

(٢) يعنى يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا بحرف جر وبالإضافة .

(٣) ، (٥) سقط هذان القسمان من المحصول . وقد نبه ابن إياز إلى أن المصنف أخل بهما ، وكأن نسخته التى وقعت له من الفصول ناقصة .

(٤) ويكون المانع لهما من الصرف التعريف والتأنيث . كما فى المحصول ٩٨ أ .

(٦) قال ابن إياز فى المحصول ٩٨ ب : وإنما لم ينصرف لأنه معرفة معدول عن الألف واللام ، كأنهم عدلوا « سحر » عن « السحر » .

(٧) من هذا الموضع يبدأ سقط كبير فى النسخة ظ ، ينتهى أثناء الفصل الثالث من الباب الرابع .

(٨) قال فى المحصول ٩٩ أ : « وهو لفظ الجزولى فى حواشيه، ويعنى به أنه لا يصدق عليه هذ الاسم نحو « فوق » و « تحت » إلا بالقياس إلى غيره ، فلا يقال : « فوق » إلا بالنسبة إلى « تحت » . . . وكذلك باقيها . وقال الشلوبينى : يمكن أن يريد بذلك أن هذا الاسم إنما كان له من جهة الإضافة إلى غيره، فأمام: لا بد له مما يكون له أماماً ، وكذا سائر الجهات الست ، ولذلك سمى إماما لأن ذلك الذى له أمام قومه » .

غيره ، وهى الجهات الستّ ، وما فى[١] معناها ، نحو : خَلْفَ ، وقُدّامَ ، وأَمامَ ، وفوقَ ، وتحتَ ، ويمينَ ، وشمالَ ، وذاتَ اليمينِ ، وذاتَ الشِّمال ، وشَرْقِيَّ الدار ، ودُونَ ، وعِنْدَ .

وأما المُخْتَصُّ من الأمكنة : فما [١٩ أ] استحَقَّ ذلك الاسمَ بخِلْقَةٍ[٢] فيه ، نحو : الدار ، والمسجد .

والمعدود[٣] : ماصَلُح فى جواب كم؟ ، نحو : مِيلٍ ، وفَرْسَخٍ ، وبَرِيدٍ[٤] .

الضرب الرابع : الحال .

وهو بيان هيئة الفاعل أو المفعول ، بنكرةٍ مشتقّةٍ بعد معرفةٍ قد تَمّ الكلامُ[٥] دُونَها ، متنقِّلة ، كقولك : جاء زيدٌ راكباً .

وقد يجىءُ الحالُ من الفاعل والمفعول ، كقولك : لقيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً .

---

(١) يريد به ذات اليمين ، وذات الشمال ، وشرقى الدار . أفاده ابن إياز فى المحصول ٩٩ أ وسيذكره المصنف .

(٢) يعنى له بنية مخصوصة ولها نهاية تحصرها وأقطار تحيط بها .

(٣) كتب فوقه فى المحصول ٩٩ ب بخط مغاير : صوابه : والمحدود .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول : « وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف لم يقسم ظرف المكان إلى متصرف وغير متصرف ، كما قسم ظرف الزمان إلى ذلك ، فربما أوهم أن ذلك مختص بظرف الزمان دون ظرف المكان ، وليس الأمر كذلك ، بل هما فيه سيان . فالمتصرف نحلف وأمام ووراء وقدام ... وغير المتصرف كعند وحيث ولدن وسواء ، فلا يجوز أن يرفع «عند» فإن دخل عليها حرف الجر لم يكن ذلك إلا « من » ؛ قال الله تعالى : « فإن أتممت عشرا فمن عندك » ولا يجوز : « جئت إلى عندك » .

(٥) هذا ما يعبرون عنه بقولهم : « فضلة » .

وقد يجئ الحالُ معرفةً فى تقدير النَّكِرة ، كقولك : جاء زيدٌ وَحْدَهُ ، وافْعَلْ ذلك جُهْدَكَ ، وطاقَتَكَ ، وأرْسَلَها العِراكَ .

وقد يجئ [ذو](١) الحال من النَّكِرة ، لكن فى تقدير المعرفة ، وذلك إذا كانت النكرةُ موصوفةً ، [١٩ ب] وتقدَّمت الصفةُ عليها ، كقولك(٢) :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وقد تجئ غيرَ مشتقٍّ لكن فى تقدير المشتق ، كقوله تعالى : ﴿ لِسَاناً عَرَبِيًّا ﴾(٣) .

وقد تجئ لازمةً غيرَ متنقِّلة ، تُسَمَّى المُؤكِّدةَ ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾(٤) ، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾(٥) .

---

(١) سقطت « ذو » من المحصول ١٠١ ب . وقد بنى ابن إياز على سقوطها عنده فقال : قوله : « وقد يجئ الحال نكرة ولكن فى تقدير المعرفة » قد رأيته فى عدة نسخ بكتابه ، وهو تخليط كما ترى ، لكن معناه واضح ، وهو أنه قد شرط أن صاحب الحال يكون معرفة ، وقد جاء نكرة .

(٢) كذا ، والأولى أن يقول : كقوله ، والبيت لكثير عزة ، وهو فى ديوانه ص ٥٠٦ ، ٥٣٦

(٣) سورة الأحقاف ، آية ١٢ . وأول الآية الكريمة : « ومن قبله كتاب موسى إماما ورحمة وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا » . والحال هنا هو « لسانا » وتقدير اشتقاقه : منطوقا . كما قالوا فى « قرآنا عربيا » إن تأويله : مقروءا . وهو حال من الضمير فى « مصدق » أو حال من « كتاب » لأنه قد وصف . ويجوز أن يكون مفعولا لمصدق : أى هذا الكتاب يصدق لسان محمد صلى الله عليه وسلم . إعراب القرآن المسمى : إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢ / ٢٣٤

وذهب بعض النحويين إلى أن « عربيا » هو الحال . و « لسانا » توطئة للحال ، أى تمهيدا ، وتسمى هذه الحال : الحال الموطئة . البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى ٢ / ٣٦٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٩

(٤) سورة البقرة ، آية ٩١ (٥) سورة المؤمنون ، آية ٥٢

وقد تجيء بعدَ كلامٍ غيرِ تامٍّ ، ولكن فى حكم التامّ ، كقولك : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وأخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً .

الضرب الخامس : التمييز .

وهو تفسيرُ مبهمٍ بجنسٍ نكرةٍ منصوبةٍ مُقَدَّرةٍ بمِنْ .

وينتصب عن تمام الكلام ، وعن تمام الاسم .

فالمنتصب عن تمام الكلام : إمّا فاعلٌ فى المعنى ، إذا [٢٠ أ] اشتغل الفعل عنه بما لابَسه ، فانتصب على التمييز ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾(١) ، وقوله : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً ﴾(٢) . أصله اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، وطابَتْ أنْفُسُهنَّ .

وإما أن يكون مفعولاً فى الأصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾(٣) .

وأمَّا المنتصب عن تمام(٤) الاسم ، فيقع فى المَكِيل والموزون والمعدود ،

---

(١) سورة مريم ، آية ٤

(٢) سورة النساء ، آية ٤

(٣) سورة القمر ، آية ١٢

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ١٠٥ أ : « مميز الفرد لاينتصب إلا عن تمامه ، ومعنى تمامه : امتناعه عن الإضافة ، كذا قال عبد القاهر الجرجانى : والذى يتم به ثلاثة أشياء: أولها : التنوين ، وله قسمان ظاهر ومقدر ، فالظاهر كقولك :هذا رطل زيتا،والمقدر كقولك : أحد عشر درهما ، إذ الأصل : أحد وعشرة . وثانيها : النون ، وله ثلاثة أقسام : نون تثنية ، ونون جمع حقيقى ، ونون عدد مشبه بنون الجمع ، فنون التثنية ، كقولك : عندى قفيزان برا ، ونون الجمع الحقيقى ، كقولك : هؤلاء حسنون وجها . ونون العدد ، كقولك : لى عشرون كتابا . وثالثها : الإضافة ، كقولك : لى ملء الإناء عسلا » .

وما فى معناه [١] نحو : قَفِيزَيْنِ بُرًّا ، ومَنَوَيْنِ سَمْناً ، وعِشرين دِرْهما ، وأحَدَ عَشَرَ كوكباً . قال الشاعر [٢] :

إذا عاشَ الفَتَى مائَتَيْنِ عاماً فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتَاءُ [٣]

[٢٠ ب] ومن المُقَدَّر : ﴿ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾ [٤] .

وحاصل انتصابه على التشبيه بالمفعول به : إمّا مُضافا ، أو فيه تنوين ، ويكون التنوين ظاهرا ، نحو قولك : راقُودٌ خَلًّا .

ومقدَّرا نحو قوله تعالى : ﴿ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً ﴾ [٥] .

أو فيه تنوين ، أو فيه نون تثنية ، أو نون جمع ، كما مُثِّلَ .

الضرب السادس : المستثنى .

وهو إخراج الثانى مِمّا دخل فيه الأوّلُ ، بإلّا ، أو ما كان فى معناها .

والمستثنى إما لازِم النصب ، أو لازِم الجرّ ، أو متردِّدٌ بينَ الرفع والجرّ ، أو متردِّدٌ بين الجرِّ والنصب ، أو متردِّد بين النصب والبَدلِ ممّا قبله ، فيتبعه رفعا ، أو نصبا ، أو جرًّا .

---

(١) فى المحصول ١٠٥ ب : « وقوله : « وما فى معناه » يحتمل أن يريد به المقاييس ، وهى أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس يتعامل بها ، ولكنها أشياء قوبلت بها أشياء أخر ، كقولك : راقود خلا ، والراقود : الدن ، فموثل به من الخل مايملؤه . ويحاذى حجمه ، وكذلك : على التمرة مثلها زبدا ، فالتمرة قد موثلت من الزبد بما يحيط بحجمها ويحاذيه . وقوله : « ومن المقدر : ملء الأرض ذهبا » كأنه يقوى ذلك ، وعلى هذا التقدير فقد أخل بالممسوح ، كقولك : لى جريب نخلا . فاعرفه » .

(٢) هو الربيع بن ضبع الفزارى . كما فى سيبويه ١ / ٢٠٨

(٣) يروى : فقد أودى المسرة والفتاء .

(٤) سورة آل عمران ، آية ٩١

(٥) سورة البقرة ، آية ٦٠

[٢١ أ] فاللازم النصب : هو المستثنى من الواجب ، كقوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾[١] ، والمستثنى المُنْقَطِع ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾[٢] . والمستثنى بالأفعال ، وهى: ليس، وما خلا، وما عدا، ولايكون، وإلّا أن يكون. والمستثنى المُكَرَّر، كقولك : ما جاءنى أحدٌ[٣] إلا إخوتك إلا زيدا . والمستثنى المقدَّم ، كقول الشاعر[٤] :

فمالِيَ إلّا آلَ[٥] أحمدَ شِيعَةٌ ومالِيَ إلّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ

واللازم الجرّ : هو المستثنى بالأسماء ، وهو : غير ، وسِوَى ، وسواء .

والمُتردِّدُ بينَ الرَّفع والجر : هو المستثنى بلا سيَّما ، كقول الشاعر[٦] :

---

(١) سورة البقرة ، آية ٢٤٩ (٢) سورة الحجر، آية ٣٠ ، و ص ، آية ٧٣.

(٣) قال ابن إياز في المحصول ، ورقة ١٠٨ ب : « الذى يذكره أئمة العربية فى نصوصهم وشروحهم فى هذا الموضع هو تكرار المستثنى من غير ذكر المستثنى منه ، كقولك : ماجاءنى إلا زيد إلا عمراً ، وما جاءنى إلا زيدا إلا عمرو ، بنصب أحدهما ورفع الآخر ، ولا يجوز رفعهما معا ولا نصبهما » .

وقال فى ورقة ١٠٩ أ : وهنا تنبيه ، وهو أن المصنف أظهر المستثنى منه ، فقال : « ماجاءنى أحد إلا أخوك إلا زيدا » ومراده مايجب نصبه ، وغير خفى أنه يجوز إبدالهما من « أحد » أو إبدال أحدهما ونصب الآخر، فلا يحصل ماأراد. وهذا واضح».

(٤) هو الكميت بن يزيد الأسدى . والبيت من بائيته الشهيرة ، انظرها فى الهاشميات ص ٣٩

(٥) قال فى المحصول : « إنما وجب النصب مع التقديم ، لأنه لما كان مؤخرا جاز نصبه وإبداله على مايذكر . . وإذا تقدم بطل البدل فتعين النصب، كحال صفة النكرة».

(٦) هو امرؤ القيس ، وصدر البيت :

* ألا رب يوم لك منهن صالح *

وهو من معلقته المعروفة ، ديوانه ص ١٠

* ولا سِيَّما يومٌ بدارَةِ جُلْجُلِ *

[٢١ ب] والمتردِّدُ بين النصب والجر : هو المستثنى بحاشَى ، عند غـير سيبويه ، وخلا ، وعدا ، غير مقرونين بما ، كقولك : قام القوم حاشَى زيدا ؛ وعند سيبويه : حاشى زيدٍ ، بالجرّ لا غير .

والمـــتردِّدُ بين النصب على الاستثناء ، والبدل : هو المستثنى من المنفى أو المنهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾(١) ، ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾(٢) .

وحكم « غير » فى الاستثناء حكم الاسم الواقع بعد إلا ، تقول : له عندى دينارٌ غيرَ قيراطٍ ، فبالنصب يلزمه ثلاثة وعشرون قيراطا ، وبالرفع يلزمه الدينار كاملا ، لأن « غيرا » وصف ، وفى الأول استثناء .

وقد [٢٢ أ] تكون « إلَّا » بمعنى « غير » كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾(٣) .

الضرب السابع : وهو المُشبَّه بالمفعول .

وهو التمييز إذا وقع معرفةً(٤) ، كقولك : الحَسَنُ الوَجْهَ ، والكريمُ

---

(١) سورة النساء ، آية ٦٦ . ورفع « قليل » على البدل هو قراءة كل القراء ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب ، كما فى إتحاف فضلاء البشر ص ١٩٢

(٢) سورة هود ، آية ٨١ . ورفع « امرأتك » قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، ووافقهما ابن محيصن واليزيدى والحسن ، وباقى القراء بالنصب . على ما فى الإتحاف ص ٢٥٩ . وانظر المغنى ، صفحات ٤٧٧ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٢٢

(٤) ذلك أن التمييز لايكون إلا نكرة عند البصريين ، فلما كان الأمر كذلك قيل : هو مشبه بالمفعول ، وأما الكوفيون فهو عندهم تمييز ، لأنهم لايشترطون فيه التنكير . أفاد ذلك ابن إياز ، فى المحصول ، ورقة ١١٣ أ .

الأبَ ، قال الشاعر[١] :

والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

الضرب الثامن : المفعول له .

وهو مصدر لا مِن لفظ العامل فيه ، مقارِناً له[٢] فى الوجـود ، أعم[٣] منه ، جوابا لقائل يقول : لِمَ ؟

ويكون نـكرةً ، كقوله تعالى : ﴿ حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾[٤] ، ومعرفةً كقوله تعالى : ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ ﴾[٥] . قال الشاعر[٦] :

---

(١) البيت لخرنق بنت هفان ، من بنى قيس بن ثعلبة بن عكابة . وهو فى ديوانها ص ١٢ ، وفى سيبويه ١ / ٢٠٢ .

(٢) كقولك : قصدت زيدا رغبة فى عطائه ، فالقصد وطىء عقب الرغبة ، وذلك لأنه علة فلا يتأخر عنها ما كان معللا بها . قال ذلك ابن إياز فى المحصول ١١٤ ب .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول : « أى يكون المفعول أعم من الفعل ، ألا ترى أن الرغبة فى مثالنا يجوز أن تـكون علة للقصد ولغيره » . وقال الخوبى فى شرح الفصول ، ٧٣ أ : وقوله : « أعم منه » لم أجد من تعرض له من النحاة غيره ، ولعله أراد أن يكون الفعل أعم من المفعول ، لأنك إنما علمت المجىء فى نحو : جئتك إكراما لك ، لأن المجىء قد يكون للإكرام وقد يكون لغيره ، فهو أعم من الإكرام ، وإنما اشترط ذلك ليعرف الغرض الذى لأجله فعلت ، وإنما يستقيم ذلك إذا لم يكن المفعول له لازما للفعل ومفهوما منه قبل ذكره ، وإلا لـكان ذكره والتعريف به تحصيل الحاصل ، وإذا وجب ألا يكون المفعول له لازما للفعل وجب أن يكون الفعل أعم منه » . انتهى كلام الخوبى ، ويبدو مناقضا لـكلام ابن إياز ، فهذا يرى أن يكون المفعول أعم من الفعل ، ويرى الخوبى أن يكون الفعل أعم من المفعول . وقد رجعت إلى الهمع وغيره من أمهات كتب النحو فلم أجد أحدا ذكر هذا الشرط الذى ذكره المصنف .

(٤) سورة البقرة آية ١٠٩ (٥) سورة البقرة ، آية ٢٠٧ . وغير ذلك كثير .

(٦) هو حاتم الطائى . والبيت فى ديوانه ص ٢٣٨ ، برواية :

وأغفر عوراء الـكريم اصطناعه وأصفح عن شتم اللئيم تـكرما

[٢٢ب] وأغفِرُ عوراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تكرُّما

الضرب التاسع : المفعول معه .

وهو اسم يصل الفعل إليه بواسطة واو تنوب عن مع ، فى المعنى لا فى العمل[١] ، كقوله تعالى : ﴿ يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ ﴾[٢] أى مع الطير ، وقال تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾[٣] أى مع شركائكم .

وتارة يلزم النصب ، كقولك : سِرْتُ واللَّيلَ[٤] ، ومالك وزيدا ؟

وتارة يجوز العطف على ما قبله ، كقولك : مالِزيدٍ وعمرٍو ؟ وإن شئت : وعمراً ، وممّا جاء فى الشعر :

[٢٣ أ] فكُونوا أنتمُ وبَنِي أبِيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِن الطِّحالِ[٥]

---

(١) لأن « مع » تجر بالإضافة ، وهذه الواو لاتجر ، قاله ابن إياز فى المحصول .

(٢) سورة سبأ ، الآية العاشرة .

(٣) سورة يونس ، آية ٧١

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ، ١١٦ أ : إذ الليل لايجوز عطفه على الفاعل ، لأنه مضمر مرفوع متصل غير مؤكد ، وإنما يجوز العطف على هذا وشبهه بعد تأكيده ، وأيضا فلو عطفت عليه ، لأوهمت أن الليل يسير ، وإنما هو يجرى ، اللهم إلا أن يجعل الجريان سيرا ، وكذلك مالك وزيدا ، لايجوز فيه العطف ، لامتناع عطف المظهر على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار ، قال الشاعر :

فمالك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال

وقال آخر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

والناصب لهذا فعل مقدر ، تقديره : ماتصنع وزيدا .

(٥) البيت فى سيبويه ١ / ٢٩٨ من غير نسبة . وانظر حواشيه .

الفصل العاشر

فيما يرتفع بفعل مُضْمَرٍ أو ينتصب به

والفاعل يرتفع بفعل مضمر بعد حرف الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾(١) ، وكذلك : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾(٢) ، وهذا(٣) تفسير لذلك ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ. رِجَالٌ ﴾(٤) ، أى يُسَبِّحُه رِجالٌ .

ويُضْمَرُ للمفعول (٥) الذى لم يُسَمَّ فاعِلُه ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾(٦) .

وأما المنصوب بفعل مُضْمَرٍ ، فيكون مفعولا ، كقولك : إيّاكَ(٧) والشَّرَّ .

---

(١) سورة التوبة ، آية ٦

(٢) الآية الأولى من سورة الانشقاق .

(٣) يعنى أن « انشقت » تفسير للمحذوف بعد « إذا » ، وكذلك « استجارك » فى آية التوبة .

(٤) سورة النور ، آية ٣٦ ، ٣٧ ، و « يسبح » فى الاستشهاد هنا بفتح الباء الموحدة مبنيا للمفعول ، وهى قراءة ابن عامر ، وأبى بكر شعبة بن عياش . و « رجال » على هذه القراءة مرفوع بمضمر ، وكأنه جواب سؤال ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل : رجال ، إتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٥ .

(٥) فى الفصول : « المفعول » ، وأثبت الصواب من المحصول ١١٧ ب .

(٦) الآية الأولى من سورة التكوير .

(٧) قال فى المحصول: «إياك منصوب بفعل مضمر لايجوز إظهاره، تقديره : إياك نح، وإياك باعد ، والشر : معطوف عليه . . . والفعل المضمر مقدر بعد « إياك » لا قبله ، لأنك لو قدرته قبله لا تصل بعد انفصاله » .

إيَّاىَ[١] وأن يَحْذِفَ أحدُكم [٢٣ ب] الأرْنَبَ، ومازِ[٢] رَأْسَكَ والسَّيْفَ ، وشَأْنَكَ[٣] والحجَّ، وعَذِيرَكَ[٤] مِن فُلانٍ ، وهذا ولا زَعَماتِكَ[٥]، وامرأً[٦] ونَفْسَهُ ، كِلَيْهِما[٧] وتَمْراً ، وأهْلَكَ[٨] واللَّيْلَ ، انْتَهِ خَيْراً لك ، وَوراءَكَ

---

(١) فى الفصول : « إياك »، وهو خطأ أثبت صوابه من المحصول ١١٧ب ، وشرح الفصول ٧٦ أ ، وهو أثر معروف عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . يقول : «لتذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب»، انظر شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ / ١٩١ .

(٢) قال فى المحصول ١١٨ أ : « الأصل فى « ماز » : يامازنى . فرخم بحذف ياء النسب ، ثم رخم ثانيا بحذف النون » . و « رأسك » منصوب بإضمار الفعل « ق » من الوقاية ، و « السيف » منصوب أيضا بإضمار « احذر » .

(٣) تقديره : خذ شأنك مع الحج ، وقيل التقدير : عليك شأنك والحج ، قاله ابن إياز .

(٤) منصوب بإضمار فعل ، أى : أحضر عذيرك ، أو اسم فعل ، أى : هات عذيرك .

(٥) منصوب بفعل محذوف . والتقدير : هذا الحق ولا أتوهم زعماتك . يقال ذلك لمن يزعم زعمات ويظهر خلاف قوله ، ولمن أشار بمشورة ردية ثم أشار بأخرى حسنة . قاله ابن إياز فى المحصول ١١٨ ب .

(٦) منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : دع امرءا ونفسه ، قال ابن إياز : والواو إن شئت جعلتها عاطفة وإن شئت جعلتها بمعنى « مع » .

(٧) قال ابن إياز : منصوب بفعل مقدر ، والتقدير : أعطنى كليهما ، و « تمرا » منصوب بفعل آخر ، أى : وزدنى تمرا . وهو مثل جرى فى كلامهم ، كأن إنسانا خير صاحبه بين شيئين ، فقال له المخير : كليهما وتمرا ، كأنه طلب زيادة عليهما .

(٨) تقديره : بادر أهلك واسبق الليل ، وقيل : إن « أهلك » منصوب ببادر ، و « الليل » معطوف عليه، وكأنه جعلهما مبادرين ، أى متابعين متسابقين إلى الأهل ، فقدر أمره أن يسابق الليل إلى الأهل ليكون عندهم قبله ، قال ذلك ابن إياز .

أوْسَعَ [١] لك ، وقوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاهَا ﴾ [٢] و : ﴿ مِلَّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [٣] .

ويُضْمَرُ فى كلّ موضع مايليق بالمعنى .

ويكون المنصوب بفعل مضمر مصدرا ، كقولهم : مَواعِيدَ [٤] عُرْقُوبٍ ، وغَضَبَ [٥] الخَيْلِ على اللُّجُمِ ، وخَيْرَ مَقْدَمٍ . ومنه فى الدعاء : سَقْياً لك ، ورَعْياً . وفى الدعاء عليه : سُحْقاً ، وبُعْداً ، وتَعْساً ، ونَكْساً ، وجُوعاً ، ونُوعاً [٦] ، وجَنْدَلاً [٧] ، وبَهْراً . وقولهم : وَيْلَهُ ، [٢٤ أ] ووَيْحَهُ ، ووَيْسَهُ ، ووَيْبَهُ .

---

(١) تقديره : اذهب وأت مكانا أوسع لك ، كما فى المحصول ١١٩ أ .

(٢) سورة الشمس ، آية ١٣ ، والتقدير : أكرموا ناقة الله واحترموها ، ونحو ذلك .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٣٥ . وهذه الآية الكريمة فى مواضع أخرى من الكتاب العزيز ، ولكن ماينطبق عليه الشاهد هو آية البقرة هذه لعدم ظهور العامل فى « ملة » .

(٤) وتقديره : وعدتنى أو تعدنى مواعيد مثل مواعيد عرقوب .

(٥) التقدير : غضبت غضب الخيل على اللجم ، وهو مثل يضرب فى الغضب الذى لاينفع ، ذكر ذلك ابن إياز فى المحصول ، والمثل فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٥٦ .

(٦) فى الفصول : « وبوعا » بالباء الموحدة ، وأثبته بالنون ، وهو الصواب ، من المحصول . والنوع ، بضم النون : هو الجوع ، وقيل : هو العطش ، كما فى اللسان (نوع) ١٠ / ٢٤٣

(٧) قال ابن إياز فى المحصول ١٢٠ أ : « وأما « جندلا » فاسم صريح ليس بمصدر . ولهذا قال الزمخشرى : وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى . والرواية تجرى على بيانه للمفعول ، نص عليه الخوارزمى فى شرحه . وذكر المصنف له مع هذه الأسماء فيه إرسال ، وفى انتصابه وجهان : أحدهما أنه واقع موقع : ذلا وإهانة وحزنا ، ونحو ذلك ، وهذه مصادر ، فلما وقع موقعها نصب نصبها ، والثانى أنه منصوب بفعل محذوف . أى : أولاه الله وألزمه وأطعمه ذلك ، فحذف الفعل ، وجعل بدلا منه . وقال الخوارزمى : الأصل : رميت رميا بجندل ، ثم رميا بجندل ثم جندلا » . انتهى . والجندل : الحجارة .

وكقولك : سُبْحَانَ اللهِ ،ورَيْحَانَهُ[١] ، وَقَعْدَكَ[٢] اللهَ ،وعَمْرَكَ اللهَ ، ولَبَّيْكَ ، وسَعْدَيْكَ ، وحَنانَيْكَ . ومنه قوله تعالى : ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[٣] و﴿صُنْعَ اللهِ﴾[٤] و﴿وَعْدَ اللهِ﴾[٥] .

وتُنْصَبُ الحال بفعل مضمر ، كقولهم : أقائماً وقد قعد النّاسُ ؟ وأقاعِداً وقد سار الرّكْبُ ؟ ، وقولهم[٦] :

* أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ ؟ *

أَنَمِيمًا مَرَّةً وقَيْسِيًّا أُخْرَى[٧] ؟

---

(١) قال ابن إياز في المحصول ١٢١ أ : وريحانه : فيه معنى الاسترزاق ، وقد جاء رفعه فى شعر النمر بن تولب :

* سلام الإله وريحانه *

(٢) قال ابن إياز : « وقعدك الله ، بفتح القاف ، وذلك أنى وجدت فى نسخة بالمسائل الشيرازية ، عليها خط مؤلفها أبى على ، ما هذه صورته : كنت شاكا فى « قعدك الله » أهو مفتوح أم مكسور ، حتى رأيت أبا عثمان المازنى قال : قعدك الله ، بفتح القاف ، وسمعت الكسر ممن لا أثق به ، والمعنى : أسألك بقعدك الله،أى بوصفك الله بالثبات والدوام ، وهو مأخوذ من قواعد البيت ، وهى أصوله ، والأصل فى ذلك القعود الذى هو ضد القيام لثبوته وعدم الحركة » .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٣٨

(٤) سورة النمل ، آية ٨٨

(٥) سورة النساء ، آية ١٢٢ ، وغير ذلك فى الكتاب العزيز .

(٦) هذا بيت من أرجوزة للعجاج فى ديوانه ص ٦٦ ، وهو فى المغنى ١ / ١٢ (مبحث الألف المفردة) . وقول المصنف : « وقولهم » فيه تسامح . وتقدير الكلام : أتطرب وأنت شيخ كبير ؟

(٧) تقديره : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ؟ راجع الكتاب لسيبويه ١/٣٤٣

البَابُ الثَّالِثُ

فيما يعمل من غير الأفعال فى الأسماء والأفعال

وفيه عشرة فصول : [٢٤ ب]

الفصل الأول

فى العامل فى المبتدأ والخبر

وهو عامل معنوىّ ، وحقيقته : تجرُّدُ الاسمِ من العامل اللفظىّ ، وإسناد الخبرِ إليه ، نحو قولك : اللهُ أكبرُ .

وحقُّ المبتدأ أن يكون معرفة ، والخبر نكرة ، وقد يجوز تنكيرهما معا إذا اعتمد المبتدأ على مالَهُ صَدْرُ[1] الكلامِ ، أو وُصِفَ ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[2] ، أو كانت النكرة عامَّةً ، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[3] ، أو فيها معنى النفى ، كقولهم : شَرٌّ[4] أَهَرَّ ذا نابٍ .

---

(١) قال فى المحصول ١٢٣ ب : يريد ما كان معتمدا على حرف استفهام أو حرف نفى ، نحو قولك : أقائم أخواك ؟ فقائم : مبتدأ ، وأخواك : فاعله ، وهو ساد مسد الخبر مغن عنه .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢٢١

(٣) سورة آل عمران ، آية ١٨٥ ، وغير ذلك من الكتاب العزيز .

(٤) قال فى المحصول ١٢٤ أ : معناه : ما أهر ذا ناب إلا شر ، وكذا : شىء جاء بك ، أى : ما جاء بك إلا شىء . فهذا لفظه لفظ الإيجاب ، وهو فى معنى النفى المنقوض بإلا .

وخبر المبتدأ تارةً يكون مفرَداً ، وهو [١] المبتدأ ، [٢٥ أ] كقولك : اللهُ رَبُّنا ، أو مُنَزَّلٌ [٢] منزلتَه [٣] ، كقولك : زيدٌ الأَسَدُ ، أبو يوسُفَ أبوحنيفةَ .

ويلزم الضميرُ إذا كان مشتقًّا ، نحو : ﴿ واللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [٤] .

وتارة يكون الخبر جملةً ، فيلزم فيها الضمير .

وذلك : إمّا مبتدأ وخبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٥] .

وإمّا جملة من فعل وفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ [٦] .

وإمّا شرط [٧] وجزاء ، وظرف وما اتصل [٨] به ، أو جارٌّ ومجرور .

---

(١) فى المحصول ١٢٥ أ ، وشرح الخوبى ٨١ أ : « هو المبتدأ » بطرح الواو . وقال ابن إياز : قوله : « يكون مفردا هو المبتدأ » بمعنى أنك إذا قلت : زيد المنطلق ، فالذات التى عبر عنها بزيد هى التى عبر عنها بمنطلق ، ألا تراك لو سئلت عن زيدلقلت : المنطلق ، وعن المنطلق لقلت : زيد ، فلما فسر كل واحد منهما بصاحبه دل ذلك على أنه هو ، وكذلك مثاله : « الله ربنا » إذ الله هو الرب ، والرب هو الله .

(٢) كذا فى الفصول ، وشرح الخوبى ، وفى المحصول : « منزلا » وهو الأولى لعطفه على الخبر المنصوب .

(٣) قال فى المحصول : يريد أنه جار مجراه وساد مسده ، ألاترى أن زيدا لشجاعته وبسالته يقوم مقام الأسد فى ذلك ويغنى غناءه ، وكذلك أبو يوسف فى علمه وزهده كأبى حنيفة رضى الله عنهما .

(٤) سورة البقرة ، آية ٢١٨ ، ومواضع كثيرة من الكتاب العزيز .

(٥) سورة البقرة ، آية ٥ ، وغير ذلك من الكتاب الحكيم .

(٦) سورة النور ، آية ٤٥ (٧) نحو : زيد إن تكرمه يكرمك .

(٨) قال ابن إياز فى المحصول ١٢٧ ب : وقوله : « وإما ظرف وما اتصل به » يعنى أنك إذا قلت : زيد خلفك فى الدار ، فإن « فى الدار » معمول الظرف ومتصل به ، فالخبر هو المجموع ، وفيه مافيه ، وقوله : « وإما جار ومجرور » يعطى ظاهره أنه قسم الجمل خمسة أقسام ، ولا حاجة إلى ذلك ؛ فإن الجار والمجرور داخل فى حكم الظرف ، ويمكن أن يكون تفصيلا للجملة الرابعة الظرفية ، وهذا واضح .

والظرف إن كان زمانيًّا أُخْبِر به عن الحَدَث ، وإن كان مكانيًّا أُخْبِر به عن الجُثَّة والحَدَثِ .

وقد يحذف المبتدأ ويبقى خبره ، [٢٥ ب] كقوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾(١) .

وقد يُحذف الخبر ، كقولك : لولا زيدٌ لأكرمتك .

وقد يَسُدُّ الحالُ مَسَدَّ الخبر ، كقولهم : ضَرْبِي زيداً قائماً .

وقد يتقدم خبر المبتدأ ، كقولك : كيف زيدٌ؟ وأين عمرٌو ؟ و ﴿ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾(٢) ، وعلى التَّمْرةِ مِثْلُها زُبْداً .

الفصل الثانى

فى الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر

فتنصب ما كان مبتدأ على أنه اسمها ، تشبيها بالمفعول، وترفع ما كان خبرا على أنه خبرها ، تشبيها بالفاعل .

وتلك الحروف : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، ولعلّ ، وكأنّ ، وليتَ ، كقوله تعالى : ﴿ إنّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾(٣) .

---

(١) سورة محمد ، آية ٢١ ، قال ابن إياز فى المحصول ١٢٧ ب : « أى أمرنا طاعة وقول معروف ، وجائز أن يكون الخبر هو المحذوف ، فيكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، والذى حسن الابتداء به وهو نكرة أنه عطف عليه نكرة موصوفة ، وكان الأحسن أن يمثل بما لا يحتمل غير مراده » هذا اعتراض ابن إياز على المؤلف ، وكان ينبغى عليه أن يمثل هو لما يستحسنه .

(٢) الآية الثانية من سورة البقرة .

(٣) سورة البقرة آية ١٧٣ ، وفى مواضع كثيرة من القرآن الكريم .

وإنَّ قد [٢٦ أ] تُخَفَّف ، فتعمل ، كقوله [تعالى] : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾(١) وتُلْغَى ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾(٢) .

فإن خُفِّفت إنّ وأُلْغِيت ، فلا بُدّ من اللام فى جملتها(٣) ، وإن كانت مشدّدة كنتَ مخيّرا(٤) .

وموضع اللام إنما هو الخبر ، وقد تدخل على الاسم ، إذا تقدم الخبر ، ولا يجوز تقديمه إلا أن يكون ظرفا أو جارًّا ومجرورا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى ﴾(٥) .

وأنّ قد تُخَفَّف ، ولا تكون مُلغاةً ، كقول الشاعر(٦) :

* أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ *

---

(١) سورة هود ، آية ١١١ ، وينظر لهذه القراءة تفسير القرطبى ٩ / ١٠٤

(٢) سورة يس ، آية ٣٢

(٣) فى المحصول ١٣١ أ ، وشرح الخوبى ٨٣ ب : « فى خبرها » .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول : « فى لفظ المصنف إرسال ، وذلك لأنه أوجب مع التخفيف دخول اللام ، وليس كذلك ، بل إن أعملت جاز طرح اللام وإثباتها ، إذ بعملها يحصل الفرق بينها وبين « إن النافية »،وما أحسن قول الجزولى:إن المكسورة متى خففت وأعملت فحكمها حكم الثقيلة . قال الشلوبينى : أى لايجب إثبات اللام فى الخبر ، كما لايجب فى الثقيلة ، بل لك إثباتها وحذفها ، فتقول : إن زيدا قائم ولقائم ، مع التخفيف ، كما كنت تقول كذلك مع التثقيل ، انتهى كلامه . وإن أهملت فلابد من اللام ، ويسميها الزمخشرى اللام الفارقة ، لفرقها بين النافية والمخففة » .

(٥) سورة الليل ، آية ١٢

(٦) هو الأعشى ، والبيت بتمامه فى ديوانه ص ٥٩ :

من فتية من سيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل

ورواية العجز عندنا هى رواية النحويين ، انظر حواشى سيبويه ٢ / ١٣٧

التقدير : أنه هالك .

وقد تليها الأفعال مقترنةً بسوف أو بالسين ، أو حرف [٢٦ ب] النفى ، أو قد مع الماضى ، كقوله تعالى : ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾(١) التقدير : أنه ، فحذف ضمير الشأن والقصة .

وفى « لعل » لغات : لَعلّ ، وعَلّ ، وعَنّ ، ولَعَنّ ، وأَنّ ، ولَأَنّ . ومنه قوله تعالى : ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٢) . وحكى الخليل : إيتِ السُّوقَ أَنَّكَ تشترى لنا منه شيئاً ، أى لعلك .

وشَبّهوا بأنَّ حرفَ النفى ، وهو : لا ، إذا أريد به المبالغةُ فى النفى ، كقولك : لا رَجُلَ فى الدار ، فهى تنصب الاسم وترفع الخبر ، ولكن الاسم معها مبنىٌّ ، إذا كان مفردا ، فإن كان مضافا أو مشبَّها بالمضاف،وجب [٢٧أ] نصبه(٣) ،نحو قولك : لا ذا نَجْدَةٍ غيرُ بَطَلٍ .

والمشبَّه ، كقولك : لا راكِباً فَرَساً عندك .

ولكنها لا تدخل إلا على نكرة ، فإن دخلت على معرفة ، أو تقدّم خبرها على اسمها ، وجب إلغاؤها وتكريرها ، كقوله تعالى : ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾(٤) .

---

(١) سورة المزمل ، الآية الأخيرة . (٢) سورة الأنعام ، آية ١٠٩

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ١٣٤ أ : « وهنا تنبيه ، وهو قوله : «وجب نصبه» وقد سبقه إليه الجزولى . وقال الشلوبينى المغربى : « وليس ذلك بصحيح ، بل يجوز الرفع على إعمالها عمل ليس » وأرى أن مراد الجزولى والمصنف بقولهما : « وجب النصب » أى وجب الإعراب ، لأنه فى مقابلة بناء المفرد ،ولا يعنيان بالنصب هذا النوع المخصوص من الإعراب ، فاندفع اعتراض الشلوبينى ، والله تعالى أعلم » .

(٤) سورة الصافات ، آية ٤٧

الفصل الثالث

فى الحروف الناصبة للأفعال المضارعة

وهى قسمان : أصل ، وهو : أنْ ، ولنْ ، وكى[١] ، وإذَنْ .

وفرع ، وهو ناصب[٢] [ما ينتصب] بإضمار أنْ، فأنْ لها ثلاثةُ مَواضِعَ: موضع تظهر فيه ولا تُضْمَر ،وموضع تُضمر فيه ولا تَظهر،وموضع يجوز فيه الإضمار والإظهار [٢٧ ب] .

فالموضع الذى تُضْمَر فيه ولا تَظهر : بعد حَتّى ، وكى ، ولام الجُحُود ، وبعد الفاء ، والواو ، وأو ، فى الجواب .

أما إضمارها بعد الثلاثة الأُوَل، فلأنها حروف جر ، وحروف الجر لا تدخل على الأفعال ، فلا بُدّ من إضمار شىء يصير به الفعل فى تأويل الاسم ، و «أنْ» تُقَدَّر مع الفعل بالمصدر ، فكانت المضمرة .

وأما إضمارها بعد الثلاثة الأُخَر ، فلأنها عاطفةٌ مصدرا[٣] فى المعنى على مصدر، فكانت « أن » المضمرة .

وأما الموضع الذى يجوز فيه الإظهار والإضمار : فبعد لام كى[٤] ، إذا لم يكن معها [٢٨ أ] لا ، كقولك : جئتك لتكرِمَنى ، ولأن تكرِمَنى .

---

(١) سقطت « كى » من المحصول ١٣٤ ب ، ومن شرح الحوبى ٨٦ أ . وبنى على ذلك ابن إياز فى المحصول فقال : « وهنا تنبيه ، وهو أنه ترك من الأصول « كى » فإما أن يكون ذلك سهوا منه ، وإما أن يكون تبع الأخفش فى مذهبه فيها ، إذ كان يرى أنها حرف جر دائما ، فيتحتم حينئذ تقدير الناصب بعدها » .

(٢) سقط هذا من المحصول ، وشرح الحوبى .

(٣) فإذا قلت : زرنى فأكرمك ، فتقديره : ليكن منك زيارة فإكرام منى .

(٤) يعنى لام التعليل .

وفى عطف الفعل على المصدر ، كقول الشاعر[١] :

* لَلُبْسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

وتقول : يعجبنى خُروجُك وتَذْهَبَ ، أى : وأن تذهب .

وما عدا ذلك يلزم فيه إظهار أن .

و « إذن » لها ثلاث حالات : مقدَّمة ، ومتوسِّطة ، ومؤخَّرة .

فالمتقدمة يلزمها الإعمال ، ما لم يكن الفعل للحال .

والمُتوَسِّطة إن كانت كلاما يَفْتَقِرُ بعضُه إلى بعض ، لم تعمل ، كقولك : أنا إذن أُكرِمُك .

وإن تأخرتْ وجب إلغاؤها ، كقولك : أُكرِمُك إذن .

والفاء تكون جوابَ الأمر والنهى والنفى والعرض والتمنى [٢٨ ب] والدعاء والتحضيض والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾[٢] و : ﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا ﴾[٣] و : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ ﴾[٤] .

وقد يرتفع الفعلُ بعدها فى جواب النفى[٥] ، كقولك : ماتأتينا فَتُحَدِّثُنَا ،

---

(١) هى ميسون بنت بحدل ، امرأة معاوية ، وأم ابنه يزيد ، وعجز البيت :

* أحب إلى من لبس الشفوف *

ويروى : « ولبس » ، والبيت من الشواهد التى استفاضت بها كتب النحو .

(٢) سورة الحديد ، آية ١١

(٣) سورة فاطر ، آية ٣٦

(٤) سورة طه ، آية ٦١

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٣٨ أ : « وهنا تنبيه ، وهو أن قول المصنف : «وقد يرتفع (الفعل) بعدها فى جواب النفى » فيه إرسال ، لأن رفع الفعل بعدها لا يختص بجواب النفى فقط ، بل هو جائز فى الجميع ، وقد خصه بالنفى كما ترى » .

إن أردت النفيَ فيهما معا ، على معنى : ما تأتينا وما تُحَدِّثُنا ، رفعتَ ، وإن أردت أن تنفى الثانى معلَّلًا بنفى الأول على معنى : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ نصبتَ ، ومن الرفع قوله عز وجل : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾(١) .

وأما الواو فتنصب فى جـــواب الأمر(٢) والنهى [٢٩ أ] والتمنى والاستفهام ، كقول الشاعر(٣) :

أَتَبيتُ رَيَّانَ الجفُونِ مِنَ الْكَرَى وأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

وقال الشاعر(٤) :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ والإخاء

---

(١) سورة المرسلات ، آية ٣٦

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ١٣٨ ب : لو قال المصنف : ينصب الفعل بعد الواو فى الأماكن التى انتصب فيها بعد الفاء ، لكان أخصر من عبارته وأعم منها ، أما أنها أخصر فظاهر ، وأما أنها أعم فلأنه ذكر أربعة وأخل بمثلها » ، ثم مثل ابن إياز للنفى بقوله تعالى : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ آل عمران آية ١٤٢ وللدعاء بقوله : اللهم ارزقنى بعيرا وأحج عليه ، وللعرض : ألا تبيع وتقبض ، وللتحضيض : لولا تصوم وتصلى .

(٣) أنشده السيوطى فى الهمع ٢ / ١٣ ، ونقـــل عن أبى حيان قوله عن البيت : «ولا أدرى أهو مسموع أم مصنوع » ، وقال أحمد بن الأمين الشنقيطى فى الدرر اللوامع ٢/ ١٠ : ولم أعثر على قائله. ونسبه ابن هشام فى المغنى ص ٧٤٤ للشريف المرتضى ، وليس فى ديوانه ، ونسبه الشيخ يس فى حاشيته على التصريح ١ / ١٨٤ ، للشريف الرضى ، والذى وجدته فى شعر الشريف الرضى :

أهون عليك إذا امتلأت من الكري أنى أبيت بليلة الملسوع

ديوانه ١ / ٦٥٢ ، والبيت بهذه الرواية فى الهمع ٢/ ٩٠ ، ونسبه السيوطى لبعض المولدين ، وفيه « على » مكان « عليك » .

(٤) هو الحطيئة ، والبيت في ديوانه ص ٩٨ ، ورواية المصراع الأول فيه :

* ألم أك مسلما ويكون بينى *

وفى جواب الأمر : زُرْنِي وأَزُورَكَ .

وفى جواب التمنى ، كقوله تعالى : ﴿ يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾[1] فى قراءة النصب[2] .

وفى النهى ، كقول الشاعر[3] :

لا تَنْهَ عَنْ خُلقٍ وَتأْتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عَظِيمُ

إذا نهاه عن الجمع بينهما نَصَب ، كقولك : لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، فإن نهاه عنهما جميعا جَزَمَ .

ومثال أو : لَأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي دَيْنِي ، معنـــاه : إلى أن ، أو : إلَّا أن [٢٩ ب] .

الفصل الرابع

فى الجـــوازم

وتنقسم إلى قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وما يجزم فعلين .

فالذى يجزم فعلا واحدا : لَمْ ولَمَّا ، وما زِيد عليهما : نحو : أَلَمْ ، وأَلَمَّا ، و : أَفَلَمْ وأَفَلَمَّا ، ولام الأمر ، ولا فى النهى .

وأما ما يجزم فعلين ، فهو : إنْ ، وما يتضمَّن معناها ، والذى يتضمن معناها : أسماء ، وظروف زمان ، وظروف مكان .

= وروايتنا جاءت فى الديوان ، فى هذا البيت :

ألم أك جاركم فتركتمونى لـكلبى فى دياركم عواء

(١) سورة الأنعام ، آية ٢٧

(٢) هى قراءة حفص وحمزة ويعقوب ، ووافقهم الأعمش ، على ما فى الإتحاف ص ٢٠٦

(٣) هو أبو الأسود الدؤلى ، والبيت فى ديوانه ص ١٣٠ ، وفى نسبته إليه خلاف ، انظره فى حواشى الديوان ، ص ١٢٩ ، وانظر أيضا ديوان المتوكل الليثى ص ٢٨٤

فظروف الزمان : إذْ ما ، ومتى ، وأىَّ حينٍ ، وأيّانَ .

وظروف المكان : حيث ما ، وأين ، وأىّ ، وأنَّى .

والأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، ومَهْما ، وأىٌّ ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾[1] ، وقوله [٣٠ أ] تعالى : ﴿ ما يَفْتَحِ اللهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فلا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ مَهْما تأْتِنا بِهِ مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ أيًّا مَّا تَدْعُو فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[4] .

فهذه تَجْزِم فعلين مضارعين ، وقدتدخل على ماضيين ، فيصيران مستقبلين فى المعنى ، وتنوب[5] الفاء عن الفعل الثانى .

وكلّ ما ذكرنا أن الفاء تنصب فى جوابه المضارع ، فهو بغير الفاء تجزم فيه ، إلّا فى النفى ، كقولك : لا تَشْتِمْ زيداً تَسْلَمْ ، ولا تقل : تَغْضَبْ ، لأن النهى مقدَّرٌ بشرطٍ منفىٍّ ، وفى العرض : ألَا [٣٠ ب] تَنْزِلُ عندنا نتحدَّثْ ، وإنما الجزم فى ذلك كله بإضمار « إن » .

---

(١) الآية الثانية من سورة الطلاق .

(٢) الآية الثانية من سورة فاطر .

(٣) سورة الأعراف ، آية ١٣٢

(٤) سورة الإسراء ، آية ١١٠

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٤١ أ : يعنى أن الفاء تكون جوابا كقولك : إن تأتنى فأنت مكرم . وضابط ذلك أن كل كلام لايصح أن يكون بعد « إن » الشرطية ووقع جوابا لم يكن له بد من الفاء .

الفصل الخامس

فى حرفين مُتَرَدِّدَين بين الأسماء والأفعال

فكان حقُّهما فى ذلك ألّا يعملا ، وهما : لا ، وما .

أمّا : ما ، فأعملها أهل الحجاز بشرطين : ألّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها ، وألّا ينتقضَ النفىُ منها بإلّا ، مثال تقدم الخبر قول الفرزدق[١] :

فأصْبَحُوا قد أعاد اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ مامِثْلَهُمْ بَشَرُ

ولكنّ الفرزدق تميمىٌّ فاستعمل لغة حجازية ، فظن أنهم يعملونها على كل حال ، فغَلِطَ ، والصحيح [٣١ أ] أنه قدَّم نعتَ النكرة عليها فنصب على الحال .

وإذا انتقض النفى بإلّا بطل عملُها ، كقوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾[٢] ، وقال فى إهمالها : ﴿مَاهَذَا بَشَراً﴾[٣] و : ﴿مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٤] .

وقد تدخل الباء فى خبرها ، فتعطف على موضعه نصبا ، وعلى لفظه جرا ، كما قال ذلك فى ليس ، وأنشد[٥] :

مُعاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيدَا

فإن قلت : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ أبوه ، جاز فيه الوجهان : النصب[٦] ،

---

(١) ديوانه ص ٢٢٣ (٢) سورة المؤمنون ، آية ٢٤ ، ٣٣

(٣) سورة يوسف ، آية ٣١ (٤) سورة المجادلة ، الآية الثانية .

(٥) لعقيبة بن هبيرة الأسدى ، كما فى سيبويه ١ / ٦٧ ، والخزانة ٢ / ٢٦٠ ، وغير ذلك كثير .

(٦) فى المحصول ١٤٣ أ : « النصب والجر والرفع على الاستئناف » وكذا جاء فى شرح الحوبى ٩٦ ب ، وقال : بالعطف على الموضع أو اللفظ ، وجاز الرفع على الاستئناف .

والرفع على الاستئناف ، كأنك قلت : ولا أبوه قاعدٌ ، فإن قلت : ولا قاعدٌ عمرو ، وجب [٣١ ب] الرفعُ ، لا غَيْرُ .

وأمّا « لا » فتعمل عملَ ما ، إذا لم تكن لنفى الجنس ، وتعْتَبرُ ذلك بأن تجعلها جواباً لمستفهِم ، فإن كان كلامه[1] مقرونا بمِنْ ، نصبت بها ، وإن كان غير مقرون بمِن ، رفعت بهـا ، فإذا قال : هل مِن رجلٍ فى الدار ؟ فجوابه : لا رَجُلَ فى الدار ، بالفتح ، وإن قال : هل رَجُلٌ فى الدار ؟ فجوابه : لا رَجُلٌ فى الدار ، بالرفع ، قال الشاعر[2] :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

وأكثر ما يُسْتَعمل الخبرُ فى « باب لا » محذوفا .

ولا تدخل إلّا على نكرة ، فإن دخلت على معرفةٍ أُلْغِيتْ .

[٣٢ أ] وقد تدخل عليها التاءللتأنيث ، كما تدخل على : رُبّ ، وثمّ ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَناصٍ ﴾[3] ، التقدير : ليس الحِينُ حِينَ مَناصٍ فاسمها مستترٌ[4] محذوف ، وقد قُرِئَ بالرفع[5] وحَذْفِ الخبر ، وذلك شاذٌّ .

---

(١) فى الفصول : « كلامك »، وأثبت ما فى المحصول ١٤٣ ب، وهو الصواب الذى يقتضيه السياق . وجاء فى شرح الحوبى ٩٧ أ : « كلاما » .

(٢) هو سعد بن مالك بن ضبيعة القيسى ، كما فى سيبويه ١ / ٥٨ وحواشيه،وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٣٩ ، ٢٨٢ ، ٣٢٣ ، ٢ / ٢٢٤ ، والأشباه والنظائر ٤ / ١٦٠ ، وهو بيت كثير الدوران ، والرواية عند سيبويه :

* من فر عن نيرانها *

(٣) سورة ص ، الآية الثالثة .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ١٤٥ أ : « وقول المصنف : « مستتر محذوف » فيه اضطراب ، إذ النحاة يقولون فى « زيد قام » : فاعل « قام » مستتر ، ولا يقولون : محذوف ، فهو عندهم أمر آخر ، ومراده أنه ليس مذكورا .

(٥) عرض أبو حيان فى تفسيره ٧ / ٣٨٤ ، لهذه القراءة ولغيرها .

الفصل السادس

فى حروف النداء

وهى : يا ، وهَيَا ، وأَيَا ، وأَىْ ، والهمزة ، ووا ، فى النُّدْبة .

فيا ، وهَيَا ، وأَيَا ، للبعيد ، وأَىْ ، والهمزة ، للقريب [1] .

ثم المنادى على ثلاثة أقسام : مفرد ، ومضاف ، ومُشبّه بالمضاف .

فالمفرد ينقسم إلى قسمين : مقصود ، وغير مقصود .

فالمفرد المقصود مبنىٌّ على الضم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَاصَالِحُ ائْتِنَا ﴾ [2] ، والنَّكِرة المقصودة ، نحو : يارَجُلُ .

[٣٢ ب] وأمّا المضاف ، والمُشَبّه به ، والنكرة غير المقصودة ، فإنها منصوبة ، تقول فى المضاف : ياعَبْدَ اللهِ .

وفى المُشَبّه بالمضاف : ياطالِعاً جَبَلًا ، والنكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى : يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِى .

ومن خصائص النداء حرفُ الاستغاثة ، وهى لام مفتوحة تدخل على المنادى فتجرُّه ، تقول : يالَزيدٍ لِعمرٍو ، ولام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث منه مكسورة ، لأن المنادى حَلّ مَحَلّ الضمير ، فاللام معه مفتوحة ، كما تفتح مع الضمير ، تقول : المال لَكَ .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ١٤٦ أ : « والمصنف جعل للمنادى مرتبتين : البعد والقرب ، فيا وأيا وهيا ، للأول ، وأى والهمزة ، للثانى . وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بعدا وقربا وتوسطا بينهما ، فللأول : أيا وهيا ، وللثانى الهمهزة ، وللثالث أى ، وجعل « يا » مستعملة فى الجميع » ، انتهى كلام ابن إياز ، وقد نقله السيوطى فى الأشباه والنظائر ١ / ٣٠٤

(٢) سورة الأعراف ، آية ٧٧

ومن خصائص النداء الترخيم ، وهو : حذف آخر الاسم [1][العَلَمِ] الزائد على ثلاثة [٣٣ أ] أحرف ، إذا لم يكن مضافا [2][ولا مُرَكَّبا] ولا جملة ، سواء حُذِف حرف النداء أو لم يُحذف ، تقول فى حارثٍ : يا حارِ ، وفى مالكٍ : يا مالِ ، وفى فاطمة : يافاطِمَ ، وقد قرئ شاذا : ﴿ يَامَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[3] .

والمحذوف فى الترخيم إمّا حرفٌ واحد ، وهو ما فيه هاء التأنيث ، أو ألفه المقصورة [4] ، وإمّا المحذوف منه حرفان ، وهو ما آخره ألف التأنيث ممدودة ، أو ما قبل آخره حرفُ مدٍّ ولينٍ زائدٌ ، وإذا حُذف حرف المدّ وما بعده بقى على ثلاثة أحرف أو أكثر ، كعَنْتَرِيس ، ومنصور ، وعَمّار ، تقول فى منصور : يا مَنْصُ ، ولك بعد الحـــذف [٣٣ ب] وجهان : إمّا أن تُبقىَ الاسم على حاله كأنك لم تحذف منه شيئا ، ولك أن تَبنيَه على الضمّ فتجعله كأنه اسم على حاله . وعلى هذه اللغة يلزمه ما لزم آخرَ الأسماء من الحذف [5] والإبدال .

---

(١) سقط هذا من المحصول ١٤٧ ب ، ومن شرح الخوبى ٩٩ ب ، وبنى على ذلك ابن إياز ، فقال فى المحصول ١٤٨ أ : وهنا تنبيه ، وهو أنه لم يذكر فى جملة الشروط : العلمية هنا ، لأنه يذكر ذلك فيما بعد ، والنحويون يذكرونها ، ولهذا يقولون : ياصاح ، شاذ ، والمراد : ياصاحب ، وكذلك المثل : « أطرق كرى » وهو ترخيم « كروان » اسم طائر ، فإن قيل : إنما لم يذكرها لأنها ليست شرطا معينا ، فإنه متى وجدت التاء جاز ترخيمه وإن لم يكن علما ، قيل : لو كان قصده ذلك لما ذكر الزيادة على الثلاث ، فإنها مع التاء أيضا غير مشروطة .

(٢) سقط من المحصول ١٤٧ ب ، ومن شرح الخوبى أيضا ٩٩ ب .

(٣) سورة الزخرف ، آية ٧٧ وهذه القراءة قرأ بها على وابن مسعود ، رضى الله عنهما ، ويحيى والأعمش ، وانظر تفسير القرطبى ١١٦/١٦ ، والمحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ٢ / ٢٥٧

(٤) زاد هنا ابن إياز من كلام ابن معطى : « والرباعى العلم مطلقا » ، ولم أجده فى شرح الخوبى .

(٥) الذى فى المحصول ١٤٩ أ : « مالزم آخر الأسماء من الحذف والقلب والإبدال » .

ومن خواصّ النداء : النُّدْبة، ويختص[١] بها من الحروف وا[٢]، فى أولها، فتقول: وازيدُ ، واعمرُو[٣]،وإن شئت ألحقت فى آخره ألفا ووقفت بهاء السكت.

ويجوز حذفُ حرف النداء عمّا لا يوصف به أىٌّ، قال الله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[٥].

وقد يُعوَّض عن حرف النـــداء الميمُ فى اسم الله تعالى، فتقول : اللَّهُمَّ ، ولا يدخل حرف النداء على اسمٍ فيـــه الألف واللام إلا هذا الاسم ، ولـكن يُتوصَّلُ إلى نداء ما فيه الألف [٣٤ أ] واللام بأىّ فتقول : يا أَيُّها الرَّجُلُ وإن شئت : يا أَيُّهَـذَا الرَّجُلُ .

ولا تَحذِف حرفَ الاستغاثة ولا النُّدبة .

الفصل السابع

فى حروف الجر

وهى أقسام : لازِم الحرفيّة والجرّ ، ولازِم الحرفية غير لازم الجرّ ،ومُتردِّد بين الحرفية والاسمية ، ومتردِّد بين الحرفية والفعلية .

---

(١) زدت الواو من المحصول ، ولم ترد فى شرح الخوبى .

(٢) هكذا جاء فى الفصول،لـكن ابن إياز يذكر فى المحصول ١٤٩ب كلام ابن معطى هكذا : « ويختص بها من الحروف : وا ، ويا » ، وأورد على ذلك اعتراضا قال فيه : « وقوله : «ويختص بها من الحروف وا ، ويا » فيه تجوز،إذ المختص بها «وا» ، وأما «يا»فهى للنداء،وتستعمل فيها دون أخواتها،فتقول : وازيد ، ويا زيد . انتهى اعتراض ابن إياز على المصنف ، وقد بناه على وجود « يا » فى كلامه ، وليست« يا » فى الفصول، كما ترى .

(٣) فى المحصول : « وياعمرو » ، وانظر التعليق السابق .

(٤) سورة يوسف ، آية ٢٩ (٥) الآية الأخيرة من سورة البقرة .

فاللازم الحرفيّة والجرّ : مِنْ ، وهى لابتداء الغاية ، وقدتكون للتبعيض، ولتبيين الجنس ، وزائدةً مع [١] الفاعل والمفعول والمبتدأ .

والباء للإلصاق [٢] ، وقد يدخلها معنى الاستعانة والتعدية [٣] بدلًا من الهمزة ، وبمعنى مع [٤] ، وزائدة [٣٤ ب] كمِنْ .

و « فى » معناها : الوِعاء ، وقد يدخلها معنى : عَلَى [٥] .

وإلى ، ومعناها : انتهاء الغاية ، وقد تكون بمعنى مع [٦] .

---

(١) أمثلتها على الترتيب : ماجاءنى من أحد ، وما ضربت من أحد ، وما عندنا من أحد .

(٢) مثال الإلصاق : به داء ، و مثال الاستعانة : كتبت بالقلم .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٢ ب : « وأما التعدية فقد سبقه إلى جعلها قسما الجزولى ، وقال الأندلسى : وليست التعدية قسما آخر ، بل تنخرط فى تلك المعانى ، لأن الإلصاق تعدية فى المعنى،وقال ابن الحباز: قوله:«وتكون للتعدية: فيه خلل ، لأنه يؤذن أن ماتقدمه ليس للتعدية » وصوبه شيخنا أبو جعفر بأن قال : الإلصاق قد ينفك عن التعدية لكونه أعم منها ، ألا ترى إلى قول أبى الفتح : إذا قلت : أمسكت زيدا ، احتمل أن تكون باشرته بيدك ، وأن تكون منعته عن التصرف من غير مباشرة ، فإذا قلت أمسكت بزيد، دل على أن مباشرتك له بيدك ، فالباء ملصقة غير معدية، فالإلصاق والتعدية إذن متغايران » .

(٤) مثالها حينئذ : خرج زيد بسلاحه ، وموضعه نصب على الحال ، كما أفاده فى المحصول .

(٥) مثاله قوله تعالى : ﴿ ولأصلبنكم فى جذوع النخل ﴾ — سورة طه ٧١ — وقوله تعالى : ﴿ أم لهم سلم يستمعون فيه ﴾ سورة الطور ٣٨ ، أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول، وهو أيضا فى المغنى ١ / ١٨٣ ، والبرهان ٤ / ٣٠٣ ، والإتقان ٢ / ٢١١

(٦) مثالها قوله تعالى : ﴿ من أنصارى إلى الله ﴾ سورة آل عمران آية ٥٢، كما فى المغنى ١ / ٧٨ ، والبرهان ٤ / ٢٣٣ ، والإتقان ٢ / ١٦٢

وواو القسم ، وهى فرع عن الباء ، بدليل ظهور[١] الفعل مع الباء ، ودخولها على الظاهر[٢] والمضمر ، قال الشاعر[٣] :

* فلا بِكِ ما أَسالَ وما أَغاما[٤] *

وقد يُحذف حرف القسم ، فيبقى المُقْسَمُ به ، فتقول : اللهِ لَأفعلَنَّ ، إن شئت جررت ، وإن شئت نصبت[٥] .

والتاء فرع الواو ، وهى فرع الفرع ، فلذلك أُلْزِمت اسماً واحدا ، فتقول : تاللهِ لأفعلَنَّ .

ولولا مع المضمر : الكاف والهاء والياء ، كقولك : لولاك [٣٥ أ] ولولاى ولولاه ، فلولا حرف جر عند سيبويه ، مع هذه الضمائر الثلاثة .

واللامُ مقتضاها المِلك[٦] والاستحقاق ، ومَجاز المِلك ، والتخصيص معنًى يلزمها ، وهى مكسورة مع الظاهر ، مفتوحة مع المضمر ، تقول : المالُ لِزيدٍ ، ولَكَ .

---

(١) فتقول : أقسمت بالله لأقـــومن ، ولايجوز : أقسمت والله لأقومن ، قاله فى المحصول ١٥٣ أ .

(٢) وتختص الواو بدخولها على الظاهر ، كما ذكر ابن إياز .

(٣) هوعمرو بن يربوع بن حنظلة ، كما فى نوادر أبى زيدص ١٤٦ ، وصدر البيت: « رأى برقا فأوضع فوق بكر » ، وانظر الحيوان ١ / ١٨٦ ، والخصائص ٢/١٩

(٤) فى الفصول : « وما غاما » ، وأثبت الصواب من المراجع السابقة . ويروى : ولا أغاما .

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٣ ب: «الأصل : أحلف بالله، لـكن لما كثر استعمال هذه اللفظة ، تعالى مسماها ، حذفوا الباء ، فتعدى الفعل إلى الاسم فنصبه ، ثم حذف الفعل فقيل : الله لأفعلن ، ومنهم من يجر فيقول : الله لأفعلن ، وذلك مخصوص بهذا الاسم عند البصرى ، وأما الـكوفى فيجيز الجر مطلقا ، وكلام المصنف يتقيد بالتمثيل .

(٦) مثل لها ابن إياز على الترتيب : الغلام لزيد ، الجل للدابة ، كن لى أكن لك .

(١) ورُبَّ : وهى للتقليل ، نظيرة كم فى التكثير ، ولها صدرُ الكلام ، ولا يعمل فيها إلّا ما بعدها (٢) ، ظاهرا أو مقدَّرا محذوفا ، فالظاهر نحو : رُبَّ رجُلٍ كريمٍ لَقِيتُ ، والعامل فى رُبَّ : لَقِيتُ .

وتدخل على الظاهر إذا كانت نكرةً موصوفة ، وعلى المضمر ، فيُفسَّر بنكرة (٣) منصوبة .

وربما أُضْمِرت إذا نابت عنها الواو (٤) ، كقول الشاعر (٥) :

* وَقاتِمِ الأعماقِ خاوِى المُخْتَرَقْ *

[٣٥ ب] ورُبَّما نابت عنها بَلْ ، كقوله (٦) :

* بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ *

وإن كُفَّتْ بما جاز أن يَلِيَها الأسماء والأفعال ، كما كان (٧) ذلك فى إنّما

---

(١) زدت الواو من المحصول .

(٢) فى الفصول : « إلا بعدها »، وأثبت ما فى المحصول ١٥٥ أ ، وشرح الخوبى ١٠٨ أ .

(٣) نحو : ربه رجلا .

(٤) ذكر ابن إياز فى المحصول ١٥٥ أ : أن «رب» تحذف وينوب عنها أحد ثلاثة أحرف : الأول ، وهو الكثير : الواو ، وقد مثل له المصنف ، والثانى وهو المتوسط : الفاء ، ولم يمثل له المصنف ، وشاهده قول امرئ القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم مغيل

والثالث ، وهو القليل : بل ، وقد ذكره المصنف .

(٥) هو رؤبة ، والبيت فى ديوانه ص ١٠٤

(٦) هو رؤبة أيضا ، والبيت فى ديوانه ص ١٥٠

(٧) كذا فى الفصول ، ولعل صحتها : « كما جاز ذلك » ، ولكنها وردت كما فى الفصول ، فى المحصول ١٥٦ أ ، وشرح الخوبى ١٠٩ أ .

وكأنما وليتما وطالما ، قال الله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾[١] .

واللازم الحرفية غير لازم الجر : حَتّى ، فإنها تارةً تكون جارّةً للاسم ، نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾[٢] وناصبةً[٣] للفعل ، بمعنى كى ، أو إلى ، على تقدير أَنْ مضمرة ، نحو : سرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ .

وتارةً تكون عاطفة ، فيكون ما بعدها جزءاً مِمَّا قبلَها على معنى الفاء ، كقولك : قام القومُ حَتَّى زيدٌ .

وتارةً تكون غايةً لا عمل لها ، فتستأنف ما بعدها ، كسائر [٣٦ أ] حروف الابتداء ، قال الشاعر[٤] :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحَتَّى الجِيادُ مايُقَدْنَ بأَرْسانِ

---

(١) الآية الثانية من سورة الحجر . وقد ضبطت باء « ربما » فى الفصول بالتشديد. وهى قراءة غير نافع وعاصم وأبى جعفر ، من القراء ، كما فى الإتحاف ص ٢٧٤

ويلاحظ أن المصنف إنما مثل فقط لدخول « رب » على الأفعال . وقد مثل ابن إياز لدخولها على الأسماء بقول الشاعر ـ وهو أبو دؤاد الإيادى :

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

قال ابن إياز : المصنف تبع شيخه الجزولى فى جواز إيقاع الجملتين بعد ربما ، وهو الظاهر من كلام المتأخرين ، والشلوبينى ذكر أن مذهب سيبويه اختصاصها بالفعلية . والبيت محمول على الضرورة .

(٢) الآية الأخيرة من سورة القدر .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ١٥٦ ب : « التى ينتصب بعدها الفعل هى الجارة أيضا عند البصرى، فلا تتوهمن أنها قسم آخر ، والمصنف جعل هذه قسما ، وأهمل العاطفة وليس بجيد » . انتهى كلام ابن إياز . وأقول : قوله : « هى الجارة » يعنى أنها تجر المصدر المؤول بعدها . أما قوله : « وأهمل العاطفة » فإن المصنف لم يهملها، فقد ذكرها فى السطر التالى .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت فى ديوانه ص ٩٣ ، برواية : مطوت بهم .

والمتردِّد بين الحرفيّة والاسميّة : فهو مُنْذُ ، والغالب عليها الحرفيّة . ومُذْ ، والغالب عليها الاسميّة ، لأنها محذوفٌ منها .

فإذا كانا حرفين انجرَّ ما بعدهما ، فالماضى فى تقدير : مِنْ ، وما أنت فيه مِن[1] تقدير : فى .

وهما فى ابتداء الغاية فى الزمان بمنزلة مِنْ ، فى غاية المكان . فإن كانا ظرفين ارتفع ما بعدهما على الابتداء وهما الخبر ، فتقول : ما رأيتُه مُـذْ يومُ الجمعة ، فما صَلُح فى جواب كَمْ مقدَّر بأمَدٍ ، وما صَلُح فى جواب متى مقدَّر بأوَّل .

[٣٦ ب] ومِن المُتردِّد بين الاسم والحرف: عَنْ ، وَعلَى ، وكاف التشبيه وذلك إذا دخلت مِن عَلَى عَنْ . قال الشاعر[2] :

فقلتُ للرَّكْبِ لَـمّا أنْ عَلَا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَـمينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَـلُ

وقال الشاعر[3] :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ

والـكاف تـكون اسماً ، فى قول الشاعر[4] :

* فَرُحْنَا بكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا *

---

(١) فى المحصول ١٥٧ أ ، وشرح الخوبى ١١٠ أ : « فى تقدير فى » .

(٢) هو القطامى . والبيت فى ديوانه ص ٢٨

(٣) هو مزاحم بن الحارث العقيلى . والبيت فى ديوانه ص ١١ ، وانظر المغنى ١٥٦ ، مبحث « على » ، ٥٨٧ « الباب الخامس » .

(٤) هو امرؤ القيس . والبيت فى ديوانه ص ١٧٦ . وروايته فيه :

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوب فيه العين طورا وترتقى

وكذا فى الصحاح (كوف) ص ١٤٢٥ . والشاعر يصف فرسا . وابن الماء : طائر ، وكل طائر يألف الماء . كما فى ثمار القلوب ص ٢٦٣

وقول الشاعر[١] :

* وصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ *

والكاف الأولى حرف ، والثانية اسم .

[٣٧ أ] والكاف اللازم الحرفيّة قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[٢] .

والمتردِّدُ بين الحرفيّة والفعلية : حاشا ، عند غير سيبويه ، وخلا ، وعدا .

الفصل الثامن

فى الأسماء العامِلة عَمَلَ الفعل

وهى أنواع :

الأول : اسم الفاعل ، للحال أو الاستقبال، أما الذى للماضى فغيرعامل ، إلا أن يدخلَه الألف واللام ، فيتساوى جميعه فى العمل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[٣] . ويجوز حذف النون والنصب معرَّفاً ، نحو قول الشاعر[٤] : [٣٧ ب]

---

(١) هو خطام المجاشعى . والبيت فى سيبويه ١ / ٣٢ ، ٢٠٣ ، والخصائص ٢/٣٦٨ ، والخزانة ٢ / ٣١٣ ، وغير ذلك كثير .

(٢) سورة الشورى ، آية ١١ . وقال ابن إياز فى المحصول ١٥٨ ب : الكاف فى هذه الآية الشريفة زائدة ، والتقدير : ليس مثله شىء ، إذ لو لم تكن كذلك لاستحال المعنى ، لأنه يفضى إلى إثبات مثل لله سبحانه ، ونفى المثلية عن ذلك المثل ، وإذا كانت زائدة فهى حرف ، لأن الاسم لا يزاد .

(٣) سورة النساء ، آية ١٦٢ .

(٤) هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . كما فى الخزانة ٤/٢٧٥ . وانظر حواشى سيبويه ١ / ١٨٥ . والبيت بتمامه فى رواية سيبويه :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

وانظر الاقتضاب ص ٣٧٣

* الحافِظُو عَوْرَةَ العَشيرةِ *

ويجوز حذفُ النونِ والخفضُ ، كقول الشاعر[١] :

* الفارِجُو بابِ الأميرِ المُبْهَمِ[٢] *

وإذا كان مفردا أثبتَّ التنوين ونصبت ، ويجوز حـــذفه والإضافة ، وتـكون إضافته غيرَ محضة ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[٣] .

النوع الثانى : الصفة المُشبَّهة باسم الفاعل ، ولا تعمل إلا معتمدةً على ما له صَدْرُ الـكلام،من نفى[٤] واستفهام ، أو معتمدةً على مُخْبَرٍ عنه ، أو موصوف أو موصول، كاسم الفاعل[٥] ، وتعمل فى السَّببىّ[٦] دونَ الأجنبىّ ، نحو قولك: مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُه ، ويجوز نصبه على التشبيه [٣٨ أ] بالمفعول به،وإن شئت عرَّفْتَ الوجهَ بالألف واللام ، فأضفت ، وإن شئت نصبت ، وإن

---

(١) هو رجل من بنى ضبة ، كما فى سيبويه ١ / ١٨٥ . والرواية عنده : الفارجى.

(٢) المبهم : صفة للباب ، كما فى حواشى سيبويه . والباب المبهم : المغلق .

(٣) سورة الأحقاف ، آية ٢٤

(٤) مثل لها ابن إياز فى المحصول ١٥٩ ب على الترتيب : ماحسن وجهه . أحسن وجهه ؟ . زيد حسن وجهه . مررت برجل حسن وجهه . جاءنى الحسن وجهه .

(٥) زاد ابن إياز فقال : أو حالا ، كقولك : جاءنى زيد حسناً وجهه .

(٦) فى الفصول وشرح الحوبى ١١٤ ب : « السبب » وأثبت مافى المحصول ١٦٠أ. وقال ابن إياز : المراد بالسببى المضاف لفظا ، كقولك : مررت برجل حسن وجهه ،أو تقديرا كقولك : مررت برجل حسن وجها ؛ إذ الوجه لصاحب الحسن ، ولا يعمل فى غير ذلك ، كقولك : مررت برجل حسن وجه امرأة ، إذا كانت أجنبية منه ، فإن كانت له جاز ذلك .

نَكَّرْتَ[١] فلك الوجهان ، نحو قول الشاعر[٢]:

* الحَزْنُ باباً والعَقُورُ كَلْبَا *

وقال الشاعر[٣] :

* لاحِقُ بَطْنٍ بِقَرًى سَمِينِ *

والإضافة فى هذا الباب غيرُ محضة ، كاسم الفاعل، ولذلك[٤] تقول: الحَسَنُ الوَجْهِ .

النوع الثالث : المصدر المقدَّرُ بأن والفعل .

ويعمل عملَ الفعل ، إمّا منوّناً ، وإما مضافا ، أو معرَّفا باللام ، نحو قولك: أعجبنِي ضَرْبٌ[٥] زيدٌ عمراً .

وقد يُضاف إلى الفاعل ، [٣٨ ب] كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ ﴾[٦] ، ويُضاف إلى المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ ﴾[٧] .

---

(١) قال فى المحصول ١٦٠ ب : وإن نكرت ، يعنى الوجه، فلك الوجهان، والوجهان هما النصب والجر .

(٢) هو رؤبة ، والبيت فى ديوانه ص ١٥

(٣) هو حميد الأرقط ، كما فى سيبويه ١ / ١٩٧

(٤) فى الفصول : « وكذلك » . وأثبته باللام من المحصول .

(٥) قال الحوبى فى شرح الفصول ١١٨ ب : فضرب : مرفوع على الفاعلية بأعجبنى، وزيد : مرفوع على الفاعلية بضرب ، المصدر ، وعمرا : منصوب على المفعولية ، لأنك لو صرحت بالفعل مع أن ، فقلت : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا ، لرفعت زيدا ونصبت عمرا ، فكذلك إذا أتيت بالمصدر المقدر بالفعل مع أن .

(٦) سورة البقرة ، آية ٢٥١ ، والحج ، آية ٤٠

(٧) سورة ص ، آية ٢٤

والمُعرَّف باللام ، كقول الشاعر[١] :

* كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا *

النوع الرابع : أفعل ، فى التفضيل . ولا يُثنَّى ولا يُجْمع ولا يؤنَّث إذا كان معه مِنْ ، ظاهرة أو مقدرة، كقولك: زيدٌ أحسنُ عَملًا، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا ﴾[٢] .

ولا يعمل[٣] رفعا إلا فى المضمر دون المظهر[٤] ، إلا ماشَذّ، من ذلك الأَثَرُ،

---

(١) هو المرار الأسدى ، ويقال : مالك بن زغبة الباهلى ، انظر سيبويه ١ /١٩٢ وحواشيه . وصدر البيت :

* لقد علمت أولى المغيرة أننى *

ويروى : « لحقت » مكان « كررت » .

(٢) سورة النساء ، آية ١٢٢

(٣) فى المحصول ١٦٢ ب : « ولا تعمل إلا فى المضمر » .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول : « ما ذكره هو الشائع ، وبعض العرب يرفع بها الظاهر ، فيقول : مررت برجل خير منك عمه ، بجر خير ،وارتفاع العم به،وهونادر، وإنما كان كذا ، لأنه مادام متصلا بمن اتحد لفظه ، فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث ، فزالت وجوه مضارعته لاسم الفاعل ، فنقص عن درجة «حسن وكريم». فتقول: مررت برجل أفضل منك أبوه ، برفع « أفضل » على أنه خبر « أبوه » مقدم ،والجملة صفة للنكرة. وقيل « أفضل » مبتدأ لاختصاصه بمنك ، وأبوه الخبر . وأما الأثر على صاحبه الصلاة والسلام ، فليس بشاذ كما ذكر المصنف ، بل ذلك قياس يطرد،والفرق بينه وبين ماتقدم من وجهين : لفظى ومعنوى ، فالأول : أنه لو رفع « أحب »لكان على أحد الوجهين المذكورين ، ويحصل حينئذ الفصل بين « أحب » وبين « منه » المتعلق به ، وذلك غير جائز ، ولو أخر « الصوم » لم يجز ، لأن الضمير فى « منه » يعود إليه ، والثانى أن الفاضل هناك غير المفضول ، والفاضل فى الأثر هو المفضول بعينه ، والمعنى تفضيل الصوم فى عشر ذى الحجة عليه إذا كان فى غيرها ، ومثله: ما رأيت امرأة أحسن عليها الحلى منه على فاطمة » .

وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « مامِنْ[١] أيّامٍ أحبَّ إلى اللهِ فيها الصَّوْمُ منه فى عَشْرِ ذِى الحِجَّةِ » .

وإن دخلت الألف واللام ثُنِّىَ وجُمِع [٣٩ أ] وأُنِّث ، نحو قوله تعالى : ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمالًا ﴾[٢] .

والمنصوب بعد « أفعل » تمييز ، [٣][أو مُشَبَّه بالمفعول] ، وكذلك ماهو بمعناه ، [٤]وذلك: خيرٌ وشرٌّ ، قال الله تعالى : ﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَواباً وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾[٥] وأمّا قوله تعالى : ﴿خَيْرٌ حافِظاً﴾[٦] فمنصوبٌ على الحال لا على التمييز.

---

(١) هذه الحديث أخرجه ابن ماجة فى سننه فى باب صيام العشر ، من كتاب الصيام ١ / ٥٥٠ ، ٥٥١ برواية مختلفة . وذكر السيوطى فى الجامع الصغير ٢ / ١٤٩ أن الترمذى أخرجه أيضا .

(٢) سورة الكهف ، آية ١٠٣

(٣) ما بين القوسين سقط من المحصول ١٦٣ أ ، وشرح الخوبى ١٢١ ب .

(٤) فى الفصول : « أو » وأثبت مافى المحصول ، وشرح الخوبى .وقال الخوبى : أى لايشترط فيما ذكر من الأحكام لأفعل التفضيل ، أن يكون على صيغة « فعل » ، بل يجرى فيما هو بمعناه ، وإن لم يكن على صيغته ، وذلك : خير وشر ، فإنهما للتفضيل ، وإن لم يكونا على صيغة : أفعل .

(٥) سورة الكهف، آية ٤٦ ، وقد جاءت الآية الكريمة فى الفصول هكذا: « خير عند ربك ثوابا وخير عقبا » ، وهذا خلط بين الآية التى أثبتها ، والآية ٤٤ من سورة الكهف أيضا، وهى : « هنالك الولاية لله الحق ، هو خير ثوابا وخير عقبا » . وانظر أيضا آية ٧٦ من سورة مريم .

(٦) سورة يوسف ، آية ٦٤

الفصل التاسع

فى الأسماء التى سُمِّيَتْ بها الأفعال

وتنقسم إلى متعدِّية وغير متعدِّية .

فالمتعدية : رُوَيْدَ ، وتَيْدَ ، ومعناها : أَمْهِلْ . وحَيَّهَلْ ، ومعناه : احضُرْ ، ومنه قول المؤذّن : حَيَّ[1] على الصلاة . وهَلُمَّ ، ومعناها : احضُرْ . وها ، بمعنى خُذْ . وبَلْهَ زيداً : أى دَعْ .

ومنه من الظروف : دُونَكَ ، وَعَلَيْكَ ، وعِنْدَكَ ، قال الله تعالى : ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[2] .

ومما [٣٩ ب] جاء على فَعالِ ، نحو : دَراكِ ، ونَزالِ ، ومَناعِ ، وحَذارِ .

وغير المتعدِّى ، نحو : مَهْ ، أى اكْفُفْ ، وصَهْ : أى اسْكُتْ ، وإيهِ : حَدِّثْ ، وهَيْتَ : أَسْرِعْ ، ولَعاً : اسْلَمْ ، وآمينَ : اسْتَجِبْ .

ومنه من الظروف قوله تعالى : ﴿مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وشُرَكَاؤُكُمْ﴾[3] ، وراءَكَ[4] أَوْسَعَ لَكَ ، ويقال : إلَيْكَ ، بمعنى : تَنَحَّ .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ١٦٤ ب : « قوله : « ومنه قول المؤذن : حى على الصلاة » فيه نظر ، إذ « حى » غير متعدية ، وهى فى الكلام عليه ، وما غره إلا أنه فى سياق : حى هل » . وراجع تعقيبى ، على ابن إياز فى رأيه هذا ، فيما تقدم (الفقرة الخامسة مما انتقد على ابن معطى) ص ١٠٨

(٢) سورة المائدة ، آية ١٠٥ (٣) سورة يونس ، آية ٢٨

(٤) هذا مثل ، ومعناه : تأخر تجد مكانا أوسع لك . هكذا فسره الميدانى فى مجمع الأمثال ٢ / ٣٧٠ ، لكن ابن إياز يذهب به إلى معنى آخر ، يقول فى المحصول ١٦٦أ : « وراءك : بمعنى اثبت مكانك واثت مكاناً أوسع لك ، وليس بمناقض ، كأنه أمره بالإقامة فى مستقره ، والانتقال عن جزء فيه » .

ومن المعدول على فَعال ، نحو : نَزالِ ، وخَراجِ[1] ، وتَراكِ ، وهو مَقِيسٌ عند سيبويه فى الثُّلاثىّ . وأمّا حَذامِ ، وقَطامِ ، وسَيارِ ، وفَجارِ ، ممّا ليس باسم فِعْلٍ ، فمُشَبَّهٌ بنَزالِ .

الفصل العاشر

فى الإضافة الاسميَّة

وهى ضربان : [٤٠ أ] مَحْضَةٌ ، وغير مَحْضَةٍ .

فالمحضة إما مُقَدَّرة باللام ، نحو : غُلامُ زيدٍ ، وتفيد المِلكَ والاستحقاقَ والتخصيصَ .

والمقدَّرة بمِنْ ، نحو : خاتَمُ فِضّةٍ ، إذا كان الأول جزءا من الثانى ، بشرط أن يستحقَّ الأوّلُ اسمَ الثانى .

وغير المحضة : هى التى يراد بها الانفصال .

وهى خمسة أقسام : الأول : اسم الفاعل ، إذا أريد به الحال أو الاستقبال ، نحو قوله تعالى : ﴿ عارِضٌ مُمْطِرُنا ﴾[2] .

الثانى : الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ، كقولك : الحَسَنُ الوَجْهِ ، والكريمُ الأبِ .

والثالث : أفعل فى التفضيل ، كقولك : مررت برجلٍ أكرمِ الناسِ .

الرابع : الاسم المضاف [٤٠ ب] إلى صفته ، كقولك : مسجدُ الجامعِ ، وصلاةُ الأولى .

الخامس : أسماء لا ترفع إضافتُها إبهامًا[3] ، وهى : غَيْر ، ومِثْل ، وشِبْه .

* * *

(١) هى لعبة للصبيان ، يقولون فيها : خراج خراج : أى أخرجوا ، وتسمى اللعبة : خريج . ذكر ذلك الخوبى فى شرح الفصول ١٢٤ ب ، وذكره صاحب اللسان فى (خرج) ٣ / ٧٨

(٢) سورة الأحقاف ، آية ٢٤

(٣) ومن ثم فهى تضاف إلى المعرفة ولا تتعرف بهذه الإضافة ، وذلك لشدة إبهامها وعمومها ، كما ذكر ابن إياز فى المحصول ١٦٨ ب .

الباب الرابع

فى النكرة والمعرفة وذكر التوابع

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول

فى الفرق ما بين المعرفة والنكرة

فالنكرة : اسمٌ شائعٌ فى جِنْسه ، لا يختصُّ به واحدٌ دُونَ الآخَرِ .

وعلامته : أن يقبلَ رُبَّ ، أو الألفَ واللام ، أو مِن [1] للاستغراق ، أو كُلًّا [2] للاستغراق ، أو يكونَ حالا أو تمييزا ، أو اسم لا ، أو خبرها ، أو مضافا [3] إضافةً لاترفع إبهاما .

والمعرفة : ماخَصَّ واحدا [٤١ أ] دُونَ الآخَرِ .

وهى خمسة أقسام : العَلَم ، والمضمر ، والإشارة ، وما عُرِّف بالألف واللام ، وما أُضِيف إلى واحدٍ من هذه الأسماء .

الفصل الثانى

فى ذكر العَلَمِ

وهو ما عُلِّقَ على شىءٍ بعينه ، غيرَ مُتناوِلٍ ما أشبهه .

وهو : إمّا موضوعٌ للأجناس ، كقولك للأسد : أُسامَةُ ، وأبو الأشبال ،

---

(١) نحو : ماجاءنى من رجل .

(٢) نحو : كل رجل يأتينى فله درهم .

(٣) مثاله فى آخر الفصل السابق .

وللثَّعلب : ثُعالَةُ ، وأبو الحُصَيْن ، وللضَّبُع : حَضاجِرُ ، وأمّ عامر .

وإمَّا موضوع للأشخاص ، وينقسم إلى [1] مُركَّب ومُفرَد ومضاف .

فالمفرد : إمَّا منقول أو مُرتَجَلٌ ، فالمنقول عن اسم عين [2] ، كأسد ، وثَوْر . والمنقول عن معنًى أو صفة ، كفَضل وحارِث . [٤١ ب] والمنقول عن فِعْل ، كأحمدَ ، وتَغْلِبَ ، ويَزِيدَ .

والمرتجل على ضربين : قِياسٌ وشاذٌّ .

فالقياس [3] ، نحو : غَطَفانَ وحَمْدانَ .

والشاذّ ، نحو : مَحْبَبٍ [4] ، ومَوْهَبٍ [5] .

والمُرَكَّب ، كحَضْرَمَوْتَ ، وبَعْلَبَكَّ .

والمُضاف ، كعبدِ الله ، وامرِئ القَيْسِ .

والمُكَنَّى .

---

(١) فى المحصول ١٧١ أ : « مفرد ومركب » ، وما فى الفصول مثله فى شرح الخوبى ١٢٩ ب .

(٢) سقطت كلمة « عين » من المحصول ١٧١ أ ، وشرح الخوبى ١٣٠ أ .

(٣) وهو ماوافق حكم نظيره من النكرات ، كغطفان وعمران ، فإن نظيرهما فى النكرات : نزوان وسرحان . ذكره ابن إياز فى المحصول ١٧٢ أ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ٧٢

(٤) قياسه : محب ، بالإدغام ، فإنه مفعل ، من الحب ، كما فى الهمع ، الموضع السابق .

(٥) بفتح الهاء ، وقياسه الكسر ، لأن ذلك حكم مفعل ، مما فاؤه واو ، وعينه صحيحة ، كموعد ، كما فى الهمع ، الموضع السابق .

الفصل الثالث

فى المضمر

وينقسم بالنسبة إلى التفسير إلى خمسة أقسام:

مُضْمَر يفسِّره ما قبلَه لفظا أو معنى (١) ، أو معنى دون لفظ (٢) ، أو لفظا دون معنى (٣) .

وإلى مضمر يفسِّره ما بعده .

ومضمر يفسِّره سياقُ الكلام .

ومضمر يفسّره المُشاهدةُ .

ومضمر يفسِّره [٤٢ أ] ما استتر (٤) فى النَّفْس .

والذى يفسِّره ما بعده : إمّا جملة أو مفرد .

فالذى تفسِّره الجملة هو ضمير الشأن (٥) والقِصَّة .

والذى يفسِّره المفرد : إما منصوب ، يقع فى رُبَّ (٦) ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ .

---

(١) نحو : ضرب زيد غلامه .

(٢) نحو : ضرب غلامه زيد ، لأن « زيد » مقدم على غلامه فى التقدير .

(٣) نحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » آية ١٢٤ من سورة البقرة . قال ابن إياز فى المحصول ١٧٣ أ : لأن « إبراهيم » مفعول ، وموضعه بعد الفاعل ، و « ربه » فاعل ، وموضعه قبل المفعول .

(٤) فى المحصول : « ما استقر » . وسيأتى نظيره فى كلام المصنف .

(٥) مثاله قوله تعالى : « قل هو الله أحد » .

(٦) نحو : ربه رجلا ، ذكره ابن إياز فى المحصول ١٧٣ ب ، قال : وفيه نظر ، وذلك لأن « رب » لايدخل إلا على النكرات ، وإنما ساغ دخولها على المضمر هنا، لأنه مبهم مفسر بنكرة ، ويجب فيه التفسير ، لأنه لم يتقدم مايعود الضمير إليه، ولأنه يجرى مجرى الوصف ، فيكون أبلغ فى التقليل .

وإمّا مفرد يجرى بوجوه الإعراب ، ويقع فى عطف الفعل على الفعل .

وحقيقة هذا البـــاب : أن يتنازع فعلان[١] كلاهما اسماً واحدا ، على جهة الاتفاق[٢] ، أو على جهة الاختلاف ، فالذى يطلبه على جهة الاتفاق : أن يطلباه جميعا مرفوعا ، أو يطلباه جميعا منصوبا ، أو يطلباه مجرورا ، مثال المرفوع : قام وقعد زيدٌ ، ومثال المنصوب : ضربتُ وأكرمتُ زيدًا ، ومثال المجرور : جئت وذهبت إلى زيدٍ . [٤٢ ب]

فذهب البصريين فى هـــذا الباب : أن يُعْطوا الظاهِرَ للثانى ، والضميرَ للأول ، ولا يُحْذَف إن كان مرفوعا ، ويُحـــذف إن كان منصوبا أو مجرورا ، ومما جاء فى كتاب الله تعالى قوله تعالى فى المنصوب : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾[٣] و : ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً ﴾[٤] ، ومثال المجرور قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾[٥] .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ١٧٤ ب : «ولو أنه قال عوض « فعلان » عاملان ، لكان أجود ، لأن العامل قد يكون فعلا وغير فعل ، وهذا الباب غير مختص بالفعل ، بل قد يكون فى الاسمين ، كقول كثير :

* وعزة ممطول معنى غريمها *

وفى اسم فعل وفعل ، كقوله سبحانه : « هاؤم اقرءوا كتابيه » .

(٢) يعنى بالاتفاق : أن يريدا فاعلين ، أو مفعولين أو جارين أو مجرورين ، وقد مثله المصنف ، وجهة الاختلاف أن يكون الأول رافعا ، والثانى ناصبا ، أو العكس ، كقولك : ضربنى وضربت زيدا ، وضربت وضربنى زيد . أفاد ذلك صاحب المحصول.

(٣) سورة الحاقة ، آية ١٩

(٤) سورة الكهف ، آية ٩٦

(٥) الآية الأخيرة من سورة النساء .

والكُوفِيُّون بعكسهم : وهو أن يُعْطُوا الظاهِرَ للأول ، والمضمرَ للثانى ، فيقولون [١] : ضربنى وضربت زيدٌ [٢] ، ولو كان على ما قالوا لوجب الضميرُ فى الثانى فلا يُحْذَف ، فيقولون : ضربنى وضربتُه زيدٌ ، وهذا من المُخْتَلَفِ [٤٣أ] العملِ .

والذى يفسِّره سِياقُ الكلام : كقولك : مَن كذب كان [٣] شرًّا له .

والذى يفسره ما استقرَّ فى النَّفس ، كقوله تعالى : ﴿ إنّا أَنْزَلْنَاهُ فى ليلةِ القَدْرِ ﴾ [٤] .

والذى يفسِّره المُشاهدةُ : ضمير المتكلِّم أو المخاطَب ، نحو : أكرمتك ، وضربتنى وأكرمتنى [٥] .

وينقسم بالنسبة إلى الإعراب إلى مرفوع ومنصوب ومجرور .

والمرفوع ينقسم إلى منفصل ومتصل ، فالمنفصل : أنا ونحن وأنت ، إلى

---

(١) هنا انتهى سقط النسخة ظ الذى بدأ أثناء الفصل التاسع من الباب الثانى .

(٢) فى الأصل : « زيدا »، وهو خطأ ينقض قاعدة الكوفيين، وقد أثبته بالرفع على الصواب من ظ ، والمحصول .

(٣) قال فى المحصول ١٧٥ أ : « ففى « كان » ضمير هو اسمها ، والتقدير : كان الكذب ، ودل عليه لفظ الفعل ، ولهذا قال : سياق الكلام » . وانظر أمالى ابن الشجرى ١ / ٥٣

(٤) الآية الأولى من سورة القدر . وقال ابن إياز فى المحصول : والضمير فى «أنزلناه» عائد إلى القرآن ، ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه ، فلهذا كان مفسره ما استقر فى النفس .

(٥) فى الأصل : « ضربنى وأكرمنى » . وأثبت ما فى ظ .

أنتُنَّ ، وهو إلى هُنَّ ، ويختصّ هذا المضمر [المرفوع المنفصل][1] بالفصل الذى يسميه الكوفيُّون العِمادَ ، ويقع بين المبتدأ والخبر ، إذا كانا معرفتين ، أو [٤٣ب] قريبا من المعرفة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[2] .

ومما[3] دخل على المبتدأ : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ هُوَ ٱلْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾[4] ، ولا مَوْضِعَ له من الإعراب .

والمُتّصل : ضربتُ ، وضربتَ ، وضربْنا ، وضربتِ ، إلى ضربتُنَّ ، وضَرب إلى ضَرَبْنَ .

والمنصوب ينقسم إلى منفصل ومتصل . فالمنفصل : إيّاىَ وإيّانا وإيّاكَ ، إلى إيّاكُنّ ، وإيّاه ، إلى إيّاهُنَّ .

والمُتّصل : نَفعنِي ونَفَعَنا ونَفَعك ، إلى نفعَكُنَّ ، ونَفَعَه ، إلى نَفَعهُنَّ .

والمجرور لا يكون إلا متّصلا ، كقولك : غُلامِي ، لِي ، غلامُنا ، لنا ، غلامك ، لك ، إلى غلامُكنَّ ، لَكُنّ ، غلامه ، له ، إلى غلامهُنّ ، لَهُنَّ . [٤٤ أ] .

الفصل الرابع

فى المبهمات

وينقسم إلى قسمين :

فالقسم الأول : الإشارات ، ولها مَراتِبُ : دُنْيا ووُسْطَى وقُصْوَى ، تقول : هذا وذاك وذلك ، هذانِ ، ذانِّك ، هؤلاء ، أولاك ، أولئك ، وإن شئت : أُولالِك . وفى الواحدة : هذه ، وفيه لغات : هاذِى ، وهاتِى ، وهاتا ، وذِهْ ،

---

(١) ليس فى ظ .
(٢) سورة لقمان ، آية ٢٦
(٣) فى ظ : وما .
(٤) سورة يوسف ، آية ٩٨

ودُنْيا : هذه ، ووُسْطَى : تِيك ، وقُصْوَى : تِلْك ، وفى التثنية : هاتانِ ، تانِكَ ، تانِّكَ ، وفى الجميع يستوى المذكر والمؤنث .

وإذا راعيتَ هذه المراتبَ الثّلاثَ نشأ عنها فى المخاطَبة مائةٌ وثمانى مَسائِلَ ، والأصل فيها : أن تجعل ذا المسئولَ عنه [1] ، والكاف للمخاطَب ، فتختلف [٤٤ ب] أحوالُها فى الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث .

القسم الثانى : فى الموصولات من المُبْهَمات .

وهى : الذى ، والتى ، وتثنيتهما وجمعهما ، ومَن ، وما ، وهما بمعناهما ، وذو ، فى لغة طَيِّئ ، وذا ، إذا كان معها [2] ما الاستفهامية ، والأُلَى بمعنى الذين ، وأىٌّ ، والألف واللام .

وهذه الموصولات لابُدَّ فيها [3] مِن صِلات ، وصلاتها لا تكون إلّا جملةً خبرية تحتمل الصدقَ والكذب ، ولابُدَّ فيها من ضمير يعود على الموصول ، ولا يتقدّم شىء منها على الموصول ، ولا يُحالُ بينها وبين الموصول بأجنبىّ .

وفى الذى لغات : الَّذِى ، والَّذِىُّ ، والّذِ ، والّذْ ، [٤٥ أ] وكذلك فى الَّتِى .

ويجوز تشديد النون فى اللَّذِينِّ ، واللَّتِينِّ ، كما جاء فى هذينِّ ، وهاتينِّ .

---

(١) فى ظ : والأصل أن تجعل فيها ذا للمسؤول .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ١٨١ أ : « و «ذا» المقترنة بما على وجهين : أحدهما : أن تكون « ما » استفهامية مبتدأة ، و « ذا » بمعنى الذى ، وما بعدها صلتها ، وهى خبرها ، والثانى أن تجعلهما كلمة واحدة فى موضع نصب بالفعل ، وجواب الأول مرفوع ، وجواب الثانى منصوب ، لأنه بدل منه ، قال تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون قل العفو » . قرئ برفع « العفو » ونصبه » .

(٣) فى ظ : « لها » فى هذا الموضع والذى يليه .

ويجوز حذف النون من اللذانِ والذين ، وهو أحد ماجاء[١] فى قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا ﴾[٢] .

وجَمْع التى : اللّاتِى ، واللَّوَاتِى ، واللّائِى[٣] ، واللَّاتِ .

وهذه الموصولات كلها مبنيّة ، إلا أيًّا ، فإنها معربة ، إلا إذا حُذِف من صلتها شىء ، فإنها تُبْنى ، كقوله تعالى[٤]: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا[٥] ﴾ .

الفصل الخامس

فى المُعرَّف باللام

وينقسم إلى : عهديّة ، وجنسيّة .

والفرق بينهما أن تُضمر [٤٥ب] الاسمَ الذى فيه الألف واللام، فإن أفاد مضمرُه ما أفاد مظهرُه ، فالألف واللام فيه للعهد ، وإلا فهى للجنس .

---

(١) فى ظ : ماقيل .

(٢) سورة التوبة ، آية ٦٩ . وقول المصنف : « وهو أحد ما جاء فى قوله تعالى » يشير به إلى ما ذكروه فى توجيه « الذى » فى الآية الكريمة .فقدذهبوا فيهامذهبين: الأول أنها « الذين » وحذفت منها النون . وهو ماذكره المصنف، والثانى:أن«الذى» هنا مصدرية ، وتأويل الآية : وخضتم كخوضهم . وهو نادر . انظر إعراب القرآن للعكبرى ٢ / ١٨ ، وتفسير القرطبى ١ / ٢١٢ ، ٨ / ٢٠١

(٣) رسمت فى الفصول هكذا : « اللاى » . وجاءت فى المحصول : « واللاء»وقال ابن إياز : بالهمز فقط . والذى وجدته فى المراجع جواز الوجهين :«اللائى، واللاء»، بإثبات الياء مع الهمزة ، وبالهمزة فقط . انظر مثلا شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٢٦ (٤) سورة مريم ، آية ٦٩

(٥) ضبطت العين فى الفصول بالضم ، وهى قراءة غير حمزة والكسائى وحفص من القراء ، كما فى الإتحاف ص ٢٩٨

مثال العهديّة قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[١] ، ولو قال : فعصاه ، لَعُلِمَ .

ومثال الجنسيّة قوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٢] ، ولو قال : إنه لفي خسر ، لم يُعلَم .

ومما يدخل فى الجنسيّة : الألف واللام التى هى للحضور ، نحو قولك: مررت بهذا الرجل .

ومما يدخل فى العهديّة : الألف واللام التى هى للمَحْضِ الصفة ، نحو : الحارث والعباس .

وأما [٤٦ أ] التى[٣] للغَلَبة فكالثُّرَيّا والدَّبَرانِ ، والألف واللام التى هى بدل من الهمزة ، فى : الله ، والناس .

الفصل السادس

فى الإضافة

وشرطها: أن تكون إضافةً مَحْضةً[٤] رافعةً للإبهام، لا يُراد بها الانفصال كقولك : غلامُ زيدٍ .

وقد يكون المضاف معرفةً بالغَلَبة[٥] ، كقولك : ابنُ عُمَرَ ، وابن الزُّبَيْرِ .

---

(١) سورة المزمل ، آية ١٥ ، ١٦

(٢) أول سورة العصر .

(٣) فى المحصول ١٨٤ ب : « وإما للغلبة كالثريا . . . » ، وفى شرح الحوبى ١٤٦ ب : « والتى للغلبة كالثريا . . . » .

(٤) سبق الكلام على هذه الإضافة فى ص ٢٢٤

(٥) قال ابن إياز فى المحصول ١٨٥ أ : يريد أن من الأعلام الشخصية ما لا يحتاج فى دلالته على مسماه الشخصى من حيث هو إلى أن يوضع عليه ، بل يكون فى وضعه =

الفصل السابع

فى أسبق التوابع ، وهو[1] النعت

والتوابع أربعة : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل .

فالنعت : تخصيص نكرة[2] [٤٦ ب] وإيضاح معرفة ، وأُتِيَ به[3] للفرق بين المشتركَيْن فى الاسم .

وشرطه : أن يكون مشتقًّا ، أو فى حكم المشتقّ ، وأن يكون تابعا للمنعوت فى إعرابه ، وإفراده ، وتثنيته وجمعه ، وتأنيثه وتذكيره ، وتنكيره وتعريفه[4] .

= الأصلى دالا على عدة من الأشخاص صالحا لها ، فتتفق لأحدها شهرة فتوجب تخصصه به وغلبته عليه ، فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليه ، وذلك ضربان : ما كان بالألف واللام كما سلف ، والثانى : ما كان مضافاً ، نحو ابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ، فإنه إذا أطلق لم ينصرف إلا إلى العبادلة ، فاللام والإضافة لازمتان ، فمتى نزعا تنكر الاسم .

(١) فى الفصول : « وهى » ، وأثبته بضمير المذكر من المحصول ١٨٥ أ ، وشرح الخوبى ١٤٨ ب .

(٢) فى ظ : تخصيص النكرة وإيضاح المعرفة .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ١٨٥ ب : « وقوله : « وأتى به للفرق بين المشتركين فى الاسم » هو المستفاد من قوله : « وإيضاح معرفة » كما عرفتك ، لكنه كرره من غير حاجة إليه » .

وقال الخوبى فى شرحه ١٤٩ أ « لكن هذه العبارة من المصنف توهم اقتصار غرض الإتيان بالنعت على هذه الفائدة ، أعنى الفرق بين المشتركين فى الاسم ، وليس كذلك ، فإنها قد تأتى لمجرد التعظيم كما فى : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو الذم والتحقير ، نحو : هذا زيد الفاسق الخبيث ، أو للتوكيد كقوله تعالى : « فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة » ، وقول القائل : أمس الدابر » .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ١٨٦ أ : « اعلم أن الصفة تتبع الموصوف فى الإعراب والتعريف والتنكير لفظا ومعنى ، أما فى البواقى التى ذكر المصنف ، فقد يتخلف ذلك لفظا ، فإن الجمع قد يوصف بالواحد ، فى نحو قولهم : مررت بقوم عدو لك ، وقد =

والمشتقُّ : إما حِلْيَةٌ(١) ، أو نَسَبٌ ، أو فِعلٌ ، أو صِناعة .

والذى فى حكم المشتقّ : ذو بمعنى صاحِب ، وأىٌّ ، والألف واللام التى للحضور .

وكلُّ الأسماء تُنعَتُ و يُنعَتُ بها، إلا المُضمرَ ، فإنه لا يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به. والعَلَمُ يُنعَت ولا يُنعَتُ به .

وإذا تكرَّرت النُّعُوتُ؛ فإن شئت أتبعتها الأوّلَ، وإن شئت نصبتها بمعنى أَعْنِى ، وإن [٤٧ أ] شئت رفعتها ، بمعنى المبتدأ ، وإن شئت عطفت بعضَها على بعض .

الفصل الثامن

فى التـــوكيد

وهو تحقيق المعنى فى نفس السامع .

وينقسم إلى : توكيد تَكرار ، وتوكيد إحاطة .

فتوكيد التكرار: ينقسم إلى تكرار لفظ، وتكرار معنى، فتكرار اللفظ: هو إعادة الشىء بعينه ، وفائدته : رفع توهُّم عدمِ سماع السامع .

وتوكيد تكرار المعنى : هو إعادة الشىء بالنفس والعين ، وفائدته : رفع توهُّم المَجاز .

= يوصف الواحد بالجمع فى نحو قولهم: ثوب أسمال، ومررت برجال قائم آباؤهم ، وقد وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل علامة ونسابة ، ووصفوا المؤنث بالمذكر ، فقالوا: امرأة حاسر وطالق ، فلم تكن هذه الأمور لازمة لفظا ومعنى، كالتى ذكرنا أولا » .

(١) الحلية : هى الأمر الظاهر على الموصوف ، كالطول والقصر والسواد والبياض ، والعمى والعور ، والتحلية منها ، أفاد ذلك ابن إياز فى المحصول ١٨٦ ب ، وقال : وقد أتى بها أبو الفتح ، فقال : الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية .

وتوكيد الإحاطة : هو التوكيد بكُلٍّ وأجْمَعَ ، [٤٧ ب] كقوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾(١) ، وفائدته : رفع توهُّم التَّجَزِّى.

ويتبع أجْمَعَ ، أكْتَعُ ، أبْصَعُ ، أبْتَعُ ، ولا يؤكَّدُ بها إلا المَعارِفُ ، دُونَ النَّكرات .

وكلها تتبع ولا تُقْطَع ، بخلاف النعت .

الفصل التاسع

فى العطف

وهو قسمان : عطف بَيانٍ ، وعطف نَسَقٍ .

فعطف البيان : هو اسمٌ يفسِّره اسم ، كما يفسِّره النعت ، إلا أنه ليس مشتقًّا ، ولا فى حكم المشتقّ ، فأشبه البَدلَ ، والفرق بينهما : أنه لا يُنْوَى فيه إحلالُ الثانى مَحَلَّ الأول .

وأكثر ما يقع : عَلَماً بعدَ عَلَمٍ ، أو عَلَماً بعد كُنْيةٍ ، أو كنيةً بعد عَلَمٍ ، كقول الشاعر(٢) [٤٨ أ] :

إنِّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وعطف النسق بالحروف ، وهى عشرة :

الواو للجمع بلا ترتيب .

---

(١) سورة الحجر ، آية ٣٠ ، وسورة ص آية ٧٣

(٢) هو رؤبة بن العجاج ، كما فى سيبويه ١ / ٣٠٤ ، وقد وجدته فى ملحق ديوانه ص ١٧٤ ، ونسبه ابن هشام فى المغنى ص ٤٣٤ لرؤبة أيضا ، لكنه فى شذور الذهب ص ٤٣٧ ينسبه لذى الرمة ، ولم أجده فى ديوان ذى الرمة . وقد تكلم البغدادى فى الخزانة ٢ / ٢٢٣ على نسبة هذا البيت ، وانظر أيضا الخصائص ١ / ٣٤٠

والفاء للترتيب والتعقيب .

وثُمّ للمُهْلَة .

وحتى للتعظيم ، أو للتحقير ، أو للضَّعف ، أو للقُوّة ، وشرطها : أن يكون مابعدَها جزءا ممّا قبلَها .

وأو ، وإمّا ، للشَّكِّ والإبهام ، والتخيير والإباحة .

ولـكنْ للاستدراك بعد الجَحْدِ .

وبل للإضراب عن الأول والإيجاب للثانى .

ولا : تنفى عن الثانى ما تُثْبِتُ للأول .

وأم للمُعادَلَةِ بين اسمين أو فعلين بعد همزة الاستفهام ، نحو : أقام زيدٌ أم عمرو ؟

ولـكنْ [٤٨ ب] تـكون منفصلةً إذا كان بعدها جملة .[1] [تـكون حرف ابتداء ، وأم تـكون منفصلةً إذا كان ما بعدها جملة] غير معادلة للهمزة ، فتقدر ببل والهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾[2] ، تقديره : بل يقولون افتراه .

وكلُّ الأسماء يُعْطَفُ بعضُها على بعض ، وكذلك الأفعـــال ، إلا المُضْمَرَ المجرورَ ، فلا يُعْطَف عليه إلا بإعادة الجارّ . وأما المضمر المرفوع المتصل فلا يُعْطَفُ عليه إلا بتأكيد[3] ، أو ما يسُدُّ مَسَدَّ التأكيد .

---

(١) مابين القوسين سقط من الأصل ، وظ ، وقد استكملته من المحصول ١٩٣ أ .

(٢) سورة يونس آية ٣٨ ، ومواضع أخرى من الـكتاب الـكريم .

(٣) فى ظ : بالتأكيد .

الفصل العاشر

فى البـــــدل

وهو تفسيرُ اسمٍ باسمٍ ، يُقَدَّرُ إحلالُه فى مَحَلِّ الأول .

وينقسم إلى أربعة أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وهو[١] كُلُّه .

وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه .

[٤٩ أ] وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتمِلٌ عليه .

وبدل الغَلَطِ ، ولا يقع فى كلامٍ فَصيحٍ .

وتنتهى مسائل هذا الباب إلى ثمانى مسائل : ظاهرٌ من ظاهر ، ومضمر من مضمر ، وظاهر من مضمر ، ومضمر من ظاهر[٢] .

والظاهر : إما معرفة من معـــرفة ، أو نـكرة من نـكرة ، أو معرفة من نـكرة ، أو نـكرة من معرفة .

فبدل الشيء من الشيء ، وهو كلُّه[٣] : قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[٤] ، وهذا بدل المعرفة من المعرفة .

وأمّا بدل النـكرة من المعرفة ، فقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾[٥] ، فالناصية الأولى معرفة والثانية نـكرة[٦] .

---

(١) فى ظ ، والمحصول ١٩٤ ب : وهو هو .

(٢) مثل المصنف لإبدال الظاهر ، ولم يمثل لإبدال المضمرات . وقد ذكرها ابن إياز فى المحصول ١٩٦ أ ، واستوفى أقسامها .

(٣) فى ظ ، والمحصول : وهو هو .

(٤) الآيتان الأخيرتان من سورة الفاتحة .

(٥) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٦) لم يمثل المصنف لبدل المعرفة من النكرة ، وقد ذكره ابن إياز فى المحصول ١٩٦ ب ، وهو قوله تعالى : « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله » الآيتان الأخيرتان من سورة الشورى .

وأما بدل النكرة من النكرة [٤٩ ب] فقول الشاعر(١) :

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

ونظيره قوله تعالى: ﴿ وغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾(٢) ، وهذا بدل النكرة من النكرة.

وبدل الشيء من الشيء ، وهو بعضه ، قوله تعالى(٣) : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ(٤) اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾(٥) .

وبدل الشيء من الشيء ، وهو مشتمل عليه قوله تعالى(٦) : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ ، فـ ﴿ أن(٧) أذكره ﴾ بدل من الهاء فى ﴿ أنسانيه ﴾.

---

(١) هو كثير ، والبيت فى ديوانه ١ / ٤٦

(٢) سورة فاطر الآية ٢٧ ، قال أبو عبيدة فى مجاز القرآن ٢ / ١٥٤ فى تفسير هذه الآية الكريمة : « مقدم ومؤخر ، لأنه يقال : أسود غربيب » ، وقد وضح الجوهرى فى الصحاح (غ ر ب) مأخذ هذا التقديم والتأخير ، فقال : « وتقول: هذا أسود غربيب ، أى شديد السواد ، وإذا قلت : غرابيب سود ، تجعل السود بدلا من الغرابيب ، لأن تواكيد الألوان لا تقدم » . (٣) سورة آل عمران ، الآية ٩٧

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ١٩٦ ب : « من استطاع » موضعه جر أو رفع ، فالجر على وجهين : الأول أن يكون بدلا من « الناس » بدل بعض من كل، إذ المستطيع بعض الناس لا كلهم، والثانى قال ابن برهان: وهو أن يكون بدل كل من كل ، والمراد بالناس الخصوص ، فهو مطابق لعدة المستطيعين ، لأن الله تعالى لا يكلف الحج إلا من يستطيعه ، والرفع على أن يكون فاعل « حج » و « حج » مضاف إلى المفعول .

(٥) سورة البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ ، و « دفاع » بألف بعد الفاء، وردت هكذا فى الفصول ، والمحصول ١٩٦ ب ، وشرح الخوبى ١٦٠ ب ، وهى قراءة نافع وأبى جعفر ويعقوب ، ووافقهم الحسن ، وهو حينئذ مصدر « دفع » الثلاثى ، نحو كتب كتابا . ويجوز أن يكون مصدر « دافع » كقاتل قتالا ، إتحاف فضلاء البشر ص ١٦١

(٦) سورة الكهف ، الآية ٦٣

(٧) البدل هنا هو المصدر المؤول من « أن والفعل » والتقدير : وما أنسانى ذكره إلا الشيطان ، تفسير القرطبى ١١ / ١٤

الباب الخامس

فى فصول متفرقة

وهى عشرة : العدد وما[٥٠ أ] يلتحق به ، والمذكر مع المؤنث ، والتصغير ، والنسب ، والمقصور مع الممدود ، والمجاء مع الإمالة ، وأبنية الأسماء مع الأفعال والمصادر ، والتصريف ، والوقف والحكاية ، والإدغام ، وضرائر الأشعار . على سبيل الاختصار . والله أعلمُ .

الفصل الأول

فى العدد وما يلتحق به

وهى آحاد وعشرات ومئون[١] وألوف .

فالعدد[٢] من الثلاثة إلى العشرة بإثبات الهاء فى المذكّر ، وحذفها من[٣] المؤنّث ، كقوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً ﴾[٤] ، فأثبت الهاء فى المذكّر ، وحذفها من المؤنّث .

وقد يُضاف [٥٠ ب] إلى جمع القِلّة إن أمكن ، وجموع القلة جُمعت فى قول بعضهم :

بأَفْعُلٍ ثُمَّ أَفْعَالٍ وأَفْعِلَةٍ ... وفِعْلَةٍ يُعْرَفُ الأَدْنَى مِن العَدَدِ[٥]

---

(١) فى المحصول : ومئات .

(٢) فى المحصول : فالجمع .

(٣) فى ظ : « فى المؤنث » ، هنا وفى الموضع التالى .

(٤) الآية السابعة من سورة الحاقة .

(٥) البيت فى الأشباه والنظائر ٢ / ١٢٦ من غير نسبة ، والرواية هناك :

بأفعل وبأفعال وأفعلة ... وفعلة يعرف الأدنى من العدد =

فإذا تجاوزتَ العشرةَ ركَّبتَ[1] مع النَّيِّف ، فتقول : أحدَ عشرَ رجلا ، وإحدَى عَشْرَةَ امرأةً ، وأما اثنا عشر : فمعربٌ صدره ومبنىٌّ عَجُزه ، فتقول : اثنا عشرَ رجلا ، واثنتا عشرةَ امرأةً [يُعرب الصَّدرُ إعرابَ المثنَّى][2] .

وأما ثلاثةَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ : فتثبت الهـاء فى صدره وتحذفها من عجزه ، والمؤنَّث بالعـكس .

وفى عشرين يستوى المذكر والمؤنث .

وأما الآحاد التى تُعطف [٥١ أ] على العُقُود فقد تقدّم ذِكرها .

وتفسير العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب .

= وبهذه الرواية أيضا فى حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ / ٣٠٠ ، وخاتمة المصباح المنير ، للفيومى ص ١٠٧٤ ، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروز ابادى ص ١٥٠ والبيت مع بيتين آخرين ، فى كليات أبى البقاء ، ص ٢٤٢ (فصل الجيم) من غير نسبة ، قال :

جمع السلامة منكورا يراد به ... من الثلاث إلى عشر فلا تزد
وأفعل ثم أفعال وأفعلة ... وفعلة مثله فى ذلك العدد
كأفلس وكأثواب وأرغفة ... وغلمة فاحفظنها حفظ مجتهد

وقد أنشد البغدادى فى الخزانة ٣ / ٤٣٠ البيت الشاهد مع بيت آخر هو :

وسالم الجمع أيضا داخل معها ... فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد

ونسبهما لأبى الحسن الدباح ، من نحاة إشبيلية .

ثم وجدت البيتين مع بيت ثالث ، هو :

سوى الثلاث التى الفراء قال بها ... دون النحاة ولم تحفظ لمجتهد

بآخر كتاب « التبصرة فى النحو » للصيمرى ، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، برقم ٣٣٢ ق ، رأيته أثناء رحلتى الثانية إلى المغرب الأقصى ، صيف عام ١٩٧٥ م .

(١) فى ظ : معها . (٢) سقط من ظ .

وأمّا المائةُ فتضاف إلى واحد، فتقول : مائةُ دِرْهمٍ ، وهى مؤنثة ، فتحذف الهاء من العدد المضاف إليها ، فتقول : ثلاثمائةٍ ، وثلاثُ مِئينَ .

وأما الألْف فمذكّر ، فتقول : ثلاثة آلافِ رجُلٍ ، وثلاثة آلافِ امرأةٍ .

ومن العَدَدِ التاريخُ ، وهو باللياليِ دُونَ الأيام ، فتقول : كتبته لِغُرَّةِ[1] شهرِ كذا ، وغُرَّةُ كلّ شيء : أوّلُه ، ثم : كتبته لليلتين خَلَتَا ، ولثلاثٍ خَلَوْنَ ، إلى العشرة ، ثم لإحدى عشرةَ ليـــلةً خَلَتْ ، إلى أربعَ عشرةَ ليلةً خَلَتْ .

وفى خمسَ عشرةَ تقول: كتبته لمنتصف [٥١ ب] شهرِ كذا، وانتصافِ شهرِ كذا ، ثم: لأربعَ عشرةَ ليلةً بَقِيتْ، إلى إحدى عشرةَ ليلةً بَقيتْ ، ثم تقول : كتبته لعشرٍ بَقِينَ ، ولثمانٍ بَقِينَ ، ومِن الكُتّابِ من يحترز[2] فيقول : إن بَقِينَ[3] ، ثم يقول : كتبته لسِرَارِ[4] شهرِ كذا ، ثم فى سَلْخِ شهرِ كذا .

وإذا أردت تعريفَ العدد ، ففى الآحاد والمئين والألوف ، تُعَرِّفُ المضافَ

---

(١) فى هذا الموضع كلام طيب وتحقيق جيد للحريرى فى درة الغواص ص٧٥، ٧٦

(٢) كذا فى الفصول، ومثله فى شرح الخويى ١٦٧ب، وفى المحصول ٢٠١ أ: «يتحرى»، وجاء بحاشية ظ : قوله « إن بقين » احتراز ، لئلا يكون الشهر ناقصا فيكون الباقى من الشهر دون ما ذكر .

(٣) قال الخويى فى الشرح : لجواز أن يكون الشهر تسعا وعشرين ، فـلا يكون الباقى عشر ليال مثلا ، فيقال : لعشر إن بقين ، والفقهاء يختارون هذه العبارة تحريا فى الصدق وتحرزا من الـكذب ، وأهل العربية يختارون الأول اعتمادا على فهم المعنى ، فإنك إذا قلت : كتبته لعشر بقين من الشهر علم أن المراد أن ذلك بتقدير أن يـكون الشهر تاما .

(٤) سرار الشهر : آخره ، وهو آخر ليلة يستسر الهلال بنور الشمس .

إليه ، فتقول : ثلاثةُ الأثوابِ ، ومائةُ الدِّرْهمِ ، قال الشاعر[١] :

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يداه إزارَهُ فَسَما فأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبارِ

وفى المُركَّب تُعرِّف الأوّلَ ، فتقول: الأحدَ عشرَ درهما ، وإن شئت عرَّفتهما ، فتقول : [٥٢ أ] الأحدَ العشرَ درهما ، ولايجوز تعريف الدِّرْهم ، لأنه تمييز ، وكذلك المعطوف فى أحد وعشرين .

وإذا بَنيْتَ اسم الفاعل من العدد وأتيت بعدَه بما هو من لفظه أضفت ، فتقول : ثانِى اثْنَيْنِ ، وثالثُ ثَلاثَةٍ ، أى [٢][هو] أحد اثنين ، وأحد ثلاثة .

وإن أتيتَ بعده بماليس من لفظه نوَّنْتَ ونصبت ، فتقول : ثالثٌ اثْنَيْنِ ، ورابعٌ ثلاثةً ، فتُجريه مُجْرَى اسمِ الفاعل .

وفى المُركَّب تبنى الجميع على الفتح ، فتقول : حادِى عشرَ أحدَ عشَرَ ، وإن شئت : حادِى [٣][أحدَ] عَشَرَ .

---

(١) هو الفرزدق يمدح يزيد بن المهلب ، والبيت فى ديوانه ص ٣٧٨

وقال ابن إياز فى المحصول ٢٠١ ب : وعنى بقوله « مذ عقدت يداه إزاره » حال الصغر ، وعنى بخمسة الأشبار القبر ، أى مازال أميرا مذ عقل إلى أن مات ، وانظر المقتضب ٢ / ١٧٦

(٢) زيادة من المحصول ٢٠٢ أ .

(٣) تكملة لازمة من المحصول ٢٠٢ ب ، والمقتضب ٢/١٨٢ . وقول المصنف: « وإن شئت حادى أحد عشر » عطفا على ماسبق يقتضى أنه مبنى على الفتح ، لكن المبرد ذكر فى المقتضب أنه يعرب ، ويحسن إن أورد سياقه كله ، قال: « فإذا جاوز العقد الأول فإن القياس على المذهب الأول ـ وهو: هذا ثالث ثلاثة ورابع أربعة ، أى أحد ثلاثة وأحد أربعة ـ أن تقول: هذا حادي عشر أحد عشر ، وخامس عشر خمسة عشر ، ولكن العرب تستثقل إضافته على التمام لطوله فيقولون : هذا حادى أحد عشر ، وخامس خمسة عشر ، فيرفعون الأول بما يرفعه وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه لأنه معرب ، وإنما منعهم من بنائه أن ثلاثة أسماء لا تجعل اسما واحدا فى غير الإضافة » . انتهى كلام المبرد . =

ومما يلتحق بالعدد الكناية ، وتنقسم على مراتب العدد ، فإذا قال : كذا دراهم ، فتفسره [1] بعدد قليل مضاف إلى جمع القلة ، وهو من الثلاثة إلى [٥٢ ب] العشرة ، والثلاثة أقلها .

فإذا قال : كذا كذا [2] درهما ، فيفسر [3] بمركب ، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وأحد عشر أقلها .

فإذا قال : كذا درهماً ، فتفسيره بالعقود ، وهو من العشرين إلى التسعين ، والعشرون أقلها .

فإذا قال : كذا وكذا درهماً ، فتفسيره بعدد معطوف ، وهو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وأحد وعشرون أقلها .

فإذا قال : كذا درهم ، فتفسيره بعدد يضاف [4] إلى المفرد ، وهو المائة والألف [5] .

= وفي سيبويه ٢ / ١٧٢ مزيد تفصيل ، ومسألة « ثالث عشر ثلاثة عشر » من المسائل الخلافية، وقد تكلم عليها ابن الأنباري في الإنصاف ص١٩٩ كما أشار محقق المقتضب . وقد رأيته في ص ٣٢٢ من طبعة الإنصاف التي عندي .

(١) في ظ : فتفسيره .

(٢) في المحصول : « كذا وكذا » . وما في الفصول مثله في المغني ١/٢٠٥، وصورة « كذا وكذا » بالعطف سيذكرها المصنف بعد. وقال ابن مالك في التسهيل ص١٢٥ : وقل ورود « كذا » مفردا أو مكررا بلا واو . ونقل ذلك عنه السيوطي في الهمع ٢/٧٦

(٣) في ظ ، و المحصول : فتفسيره .

(٤) في المحصول : مضاف .

(٥) قال ابن إياز في المحصول ٢٠٣ ب : « هذا ظاهر ، وكلام المصنف جار على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه ، نعم ذكر الغزالي في الوسيط مايخالفه، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة ، وهو أنه إذا قال: له على كذا ،فكأنه =

ومن الكناية الجارية مَجْرَى العدد: كَمْ، إذا كان استفهاما ، فيقع[1] موقعَ [٥٣ أ] العشرين ، فينتصب ما بعده على التمييز ، فتقول : كم غلاماً ملكتَ ؟ وإن كان خبريًّا أُجْرِى مُجْرَى العشرة، فتجرّ ما بعده ، فتقول: كم غلامٍ ملكتُ.

= قال: له على شيء، فيقبل منه تفسيره بكل مايطلق عليه ذلك ، وإذا قال: كذا كذا ، فهو تكرار ، وإذا قال : كذا وكذا، فهو كقوله : شيء وشيء، فقد جمع بين مبهمين، وإذا قال: كذا درهم ، يلزمه درهم واحد، وكذلك إذا كرر، فقال: كذا كذا درهم، وإذا عطف ففيه قولان : أحدهما أنه يلزمه درهم واحد، وكأنه بين المبهمين بشيء واحد، والآخر أنه يلزمه درهمان ، لأنه فسر أحدهما وأغنى عن تفسير الآخر ، وقال بعضهم : إذا قال كذا وكذا درهما، بالنصب ، لزمه درهمان، وبالرفع درهم واحد .وفيه نظر». انتهى كلام ابن إياز .

وقول المصنف : « كذا درهم » بالإضافة فيه متابعة صريحة للكوفيين ، قال ابن هشام فى المغنى ١/٢٠٥ مبحث « كذا » : « الثانى [من مخالفة كذا لأى]:أن تمييزها واجب النصب ، فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة ، خلافا للكوفيين ، أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال:« كذا ثوب ، وكذا أثواب »قياسا على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم : «إنه يلزم بقول القائل : « له عندى كذا درهم » مئة ، وبقوله : « كذا دراهم » ثلاثة ، وبقوله : « كذا كذا درهما » أحد عشر ، وبقوله : « كذا درهما » عشرون ، وبقوله : « كذا وكذا درهما » أحد وعشرون ، حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ، ووافقهم على هذه التفاصيل ـ غير مسألتى الإضافة ـ المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور ، ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ماأجازه المبرد ومن ذكر معه ». هذا وقد ذكر السيوطى فى الأشباه والنظائر ٤ / ١١٨ قول الكوفيين فى هذه المسألة ، ونص على أن ابن معطى تابعهم على هذا فى فصوله .

(١) فى المحصول : يقع .

وإن وقع كَمْ على المِرار[١] رفعتَ ، تقول : كم غلامٌ[٢] ملكتُه ، ويُنْشَدُ هذا البيتُ على ثلاثة أوجه[٣] :

كم عمةٍ[٤] لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشارِي

الفصل الثانى

فى المذكر والمؤنث

فالأصل فى الأسماء التذكير ، وإنما التأنيث فرعٌ عنه[٥] .

ثم المؤنث على ضربين : مؤنث بعلامة ، ومؤنث بغير علامة .

فعلامة التأنيث على أقسام : التاء التى تُبدل فى الوقف هاءً ، والألف المقصورة ، فى نحو : [٦][كِسْرَى] و[٧]سَكْرَى ، وجَرْحَى ، والألف الممدودة ، نحو : حمراء ، [٨][وأنبياء] ، والتاء فى الفعل ، نحو : قامتْ وقعدتْ ، والنون فى جمع [٥٣ب]

---

(١) فى المحصول ٢٠٤ ب : « المرات » . وما فى الفصول مثله فى شرح الخوبى ١٧٢ ب .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول : غلام : مرفوع بالابتداء ، وملكته : جملة فعلية خبره . ومفسر « كم » محذوف ، والتقدير : كم مرة . فكم على هذا منصوب على الظرف بالفعل بعدها ، ويجوز أن تكون منصوبة على المصدر ، أى : كم ملكا غلام ملكته ، ويجوز أن يكون « ملكته » صفة لغلام ، والخبر محذوف ، والتقدير : كم لك غلام مملوك .

(٣) البيت للفرزدق . وهو فى ديوانه ص ٤٥١ ، والنقائض ١ / ٣٣٢

(٤) قال المبرد فى المقتضب ٣/٥٨ : « فإذا قلت : كم عمة ، فعلى معنى : رب عمة ، وإذا قلت : كم عمة ، فعلى الاستفهام ، وإن قلت : كم عمة ، أوقعت « كم » على الزمان ، فقلت كم يوماً عمة لك وخالة قد حلبت على عشارى ، وكم مرة ، ونحو ذلك » وفى مغنى اللبيب ١ / ٢٠٢ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٥٤ توجيهات هذه الأعاريب الثلاثة .

(٥) فى ظ ، والمحصول : عليه .

(٦) ليس فى ظ ، والمحصول .

(٧) زدت الواو ليلتئم الكلام .

(٨) ليس فى ظ .

المؤنث : نحو : ضَرَبْنَ ، والتاء المكسورة[١] ،نحو : أنتِ ، والياء فى هذِى[٢] ، والهاء فى هذه ، التى هى تُبْدَل[٣] من الياء فى هذِى .

وغير الحقيقىِّ[٤] : الذى ليس له خِلْقَةٌ يُعْرَف بها ، وإنما تثبت [٥][علامته] فى الفعل المسنَد[٦] إليه ، وبالإخبار [٧] عنه ، أو فى صفته[٨] ، أو فى تصغيره ، نحو قولك فى عين : عُيَيْنة .

وما كان فى الحيوان مُزْدَوَجاً ، فالغالب [٩] عليه التأنيث ، إلا الحاجبين والمِنْخَرَيْن ، والله أعلم .

---

(١) فى ظ : والكسر فى أنت . وقال ابن إياز فى المحصول ٢٠٥ ب : وقوله : «والتاء المكسورة» الذى وجدته هو أن بعضهم قال: الكسرة تكون علامة للتأنيث، نحو أنت ، والمصنف قال : التاء المكسورة ، ولا بأس به .

(٢) قال ابن إياز : قوله : « والياء فى هذى » ، وقد سبقه إليه الزمخشرى فى مفصله ، وليس الأمر على ما ظنا ، بل الياء عين الكلمة ، والتأنيث معلوم من الصيغة ، وأما الكوفى فيستقيم ذلك على مذهبه ، لأن الاسم عنده الذال،والألف زائدة لتكبير الكلمة ، فكذلك تكون الياء فى « هذى » زائدة ، فاعرفه . (٣) فى ظ : بدل .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول : المصنف لم يتعرض فى أول هذا الفصل للحقيقى حتى يقول : وغير الحقيقى ، والظاهر أنه يريد بغير الحقيقى المؤنث الذى ليست فيه علامة لأنه قسيم مافيه علامة. وعنى بالخلقة : العلامة ، ألا تراه قال : وإنما تثبت فى الفعل المسند إليه . انتهى كلام ابن إياز، وأقول : قوله: « وعنى بالخلقة: العلامة » إنما بناه على سقوط كلمة « العلامة » من نسخته من الفصول ، كما يتضح من التعليق الآتى .

(٥) سقطت من ظ ، والمحصول . وانظر التعليق السابق .

(٦) نحو : قامت هند .

(٧) فى المحصول : « أو الإخبار » . وهو أولى ليناسب ما بعده . ومثال الإخبار عنه : الشمس طالعة . (٨) نحو : هذه عين واسعة .

(٩) فى الأصل : « والغالب » ، وأثبته بالفاء من ظ ، والمحصول ، وشرح الخوبى ، وهو أنسب .

الفصل الثالث

فى التصغير

والتصغير : أن تأتىَ إلى الاسم فتضمَّ أولَه وتفتحَ ثانيَه ، وتُلحقَ ياء التصغير ثالثَه ، ساكنةً ، وتكسرَ مابعدها ، إلا أن يكون حرفَ إعراب ، أو فيه هاء [٥٤ أ] التأنيث ، أو ألفه الممدودة أو المقصورة ، أو ألف أفعالٍ ، أو ألف فعلان .

وأبنية التصغير ثلاثة : فُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِلٌ ، وفُعَيْعِيلٌ ، كفُلَيْسٍ ، ودُرَيْهِمٍ ، ودُنَيْنِيرٍ .

ففُعَيْل : هو تصغير كلِّ بناءٍ ثلاثىّ .

وفُعَيْعِل : هو تصغير كل بناء رُباعىّ ، أوخماسىٍّ حُذِفَ منه ولم يُعوَّضْ[1] .

وفُعَيْعِيل : هو تصغير كلّ بناءٍ زاد على أربعة أحرف قبلَ آخرِه حرفُ مدٍّ ولينٍ ، أو حُذِف منه وعُوِّضَ ، تقول فى تصغير سَفَرْجَل : سُفَيْرِجٌ ، إذا لم تُعوِّض منه ، فإن عوَّضت قلت : سُفَيْرِيجٌ .

وإن كان زائدا على خمسة أحرف حذفتَه ، فتقول فى قَبَعْثَرَى : قُبَيْعِثٌ .

وإن كان فيه زائدان حذفتَ أقلَّهما فائدةً ، فتقول فى نحو : مُكْتَسِبٌ : مُكَيْسِبٌ .

وإن كان ناقصا [٥٤ ب] عن ثلاثة أحرف ردَدْتَ ما حُذِف منه ، إن[2] كان فى أوله : تقول فى عِدَة : وُعَيْدَة ، وأُعَيْدة .

---

(١) فى المحصول : ولم يعوض عنه .

(٢) فى الأصل : « وإن » وأسقطت الواو كما فى ظ ، والمحصول، وهو أنسب لنظم الكلام .

وإن كان فى وسَطه رددتَه ، فتقول فى سنة[1] : سُنَيّةٌ وَسُنَيهة .

(١) قال ابن إياز فى المحصول ٢٠٨ ب: وتمثيل المصنف بسنة فيما حذف وسطه غلط، لأنه محذوف اللام ، فمن قال : سنوات ، فلامها واو ، وتصغيرهـــا سنية ، ومن قال : سنهات ، فلامها هاء وتصغيرها : سنيهة .

وقال الخوبى فى شرح الفصول ١٨٠ أ : ولم يمثل المصنف لمحذوف العين ، بل ذكر هنا ما حذف وسطه ، كسنة ، ولم يرد بالوسط العين بل الحشو ، لأن المحذوف من سنة لامها ، وجعلها وسطا لوقوعها قبل هاء التأنيث حشوا . انتهى كلام ابن إياز والخوبى . وأقول :

هذا خطأ وقع فيه ابن معطى وابن إياز والخوبى ، أما خطأ ابن معطى فلأنه مثل لما حذف وسطه بسنة ، والصواب فى هذا المثال : « سه » بالسين والهاء ، كما فى همع الهوامع ٢ / ١٨٧ ، وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤ / ١٦٧ . ويقال فى تصغير : « سه » : « ستيه » برد العين ، وهى التاء ، والسه : الاست ، وفى الحديث: « العين وكاء السه » ، قال ابن الأثير فى النهاية ٢/٤٢٩ : « السه : حلقة الدبر ، وهو الاست ، وأصلها : سته ، بوزن فرس ، وجمعها أستاه ، كأفراس ، فحذفت الهاء وعوض منها الهمزة ، فقيل : است ، فإذا رددت إليها الهاء ، وهى لامها وحذفت العين التى هى التاء انحذفت الهمزة التى جيء بها عوض الهاء ، فتقول: سه، بفتح السين، ويروى فى الحديث: « وكاء الست » بحذف الهاء وإثبات العين ، والمشهور الأول » .

وقد كنت جوزت أن يكون ما فى الفصول من قوله : « سنة » من تصحيفات النساخ وقد ردنى عن ذلك ما ذكره ابن معطى من قوله فى التصغير : « سنية وسنيهة » فهذا مما ينصرف إلى « سنة » لا محالة ، ومن عجب أن المصنف ذكره على الصواب ، فقال فى ألفيته ص ٥٤ :

وكل محـــذوف إذا ماصغرا ... يرد للأصـــل فقل مصغرا

وعيدة يـــدية شويهه ... ثبية عضية ستيهه

أما خطأ ابن إياز والخوبى فلأنهما لم يتنبها إلى ما فى تمثيل المصنف من تصحيف ، وأما قول الخوبى : « ولم يمثل المصنف لمحذوف العين » فهو مدفوع بقول المصنف بعد : « وفى مذ : منيذ » ، فهذا هو مثال محذوف العين ، ولكن يبدو أن هذا المثال سقط من نسخة الخوبى من الفصول ، كما سقط من « محصول » ابن إياز .

واعتذار الخوبى بقوله : « ولم يرد بالوسط العين بل الحشو » واضح التكلف .

[1][وفى مُذْ : مُنَيْذ] .

وكذلك إن كان فى آخره ، فتقول فى أبٍ : أُبَيٌّ ، وفى فَمٍ : فُوَيْهٌ ، وذُوَىْ مالٍ .

وكلُّ مؤنَّث على ثلاثة أحرف ، ليست فيه علامة التأنيث ، فإنك تردُّ إليه الهاء فى تصغيره[2] ، إلا فى ستة مَواضِعَ : القَوْس ، والناب[3] ، والدِّرْع[4] ، والحَرْب ، والعرب ، والعِرْس .

---

(١) سقط من ظ ، والمحصول .

(٢) مثل : عيينة وأذينة ، فى تصغير عين وأذن .

(٣) المقصود بالناب هنا : الناقة المسنة ، كما فى شرح الخوبى ١٨٠ ب ، قال : « وأما الناب الذى هو أحد الأسنان فمذكر ، وفى كلام ابن بابشاذ مايشعر بأنه يوهم أنه مؤنث وأنه المستثنى فى التصغير ، حيث قال فى الاعتذار عن عدم رد الهاء فى تصغير هذه المستثنيات : فالقوس : عود ، والدرع : قميص ، والناب : سن » ، وقال الجوهرى فى الصحاح (ن ى ب) ١/٢٣٠ : الناب : المسنة من النوق . . . والتصغير نييب ، يقال : سميت بذلك لطول نابها : فهو كالصفة ، فلذلك لم تلحقة الهاء ، لأن الهاء لاتلحق تصغير الصفات . وانظر البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات الأنبارى ص ٧٢ ، ٨٤

(٤) قال الخوبى فى شرح الفصول : وأما الدرع فالمراد بها درع الحديد ، لأنها مؤنثة ، قال الشاعر :

والدرع لا أبغى بها نثرة كل امرئ مستودع ماله

وقد قالوا فى تصغيرها : دريع ، وأما الدرع بمعنى القميص ، فهو مذكر ، فليس هو المراد هنا ، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أن درع الحديد يذكر ويؤنث ، واستشهدوا بقول الشاعر :

مقلصا بالدرع ذى التفضن يمشى العرضى فى الحديد المتقن

فعلى هذا يكون تصغيره على لغة تذكيره ، فلايصح استثناؤه ، وانظر اللسان (د رع)

وشذَّ فى هذا الباب تصغيرُ الترخيم ، تقول فى أزهر : زُهَيْر[١] .

وتصغير المُبْهَمات بفتح أولهـا وإلحاق ألفٍ[٢] فى آخرها ، تقول فى هذا : هاذَيّا ، وفى التى : اللَّتَيَّا .

الفصل الرابع

فى النسب

[٥٥ أ] وهو أن تَعْزُوَ الاسمَ إلى أب أو قبيلة أو حَيٍّ أو صناعة ، بياء مشددة فى آخر الاسم ، مكسورٍ ما قبلها ، وقد[٣] يُعوَّض عن إحدى الياءين ألفٌ ، فتقول فى يَمَنِيٍّ : يَمانٍ ، وكذلك فى شامىٍّ : شآم ، ولا يجوز[٤] التشديد مع الألف ، لأنه جَمْعٌ بينَ العِوَض والمُعَوَّض عنه .

وبين ياء النسب وهاء التأنيث شَبَهٌ ، لأنها[٥] للفرق بين الواحد والجمع ،

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ٢٠٩ ب : وفى قوله : « وشذ » نظر ، لأنهم لم ينصوا على شذوذ هذا .

وقال الخوبى فى شرح الفصول ١٨١ ب : وإنما شذ لما يؤدى إليه من اللبس ، ألا ترى أن تصغير أزهر وزاهر ومزهر ، صيغة واحدة ، وهى : زهير ، بخلاف التصغير الآخر ، فإنك تقول فيه ، فى أزهر : أزيهر ، وفى زاهر : زويهر ، وفى مزهر : مزهير ، وفى زهر : زهير .

وانظر الفقرة (١٤) من آراء ابن معطى ، فى الدراسة ص ٧١ .

(٢) فى الفصول وشرحها للخوبى : « ياء » ، وأثبت الصواب من المحصول ، والمقتضب ٢ / ٢٩٠ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٩٠

(٣) قال فى المحصول : أتى بقد للتقليل ، لأن ذلك قليل .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ٢١١ أ : يريد على المختار ، وإلا فقد حكى الجمع بينهما أبو الخطاب ، وأنشد المغربى فى شرح الجمل :

فتصبح فى أكناف مكة آمنا كأنك جار لليمانى تبع

(٥) فى ظ : لأنهما .

فتقول: رُومٌ، للجِنْس، ورُومِيٌّ، للواحد، كما تقول: تَمْرٌ، للجنس، وللواحدة: تَمْرة، وتكون للمبالغة فى الوصف، كأَحْمَرِيٍّ[1]، كما تكون الهاء للمبالغة فى الصفة، نحو: عَلَّامة ونَسَّابة.

وتلحق الياء، لا للنَّسَب فيه، تقول: بُخْتِيٌّ وكُرْسِيٌّ، كما تلحق الهاء بمعنى التأنيث، لا للتأنيث فى نحو: [٥٥ ب] ظُلْمَة وغُرْفَة، فلذلك إذا ألحقت ياء النَّسب لما فيه هاء التأنيث حذفت، فتقول فى المنتسب إلى مكة: مَكِّيٌّ، وإن ألحقته هاء التأنيث فتقول: مَكِّيَّة، لأن الهاء وقعت بعد ياء النِّسبة.

[2][وما كان على وزن فَعِلٍ، فإنك تفتح وسَطه فتقول: نَمِرِيٌّ].

وما كان على وزن فَعِيلة، أو فُعَيْلَة، أو فَعُولة، فإنك تحذف الهاء مع حرف المدّ واللِّين، فتقول فى حَنِيفة: حَنَفِيٌّ، وفى جُهَيْنَة، وشَنُوءة: جُهَنِيٌّ، وشَنَئِيٌّ.

فإن لم تكن فيه الهاء أثبتَّ الياء، فتقول فى قُرَيْش: قُرَيْشِيٌّ[3]، قال الشاعر[4]:

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عليهِ مَهابَةٌ سَرِيعٍ إلى داعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ

---

(١) فى الأصل، وشرح الخوبى ١٨٤ ب: «كرومى»، وهو خطأ، أثبت صوابه من المحصول، وجاء الكلام فى ظ هكذا: وتكون للمبالغة فى الصفة نحو علامة ونسابة وأحمرى ودوارى.

(٢) سقط من ظ، وسيأتى قريبا.

(٣) فى الفصول: «قرشى»، وأثبته على الصواب من المحصول ٢١٢ أ، وشرح الخوبى ١٨٥ أ.

(٤) هو يزيد بن عبد المدان، كما فى اللسان (ع ى ن) ١٧ / ١٧٥، والبيت فى اللسان (ق ر ش) ٨ / ٢٢٦ من غير نسبة، والذى هدانى إلى نسبته إلى يزيد أن صاحب اللسان أنشد فى مادة (ق ر ش) مع البيت محل الشاهد هذا البيت: =

وإن سُمِع بالحذف فذلك شاذٌّ ، كقولهم: [عُمَرِىّ] [١] قُرَشِىّ ، وهُذَلِىّ ، ونُقَمِىّ ، كما أن إثبات الياء فى الأول شاذّ ، كقولهم : عُمَيْرِىّ ، فى عُمَيْرة .

وما كان معتلًّا[٢] ، [٥٦ أ] نحو : حُوَيْزة ، أو مضاعفا نحو : عَزِيزَة ، فإنه تثبت فيه الياء والواو .

[٣][وما كان على وزن فَعِلٍ ، نحو: شَقِرٍ ، ونَمِرٍ ، فإنه يفتح وسَطُه ، فتقول: شَقَرِىّ ، ونَمَرِىّ] ، وكذلك ما كان على وزن عَلِىٍّ ، وصَبِىٍّ ، تحذف إحدى الياءين ، فيبقى على مثال : عَمٍ [٤] وشَجٍ ، فتفتح ، ثم تقلب الياءَ ألفا ، فتصير مثل رَحًى ، ثم تقلب الألف واوا ، فتقول : عَلَوِىٌّ ، ورَحَوِىٌّ ، وكذلك تفعل فى المحذوف [٥] ، نحو : أبٍ [٦] .

وإن كان المقصور والمنقوص على أربعة أحرف ، كان لك الحذفُ والإبدالُ واوًا ، كقولك : قاضٍ ، ومُوسٍ ، وإن شئتَ : قاضَوِىٌّ ومُوسَوِىٌّ .

= ولـكنما أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم

ثم أنشد هذا البيت مرة أخرى فى (ع ى ن) ونسبه إلى يزيد بن عبد المدان ، كما أثبت .

وقد أنشد سيبويه البيت فى الـكتاب ٢ / ٧٠ من غير نسبة ، وكذا جاء غير منسوب فى الصحاح (ق ر ش) ١٠١٦ ، والإنصاف ٣٥٠

(١) تـكملة من ظ .

(٢) أى عينه حرف علة ، كما قال الخوبى فى الشرح ١٨٥ ب .

(٣) ما بين القوسين سقط من المحصول ٢١٢ ب ، وقد سبق قبل سطور ، وفيما هنا زيادة تمثيل .

(٤) فى الفصول : « عمى وشجى » ، وأثبت الصواب من حاشية ظ ، والمحصول ٢١٢ ب ، وشرح الخوبى ١٨٦ أ ، والمقتضب ٣ / ١٤٠

(٥) أى المحذوف اللام ، كما نبه عليه ابن إياز فى المحصول .

(٦) فتقول : أبوى .

وإن زاد على الأربعة وجب [٥٦ ب] الحذف[١] .

وإن نسبت إلى الجمع ردَدْتَه إلى الواحد[٢] .

وإن نسبتَ إلى المركَّب ، أو المضاف حذفت الثانى، [وقد يُنسب إلى الثانى إذا كان أشْهَرَ ، نحو : زُبَيْرِىّ ، فى ابن الزُّبَير][٣] وقد يركَّب منهما جميعا ، وهو شاذٌّ ، كقولهم : حَضْرَمِىٌّ ، وعَبْدَرِىٌّ ، قال الشاعر[٤] :

* وتَضْحَكُ مِنِّى شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ *

الفصل الخامس

فى المقصور والممدود

وكِلاهما يُعْرَف قياساً وسماعاً .

فمن أقيسة المقصور أن يكون مصدرًا لفَعِلَ يَفْعَلُ ، نحو صَدِيَ يَصْدَى ، والمصدر : الصَّدَى ، وهو مقصور ، وكذلك هَوِيَ يَهْوَى هَوًى ، وعَمِيَ يَعْمَى عَمًى ، وبابُه .

ومنها أن يكون جمعه على أفعال ، نحو : أَرْجاء ، فالواحد : رَجاً ، مقصور.

---

(١) نحو : مصطفى ، كما فى المحصول .

(٢) هنا بحث طيب للدكتور مصطفى جواد ، فى كتابه : المباحث اللغوية فى العراق ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) مابين القوسين ليس فى المحصول .

(٤) هو عبد يغوث بن وقاص الحارثى . وعجز البيت فى ظ :

كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

والبيت من قصيدة طويلة فى المفضليات ص ٣١٥ بشرح ابن الأنبارى .

وانظر مغنى اللبيب ٣٠٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٨٦ ، والمحتسب ١ / ٦٩ ، وهو بيت كثير الدوران .

ومنها المشدَّد ، نحو : فِعِّيلَى ، كقول عُمرَ رضى الله عنه : [٥٧ أ] « لولا الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ »(١) .

ومنها أن يكون اسمَ مفعـــول ، أو مصدرًا زاد على ثلاثة أحرف ، نحو : مُشْتَرًى ، ومُصْطَفًى ، ومنها ما هو من أنواع المَشْى ، كالقَهْقَرَى ، والحَوْزَلَى ، والحَيَـكَى ، والبَشَـكَى ، والمَرَطَى ، وكذلك فَعَلَى(٢) ، كيَبَرَدَى .

ومن أقيسة الممدود : أن يكون مصدرًا لأَفْعَلَ ، كأَعْطَى إعطاءً ، وكذلك مصدر جميع مازاد على ثلاثة أحرف ، نحو : رامَى رِماءً ، واسْتَدْعَى استدعاءً .

ومنها ما كان على فُعال ، من الأصوات ، كالعُواء ، والدُّعاء ، والبُـكاء ، وقد يُقْصَر البكاء ، على معنى الحُزْنِ(٣) .

---

(١) ذكره ابن الأثير فى النهاية ٢/ ٦٩ ، وروايته : « لو أطقت الأذان مع الخليفى لأذنت » ، قال ابن الأثير : الخليفى بالكسر والتشديد والقصر : الخلافة ، وهو وأمثاله من الأبنية ، كالرميا ، والدليلا : مصدر يدل على معنى الكثرة ، يريد به كثرة اجتهاده فى ضبط أمور الخلافة وتصريف أعنتها .

(٢) فى الفصول : « الفعلى » ، وأثبته بغير أل من المحصول ، ومن عبارة المصنف نفسه فى الألفية ص ٦٠ ، قال :

كمثل مستدعى كذاك فعلى كأجلى وبردى ونملى

(٣) فى المحصول ٢١٥ ب : « قال الخليل : الذين قصروه لم يجعلوه صوتا ، وإنما جعلوه كالحزن » ، قال ابن إياز : وجاء الجمع بينهما فى بيت أنشده أبو زكريا [لحسان ابن ثابت ، كما فى المقصور والممدود ص ١٥ ، ١٣٣ ، وهو فى ديوان كعب بن مالك ص ٢٥٢ ، وقيل لعبد الله بن رواحة ، على مافى اللسان (ب ك ى)] :

بكت عينى وحق لها بـكاها وما يغنى البـكاء ولا العويل

وهنا تنبيه ، وهو أن قصره ضعيف من جهة أخرى ، وهى أن وزنه حينئذ فعل ، وذلك قليل جدا ، لم يجئ منه إلا الهدى والتقى والسرى » . وانظر ديوان حسان بن ثابت ص ٥٠٤

ومنها جمع فَعَلٍ[1] : نحو : أَرْجاء .

ومنها ما جُمع على أفعِلة ، نحو : قِباء وأَقْبِيَة ، وخِباء وأَخْبِيَة .

ومنها ما [٥٧ ب] كان على فَعْلاء ، مذكَّره أفْعَلُ ، نحو : حَمْراء أَحْمَر ، فإن كان المذكّر على فَعْلان فالمؤنث مقصور ، نحو : سَكْرَى سَكْران .

وأما السماع فهو مأخوذ من اللغة ، وليس هذا مَوضِعَه .

الفصل السادس

فى الإمالة والهجاء

وللإمالة مُوجِباتٌ[2] ومَوانِعُ ، فمن مُوجِباتها أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياء ، نحو : رَمَى وباع ، أو واو مكسورة ، نحو : خاف ، أو تكون مجاورةَ الياء ، نحو : طُغْيان ، أو بعدها راء مكسورة ، نحو : النار ، أو قبلها ألفٌ مُمالة ، نحو قولك : رأيتُ عِمادا .

وألف التأنيث المقصورة مُوجِبة للإمالة ، وكذلك كل ما كان تثنيته بالياء .

وأما الموانع فهى حروف الاستعلاء ، وهى مجموعة فى قولك : ضغط قص خظ ، نحـــو سَقَى ، وطَغَى . وقد أميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها : سَتَشْحَثُكَ[3] خَصَفَةٌ ، إلا أن يكون قبلَها حرفٌ من حروف الاستعلاء ، [٥٨ أ] مثال المال منها : رَحْمة وجَنّة ، وغير المُمال : قُدْرَة ، وما أشبه ذلك .

---

(١) فى ظ : « ومنها ماجمع على أفعال ، نحو أرجاء ، وهو جمع فعل » ، وانظر أمثلة المقصور فيما سبق .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ٢١٦ أ : وقول المصنف : إنها موجبات ، تسمح ، سبقه إليه أبو على الفارسى .

(٣) تمثيل المصنف هذا ليس مما هو بسبيله ، هذا تمثيل للحروف المهموسة ، كما فى اللسان (هـ م س) ٨/١٣٧ ، عن المحكم ، ويقال أيضا : حثه شخص فسكت ، كما فى =

وأما الهجاء: فكل ما كان ثلاثيًا من ذوات الياء، نحو: رَمَى، والرَّحَى، فإنه يُكتَب بالياء.

وما كان أصله بالواو، نحو: غزا، والعصا، فإنه يُكتب بالألف.

وإن زاد على ثلاثة أحرف: كتب بالياء كلُّه.

وجميع ما يُكتب بالياء، يجوز أن يُكتب بالألف.

وكل ما أميل كُتب بالياء، وكل ما ظهرت الياء في تثنيته أو بنيانه[1] للمتكلم، نحو: رَمَيْتُ، وفَتَيَان، فإنه من الياء، وإن ظهرت الواو فهو من الألف[2]، نحو: عَصَوَانِ، وهذا[3] اصطلاح الكُتّاب، كما كتبوا عَمرا في الرفع والجر،

= اللسان أيضا، أو: سكت فحثه شخص، كما ذكر ابن الجزري في النشر ١/٢٠٢، وقال ابن إياز في المحصول ٢١٧ب: «وهنا تنبيه، وهو أن الذي ذكره المصنف يجمع الحروف المهموسة، فاشتبه عليه، فأتى به في هذا الموضع، أو أنه من غلط النساخ، وجمعها في قوله: ذود كلب نهز شمس جثت. لكن زاد الهاء، ولم يحك إمالتها غير الكسائي وليس ببعيد في القياس، ومثاله: نبيه».

والذي ذكره ابن إياز حق. وقد ذكره المصنف في ألفيته. قال في صفحة ٦١:

والهاء للتأنيث قد أميلت ... بعد حروف بعد قد أبينت

في ذود كلب نهز شمس جثت ... كخيفة وقفا وقد تبينت

ويقال أيضا في هذه الحروف: فحثت زينب لذود شمس، كما ذكر ابن إياز في المحصول، وابن الجزري في النشر ٢ / ٨٢

(١) في المحصول ٢١٨ أ: «أو إسناده إلى المتكلم»، وقال ابن إياز: وهنا تنبيه، وهو أنه لامعنى لتخصيص المصنف الإسناد بأنه إلى المتكلم، إذ المخاطب كذلك.

(٢) في الأصل: «فهو من الواو»، وأثبت الصواب من ظ، والمحصول. وفي ظ: «فإنه» مكان «فهو».

(٣) في ظ: من اصطلاح.

بزيادة الواو ، وكتبوا الهمزة المفتوح ما قبلها بالألف ، على التخفيف ، نحو : [٥٨ ب] قرأ ، والمكسور ما قبلها بالياء ، كما يخففها ، نحو : مِئْزَر ، والمضموم ما قبلها بالواو ، نحو : جُؤن ، فإذا وقعت أوّلا فإنها تكتب بالألف على كل حال ، وإن وقعت ساكنةً اعتبرت بحركة ماقبلها نحو بِئْر ، ومُؤمن ، ورَأس. وهذا موضع اختصار .

الفصل السابع

فى أبنية الأسماء والأفعال والمصادر

وإنما يذكر فى هذا المختصر الأبنية [١] الأصول ، دون الزوائد .

فللأسماء [٢] المفردة الثلاثية عشرة أبنية : فَعْلٌ كفَلْسٍ ، فَعَلٌ كجَمَلٍ ، فَعُلٌ كعَضُدٍ ، فَعِلٌ ككَتِفٍ [٣] ، فُعْلٌ كقُفْلٍ ، فُعَلٌ كصُرَدٍ ، فُعُلٌ كعُنُقٍ ، فِعْلٌ كحِبْرٍ ، فِعِلٌ كإبِلٍ ، فِعَلٌ كعِنَبٍ .

وللرُّباعى خمسة أبنية : فَعْلَلٌ [٥٩ أ] كجَعْفَرٍ ، فِعْلِلٌ كزِبْرِجٍ ، فِعْلَلٌ كدِرْهَمٍ ، فُعْلُلٌ كبُرْثُنٍ ، فِعَلٌّ كسِبَطْرٍ .

وللخُماسِىّ أربعة أبنية : فَعْلَلٌ كسَفَرْجَلٍ ، فَعْلَلِلٌ كجَحْمَرِشٍ ، فِعْلَلٌّ كقِرْطَعْبٍ ، فُعَلِّلٌ كقُذَعْمِلٍ .

وتكسير هذه الأبنية يأتى على أمثلة ، فما كان ثلاثيّا على فَعْلٍ ، فجمعه

---

(١) فى الأصل : « أبنية » وأثبت ما فى ظ ، والمحصول ٢١٩ ب ، وشرح الحوبى ١٩٧ ب .

(٢) قال ابن إياز فى المحصول : بدأ بأوزان الأسماء لأنها الأصول فى الاشتقاق عند البصرى .

(٣) فى ظ : ككبد .

فى القِلّة على أَفْعُلٍ ،وفى الكثرة على فِعالٍ وفُعُولٍ ،نحو : فَلْسٍ وأَفْلُسٍ وفُلُوسٍ. وماعدا (١) فَعْلًا فجمعه فى القِلّة على أفْعالٍ ، نحو : أَجْمالٍ ، وكذلك إن كان فَعْلٌ معتلّ الوسَط ، نحو : ثَوْب وأثْواب ، وفى الكثرة على الفِعال والفُعُول والفِعالة والفُعُولة والفِعْلان ، وفُعْل وفُعَل .

وما كان على أربعة أصول فجمعه على فَعالِلَ(٢) ،نحو : جَعافِرَ ، وسَلَاهِبَ.

وما كان خماسيًّا فجمعه بحذف [٥٩ ب] آخره ، نحو : سَفارِجَ ، جمع سَفَرْجَلٍ .

وأما أبنية الأفعال فمنها ثلاثيّة ، وهى: فَعَلَ ، وفَعُلَ ، وفَعِلَ .

وللرُّباعىّ : فَعْلَلَ ، وفَعَّلَ ، وأَفْعَلَ ، وفاعَلَ .

وللخُماسِىّ : انْفَعَلَ ، وافْتَعَلَ(٣) ، وافْعَلَّ ، وتَفَعْلَلَ ، وتفاعَلَ .

وللسُّداسِىّ: اسْتَفْعَلَ ، وافْعَوْعَلَ ، وافْعَوَلَّ ، وافْعَنْلَى ، وافْعَالَّ ،وافْعَنْلَلَ.

كضَرَبَ وظَرُفَ وعَلِمَ ، ودَحْرَجَ وبَكَّرَ وأَجْهَدَ وضارَبَ ، وانْطَلَق واكْتَسَب واحْمَرَّ وتَدَحْرَجَ وتَكَرَّمَ وتَعاظَمَ ،واسْتَخْرَجَ واغْدَوْدَنَ واجْلَوَّذَ واسْلَنْقَى واحْمارَّ واسْحَنْكَكَ .

وأما فَعَلَ فمضارعه إن كان غيرَ مُتعدٍّ على يَفْعُل(٤) ومصدره فُعُولٌ ،

---

(١) فى ظ : وماكان على فعل فجمعه . . . .

(٢) قال الخوبى فى شرح الفصول ٢٠١ ب: وقول المصنف:« نحو جعافر وسلاهب» إشارة إلى أنه يستوى فى ذلك الاسم كجعفر ، والصفة كسلهب ، وهو الطويل من الخيل على وجه الأرض .

(٣) لم يرد هذا الوزن فى ظ ، وجاء مكانه : « تفعل » ، والوزنان واردان فى تمثيله الآتى .

(٤) ضبطت العين فى الفصول بالضم والكسر، ضبط قلم ، وقال ابن إياز فى المحصول =

نحو : قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً ، وقد يأتى على غير [٦٠ أ] ذلك (١) ، نحو : مَكَثَ يَمْكُثُ مُكْثاً ، وفَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقاً ، وكَذَبَ يَكْذِبُ كِذْباً .

وما كان على وزن فَعِلَ فمضارعه مفتوح العين ، والمصدر (٢)[مفتوح العين] نحو : نَدِمَ يَنْدَمُ نَدَماً ، وقد جاء على فِعالٍ ، نحو : سَفِهَ يَسْفَهُ سِفاهاً .

وقد يجئ على يَفْعِل بالكسر ، نحو : وَرِمَ يَرِمُ ، ووَثِقَ يَثِقُ ، ووَلِيَ يَلِي ، ووَرِثَ يَرِث ، وقالوا : حَسِبَ (٣) يَحْسِبُ ، وفَضِلَ يَفْضِلُ ، بالضمّ لا غَيْرُ .

وما كان على وزن فَعَلَ متعديا فالمضارع منه (٤)[غالبا] على يَفْعُلُ و يَفْعِلُ بالضم (٥)[والكسر] ، والمصدر فَعْلٌ بالإسكان ، كقولك : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً ، وقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلاً (٦)[ويأتى على فُعْلان ، نحو : شُكْران] ، ويأتى على

=٢٢٣ ب : « ومضارعه يأتى على يفعل ، بالكسر ، نحو : يضرب ويجلس ، وعلى يفعل ، بالضم ، كيقتل ويقعد » ، ثم قال فى ١٢٢٤ : المصنف اقتصر على يفعل ، بالضم فى مضارع فعل ، فربما توهم القارئ أن الكسر لا يأتى فيه ، وقد عرفتك أنه يأتى عليه ، ومصدره يأتى على فعول نحو قعود وجلوس .

(١) أى من غير قياس ، فيقتصر فيه على السماع ، كما ذكر الخوبى فى شرح الفصول ٢٠٦ أ .

(٢) ليس فى المحصول .

(٣) كذا ضبطت السين بالكسر ، وهو ما يقتضيه العطف ، ولم أجد فيما بين يدى من مراجع النحو واللغة من ذكر كسر عين هذا الفعل فى الماضى مع ضمها فى المضارع ، فمع ضم عين المضارع ليس إلا فتحها فى الماضى ، أما قول المصنف « فضل يفضل » بكسر الضاد فى الماضى وضمها فى المضارع ، فقد وجدتها فى القاموس ، قال الفيروزابادى : « فضل كنصر وعلم ، وأما فضل كعلم ، يفضل كينصر ، فمركبة منهما » ، والذى فى ظ : « يحسب ويحسب » بفتح السين وكسرها .

(٤) ليس فى ظ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) ليس فى المحصول .

فِعْلان ، نحو : حَرَمَهُ يَحْرِمُه حِرْماناً ، ويأتى على نَعَلانٍ، نحو : شَنَآن ، وفُعْل، نحو : شُكْرٍ ، وفُعُول ، نحو : شُكُور ، وفَعِلٍ ، نحو : خَلِقٍ ، وفَعَلَة ، نحو : غَلَبَةٍ .

وما كان لامه حرف [٦٠ ب] حلق أو عينه فإنه [1][قد] يجئ مفتوحا ، نحو : قرأ يَقْرَأ[2] ، وسأل يسأل سُؤالًا ، ونَصَحَهُ يَنْصَحُه نَصاحَةً ، ونُصْحاً ، وقالوا : أَبَى يَأْبَى ، بالفتح فيهما ، وحُكِيَ مثله : قَلَى يَقْلَى ، ولا نظيرَ لهما[3] .

وما كان رُباعِيًّا فأول المضارع منه مضموم ، نحو : أَعْطَى [4][يُعْطِى] ، ومصدره: إفعال ، نحو : إعطاء ، وتَفَعْلَل مصدره فَعْلَلَة ، وفِعْلال، نحو : دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ودِحْراجاً ، وكاذَبَهُ [5][مُكاذَبَةً] وكِذَّاباً ، وذَكره [6] تَذْكِيراً .

وما زاد على أربعة[7] فأول مضارعه مفتوح لا غيرُ .

وكلّ خُماسِيّ وسُداسِيّ من الأفعال وأوله ألف ، فتلك الألف ألف وصل فى الماضي والأمر والمصادر ، وهى مكسورة فى جميع ذلك ، نحو : انطلق انطِلاقا، وما كان رُباعيًّا فألفه ألف قطع . وأما فى [٦١ أ] الثلاثىّ فتدخل ألف الوصل فى الأمر منه ، إذا كان بعد حرف المضارعة ساكن، مكسورةً ، وإذا كان ماقبل

---

(١) ليس فى ظ .

(٢) كذا من غير ذكر للمصدر ، وهو معروف .

(٣) قال ابن إياز فى المحصول ٢٢٤ ب : « وقوله : « ولا نظيرلهما » فيه تسامح، والحق أن أبى يأبى ، لانظير له ، وأما قلى يقلى ، فالصحيح أنه من باب التداخل ،وله نظائر نحو: قنط يقنط وركن يركن » انتهى كلام ابن إياز ، وقد بسط ابن منظور الكلام على هذين الفعلين فى اللسان (أ ب ى ـ ق ل ى) ١٨ / ٣ ، ٢٠ / ٦٠

(٤) تكملة من ظ . (٥) ليس فى ظ .

(٦) فى الأصل : « وذكره يذكر » ، وصححته من ظ ، والمحصول .

(٧) فى ظ : أربعة أحرف .

الآخر مكسورا أو مفتوحا ، نحو : اِعْلَمْ واِضْرِب ، كُسِر ، وإن كان ما قبل الآخر مضموما ضُمّ ، نحو : اُقْتُلْ .

وألف الوصل فى الأسماء محصورة ، وهى : آسمٌ وآسْمانِ ، وآبْنٌ وآبْنانِ ، وآمرُؤٌ وآمرآن ، وآمرأة وآمرأتان ، (١)[وآبنة وآبنتان]، وآسْتٌ وآسْتانِ ، وآيْمُنُ اللهِ ، فى القَسَم ، والألف التى مع لام التعريف ، وهاتان مفتوحتان لاغيرُ ، والباقى مكسورة .

الفصل الثامن

فى التصريف

ويشتمل على زيادة وقَلْب وبَدَل ونَقْل [٦١ ب] وحَذْف وإدغام .

فالزيادة بحروف يجمعها نحـــو قولك : أَوَيْتُ مِن سَهْلٍ ، وهى حروف : أَسْلَمَنِي وتاه (٢) ، وهَوِيتُ السِّمانَ ، وتُزاد هذه الحروفُ إما للدّلالة على المعنى ، كحروف المضارعة ، وتزاد للمَدِّ وتكثير البناء ، نحو : واو عَجُوز ، وألف رِسالة ، وياء قَضِيب ، وقد تزاد للإلحاق ، نحو ضَيْفَنٍ ، ورَعْشَنٍ ، وكَوْثَرٍ ، وجَيْئَلٍ ، وقد تُزاد لبيان الحركة وإمكان الوقف ، كالألف فى : أنا ، والهاء فى : أنَهْ (٣) .

فالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول ، فهى زيادة ، عُرِف

---

(١) ليس فى ظ .

(٢) فى الفصول : « أسلمنى وتاه سليمان » ثم ضرب الناسخ على « سليمان » . وقد ذكر الخوبى فى شرحه ٢١١ ب أمثلة أخرى لجمع هذه الحروف ، منها : تأوه سليمان ، هم يتساءلون ، سألتمونيها ، وهذه الأخيرة هى الشائعة ، وانظر صورا أخرى فى نفح الطيب ٣ / ٤٥٥ ، ٤٥٦

(٣) فى ظ : « قه » ، وهو فعل الأمر من وقى .

الاشتقاق أو لم يُعْرَف ، نحو : أحمـــر ، وأَفْـكَل ، وأَيْدَع ، وإن وقعت غيرَ أولى [١] فهى أصلية ، إلا أن يَدُلَّ الاشتقاقُ على الزيادة [٢] ، نحو : شَمْأَل ، [٦٢ أ] فالهمزة زائدة ، لقولك : شَمَلَتِ الرِّيحُ .

وكذلك الياء والتاء والنون إذا وقعت أوّلًا وبعدها [٣] ثلاثة أحرف أصول ، حُـكِم بالزيادة ، إذا كان على بناء المضارع ، نحو : نَرْجِس ، فالنون زائدة .

وألف التأنيث وهاؤه [٤] ، [٥] [ونون فَعلان ، وسين مستفعل [٦] ، ولام عَبْدَل] . [٧] [وتَعدِل نونُ فَعْلان ألفَ التأنيث ، بدليل أنه يمتنع عليها [٨] هاء التأنيث ، كما تمتنع على حَمراء وصَفْراء] .

وأمّا حروفُ الإبدال فيجمعها : أجهدتم طاوين .

فالهمزة تُبدل ألفاً ، نحو رأْس ، وياء ، نحو : بِير ، وواوا ، نحو : مُومِن

---

(١) فى ظ : أول .

(٢) فى ظ : زيادتها .

(٣) فى ظ : معها .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ٢٣١ أ : وقوله : «وهاؤه» أى هاء التأنيث والأجود أن يقول: وتاؤه ، لأن التاء الأصل لثبوتها فى الوصل ، وإنما تبدل هاء حالة الوقف ، نعم الكوفى يرى أن الأصل الهاء » ، ومن عجب أن عبارة المصنف جاءت فى شرح الخوبى ٢١٣ ب : « وتاؤه » على مايستجود ابن إياز .

(٥) ليس فى المحصول .

(٦) فى ظ : « سيفعل » ، وفى شرح الخوبى : « استفعل » .

(٧) مابين القوسين ليس فى ظ .

(٨) فى الفصول : «فيها»، وأثبت مافى المحصول وشرح الخوبى ، ويؤكده مابعده .

[(١)] وتُبدل هى من الألف ، نحو : دابّة ، وقد تُهمز ، فيقال : دأبّة] وتُبدل من الياء والواو إذا وقعتا طَرَفاً وقبلهما ألف زائدة، نحو : كِساء ورِداء ، والأصل: كِساوٌ ، ورِدايٌ ، فإن كانت بعدها [٦٢ ب] هاء التأنيث صَحَّت الياء والواو، نحو : شَقاوة ، وعَماية ، وكذلك إن كانت الألف أصليّة صَحَّت الياء نحو : آيٍ ، ورايٍ .

وكلُّ ياءٍ أو واو تحركت وانفتح ماقبلها ، قُلبت ألفا، إلّا مثل: مَيَلٍ [(٢)]، وجَوَلان ، وما أدّى إلى اختلاف [(٣)] المعنى .

وكل واوٍ [(٤)] سكنت وقبلها كسرة لازمة قُلبت ياء ، نحو: مِيزان ومِيقات.

والتاء تبدل دالا ، فى : مُدَّكِر ؛ فأصله : مُدْتَكِر ، ومُزْدَجِر ، فأصله : مُزْتَجِر ، وتبدل طاءً ، فى اصطفى ، وأصله : اصتفى ، وكذلك: اضطرب، وأصله: اضترب ، وذلك إنما هو لمجاورة المهموس للمجهور .

وتبدل النون لاماً ، قالوا : أُصَيْلَال ، وأصله : أُصَيْلان .

---

(١) مابين القوسين سقط من الأصل ، وأثبته من المحصول ، وجاء فى ظ: «وتبدل هى من الألف نحو دابة » فقط ، وهذا قد ذكره المصنف فى ألفيته ص ٦٦ ، قال :

وأبدلوا الألف همزا لتصح ... فى مثل حمراء وصحراء يضح
كذا مع شذوذه شأبه ... مثل الضألين رووا دأبه

(٢) كانت فى ظ كذلك، ثم صيرها الناسخ ميلان .

(٣) فى المحصول : اختلال .

(٤) قال ابن إياز فى المحصول ٢٣٤ أ : ولو قيد الواو بالإفراد لكان جيدا ، ألا ترى إلى صحة : اجلواذ ، واخرواط ، مع سكون الواو الأولى وكسر ما قبلها ، إذ هى مدغمة فى واو أخرى ، وعلة صحتها هنا أن اللفظ بالمدغم كاللفظ بالحرف الواحد، فكأنها واو متحركة ، وأيضا فقد بعدت عن شبه الألف بالإدغام لامتناع ذلك فيها ، وتقييده الكسرة هنا باللزوم لم أر أحدا ذكره .

والياء جيما ، كقولهم[١] :

خَالِي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجِّ ... المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِيِّ

وأما [٦٣ أ] الحذف فقد يكون لالتقاء الساكنين ، وقد يكون لا لتقاء همزتين ، نحو : أُكْرِم ، وأصله : أُأَكْرِم ، وقد يقع الحذف اعتباطا[٢] ، نحو : دَمٍ ، ويَدٍ ، وقد يُعوَّض عن المحذوف ، نحو : عِدَةٍ ، وأصله وِعْدة ، وقد يُعوَّض ألف الوصل نحو : ابْن واسْم ، وأصله : بِنْوٌ[٣] ، وسُمْوٌ[٤] ، بدليل قولك فى الجمع : أبناء وأسماء .

وكلُّ واوٍ وقعت بين ياء وكسرة حذفت ، نحو : يَعِدُ ، وأصله : يَوْعِدُ .

وأما النَّقْلُ : فمن ذلك نقل الحركة فى الوقف ، كقولهم[٥] :

* أنا ابْنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ *

---

(١) قول المصنف هنا وفيما بعد : « كقولهم » فيه تسمح ، والأولى أن يقول : « كقوله » وكأنه ذهب به إلى إرادة النحاة أو اللغويين ، وهذان البيتان مما امتلأت بهما كتب اللغة والنحو ولم يذكروا لهما قائلا ، انظر مثلا الكتاب ٢ / ٢٨٨ ، والمحتسب ١ / ٧٥ ، وغير ذلك كثير ، ولم يرد البيت الثانى فى ظ .

(٢) قال فى المحصول ٢٣٥ ب : أى من غير علة سوى مطلق الخفة .

(٣) كذا ضبط فى الفصول بكسر الباء وسكون النون ، وهو أحد ضبطيه ، والثانى « بنو » بالتحريك ، كما فى اللسان (ب ن ى) ١٨ / ٩٧ ، عن الزجاج .

(٤) يقال بكسر السين وضمها ، على ما فى اللسان (س م ا) ١٩ / ١٢٦

(٥) انظر ماسبق قريبا ، وهذا البيت ينسب لعبيد بن ماوية الطائى ، كما فى اللسان (ن ق ر) ٧ / ٨٩ ، و « عبيد » بفتح العين وكسر الباء ، كما فى حواشى شرح حماسة أبى تمام للمرزوقى ، ص ٦٠٤ ، وقال الخوبى فى شرح الفصول ٢٢٠ ب : « قيل قائله بعض السعديين ، قال مفتخرا بشجاعته ومعلما بنفسه عند شدة الحرب . . قال البطليوسى : وأظن قائله عبيد بن ماوية الطائى . وجد : تحقق واشتد . والنقر : صويت باللسان ، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه » . والبيت فى الصحاح (ن ق ر) ص ٨٣٥ =

وإذا نُقِلت الحركةُ من الهمزة حُذِفت ، كقوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ ﴾(١).

ويُنقَل فَعَلَ ، فى المعتلّ إلى فَعُلَ ، إن كان واوا ، كقولك : قُلْتُ ، وإن كان ياء نقل إلى فَعِل ، كقولك : بِعْتُ .

وأما [٦٣ب] الإدغام فى التصريف،فهو أن تقول: كلُّ ياء وواو اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء الأخرى .

الفصل التاسع

فى الوقف والحكاية

فالوقف على المنصوب المنوّن كلِّه بالألف ، كقولك : رأيت زيدا ، وغير المنصوب المنوَّن الوقف عليه بالإسكان من غير إبدال ، كقولك : مررت بزيدْ، وجاءنى زيدْ ، وقد يبـــدل بعض العرب فى المرفوع والمجرور ، وبعضهم يقف

= من غير نسبة ، والقاموس ، ونسبة إلى فدكى المنقرى . وقال الزبيدى فى تاج العروس ٣/٥٨١:« وهو عبيد بن ماوية » . وقول الزبيدى يقتضى أن « فدكى » هو «عبيد» وليس كذلك، فدكى هو: ابن أعبد بن أسعد بن منقر، كما فى جمهرة الأنساب ص٢١٧، والاشتقاق ص ٢٥٠ . وذكر ابن دريد أنه كان من عظماء بنى سعد فى الجاهلية ، وهذا يقوى ماذكره الخوبى من أن قائل البيت بعض السعديين .

وقد أنشد أبو العباس المبرد البيت فى كامله ٢ / ١٦٢ من غير نسبة. وقال:«يريد: النقر ، وهو النقر بالخيل ، فلما أسكن الراء ألقى حركتها على الساكن الذى قبلها » وللخلاف فى نسبة البيت ينظر أيضا : الكتاب لسيبويه ٤/١٧٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٣٤١

(١) سورة النمل ـ ٢٥ . وجاء فى الفصول: « الخبء » بإثبات الهمزة بعد الباء، وعليه يفوت الاستشهاد ، وأثبت الصواب من تفسير القرطبى ١٣ / ١٨٨ ، وانظر أيضا الإتحاف ص ٣٣٦

بغير إبدال فى الكل ، وهم ربيعة ، ويجوز الرَّوْمُ ، وهو الإشارة إلى الحرف وحركته[١] .

[٦٤ أ] وقد يجوز الإشمام فى المرفوع خاصة ، وهو يُرَى ولا يُسمَع ، وقد يجوز نقل الحركة إن كان قبل المرفوع والمجرور ساكنٌ صحيح[٢][ما لم يكن ألفا] ، والتضعيف إن كان قبل الآخر محرَّكا ، قال الشاعر[٣] :

* تَعَرَّضَ المُهْرَةِ فى الطِّوَلِّ *

[٤][ولا تضعَّف الهمزة فى الوقف] .

وما كان منقوصا منوّنا ، كقوله تعالى : ﴿ مَاعِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَاللهِ بَاقٍ ﴾[٥] الوقف بالحذف ، ويجوز إثبات الياء .

وما كان معرَّفا باللام فالأجود الإثباتُ فيه ، ويجوز الحذف ، كقولك : الداعِ .

وما كان مقصورا فالوقف عليه بالألف لا غيرُ ، إلا أنها لام الكلمة [٦٤ب] رفعا وجرا ، وبدل من التنوين نصبا ، وهو مذهب سيبويه ، وقال غيره : هى لام الكلمة فى الأحوال الثلاثة ، بدليل الإمالة فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾[٦] .

---

(١) قال ابن إياز فى المحصول ٢٣٨ أ : فى عبارته نظر ، لأن معنى الروم هو أن يأتى بالحركة خفية فهو مختص بالحركة فقط ، فينبغى أن يقول : هو الإشارة إلى الحركة .

(٢) ليس فى المحصول .

(٣) هو منظور بن مرثد الأسدى ، كما فى اللسان (طول) ١٣/٤٣٩ ، وجاء قبل هذا البيت بيت آخر فى النسخة التركية من الفصول ، هو :

* تعرضت لى بمجاز خـلى *

وانظر مجالس ثعلب ص ٥٣٤ ، وشرح الحماسة ، للمرزوقى ص ١٨٥٨

(٤) ليس فى ظ . (٥) سورة النحل ٩٦ (٦) الآية العاشرة من سورة طه .

وأما الحكاية فأكثر ما تستعمل فى الوقف ، ثم تارة تكون حكاية النكرة[١] ، كقولك جاءنى رجلٌ ، فتقول : مَنُو ، وفى النصب : مَنَا ، وفى الجر : مَنِى ، وفى الوصل : مَنْ[٢] ، فإن قال : رجلان ، قلت : مَنانْ ، فإن قال : رجال ، قلت : مَنُونْ ، قال الشاعر[٣] :

أَتَوْا نارِى فقلتُ مَنُونَ[٤] أنْتُمْ ... فقالوا الجنُّ قلتُ عِمُوا ظَلَاماَ

[٦٥ أ] فإذا قال : امرأة ، قلت : مَنَهْ ، فإذا قال : امرأتان ، قلت : مَنْتانْ ، وإذا قال : نساء ، قلت : مَناتْ ، وكذلك الحكاية بأىْ ، وإنما حكاية العَلَمِ بِمَنْ ، فيقع إعرابُ الأول على الآخِر ، وإن كان فى موضع رفع ، إذا[٥] قال : رأيت زيداً ، فقلت[٦] : مَنْ زيداً ؟ ، وإذا قال : مررت بزيدٍ ، قلت : مَنْ زيدٍ ، فتحكيه على ما سمعت ، وقيل لبعضهم : هاتان تمرتان ، فقال : دَعْنا مِن تَمْرتانْ ، قال الشاعر[٧] :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ... فقلْت لِصَيْدَحَ انْتَجِعِى بِلالَا

---

(١) فى ظ : لنكرة .

(٢) يعنى بسكون النون ، قال أبو العباس المبرد فى المقتضب ٢ / ٣٠٧ : فإن وصلت قلت فى جميع هذا : من يافتى ، لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل فى الوقف ، فصرن بمنزلة مايلحق فى الوقف مما لايثبت فى الوصل .

(٣) شمير بن الحارث الضبى ، كما ذكر أبو زيد فى نوادره ص ١٢٣ ، وينسب أيضا لتأبط شرا ، وانظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٤١٠ ، والخصائص ١ / ١٢٩ ، والمقتضب ٢ / ٣٠٧ ، ٣٠٨

(٤) تكلم ابن جنى فى الخصائص على فتح النون ـ وحقها السكون ـ وبسط القول فى ذلك .

(٥) فى ظ : فإذا .

(٦) فى ظ : قلت .

(٧) هو ذو الرمة ، والبيت فى ديوانه ص ١٥٣٥ ، وللمبرد فى رفع « الناس » كلام ، انظره فى المقتضب ٤ / ١٠ ، والكامل ٢ / ٥٣

الفصل العاشر

فى الإدغام وضرائر الأشعار

على سبيل الاختصار

فالإدغام إنما يكون فى حرفين متماثلين [٦٥ ب] أو متقاربين .

فالمتماثلان : إذا كان الأول منهما ساكناً وجب الإدغام ، وإن كان الأول متحرِّكاً جاز إن كان من كلمتين ، ووجب إن كان من كلمة واحدة فى الفعل والمصدر ، كقولك : شَدّ يَشُدّ شَدًّا ، وأصله : فَعَلَ .

ويمتنع من الإدغام ما كان للإلحاق ، نحو : قَرْدَدٍ ، ومَهْدَدٍ .

ومن الأعلام[1] نحو : مَحْبَب ونَهْلَل[2] ، وذلك شاذّ[3] .

وأما المتقاربان فيجـــوز الإدغام فيهما ، ويجب تارة ، فمن الواجب النونُ الساكنة قبل راء أو واو أو ميم .

---

(١) فى الأصل : « ومن الإدغام علام نحو محبب . . » وصححته من ظ ، والمحصول ٢٤٢ أ ، وواضح أن هذه العبارة عطف على قوله : « ويمتنع » .

(٢) كذا فى الفصول بالثاء المثلثة ، ولم أجده فيما بين يدى من كتب النحو ، ولعل صوابه : « تهلل » بالتاء المثناة من فوق ، وفى اللسان (هـ ل ل) ١٤ / ٢٣٠ : « وتهلل من أسماء الباطل كتهلل ، جعلوه اسما له علما وهو نادر ، وقال بعض النحويين : ذهبوا فى تهلل ، إلى أنه تفعل ، لما لم يجدوا فى الكلام ت هـ ل معروفة ووجدوا هـ ل ل ، وجاز التضعيف فيه ، لأنه علم ، والأعلام تغير كثيرا ، ومثله عندهم : تحبب » . وقد ذكره صاحب اللسان بالتاء الفوقية أيضا استطرادا فى مادة (ك ى أ) ٢٠ / ١٠٢

(٣) بعد أن شرح ابن إياز هذا الكلام ذكر من كلام المصنف : « وإظهارهما من تغير الأعلام وخواصها » .

وإنما يُعـــرف التقارب[١] من الحروف بمعرفة مَخارجها ، وقد جُمعت فى قوله[٢] :

حَلْقِيَّةٌ لَهْوِيَّةٌ شَجَـــرِيَّهْ وأَسَلِيَّـــةٌ مَعَ النَّطَعِيَّهْ
ولِثَوِيَّةٌ مـــع الذَّلْقِيَّةِ وشَفَهِيَّة مـــع اللِّينِيَّـــةِ
[٦٦أ] صِفاتُها مَهْمُوسَةٌ مُسْتَرْخِيَهْ شديدةٌ مُطْبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَهْ[٣]
مجهورةٌ مُنْحَرِفٌ مُكَرَّرُ هاوٍ أَغَنَّـــانِ طَوِيلٌ صُفَّرُ

وأما ضرائر الأشعار : فنحو[٤] صرف مالا ينصرف ، كقول الشاعر[٥] :

* أَو الِفاً مَـكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمِى *

وقد يُبْدَل من أحد المِثْلَيْن حرفُ مدٍّ ولِين ، كما قال : «الحِمِى» والأصل : « الحَمَ » فيه بعد حذف الألف[٦] .

ويجوز حذف حرف المَدّ واللِّين ، كما قال الشاعر[٧] :

---

(١) فى ظ : التقارب .

(٢) ابن معطى يعنى هنا نفسه ، ونظمه هذا فى ألفيته ص ٦٨

(٣) جاء البيتان فى ألفية المصنف هكذا :

مهموسة مجهورة مسترخية شديدة بينهما مستعلية
مطبقة منحرف مكـرر هاو أغنان طويل صفر

(٤) فى ظ ، والمحصول ٢٤٥ أ ، وشرح الخوبى ٢٣٣ أ : فيجوز صرف مالا ينصرف.

(٥) هو العجاج ، والبيت فى ديوانه ص ٥٩
وانظر سيبويه ١ / ٢٦ (الطبعة الجديدة) ، واللسان (ح م م) ١٥ / ٤٨

(٦) وأصله : الحمام .

(٧) غير معروف ، والبيت فى الخصائص ٣ / ١٣٤ ، والمحتسب ١/١٩٩، ٢٩٩ ، ٢ / ٨ ، وتفسير القرطبى ١٠ / ٩١ ، واللسان (ن ج م) ١٦/٤٦.

* أنْ[1] تَرِدَ الماءَ إذا غاب النُّجُمْ[2] *

وقد يزاد حرف المدّ واللّين ، كما قال[3] :

* مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ *

وكما قال[4] :

* ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ *

---

(١) فى الفصول : «أن يرد» ، وأثبت مافى المحصول ٢٤٥ ب، والكتب السابقة .

(٢) يريد « النجوم » فحذف الواو ، وأبقيت الضمة دالة عليها ، وقالوا : إن « النجم » جمع « نجم » على مثال : سقف ، وسقف ، وأنشدوا قبل هذا البيت :

* إن الفقير بيننا قاض حكم *

(٣) أنشد من غير نسبة فى سر الصناعة ص ٣٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١ /٢٢١، ٢٨٦/٢ ، ومغنى اللبيب ٤٠٧/١ (مبحث الواو المفردة) خزانة الأدب ١٢١/١ (الطبعة الجديدة) ، لسان العرب (ش ر ى) ١٩ / ١٥٩ ، وأنشد أيضا فى المحتسب ٢٥٩/١ من غير نسبة ، وجاء فى حواشيه أن الزوزنى نسبه فى شرح المعلقات السبع ص ١٤٤ إلى إبراهيم بن هرمة ، وقد رد محقق الخصائص ١ / ٤٢ هذه النسبة ورجعها إلى الاشتباه فى الشاهد التالى . والشعر بتمامه فى المراجع السابقة :

الله يعلم أنا فى تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور
وأننى حوثما يثنى الهوى بصرى من حوثما سلكوا أدنوفأنظور

قالوا : أصله: أنظر ، فأشبع الضمة فنشأت منها الواو ، و «حوثما» لغة فى :حيثما .

ولم يرد هذا الشعر فى ديوان ابن هرمة المطبوع بدمشق .

(٤) هو إبراهيم بن هرمة ، وهو فى ديوانه ص ٩٢ ، وانظر أيضا : سر الصناعة ص٢٩ ، والخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢١/٣ ، وأنشد من غير نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١٢٢/١، ٢٢١ ، ٢ / ١٥٨ ، والمحتسب ١٦٦/١ ، وفى ٣٤٠ منسوبا لابن هرمة ، وكذا فى اللسان (ن ز ح) ٣ / ٤٥٤ ، وصدر البيت :

* وأنت من الغوائل حين ترمى *

ويجوز قطع ألف الوصل ، كما قال[١] :

[٦٦ أ] * إذا جاوَزَ الإثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ *

ويجوز تفكيكُ المُدْغَم ، كما قال[٢] :

* أَنِّى أَجُودُ لِأَقْوامٍ وإن ضَنِنُوا *

ويجوز قَصْر الممدود ، كما قال[٣] :

* لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وإن طَالَ السَّفَرْ *

ويجوز الاجتزاء بالضَّمَّة عن الواو ، كما قال[٤] :

* فلو أنَّ الأطِبَّا كانُ حَوْلِى *

---

(١) قيس بن الخطيم ، والبيت فى ديوانه ص ١٠٥ . وعجزه :

* بنشر وتكثير الحديث قمين *

وفيه روايات أخرى ، وجاء فى الفصول : « فإنه ذائع » ، والصواب حذف « ذائع » .

(٢) هو قعنب بن أم صاحب ، وصدر البيت :

* مهلا أعاذل قد جربت من خلقى *

وهذا شاهد دائر فى كتب اللغة والنحو ، انظر الكتاب ١ / ٢٩ (الطبعة الجديدة) .

(٣) هذا الراجز غير معروف ، كما فى شرح الشواهد ٤ /٥١١ بحاشية الخزانة ، وقبله :

* وإن تحنى كل عود ودبر *

والبيت من غير نسبة أيضا فى الهمع ٢ / ١٥٦ ، واللسان (ص ن ع) ١٠ / ٨٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢ / ٢٩٣

(٤) غير معروف ، والبيت فى مجالس ثعلب ١ / ٨٨ من غير نسبة ، والإنصاف ٣٨٥ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، وعجز البيت :

* وكان مع الأطباء الأساة *

ويجوز الحذف من الحروف والظروف، وهو نوع من الترخيم، كما قال[١]:

أو راعِيان لِبُعْرانٍ لَنا شَرَدَتْ كى لا يُحَسّانِ مِن بُعْرانِنا أَثَرا

أراد: كَيْف[٢].

ويجوز تحريك ما يجب تسكينه، كقول الشاعر[٣]:

لا بارَكَ اللهُ فى الغوانِي[٤] هَلْ يُصْبِحْنَ إلّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

[٥][وهو من باب مابلغ بالمعتلّ الأصل].

= ويستشهد بالبيت أيضا على قصر «الأطباء» ومده، وأما قوله: «كان» فإنه اكتفى بالضمة عن واو الجمع كما قال ثعلب، والبيت أنشده الفراء فى معانى القرآن ١ / ٩١ عند تفسير قوله تعالى: «فلا تخشوهم واخشونى» الآية ١٥٠ من سورة البقرة، وينظر أيضا: الضرائر، للآلوسى ص ١٠٨، ١٠٩

(١) لم أعرف قائله مع كثرة تفتيشى، والبيت من غير نسبة وبرواية مختلفة فى الخزانة ٣ / ١٩٥، والنحويون يمثلون لهذا الضرب من الحذف بقول الشاعر:

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

ينظر مثلا المغنى (مبحث كى وكيف) ١ / ١٩٨، ٢٢٥، همع الهوامع ١ / ٢١٤، وشرح الأشمونى على ابن مالك ٣ / ٢٧٩

(٢) قال ابن إياز فى المحصول ٢٤٧ أ: «ولا يجوز أن يكون ذاك «كى» الناصبة لوجهين: أحدهما المعنى، وهو أن الراعيين لم يفعلا شيئا كى لايحسا أثرا من البعران، والآخر اللفظ، وهو عدم نصب الفعل بها، وأطلق المصنف عليها الحرفية، وهى اسم، لشبهها بالحروف على قاعدة سيبويه، فإنه ربما سمى الفعل حرفا والاسم كذلك». انتهى كلام ابن إياز، وصدر كلامه للسيرافى، كما ذكر الخوبى فى شرح الفصول ٢٣٥ ب.

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات، والبيت فى ديوانه ص ٣

(٤) رواية الديوان: «الغوانى قما» وعليها يفوت الاستشهاد، فإن الشاهد فى رواية النحويين: «الغوانى هل» بكسر الياء الواجبة التسكين، والبيت بروايتنا فى الكتاب ٢/٥٩، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٢٦، والمقتضب ١/١٤٢، وفى حواشيه مراجع أخرى.

(٥) ما بين القوسين سقط من المحصول وشرح الخوبى.

ويجوز حذف الواو من « هو » وإسكانُها ، والياء [٦٧ أ] من « هى » وإسكانُها ، وتسكن[١] الهاء من « له » ، كما قال الشاعر[٢] :

* دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكَا *

وقال[٣] :

وقَفْتُ لَدَى البيتِ العَتِيقِ أُخِيلُه[٤] ومِطْـــوايَ مُشتاقانِ لَهْ أرِقانِ

وقد يُزاد فيهما فيُشدَّدان ، وأنشدوا :

ألا هِى ألا هِىَّ ألا هِىَّ كَلَّفَتْ فؤادَكَ شوقاً أتراكَ تُجْبَرُ ؟[٥]

---

(١) فى المحصول : وتسكين .

(٢) غير معروف ، وذكر البغدادى فى الخزانة ٢ / ٦ (الطبعة الجديدة) أن هذا البيت من أبيات الكتاب الخمسين التى لم يعرف قائلها ، وذكر قبله :

* هل تعرف الدار على تبراكا *

وينظر سيبويه ١ / ٢٧ (الطبعة الجديدة) ، والخصائص ١ / ٨٩ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٠٨ ، والضرائر للآلوسى ص ٧٨

(٣) ينسب البيت ليعلى الأحول الأزدى ، وقيل لغيره ، كما فى الخزانة ٢ / ٤٠١ ، وقال الخوبى فى شرح الفصول ٢٣٧ أ : « هو رجل من أسد السراة يصف فيه البرق » ، والبيت فى الخصائص ١ / ١٢٨ ، والمحتسب ١ / ٢٤٤ ، والمقتضب ١/٣٩ ، ٢٦٧ من غير نسبة ، والبيت مع بيتين آخرين فى اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٧ منسوبا ليعلى .

(٤) فى الفصول : « أجيله » بالجيم ، وأثبته بالخاء المعجمة من المحصول ، وشرح الخوبى ، والخصائص ، ومعناه : أنظر فى مخيلته ، ويروى أيضا : أرينه ، ومطواى : صاحباى .

(٥) قال الخوبى عن هذا البيت : لست أعرفه ، وجاء المصراع الأول فى الأصل :

* ألا هى ألا هى كلفت *

وزدت : « ألا هى » الثالثة من ظ ، والمحصول ، وبها يستقيم الوزن ، والبيت من البحر الطويل ، وهو فى اللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ برواية :

ألا هى ألا هى فدعها فإنما تمنيك مالا تستطيع غرور

وكذا فى الضرائر للآلوسى ص ١٧٨ ، ولم يرد عجز البيت فى ظ .

ومثله قول جرير[١] :

فإنَّ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بها ... وهُوَّ على مَن صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ

ومن المحذوف قول الشاعر[٢] :

* كاللَّذْ[٣] تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدَا *

وقال[٤] :

[٦٧ ب] * واللَّذِ لو شاء لكانَتْ بَرًّا *

---

(١) كذا نسب لجرير ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع ، ولا فى النقائض ، والبيت من غير نسبة فى الخزانة ٢ / ٤٠٠ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٤٨٥ (مبحث أحكام شبه الجملة) ، وهمع الهوامع ١/٦١ ، ٢ / ١٥٧ (عجز البيت فقط) ، والدرر اللوامع ١ / ٣٧ ، ٢ / ٢١٦ ، واللسان (ها) ٢٠ / ٣٦٨ ، والضرائر للآلوسى ص ٢٧٩ ، وذكر العينى أن قائله رجل من همدان لم يسم ، شرح الشواهد بهامش الصبان على الأشمونى ١/١٧٤ (مبحث الموصول) ، وكذلك فى التصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٤٨ ، ويلاحظ أن البيت ورد من غير نسبة فى النسخة التركية من الفصول ، وظ .

(٢) لم يسموه ، والبيت فى الكامل ١ / ١٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٠٥ ، والإنصاف ص٦٧٢ ، والصحاح (ز ب ى) ص٢٣٦٦ ، واللسان (ز ب ى) ١٩/٧٢ وينشدون قبله :

* فأنت والأمر الذى قد كيدا *

(٣) ضبطت الذال فى الفصول بالكسر ، والصواب التسكين ، ويقولون إن ياء « الذى » تحذف ويسكن ما قبلها ، ويكسر ، كما فى الشاهد الآتى ، نص عليه فى الهمع ١ / ٨٢

(٤) قائله غير معروف ، وأنشده فى الهمع ـ الموضع السابق ، وجاء بعده فى شرح الخوبى :

* أو جبلا أشم مشمخرا *

وينظر أمالى ابن الشجرى ٢/٣٠٥ ، والإنصاف ص٦٧٦ ، والدرر اللوامع ١/٥٦

ومن إسكان المتحرك قوله[١] :

سِيروا بَنِي العَمِّ فالأهوازُ مَوْعِدُكُمْ ... ونَهْرُ تِيرَا ولا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[٢]

ومن التقديم والتأخير قوله[٣] :

وما مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلَّا مُمَلَّكًا ... أبو أُمِّهِ حَيٌّ أبُوهُ يُقارِبُهْ

تقديره : وما مِثْلُه حيٌّ يُقارِبُه إلّا مُمَلَّكًا أبو أمِّه أبوه .

ومثله قول ذى الرُّمَّة[٤] :

فأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا ... كأنَّ قَفْرًا رُسُومَها قَلَمَا

وتقديره : فأصْبَحَتْ بَعْدَ بَهْجَتِها قَفْراً كأن قَلَماً خَطَّ رُسُومَها .

ومن ذلك الإدغام الشاذ ، [٦٨ أ] كقولهم فى بنى الحارث : بَلْحَارِث ،

---

(١) هو جرير ، والبيت فى ديوانه ص ٤٨ ، والرواية فيه : « فلم تعرفكم » ، وعليها يفوت الاستشهاد ، فإن الشاهد فى « لاتعرفكم » حيث سكنت الفاء لضرورة الشعر ، وحقها الرفع ، والبيت بروايتنا فى الخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، وبرواية الديوان فى معجم ياقوت ٤ / ٨٣٧ (نهر تيرى) .

(٢) فى الفصول : « العجم » ، وهو خطأ أثبت صوابه من الديوان والمراجع المذكورة .

(٣) نسبه المبرد فى الكامل ١ / ٢٨ إلى الفرزدق وذكر قصة البيت ، ولم يرد البيت فى ديوان الفرزدق المطبوع ، والبيت من الشواهد البلاغية ، يوردونه دليلا على التعقيد اللفظى ، وهو فى الخصائص ١ / ١٤٦ ، ٣٢٩ ، ٢ / ٣٩٣ ، وقد تكلم عليه محقق الخصائص رحمه الله ، وينظر أسرار البلاغة ص ٢٠ ، ٦٦ ، وشروح التلخيص ١ / ١٠٤

(٤) لم أجده فى ديوانه المطبوع ، وهو من غير نسبة فى الخصائص ١ / ٣٣٠ ، ٢ / ٣٩٣ ، والإنصاف ص ٤٣١ ، ولسان العرب (خطط) ٩/١٥٧

وفى بنى العنبر : بَلْعَنْبر ، وفى بنى القَيْن : بَلْقَيْن ، ومثل[١] قول الشاعر[٢] :

فما سُبِقَ القَيْسِىُّ مِنْ سُوءِ سَيْرِهِ ولـكنْ طَفَتْ عَلْمَاءُ[٣] غُرْلَةُ خالِدِ

* * *

نَجِزَتِ[٤] الفُصولُ بحمد الله ومَنِّه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وآل كلٍّ وسائر الصالحين .

وافق الفراغُ من نسخها لإحدى عشرةَ ليلةً خلَتْ من جمادى الأول سنة ثلاث عشرة وسبعمائة ، على يد الفقير إلى الله تعالى الراجى عفوه حسن بن على البعلبـكى نزيل الخليل عليه السلام ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين .

---

(١) فى ظ : ومثله .

(٢) هو الفرزدق ، والبيت فى ديوانه ص ٢١٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٤ ، وأنشده المبرد فى الـكامل ٣ / ٢٩٩ منسوبا للفرزدق ، وفى المقتضب ١ / ٢٥١ من غير نسبة ، ولم يرد صدره فى ظ .

(٣) أصله : « على الماء » ، وقد أشبعه المبرد شرحا فى كتابيه ، وقال الخوبى فى شرح الفصول ٢٣٩ ب : أراد بالقيسى عمر بن هبيرة ، وكان يلى العراق فعزل بخالد بن عبد الله القسرى ، فقال الفرزدق ذلك يهجو خالدا .

(٤) وجاء فى ظ : تمت الفصول ، ولله الحمد .

الفهـــارس

١ ـ فهرس الدراسة

٢ ـ فهرس الموضوعات ـ الأبواب والفصول

٣ ـ فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائيًا

٤ ـ فهرس الآيات القرآنية

٥ ـ فهرس الحديث النبوىّ

٦ ـ فهرس الأثر

٧ ـ فهرس الأمثال

٨ ـ فهرس التعبيرات النحوية

٩ ـ فهرس القوافى وأنصاف الأبيات

١٠ ـ فهرس الأعلام والقبائل والفرق

١١ ـ فهرس الأماكن

١٢ ـ مراجع التحقيق والدراسة

(١) فهرس الدراسة

	صفحة
كلمة شكر	٣
المقدمة	٥ ـ ١٠
الباب الأول ـ ابن معطى ، حياته وعصره	١١ ـ ٢٨
النظم فى النحو	٢٩ ـ ٣٣
كيف نظم ابن معطى ألفيته ؟	٣٤ ، ٣٥
حول تسمية الألفية	٣٦ ، ٣٧
نظرة عامة على ألفية ابن معطى	٣٨ ـ ٤٢
ألفية ابن معطى وألفية ابن مالك	٤٣ ـ ٤٨
هل نظم ابن معطى فى النحو غير الألفية ؟	٤٨
شهرة الألفية	٤٩
شرّاح الألفية	٥٠ ـ ٥٤
الباب الثانى ـ آراء ابن معطى النحوية	٥٥ ـ ٧٧
بصريّة ابن معطى	٧٧ ـ ٨٠
كُوفيّة ابن معطى وبغداديّته	٨٠ ـ ٨٦
الباب الثالث ـ الفصول الخمسون	٨٧ ـ ٩٠
كيف رتّب ابن معطى مسائل النحو فى الفصول ؟	٩٠ ـ ٩٦
كيف عالج ابن معطى مسائل النحو فى الفصول ؟	٩٧ ، ٩٨
الصرف فى الفصول	٩٩
التعبيرات والمصطلحات فى الفصول	١٠٠ ـ ١٠٦

صفحة

مآخذ على ابن معطى ١٠٧ – ١١٢
المتابعات والاختيارات فى الفصول ١١٣ – ١٢٩
الشواهد فى الفصول ١٣٠ ، ١٣١
هل أفاد ابن معطى فى الفصول من الألفيَّة ؟ ١٣٢
متى ألف ابن معطى الفصول ؟ ١٣٣
شُرَّاح الفصول ١٣٤ – ١٣٦
نُسَخ الفصول ١٣٧ – ١٣٩

(٢) فهرس الموضوعات

صفحة

الباب الأول فى مقدمة هذا الفن من الأصول ـ وفيه عشرة فصول ١٤٩ـ١٦٩

الفصل الأول فى بيان الكلام والكلمة والقول ١٤٩

الفصل الثانى فيما يأتلف منه الكلام، وهو الاسم والفعل والحرف ١٤٩، ١٥٠

الفصل الثالث فى حد الاسم وعلاماته ١٥١، ١٥٢

الفصل الرابع فى حد الفعل وعلاماته ١٥٢

الفصل الخامس فى حد الحرف وعلاماته وفائدته ١٥٣

الفصل السادس فى الإعراب والبناء ١٥٤، ١٥٥

الفصل السابع فى إعراب الاسم المتمكن ١٥٥

المنع من الصرف ١٥٥ـ١٥٩

المعتل وإعراب المقصور والمنقوص والأسماء الستة ١٥٩، ١٦٠

المثنى ١٦٠، ١٦١

الجموع ١٦١ـ١٦٣

الفصل الثامن فى إعراب الفعل المضارع ١٦٣ـ١٦٦

الفصل التاسع فى العلل الموجبة بناء الاسم ١٦٦

الفصل العاشر فيما تبنى عليه الكلمة ١٦٧ـ١٦٩

الباب الثانى فى أقسام الأفعال ١٧٠ـ١٩٧

الفصل الأول فى أقسام الأفعال : ماض ومستقبل وحال ١٧٠، ١٧١

الفصل الثانى فى بيان حالة الفعل مع الفاعل ـ وفيه الكلام على اللازم والمتعدى ١٧١، ١٧٢

الفصل الثالث فيما يتعدى إلى مفعول واحد. وفيه الكلام على الفاعل ١٧٢، ١٧٣

الفصل الرابع فيما يتعدى إلى مفعولين ـ وفيه الكلام على ظن وأخواتها ١٧٣ـ١٧٥

صفحة

الفصل الخامس فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ١٧٥
الفصل السادس فى الفعل الذى لم يسم فاعله ١٧٦ ، ١٧٧
الفصل السابع فى الأفعال غير المتصرفة. وفيه الكلام على نعم وبئس
وحبذا وفعلى التعجب ١٧٧ - ١٧٩
الفصل الثامن فى الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر - كان
وأخواتها ، وأفعال المقاربة - كاد وأخواتها ١٨٠ - ١٨٣
الفصل التاسع فيما يتعدى إليه جميع الأفعال ، المتعدى وغير المتعدى ١٨٣ - ١٩٣
المصدر ١٨٣ ، ١٨٤
الظرف من الزمان ١٨٤ ، ١٨٥
ظرف المكان ١٨٥ ، ١٨٦
الحال ١٨٦ - ١٨٨
التمييز ١٨٨ ، ١٨٩
المستثنى ١٨٩ - ١٩١
المشبه بالمفعول - وهو التمييز إذا وقع معرفة ١٩١ ، ١٩٢
المفعول له ١٩٢ ، ١٩٣
المفعول معه ١٩٣
الفصل العاشر فيما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به - وفيه الكلام
على التحذير والإغراء ١٩٤ - ١٩٧
الباب الثالث فيما يعمل من غير الأفعال فى الأسماء والأفعال ١٩٨ - ٢٢٤
الفصل الأول فى العامل فى المبتدأ والخبر ١٩٨ - ٢٠٠
الفصل الثانى فى الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر - إن وأخواتها ٢٠٠ - ٢٠٢
لا النافية للجنس ٢٠٢

صفحة

الفصل الثالث فى الحروف الناصبة للأفعال المضارعة ٢٠٣ـ ٢٠٦
الفصل الرابع فى الجوازم ٢٠٦، ٢٠٧
الفصل الخامس فى حرفين مترددين بين الأسماء والأفعال: لا و ما ... ٢٠٨
اللذين يعملان عمل ليس ٢٠٨، ٢٠٩
الفصل السادس فى حروف النداء ٢١٠ـ ٢١٢
الاستغاثة والترخيم والندبة ٢١٠ـ ٢١٢
الفصل السابع فى حروف الجر ٢١٢ـ ٢١٨
الفصل الثامن فى الأسماء العاملة عمل الفعل ٢١٨ـ ٢٢٢
اسم الفاعل ٢١٨، ٢١٩
الصفة المشبهة باسم الفاعل ٢١٩، ٢٢٠
المصدر المقدر بأن والفعل ٢٢٠، ٢٢١
أفعل التفضيل ٢٢١، ٢٢٢
الفصل التاسع فى الأسماء التى سميت بها الأفعال ٢٢٣، ٢٢٤
الفصل العاشر فى الإضافة الاسمية ٢٢٤
الباب الرابع فى النكرة والمعرفة وذكر التوابع ٢٢٥ـ ٢٣٩
الفصل الأول فى الفرق ما بين المعرفة والنكرة ٢٢٥
الفصل الثانى فى ذكر العلم ٢٢٥، ٢٢٦
الفصل الثالث فى المضمر ـ وفيه الكلام على التنازع ٢٢٧ـ ٢٣٠
الفصل الرابع فى المبهمات ـ وفيه الكلام على أسماء الإشارة والموصول ٢٣٠ـ ٢٣٢
الفصل الخامس فى المعرف باللام ٢٣٢، ٢٣٣
الفصل السادس فى الإضافة ٢٣٣
الفصل السابع فى أسبق التوابع، وهو النعت ٢٣٤، ٢٣٥

صفحة

الفصل الثامن فى التوكيد	٢٣٥ ، ٢٣٦
الفصل التاسع فى العطف	٢٣٦ ، ٢٣٧
الفصل العاشر فى البدل	٢٣٨ ، ٢٣٩
الباب الخامس فى فصول متفرقة	٢٤٠ ـ ٢٧٧
الفصل الأول فى العدد وما يلتحق به	٢٤٠ ـ ٢٤٦
الكناية	٢٤٤
كم وأحكامها	٢٤٥ ، ٢٤٦
الفصل الثانى فى المذكر والمؤنث	٢٤٦ ، ٢٤٧
الفصل الثالث فى التصغير	٢٤٨ ـ ٢٥١
الفصل الرابع فى النسب	٢٥١ ـ ٢٥٤
الفصل الخامس فى المقصور والممدود	٢٥٤ ـ ٢٥٦
الفصل السادس فى الإمالة والهجاء	٢٥٦ ـ ٢٥٨
الفصل السابع فى أبنية الأسماء والأفعال والمصادر	٢٥٨ ـ ٢٦٢
الفصل الثامن فى التصريف ـ وفيه الكلام على الزيادة والقلب والبدل والنقل والحذف والإدغام	٢٦٢ ـ ٢٦٦
الفصل التاسع فى الوقف والحكاية ـ وفيه كلام عن الروم والإشمام والتضعيف	٢٦٦ ـ ٢٦٨
الفصل العاشر فى الإدغام وضرائر الأشعار	٢٦٩ ـ ٢٧٧

* * *

(٣) فهرس أبواب النحو والصرف مرتبة هجائيا*

(ا)

الإبدال ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧
أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٥٨ ـ ٢٦٢
الإدغام ٢٦٦ ، ٢٦٩
الاستثناء = المستثنى
الاستغاثة ٢١٠ ، ٢١٢
الاسم وعلاماته ١٥١
اسم الفاعل ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٤٣
أسماء الأفعال ١٦٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤
الأسماء الستة ١٥٩ ، ١٦٠
الإشارات ١٦٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٥١
الإشمام ٢٦٧
الإضافة ١٦٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣
الإعراب ١٥٤
أفعال المقاربة = كاد وأخواتها
أفعل التفضيل ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤
الإلغاء والتعليق ١٧٥
الإمالة ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧

* رتب ابن معطى مسائل النحو والصرف فى كتابه « الفصول »، ووضع لها عنوانات تخالف ما ألفه الطلبة والدارسون فى أيامنا هذه ، بعد ماسادت طريقة ابن مالك وشراحه ، وأيضا فقد أدار ابن معطى مسائل النحو على العامل ، وقد اقتضاه هذا أن يتكلم على بعض المسائل فى أكثر من فصل . لهذا كله رأيت أن أرتب مسائل الكتاب ترتيبا هجائيا، ليسهل الرجوع إليه والإفادة منه . وانظر ما كتبته عن منهج ابن معطى فى صفحات ٩٤ ـ ٩٦

إنّ وأخواتها ٢٠٠ ـ ٢٠٢

(ب)

البدل ٢٣٨ ، ٢٣٩

البناء ١٥٤ ، ١٦٦ ـ ١٦٩

(ت)

التاريخ [وهو ممّا يلتحق بالعدد] ٢٤٢

التحذير والإغراء ١٩٤ ـ ١٩٦

الترخيم ٢١١ ، ٢٥١

التصغير ٢٤٨ ـ ٢٥١

التضعيف ٢٦٧

التعجب ١٧٩

التمييز ١٨٠ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٢٢

التنازع ٢٢٨ ، ٢٢٩

التوكيد ٢٣٥ ، ٢٣٦

(ج)

جمع التكسير ١٦١ ، ١٧٣

جمع المذكر السالم ١٦٢

جمع المؤنث السالم ١٦٢ ، ١٦٣

جوازم الفعل المضارع ٢٠٦ ـ ٢٠٨

(ح)

الحال ١٨٦ ـ ١٨٨ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٢٢

حَبَّذا ١٧٨ ، ١٧٩

الحذف ٢٦٥ ، ٢٦٧
الحرف وعلاماته ١٥٣
حروف الجرّ ٢١٢ ـ ٢١٨
الحكاية ٢٦٨

(ر)

الرَّوْم ٢٦٧

(ز)

الزِّيادة ٢٦٢ ، ٢٦٣

(ص)

الصفة المشبَّهة باسم الفاعل ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤

(ض)

ضرائر الأشعار ٢٧٠ ـ ٢٧٧

(ظ)

ظرف الزمان ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧
ظرف المكان ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧
ظنّ وأخواتها ١٧٤ ، ١٧٥

(ع)

العدد ٢٤٠ ـ ٢٤٦
العطف ٢٣٦ ، ٢٣٧
العَلَم ٢٢٥ ، ٢٢٦

(ف)

الفاعل ١٧١ ـ ١٧٣ ، ١٩٤

الفعل وعلاماته ١٥٢
فعل الأمر ١٧١
الفعل الماضى ١٧٠
الفعل المضارع ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧١
الفعل الذى لم يُسَمَّ فاعله[1] ١٧٦ ، ١٧٧
الفعل اللازم ١٧١ ، ١٧٢
الفعل المتعدِّى ١٧٢ ـ ١٧٥

(ق)

القَلْب ٢٦٤
القول ١٤٩

(ك)

كاد وأخواتها [أفعال المقاربة] ١٨٠ ، ١٨١
كان وأخواتها ١٨٠ ـ ١٨٣
كلا وكلتا وإعرابهما ١٥٩
الكلام والكلم والكلمة ١٤٩
« كم » الاستفهاميّة والخبريّة ٢٤٥ ، ٢٤٦
الكناية ٢٤٤ ، ٢٤٥

(ل)

« لا » العاملة عمل « ما »[2] الحجازيّة ٢٠٩
« لا » النافية للجنس ٢٠٢

(١) وانظر : النائب عن الفاعل .

(٢) هكذا قال ابن معطى . والذى فى كتب المتأخرين : «العاملة عمل ليس» ، وهما سواء.

(م)

« ما » الحجازيّة ٢٠٨ ، ٢٠٩
المبتدأ والخبر ١٩٨ ـ ٢٠٠
المثنّى ١٦٠ ، ١٦١
المذكر والمؤنث ٢٤٦ ، ٢٤٧
المستثنى ١٨٩ ـ ١٩١
المشبّه بالمفعول به ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٢
المصدر ١٨٣ ، ١٨٤
المصدر المقدّر بأنْ والفعل ٢٢٠ ، ٢٢١
المضمَر ١٦٦ ، ٢٢٧ ـ ٢٣٠
المعرّف باللام ٢٣٢ ، ٢٣٣
المفعول به ١٧٢ ـ ١٧٥ ، ١٨٩ ، ١٩١
المفعول له ـ وهو المفعول لأجله ١٩٢ ، ١٩٣
المفعول معه ١٩٣
المقصور ١٥٩ ، ٢٥٣ ـ ٢٥٦ ، ٢٦٧
الممدود ٢٥٤ ـ ٢٥٦ ، ٢٧٢
الممنوع من الصرف ١٥٦ ـ ١٥٩
المنقوص ١٥٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧
الموصولات ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥١

(ن)

النائب عن الفاعل[1] ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩٤
النداء ٢١٠ ـ ٢١٢

(١) وانظر : الفعل الذى لم يسم فاعله .

النُّدبة ٢١٢
النَّسب ٢٥١ ـ ٢٥٤
النصب على نزع الخافض ١٧٢ ، ٢٧٣
النعت ٢٣٤ ، ٢٣٥
نعم وبئس ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٧
النَّقْل ٢٦٥ ، ٢٦٧
النكرة والمعرفة ٢٢٥
نواصب الفعل المضارع ٢٠٣ ـ ٢٠٦
نونا التوكيد ١٦٤ ـ ١٦٦

(هـ)

الهجاء ٢٥٧ ، ٢٥٨

(و)

الوقف ٢٦٦ ـ ٢٦٨

* * *

(٤) فهرس الآيات القرآنية

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة فاتحة الكتاب		
اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم	٦ ، ٧	١٧٧، ٢٣٨
سورة البقرة		
فيه هدى للمتقين	٢	٢٠٠
وأولئك هم المفلحون	٥	١٩٩
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	٢٤	١٦٤
اثنتا عشرة عينا	٦٠	١٨٩
وهو الحق مصدقا	٩١	١٨٧
ولقد علموا لمن اشتراه	١٠٢	١٧٥
حسدا من عند أنفسهم	١٠٩	١٩٢
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات	١٢٤	١٧٢
ملة إبراهيم حنيفا	١٣٥	١٩٦
صبغة الله	١٣٨	١٩٧
إن الله غفور رحيم	١٧٣	٢٠٠
ابتغاء مرضات الله	٢٠٧	١٩٢
والله غفور رحيم	٢١٨	١٩٩
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٢١	١٩٨
إلا أن يعفون	٢٣٧	١٦٦
فشربوا منه إلا قليلا منهم	٢٤٩	١٩٠
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض	٢٥١	٢٢٠، ٢٣٩

	رقم الآية	رقم الصفحة
وإن كان ذو عسرة	٢٨٠	١٨٢
ربنا لا تؤاخذنا	الآية الأخيرة	٢١٢
سورة آل عمران		
ملء الأرض ذهبا	٩١	١٨٩
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا	٩٧	٢٣٩
وأنتم الأعلون	١٣٩	١٦٢
كل نفس ذائقة الموت	١٨٥	١٩٨
سورة النساء		
فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا	٤	١٨٨
إلا أن يأتين	١٩	١٦٦
مافعلوه إلا قليل منهم	٦٦	١٩١
وعد الله	١٢٢	١٩٧
ومن أصدق من الله قيلا	١٢٢	٢٢١
والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة	١٦٢	٢١٨
يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة	الآية الأخيرة	٢٢٨
سورة المائدة		
فعسى الله أن يأتى بالفتح	٥٢	١٨١
عليكم أنفسكم	١٠٥	٢٢٣
سورة الأنعام		
يا ليتنا نرد ولا نكذب	٢٧	٢٠٦
وما يشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون	١٠٩	٢٠٢
لاينفع نفسا إيمانها	١٥٨	١٧٢

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الأعراف		
يا صالح ائتنا	٧٧	٢١٠
مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين	١٣٢	٢٠٧
واختار موسى قومه سبعين رجلا	١٥٥	١٧٣
ساء مثلا	١٧٧	١٧٨
سورة التوبة		
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	١٩٤
ليقولُنَّ	٦٥	١٦٥
وخضتم كالذى خاضوا	٦٩	٢٣٢
سورة يونس		
مكانكم أنتم وشركاؤكم	٢٨	٢٢٣
أم يقولون افتراه	٣٨	٢٣٧
فأجمعوا أمركم وشركاءكم	٧١	١٩٣
سورة هود		
ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك	٨١	١٩١
وإن كلا لما ليوفينهم	١١١	٢٠١
سورة يوسف		
يوسف أعرض عن هذا	٢٩	٢١٢
وقال نسوة	٣٠	١٧٣
ما هذا بشرا	٣١	٢٠٨
خير حافظا	٦٤	٢٢٢
إنه هو الغفور الرحيم	٩٨	٢٣٠

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الحجر		
رُبما يود الذين كفروا	٢	٢١٦
فسجد الملائكة كلهم أجمعون . إلا إبليس	٣١،٣٠	٢٣٦،١٩٠
سورة النحل		
ظل وجهه مسودا	٥٨	١٨٢
ما عندكم ينفد وما عند الله باق	٩٦	٢٦٧
بأحسن ما كانوا يعملون	٩٧،٩٦	١٥٩
سورة الإسراء		
أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى	١١٠	٢٠٧
سورة الكهف		
كبرت كلمة	٥	١٧٨
لنعلم أى الحزبين	١٢	١٧٥
خير عند ربك ثوابا وخير أملا	٤٦	٢٢٢
بئس للظالمين بدلا	٥٠	١٧٨
وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره	٦٣	٢٣٩
آتونى أفرغ عليه قطرا	٩٦	٢٢٨
بالأخسرين أعمالا	١٠٣	٢٢٢
سورة مريم		
واشتعل الرأس شيبا	٤	١٨٨
إما ترينّ	٢٦	١٦٥
ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا	٦٩	٢٣٢
أفرأيتَ	٧٧	١٧٥

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة طه		
أو أجد على النار هدى	١٠	٢٦٧
لاتفتروا على الله كذبا فيسحتكم	٦١	٢٠٤
سورة الأنبياء		
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	١٩١
سورة الحج		
ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض	٤٠	٢٢٠، ٢٣٩
سورة المؤمنون		
ما هذا إلا بشر مثلكم	٢٤، ٣٣	٢٠٨
وإن هذه أمتكم أمة واحدة	٥٢	١٨٧
سورة النور		
يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال	٣٦، ٣٧	١٩٤
والله خلق كل دابة من ماء	٤٥	١٩٩
سورة النمل		
يخرج الخبء	٢٥	٢٦٦
صنع الله	٨٨	١٩٧
سورة الروم		
وكان حقا علينا نصر المؤمنين	٤٧	١٨١
سورة لقمان		
إن الله هو الغنى الحميد	٢٦	٢٣٠
سورة سبأ		
يا جبال أوبى معه والطير	١٠	١٩٣

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة فاطر		
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها	٢	٢٠٧
وغرابيب سود	٢٧	٢٣٩
لا يقضى عليهم فيموتوا	٣٦	٢٠٤
سورة يس		
وإن كل لما جميع لدينا محضرون	٣٢	٢٠١
سورة الصافات		
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون	٤٧	٢٠٢
وإنكم لتمرون عليهم مصبحين . وبالليل	١٣٧ ، ١٣٨	١٨٢
سورة ص		
ولات حين مناص	٣	٢٠٩
بسؤال نعجتك إلى نعاجه	٢٤	٢٢٠
وإنهم عندنا لمن المصطفين	٤٧	١٦٢
فسجد الملائكة كلهم أجمعون . إلا إبليس	٧٣،٧٤	١٩٠،٢٣٦
سورة فصلت		
وظنوا ما لهم من محيص	٤٨	١٧٥
سورة الشورى		
ليس كمثله شيء	١١	٢١٨
سورة الزخرف		
ظل وجهه مسودًا	١٧	١٨٢
يا مال ليقض علينا ربك	٧٧	٢١١

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الأحقاف		
لسانا عربيا	١٢	١٨٧
هذا عارض ممطرنا	٢٤	٢١٩، ٢٢٤
سورة محمد		
طاعة وقول معروف	٢١	٢٠٠
وأنتم الأعلون	٣٥	١٦٢
سورة الحجرات		
قالت الأعراب	١٤	١٧٣
سورة القمر		
وفجرنا الأرض عيونا	١٢	١٨٨
سورة الحديد		
من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه	١١	٢٠٤
سورة المجادلة		
ماهن أمهاتهم	٢	٢٠٨
سورة الطلاق		
إلا أن يأتين	الآية الأولى	١٦٦
ومن يتق الله يجعل له مخرجا	٢	٢٠٧
سورة الحاقة		
سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما	٧	٢٤٠
فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة	١٣	١٧٧
هاؤم اقرءوا كتابيه	١٩	٢٢٨
سورة الجن		
كادوا يكونون عليه لبدا	١٩	١٨١

	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة المزمل		
كما أرسلنا إلى فرعون رسولا . فعصى فرعون الرسول	١٥ ، ١٦	٢٣٣
علم أن سيكون منكم مرضى	الآية الأخيرة	٢٠٢
سورة المرسلات		
ولا يؤذن لهم فيعتذرون	٣٦	٢٠٥
سورة التكوير		
إذا الشمس كورت	الآية الأولى	١٩٤
سورة الإنشقاق		
إذا السماء انشقت	الآية الأولى	١٩٤
سورة الشمس		
ناقة الله وسقياها	١٣	١٩٦
سورة الليل		
إنّ علينا للهدى	١٢	٢٠١
سورة العلق		
لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة	١٥، ١٦	١٦٤، ٢٣٨
سورة القدر		
إنا أنزلناه فى ليلة القدر	الآية الأولى	٢٢٩
حتى مطلع الفجر	« الأخيرة	٢١٦
سورة العصر		
والعصر . إن الإنسان لفى خسر	١ ، ٢	٢٣٣
سورة الهمزة		
لَينبذنّ	٤	١٦٥

* * *

رقم الصفحة

(٥) فهرس الحديث النبوى

مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة ٢٢٢

* * *

(٦) فهرس الأثر

إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب ١٩٥
من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه
لولا الخليفى لأذنت ٢٥٥
من قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه

* * *

(٧) فهرس الأمثال

أتميميًّا مرّة وقيسيًّا أخرى ؟ ١٩٧
غضبَ الخيل على اللجم ١٩٦
كليهما وتمرا ١٩٥
مواعيدَ عرقوب ١٩٦

* * *

رقم الصفحة

(٨) فهرس التعبيرات النحوية*

أبو يوسف أبو حنيفة	١٩٩
أتميميًّا مرّة وقيسيًّا أخرى(١)	١٩٧
أخطب ما يكون الأمير قائما	١٨٨
أرسلها العِراك	١٨٧
أمرتك الخيرَ	١٧٣
أهلَك والليل	١٩٥
إيّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب(٢)	١٩٥
إيت السوق أنك تشترى لنا منه شيئا	٢٠٢
خيرَ مقدم	١٩٦
دعنا من تمرتان	٢٦٨
سرت حتى أدخل البلد	٢١٦
شَرٌّ أهرَّ ذا ناب	١٩٨
صلاة الأولى	٢٢٤
على التمرة مثلها زبدا	٢٠٠
غضبَ الخيل على اللّجم(٣)	١٩٦
كليهما وتمرا(٤)	١٩٥
لاتأكل السمك وتشرب اللبن	٢٠٦
لا ذا نجدة غير بطل	٢٠٢

* هـذا فهرس نافع إن شاء الله ، فإن كثيرا من هذه التعبيرات النحوية تجرى على ألسنة بعض الكتاب والمتأدبين ، وقد يصعب على بعض محققى النصوص معرفة مكانها فى أبواب النحو .

(١) وانظره فى الأمثال . (٢) وانظره فى فهرس الأثر .
(٣) وانظره فى الأمثال . (٤) وانظره فى الأمثال .

	رقم الصفحة
لألزمنّك أو تقضينى دينى	٢٠٦
لقيت زيدا مصعدا منحدرا	١٨٦
ماتأتينا فتحدثنا	٢٠٤
مازِ رأسَك والسيف	١٩٥
مسجد الجامع	٢٢٤
من كذب كان شرًّا له	٢٢٩
مواعيدَ عرقوب[1]	١٩٦
هذا ولا زعماتِك	١٩٥
وراءَك أوسعَ لك	١٩٥ ، ٢٢٣
يارجلا خذ بيدى [من قول الأعمى]	٢١٠

(١) وانظره فى الأمثال .

(٩) فهرس القوافى وأنصاف الأبيات

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
والفتاء	الوافر	الربيع بن ضبع الفزارى	١٨٩
والإخاء	الوافر	الحطيئة	٣٠٥
كلبا	الرجز	رؤبة	٢٢٠
مَشْعَبُ	الطويل	الكميت	١٩٠
مُطَّلَبُ	المنسرح	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢٧٣
العَرَبُ	البسيط	جرير	٢٧٦
يقارِبُهْ	الطويل	الفرزدق	٢٧٦
العِرابِ	الوافر	—	١٨٢
فَشَلَّتِ	الطويل	كثير	٣٣٩
عَلِجٍّ	الرجز	—	٢٦٥
بالعَشِجِّ	الرجز	—	٢٦٥
براحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك بن ضبيعة	٢٠٩
بمنتزاحِ	الوافر	إبراهيم بن هرمة	٢٧١
الحديدا	الوافر	عقيبة بن هبيرة الأسدى	٢٠٨
فاصطيدا	الرجز	—	٢٧٥
خالدِ	الطويل	الفرزدق	٢٧٧
العددِ	البسيط	أبو الحسن الذبَّاح	٢٤٠
السَّفَرُ	الرجز	—	٢٧٢
النَّقُرْ	الرجز	عبيد بن ماوية الطائى	٢٦٥
أثَرَا	البسيط	—	٢٧٣

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
سَطْرَا	الرجز	رؤبة	٢٣٦
نَصْرَا	الرجز	رؤبة	٢٣٦
بَرَّا	الرجز	—	٢٧٥
تُجْبَرُ	الطويل	—	٢٧٤
بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	٢٠٨
فأنظُورُ	البسيط	—	٢٧١
مكرَّرُ	الرجز	ابن معطى	٢٧٠
صُفُّرُ	الرجز	ابن معطى	٢٧٠
الأشبارِ	الكامل	الفرزدق	٢٤٣
عِشارِى	الكامل	الفرزدق	٢٤٦
الأُزْرِ	الكامل	خرنق بنت هفان	١٩٢
بُيوضُها	الطويل	ابن أحمر	١٨٢
مِسْمَعَا	الطويل	المرار الأسدى أو مالك بن زغبة الباهلى	٢٢١
وازعُ	الطويل	النابغة الذبيانى	١٦٦
الملسوعِ[1]	الكامل	—	٢٠٥
المخترقْ	الرجز	رؤبة	٢١٥
هواكَا	الرجز	—	٢٧٤
بلالَا	الوافر	ذو الرمة	٢٦٨
قَبَلُ	البسيط	القطامى	٢١٧
يَنتعِلُ	البسيط	الأعشى	٢٠١

(١) فى نسبته خلاف . انظر الموضع المذكور .

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
خِلَلُ	مجزوء الوافر	كثير	١٨٧
مجهلِ	الطويل	مزاحم بن الحارث العقيلى	٢١٧
جلجلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٩١
الطِّحالِ	الوافر	—	١٩٣
الطُّوَلُ	الرجز	منظور بن مرثد الأسدى	٢٦٧
النُّجُمْ	الرجز	—	٢٧١
تكرُّما	الطويل	حاتم الطائى	١٩٣
أغاما	الوافر	عمرو بن يربوع بن حنظلة	٢١٤
ظلاما	الوافر	شمير بن الحارث الضبى	٢٦٨
قَلَمَا	المنسرح	ذو الرمة	٢٧٦
علقمُ	الطويل	جرير	٢٧٥
عظيمُ	الكامل	أبو الأسود الدؤلى	٢٠٦
قَتَمُهْ	الرجز	رؤبة	٢١٥
والتكرُّمِ	الطويل	يزيد بن عبد المدان	٢٥٢
المبهمِ	الكامل	رجل من بنى ضبة	٢١٩
الحمى	الرجز	العجاج	٢٧٠
يُؤْثَفَيْنْ	السريع	خطام المجاشعى	٢١٨
ضَنِنُوا	البسيط	قعنب بن أم صاحب	٢٧٢
أرقانِ	الطويل	يعلى الأحول الأزدى وقيل لغيره	٢٧٤
بأرسانِ	الطويل	امرؤ القيس	٢١٦
سَمينِ	الرجز	حميد الأرقط	٢٢٠

القافية	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
مسترخيَهْ	الرجز	ابن معطى	٢٧٠
مستعليَهْ	الرجز	ابن معطى	٢٧٠
اللينيَّهْ	الرجز	ابن معطى	٢٧٠
الذلقيَّهْ	الرجز	ابن معطى	٢٧٠
النطعيَّهْ	الرجز	ابن معطى	٢٧٠
شجريَّهْ	الرجز	ابن معطى	٢٧٠
قِنَّسْرِىُّ	الرجز	العجاج	١٩٧

* * *

أنصاف الأبيات

الحافظو عورة العشيرة لا	المنسرح	عمرو ابن امرئ القيس الخزرجى	٢١٩
فلو أنَّ الأطِبَّا كانُ حَوْلِى	الوافر	—	٢٧٢
فرُحْنا بكابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وسْطَنا	الطويل	امرؤ القيس	٢١٧
للبس عباءةٍ وتَقَرَّ عينى	الوافر	ميسون بنت بحدل	٢٠٤
إذا جاوز الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ	الطويل	قيس بن الخطيم	٢٧٢
وتضحك منى شيخةٌ عبشميَّةٌ	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثى	٢٥٤

* * *

(١٠) فهرس الأعلام والقبائل والفرق

رقم الصفحة

(أ)

أهل الحجاز ٢٠٨

(ب)

البصريون ٢٢٨

بلال بن أبى بردة (ممدوح ذى الرمة) ٢٦٨

بلحارث = بنو الحارث

بلعنبر = بنو العنبر

بلقين = بنو القين

بنو الحارث ٢٧٦

بنو العنبر ٢٧٧

بنو القين ٢٧٧

(ج)

جُهَينة ٢٥٢

(ح)

حَنِيفة ٢٥٢

أبو حنيفة (النعمان بن ثابت ـ الإمام الأعظم) ١٩٩

(خ)

خالد بن عبد الله القسرى ٢٧٧

الخليل بن أحمد ٢٠٢

(ر)

ربيعة ٢٦٧

رقم الصفحة

(ز)

ابن الزُّبير (عبد الله) ٢٣٣

(س)

سيبويه (عمرو بن عثمان) ١٩١، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٦٧

(ش)

شنوءة ٢٥٢

(ط)

طيئ ٢٣١

(ع)

ابن عمر (عبد الله) ٢٣٣

(ف)

الفرزدق (همام بن غالب) ٢٠٨

(ق)

قريش ٢٠٨، ٢٥٦

القيسى (عمرو بن هبيرة) ٢٧٧

(ك)

الكوفيون ٢٤٩، ٢٣٠

(م)

معاوية بن أبى سفيان ٢٠٨

(ى)

أبو يوسف (يعقوب بن إبراهيم - صاحب أبى حنيفة) ١٩٩

* * *

رقم الصفحة

(١١) فهرس الأماكن

الأهواز	٢٧٦
بَرَدَى	٢٥٥
الحجاز	٢٠٨
مكة	٢٥٢
نهر تِيرَى	٢٧٦

* * *

(١٢) فهرس مراجع الدراسة والتحقيق

إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، للدمياطى . مطبعة عبد الحميد حنفى القاهرة ١٣٥٩ هـ .

الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عبد الحميد حنفى ، القاهرة ١٩٦٧ م .

أسرار البلاغة ، لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق هـ . ريتر . استانبول ١٩٥٤ .

الأشباه والنظائر النحوية ، للسيوطى . الهند ١٣٦١ هـ .

الاشتقاق ، لابن دريد . تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون . القاهرة ١٩٥٨م .

إعراب القرآن ، المسمى إملاء ما من به الرحمن ، للعكبرى . مصطفى البابى الحلبى . القاهرة ١٩٦١ م .

الأعلام ، للأستاذ الزركلى . طبعة ثانية ، القاهرة ١٩٥٤ م .

الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب . لابن السيد البطليوسى . بيروت ١٩٠١ م .

ألفية ابن معطى . تحقيق المستشرق السويدى زترستين . ليبزج ١٩٠٠ م .

أمالى ابن الشجرى . الهند ١٣٤٩ هـ .

إنباه الرواه على أنباه النحاة ، للقفطى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب المصرية ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣ م .

الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٦١ م .

الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى . تحقيق الدكتور مازن المبارك . القاهرة ١٩٥٩م .

البحر المحيط ، لأبى حيان النحوى . القاهرة ١٣٢٨ هـ .

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكانى . القاهرة ١٣٤٨ هـ .

البداية والنهاية لابن كثير . القاهرة ١٣٤٨ هـ .

البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٧ م .

بغية الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه، للسيوطى. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٤ م .

البلغة فى تاريخ أئمة اللغة، للفيروزابادى. تحقيق الأستاذ محمد المصرى دمشق ١٩٧٢م.

البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة ١٩٧٠ م .

البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى . تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه . القاهرة ١٩٦٩ م .

تاج التراجم فى طبقات الحنفية ، لابن قطلوبغا . مكتبة المثنى ببغداد ١٩٦٢ م .

تاج العروس شرح القاموس ، للزبيدى . القاهرة ١٣٠٦ هـ .

تاريخ الأدب العربى للمستشرق الألمانى كارل بروكلمان . (الجزء الخامس) . ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، ومراجعة الدكتور السيد يعقوب بكر القاهرة ١٩٧٦م.

تاريخ ابن الوردى . القاهرة ١٢٨٥ هـ .

تاريخ أبى الفدا (المسمى المختصر فى أخبار البشر) القاهرة ١٣٢٥ هـ .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك . تحقيق الأستاذ محمد كامل بركات القاهرة ١٩٦٨ م .

التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى . القاهرة ، مطبعة عيسى الحلبى . بدون تاريخ .

تفسير أبى حيان = البحر المحيط .

تفسير الطبرى . تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر . دار المعارف ـ القاهرة ١٩٥٨ م.

تفسير القرطبى . دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .

التكملة لوفيات النقلة ، للحافظ المنذري . تحقيق الدكتور بشار عواد معروف . الجزء الخامس . القاهرة ١٩٧٥ م .

تلخيص مجمع الآداب، لابن الفوطي. تحقيق الدكتور مصطفى جواد. دمشق ١٩٦٢م.

تهذيب اللغة ، للأزهري . القاهرة ١٩٦٤ م .

ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، للثعالبي. تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٦٥ م .

الجامع الصغير ، للسيوطي . طبعة رابعة . القاهرة ١٩٦٤ م .

جمهرة الأنساب، لابن حزم. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. القاهرة ١٩٦٢م .

الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، للقرشي . الهند ١٣٣٢ هـ .

حاشية الصبان على الأشموني = انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك .

حاشية يس العليمي على التصريح = انظر : التصريح .

الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول . للدكتور عبد اللطيف حمزة . القاهرة ١٩٤٧ م .

الحيوان، للجاحظ. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. طبعة ثانية. القاهرة ١٩٦٥م.

خزانة الأدب، للبغدادي . الطبعة القديمة بولاق ١٢٩٩ هـ . والطبعة الحديثة . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٧ م.

الخصائص، لابن جني. تحقيق الشيخ محمد علي النجار. دار الكتب المصرية ١٩٥٢م.

دائرة المعارف الإسلامية . مطبعة دار الشعب . القاهرة ١٩٧٠ م .

درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري . ليبزج ١٨٧١ م .

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني . تصحيح الشيخ محمد سيد جاد الحق . القاهرة ١٩٦٨ م .

الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي. القاهرة ١٣٢٨ هـ .

دول الإسلام ، للذهبي. تحقيق الأستاذين فهيم شلتوت ، ومحمد مصطفى إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .

ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق محمد نفاع،وحسين عطوان . دمشق ١٩٦٩ م .

ديوان ابن أحمر. تحقيق الدكتور حسين عطوان. دمشق ـ مجمع اللغة العربية ـ من غير تاريخ .

ديوان الأحوص . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٠ م .

ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين. بغداد ١٩٦٤ م.

ديوان الأعشى ـ ميمون بن قيس ـ شرح الدكتور محمد حسين. القاهرة ١٩٥٠م.

ديوان امرئ القيس . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم .القاهرة ١٩٥٨م.

ديوان أبي تمام . تحقيق الدكتور عبده عزام . دار المعارف . القاهرة ١٩٥٧م .

ديوان جرير . شرح الأستاذ عبد الله الصاوى . القاهرة ١٣٥٣ هـ .

ديوان حاتم الطائي . تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال . القاهرة ١٩٧٥ م .

ديوان حسان بن ثابت . تحقيق الدكتور وليد عرفات . سلسلة جب التذكارية ـ بيروت ١٩٧١ م .

ديوان الحطيئة . تحقيق الأستاذ نعمان أمين طه . القاهرة ١٩٥٨ م .

ديوان الخرنق . بيروت ١٨٩٩ م .

ديوان أبي دؤاد الإيادى (ضمن كتاب دراسات فى الأدب العربى لجوستاف فون جرونباوم) بيروت ١٩٥٩ م .

ديوان ذى الرمة . تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح . دمشق ١٩٧٢ م .

ديوان رؤبة . ليبزج ١٩٠٢ م .

ديوان زهير . دار الكتب المصرية . القاهرة ١٣٦٣ هـ .

ديوان الشريف الرضى . دار صادر ـ بيروت ١٩٦١ م .

ديوان الشريف المرتضى . تحقيق الأستاذ رشيد الصفار . القاهرة ١٩٥٨ م .

ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات. تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم. بيروت ١٩٥٨م.

ديوان العجاج . ليبزج ١٩٠٢ م .

ديوان الفرزدق . شرح الأستاذ عبد الله الصاوى . القاهرة ١٩٣٦ م .

ديوان القطامى . تحقيق الدكتورين إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م .

ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد . القاهرة ١٩٦٢م.

ديوان كثير عزة . الجزائر ١٩٢٨ م .

ديوان كعب بن مالك الأنصارى. تحقيق الدكتور سامى مكى العانى. بغداد ١٩٦٦م.

ديوان لبيد . تحقيق الدكتور إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م .

ديوان المتوكل الليثى . جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى . بغداد ١٩٧١ م .

ديوان مزاحم بن الحارث العقيلى . تحقيق كرنكو . ليدن ١٩٢٠ م .

ديوان النابغة الذبيانى . تحقيق الدكتور شكرى فيصل . بيروت ١٩٦٨ م .

الذيل على الروضتين ، لأبى شامة . القاهرة ١٣٦٦ هـ .

الرسالة للإمام الشافعى . تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر . القاهرة ١٩٤٠ م .

سر صناعة الإعراب ، لابن جنى. الجزء الأول . تحقيق الأساتذة مصطفى السقا ، محمد الزفزاف ، إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين . القاهرة ١٩٥٤ م .

سنن ابن ماجة . تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى . القاهرة ١٩٥٢ م .

شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى . القاهرة ١٣٥٠ هـ .

شذور الذهب ، لابن هشام . تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد . القاهرة ١٩٥١م .

شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، ومختصر شرح الشواهد للعينى . مطبعة عيسى الحلبى ، القاهرة بدون تاريخ .

شرح ابن جمعة على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، برقم ٦٣ نحو .

شرح حماسة أبى تمام، للمرزوقى. تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون. القاهرة ١٣٧٢هـ .

شرح ابن الخباز على ألفية ابن معطى . ميكروفلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، برقم ١١٧ نحو .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٥٣ م .

شرح العينى على الشواهد بحاشية خزانة الأدب . طبعة بولاق. ومختصره بحاشية شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك .

شرح الفصول الخمسين للخوبى. نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٢٥٣ نحو.

شرح قصيدة بانت سعاد ، لابن هشام . مصر ١٣٠٢ هـ .

شرح المفضليات، لابن الأنبارى. تحقيق المستشرق تشارلس لايل. بيروت ١٩٢٠م.

شروح التلخيص ، فى البلاغة . القاهرة ١٩٣٧ م .

الصحاح فى اللغة، للجوهرى. تحقيق الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار. القاهرة ١٩٥٦م.

الضرائر ، للآلوسى . المطبعة السلفية . القاهرة ١٣٤١ هـ .

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوى . القاهرة ١٣٥٥ هـ .

الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ، للتميمى، تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو. القاهرة ١٩٧٠ م .

طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكى. تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحى . عيسى الحلبى . القاهرة ١٩٧٥ م .

العبر فى خبر من عبر . تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد والأستاذ فؤاد سيد. الكويت ١٩٦٦ م .

الفلاكة والمفلوكون ، للدلجى . القاهرة ١٣٢٢ هـ .

القاموس المحيط ، للفيروزابادى . القاهرة ١٩٣٣ م .

قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة ١٩٥٠ م .

الكامل ، للمبرد . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة ١٩٥٦ م .

الكتاب ، لسيبويه . الطبعة القديمة . بولاق ١٣١٦ هـ . والحديثة بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . القاهرة ١٩٦٦ م .

كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، للحاج خليفة . استانبول ١٩٤١م .

الكليات ، لأبى البقاء . المطبعة العامرة . استانبول ١٢٨٧ هـ .

لسان العرب ، لابن منظور . بولاق ١٣٠٠ هـ .

لسان الميزان ، لابن حجر العسقلانى . الهند ١٣٢٩ هـ .

المباحث اللغوية فى العراق ، للدكتور مصطفى جواد . القاهرة ١٩٥٤ م .

مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق الدكتور فؤاد سزجين . القاهرة ١٩٥٥ م .

مجالس ثعلب. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . طبعة ثانية . القاهرة ١٩٥٦م.

مجالس العلماء، للزجاجى. تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون. الكويت ١٩٦٢م.

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة . المجلد الثالث .

مجمع الأمثال، للميدانى . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة ١٩٥٩م.
المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جنى . تحقيق الدكاترة: عبدالحليم النجار وعلى النجدى ناصف وعبد الفتاح شلبى . القاهرة ١٣٨٦ هـ .
المحصول شرح الفصـــول ، لابن إياز . نسخة مخطوطة بدار الـكتب المصرية . ٢٩١ نحو .
المدارس النحوية ، للدكتور شوقى ضيف . القاهرة ١٩٦٨ م .
مرآة الجنان ، لليافعى . الهند ١٣٣٨ هـ .
مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى . تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٩٥٥ م .
المصباح المنير، للرافعى. تصحيح الشيخ حمزة فتح الله. طبعة ثالثة. القاهرة ١٩١٢م .
معانى القرآن ، للفراء . تحقيق الشيخ محمد على النجار. القاهرة ١٩٥٥ ، ١٩٦٦م .
معجم الأدباء ، لياقوت الحموى . القاهرة ١٩٣٦ م .
معجم البلدان ، لياقوت الحموى . طهران ١٩٦٥م .
مغنى اللبيب ، لابن هشام . تحقيق الدكتورين مازن المبارك ومحمد على حمد الله . بيروت ١٩٦٤ م .
مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده. تحقيق الأستاذين كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور . القاهرة ١٩٦٨ م .
المفضليات . اختيار المفضل الضبى . تحقيق الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون . القاهرة ١٩٥٢ م .
المقتضب ، للمبرد . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ .
مقدمة فى النحو ، تنسب إلى خلف الأحمر . تحقيق الأستاد عز الدين التنوخى . دمشق ١٩٦١ م .

المقصور والممدود ، لابن ولاد . القاهرة ١٩٠٨ م .
النبوغ المغربى ، للأستاذ عبد الله كنون . طبعة ثانية . بيروت
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغرى بردى . دار الكتب المصرية . ١٩٣٢ م .
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد طنطاوى . القاهرة ١٩٤٩ م .
النشر فى القراءات العشر ، لابن الجزرى . القاهرة . المكتبة التجارية . بدون تاريخ .
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، للمقرى . تحقيق الدكتور إحسان عباس . بيروت ١٩٦٨ م .
نقائض جرير والفرزدق ، لأبى عبيدة . تحقيق المستشرق بيفان . ليدن ١٩٠٥ م .
نكت الهميان فى نكت العميان ، للصفدى . تحقيق الأستاذ أحمد زكى . القاهرة ١٩١١ م .
النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير . تحقيق محمود محمد الطناحى . القاهرة ١٩٦٣ م .
النوادر فى اللغة ، لأبى زيد الأنصارى . بيروت ١٩٦٧ م .
الهاشميات ، للكميت . القاهرة ١٣٣٠ هـ .
همع الهوامع ، للسيوطى . القاهرة ١٣٢٧ هـ .
وفيات الأعيان ، لابن خلكان . تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٤٨ م .

* * *

تصـــويبات

	صفحة	سطر
١٣٩١	٢	٥
﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾ آية ٦٥ من سورة التوبة	١٦٥	٥
الفِعل	٢١٨	٧

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٥٧ / ١٩٧٧